النحو الكوفي في غنية الأريب عن شروح مغني اللبيب لـ "مصطفى رمزي الأنطاكي" عرض ودراسة

Mustafa Adeeb AHMED

٢٠٢٢

رسالة ماجستير

قسم العلوم الإسلامية الأساسية

المشرف

Dr. Öğr. Üyesi Mohammad Nader ALİ

النحو الكوفي في غنية الأريب عن شروح مغني اللبيب لـ "مصطفى رمزي الأنطاكي" عرض ودراسة

Mustafa Adeeb AHMED

بحث أُعدّ لنيل درجة الماجستير في قسم العلوم الإسلامية الأساسية بمعهد الدراسات العليا بجامعة كارابوك في تركيا

المشرف

Dr. Öğr. Üyesi Mohammad Nader ALİ

كارابوك

تموز/٢٠٢٢

المحتويات

المحتويات ١
صفحة الحكم على الرسالة (باللغة التركية) ٤
صفحة الحكم على الرسالة ٥
DOĞRULUK BEYANI ٦
تعهد المصداقية ٧
المقدمة ٨
ملخص الرسالة باللغة العربية ١٠
ÖZET ١١
ABSTRACT ١٢
ARŞİV KAYIT BİLGİLERİ ١٣
بيانات الرسالة للأرشفة (باللغة العربية) ١٤
ARCHIVE RECORD INFORMATION ١٥
الاختصارات ١٦
موضوع البحث ١٧
أهداف البحث وأهميته ١٧
منهج البحث ١٨
مشكلة البحث ١٨
حدود البحث ونطاقه والمشكلات التي واجهت الباحث ١٨
الدراسات السابقة ١٩
المباحث التمهيدية ٢٢
المبحث الأول : مؤلف الكتاب: ٢٢
المطلب الأول : الأنطاكي: اسمه، ونسبه: ٢٢
المطلب الثاني: مولده، ووفاته : ٢٢
المطلب الثالث: مكانته العلمية، والوظائف التي شغلها: ٢٢
المطلب الرابع: مؤلفاته، وآثاره: ٢٣

المبحث الثاني: غنية الأريب عن شروح مغني اللبيب، وفيه مطلبان: ٢٣
المطلب الأول: أهميته، وقيمته العلمية: ٢٣
المطلب الثاني: أسلوب الأنطاكي في الغنية: ٢٣
المبحث الثالث: النحو الكوفي، وفيه ثلاثة مطالب: ٢٤
المطلب الأول: نشأة المذهب الكوفي: ٢٤
المطلب الثاني: خصائص المذهب الكوفي: ٢٥
المطلب الثالث: أعلام المذهب الكوفي: ٢٦
المبحث الرابع: مصطلحات النحو الكوفي: ٣٠
الفصل الأول: الأسماء ٣٥
المبحث الأول: مرفوعات الأسماء: ٣٥
المطلب الأول: المبتدأ: ٣٥
المطلب الثاني: الخبر: ٥١
المطلب الثالث: الفاعل: ٦٢
المطلب الرابع: نائب الفاعل: ٧٩
المطلب الخامس: خبر (إنَّ) وأخواتها: ٨١
المطلب السادس: التابع لمتبوع مرفوع، وفيه: ٨٣
أولاً: التوكيد: ٨٣
ثانياً: البدل: ٨٩
ثالثاً: العطف: ٩٥
رابعاً: النعت: ٩٨
المبحث الثاني: منصوبات الأسماء، وفيه ستة مطالب: ١٠٢
المطلب الأول: المفاعيل، وفيه: ١٠٢
أولاً: المفعول به: ١٠٢
ثانياً: المفعول فيه: ١٠٦
ثالثاً: المفعول المطلق: ١١٠
المطلب الثاني: اسم (إنَّ) وأخواتها: ١١٢
المطلب الثالث: خبر (كان) وأخواتها: ١١٤
المطلب الرابع: المنصوب فضلة، وفيه: ١١٦

أولا: الحال: ١١٦
ثانياً: التمييز: ١٢٤
ثالثاً: المستثنى: ١٢٨
المطلب الخامس: التابع لمتبوع منصوب، وفيه: ١٣١
أولاً: التوكيد: ١٣١
ثانياً: البدل: ١٣٧
ثالثاً: النعت: ١٤١
رابعاً: العطف: ١٤٦
المبحث الثالث: مجرورات الأسماء، وفيه ثلاثة مطالب: ١٤٨
المطلب الأول: المجرور بحرف الجر: ١٤٨
المطلب الثاني: المجرور بالإضافة: ١٥١
المطلب الثالث: التابع لمتبوع مجرور، وفيه: ١٥٥
أولاً: النعت: ١٥٥
ثانياً: العطف: ١٥٨
الفصل الثاني: الأفعال ١٦٠
المبحث الأول: مرفوعات الأفعال: ١٦٠
المبحث الثاني: منصوبات الأفعال: ١٧١
المبحث الثالث: مجزومات الأفعال: ١٧٦
الفصل الثالث: الحروف ١٨٦
المبحث الأول: ما كان على حرف واحد: ١٩٠
المبحث الثاني: ما كان على حرفين: ٢٠١
المبحث الثالث: ما كان على ثلاثة أحرف فأكثر: ٢١٥
الخاتمة والنتائج ٢٣٣
فهرس المصادر والمراجع ٢٣٧
السيرة الذاتية ٢٦٠

صفحة الحكم على الرسالة (باللغة التركية)

Mustafa Adeeb AHMED tarafından hazırlanan "AL-NAHV AL-KÛFİ Fİ GİNNİYYET AL-ARİB ÂN ŞURUH MUĞANNİ AL-LABİB AL-MUSTAFA RAMZİ AL-ANTAKİ" ، SUNUM VE ÇALIŞMA" başlıklı bu tezin olarak uygun olduğunu onaylarım.

Dr. Öğr. Üyesi. Mohammad Nader ALİ .....

Tez Danışmanı، Temel İslami Bilimler

Bu çalışma، jürimiz tarafından ile Temel İslami Bilimlernda tezi olarak kabul edilmiştir. 11.08.2022

Ünvanı، Adı SOYADI (Kurumu) **İmzası**

Başkan : Dr. Öğr. Üyesi Mohammad Nader ALİ (KBÜ) .....

Üye : Dr. Öğr. Üyesi Rabıe Mohamed M. HEFNY (KBÜ) .....

Üye : Dr. Öğr. Üyesi Khattab Ahmad M. KHATTAB (KÜ) .....

KBÜ Lisansüstü Eğitim Enstitüsü Yönetim Kurulu، bu tez ile، derecesini onamıştır.

Prof. Dr. Hasan SOLMAZ .....

Lisansüstü Eğitim Enstitüsü Müdürü

صفحة الحكم على الرسالة

أصادق على أن هذه الأطروحة التي أعدت من قبل الطالب: مصطفى أديب أحمد بعنوان "النحو الكوفي في غنية الأريب عن شروح مغني اللبيب لـ مصطفى رمزي الأنطاكي عرض ودراسة " في برنامج الدراسات العليا هي مناسبة كرسالة ماجستير.

Dr. Öğr. Üyesi Mohammad Nader ALİ .....

مشرف الرسالة، العلوم الإسلامية الاساسية

قبول

تم الحكم على رسالة الماجستير هذه بالقبول بإجماع لجنة المناقشة بتاريخ.

٢٠٢٢ /٠٨/١١

التوقيع **أعضاء لجنة المناقشة**

رئيس اللجنة: Dr. Öğr. Üyesi Mohammad Nader ALİ (KBÜ) .....

عضواً :Dr. Öğr. Üyesi Rabıe Mohamed HEFNY (KBÜ) .....

عضواً :Dr. Öğr. Üyesi Khattab Ahmad KHATTAB (KÜ) .....

تم منح الطالب بهذه الأطروحة درجة الماجستير في قسم العلوم الإسلامية الأساسية من قبل مجلس إدارة معهد الدراسات العليا في جامعة كارابوك.

Prof. Dr. Hasan SOLMAZ .....

مدير معهد الدراسات العليا

DOĞRULUK BEYANI

Yüksek lisans tezi olarak sunduğum bu çalışmayı bilimsel ahlak ve geleneklere aykırı herhangi bir yola tevessül etmeden yazdığımı، araştırmamı yaparken hangi tür alıntıların intihal kusuru sayılacağını bildiğimi، intihal kusuru sayılabilecek herhangi bir bölüme araştırmamda yer vermediğimi، yararlandığım eserlerin kaynakçada gösterilenlerden oluştuğunu ve bu eserlere metin içerisinde uygun şekilde atıf yapıldığını beyan ederim.

Enstitü tarafından belli bir zamana bağlı olmaksızın، tezimle ilgili yaptığım bu beyana aykırı bir durumun saptanması durumunda، ortaya çıkacak ahlaki ve hukuki tüm sonuçlara katlanmayı kabul ederim.

Adı Soyadı: Mustafa Adeeb AHMED

İmza :

تعهد المصداقية

أقر بأنني التزمت بقوانين جامعة كارابوك، وأنظمتها، وتعليماتها، وقراراتها السارية المفعول المتعلقة بإعداد أبحاث الماجستير والدكتوراه أثناء كتابتي هذه الأطروحة التي بعنوان : النحو الكوفي في غنية الأريب عن شروح مغني اللبيب لـ "مصطفى رمزي الأنطاكي (ت: ١١٠٠هـ)" عرض ودراسة.

وذلك بما ينسجم مع الأمانة العلمية المتعارف عليها في كتابة الأبحاث العلمية، كما أنني أعلن بأن أطروحتي هذه غير منقولة، أو مستلة من أطروحات أو كتب أو أبحاث أو أية منشورات علمية تم نشرها أو تخزينها في أية وسيلة إعلامية باستثناء ما تمت الاشارة اليه حيثما ورد.

اسم الطالب: مصطفى أديب أحمد

التوقيع:

المقدمة

الحمد لله الذي نزَّل القرآن على أفضل الأمم، وبلغة سيد الأعراب، والعجم، حمداً يوافي نعمه ويكافئ مزيده، حمداً ما دامت السماوات، والأرض، وملء ما بينهما، حمداً ما سبحت الملائكة حول عرشك الكريم، حمداً كما ينبغي لجلال وجهك، ولعظيم سلطانك، وأصلي وأسلم على خير من نطق بالضاد، وكان الأمين، أفضل خير خلقك سيدي، ونور قلبي، ولب بصري أبي القاسم محمد شفيعنا يوم الحشر والدين، شفيع المذنبين، وعلى آله وأصحابه عدد ما كان وما سيكون، وأسألك يا رب أن تنزل سحائب رحمتك على العلماء العاملين، وأئمة الهدى والدين، وجميع أوليائك الصالحين، أين ما حلّوا وحلّت أرواحهم من غيب علمك المكنون... .

بعد أن انتشر العلم عن العلماء حتى أقبل الدارسون على مؤلفات القدامى، وآثارهم شارحين ومحققين لها، ومن تلك الآثار، والنفائس كتاب ابن هشام (مغني اللبيب عن كيب الأعاريب)، والذي يُعَدُّ من أنفس الكتب وأسماها حتى قيل عن مؤلفه -ابن هشام- أكثر نحواً من سيبويه[1]، ويعد المغني من أهم المراجع التي يعكف عليه الدارسون، والباحثون؛ وذلك لاحتوائه على الذخائر والأسرار مالم يتطرق أحد لها من القدامى بل حتى المحدثون، حتى أصبحت له شروح كثيرة تدقق، وتكشف ما غمض منه، ومن تلك الشروح ما جاء به مصطفى الأنطاكي (ت ١١٠٠هـ) وهو: (غنية الأريب عن شروح مغني اللبيب) -وهو محط رحال دراستي فيه- فقد حلل مكنون مسائل المغني، وفسر المبهم منه، مما لا شك فيه أنه احتوى كل مذاهب النحو، ومدارسه، فكان للنحو الكوفي نصيب وافر، وزاخر من هذا الكتاب، ويعد النحو الكوفي مع المذهب الذي سبقه -المذهب البصري- قوام النحو العربي، فأصبح المذهبان محط الدراسات اللغوية، وما حصل من خلاف بينهما، عُدَّ حراكاً مميزا للدارسين، فبعد أن منَّ الله عليَّ بجمع أكثر من موضوع، طرقت باب استاذي، وشيخي الفاضل (أ.م.د عناد مخلف الهيتي- وفقه الله لكل خير-)؛ لاستشارته بأحد الموضوعات، فأرفدني بموضوع (**النحو الكوفي في كتاب غنية الأريب عن شروح مغني اللبيب عرض ودراسة**)؛ لأضعه عنونا لدراستي، وبحثي، وبعد استشارتي مشرفي وأستاذي- حفظه الله ومدّ في عمره- أطلقت شراع دراستي فيه، فكانت انتقائية - ليست شاملة لكل المسائل النحوية الكوفية التي وردت عند الأنطاكي- ؛ وذلك لاتساعها، ولضيق الحال، والوقت، فاخترت ما هو

[1]- ينظر: عبد الرحمن بن محمد بن خلدون المغربي (ت: ٨٠٨ هـ)، **مقدمة ابن خلدون**، (مصر: المطبعة الشرقية، ١٣٢٧هـ)، ص: ٦٤٠ - ٦٤١.

أجلى للعمى وأقرب للبيان، كما أن الفصل الذي خُصَّ بالأسماء كان له الصدارة في السعة من البحث؛ وذلك لكثرة ما أورده الأنطاكي في غنيته في هذا الباب، على العكس من هذا ما جاء في فصل الأفعال، إذ لم يكن متساوياً مع الفصلين الآخرين؛ وذلك لما اقتضته الدراسة، ولقلة ذكر المسائل في الأفعال عند الأنطاكي في غنيته، وأما الحروف فقد اتزنت مسائلها مع قدر مكانتها من الكلام العربي.

ملخص الرسالة باللغة العربية

ضمت دراستي عنواناً (**النحو الكوفي في غنية الأريب عن شروح مغني اللبيب عرض ودراسة**)، تعود أهميته إلى مكانة النحو الكوفي، ومنزلته السامقة، لاسيما وأنَّه المذهب الثاني من مذاهب النحو العربي، الذين وضعوا، وشرَّعوا القواعد النحوية هذا من جهة، ومنزلة المغني من بين المصادر، والكتب النحوية، وشارحه الأنطاكي من بين الشراح، والمحققين من جهة أخرى، وقد هدف البحث إلى معرفة أهم المصطلحات النحوية الكوفية، وكشف حقيقة المسائل النحوية الكوفية التي قالوا بها، واستعراض لآراء النحاة، وتسليط الضوء على الانتقادات التي وجهت لذلك المذهب، والوصول إلى مسائله، وردّ الباحث ما نُسب إليهم، ففي بعض الروايات خطأ بالنقل، أو بالسماع عنهم، وما في كتب الكوفيين ينفي ما قيل عنهم، وهناك بعض المسائل مختلف بها بين نحاة الكوفة أنفسهم فتناولتها ورجحت الأصوب منها، والرد على من قال بأن الكوفيين أخذوا بالشاذ والفاسد كله، وكانت دراستي انتقائية للمسائل التي قال بها الكوفيون، أو قيل بها عنهم، واعتمدت على بعض المناهج في بحثي كالمنهج الاستقرائي لقراءة واستعراض المسائل الكوفية، والمنهج التحليلي لتحليل تلك المسائل، والآراء التي قيلت، والشواهد التي ورد ذكرها، وبيان ما هو متعسف فيه، وما هو موافق للمسألة، والمنهج الوصفي؛ لوصف الآراء بعد تحليلها، ومناقشتها، وترجيح الأصوب منها، والمنهج النقدي الذي يمثل روح الباحث في رد المآخذ، والانتقادات التي وجهت عن طريق الوهم، والتكلف؛ لذا فقد كان لهذا المنهج نصيب بين المناهج التي سبق ذكرها.

وقسم البحث إلى ثلاثة فصول، تسبقها مقدمة، وتمهيد، تعقبها خاتمة ضمت أهم النتائج التي توصل إليها الباحث.

الكلمات المفتاحية: الكوفة – الأنطاكي – النحو الكوفي – غنية الأريب – المدرسة الكوفية.

ÖZET

Tezimin adı (Al-Nahv Al-Kûfi fi Ginniyyet Al-Arib ân Şuruh Muğanni Al-Labib Al-mustafa Ramzi Al-antaki"، sunum ve çalışma). Tezin önemi، Kûfi dilbilgisinin şimdiki ve önceki statüsünden، özellikle de Kûfi dilbilgisinin، dilbilgisi kurallarını belirleyen، Arapça dilbilgisi doktrinlerinin ikincisi olmasından kaynaklanır. El-Muğni'nin değeri kaynaklar ve gramer kitaplarından gelmektedir. El-Antaki'nin tefsiri'nin değeri ise diğer tefsirlerden ve araştırmalardan gelmektedir. Araştırma، en önemli Kûfi gramer terimlerini ortaya koymayı، Kûfî gramer meselelerinin gerçekliğini ortaya çıkarmayı، bu konularda âlimlerden ziyade gramercilerin görüşlerini gözden geçirmeyi، bu doktrine yöneltilen eleştirilere ışık tutarak، Kûfi öğretinin asıl meselelerine ulaşmayı ve onlara atfedilenleri yanıtlamayı amaçlamıştır. Bazı rivayetlerde nakletmede veya işitmede hata vardır ve kûfîlerin kitaplarında bu rivayetler yalanlanmaktadır. Kûfîlerin anormal ve bozuk olanın hepsini aldığını söyleyenlere cevap olarak، Kûfe gramercilerinin kendi aralarında farklılık gösterdiği bazı meseleleri ele aldım ve en doğru olanı bulmaya çalıştım. Hatta bazı gramerciler، Kûfilerin benimsediği bazı Kur'an okumalarını keyfi olarak inkar ettiler. Çalışmam، Kûfiler tarafından söylenen konular ve Kûfiler hakkında söylenenler hakkındadır. Araştırmamda Kûfi meselelerini okumak ve incelemek için tümevarım yöntemi، analiz، deliller، nelerin yanlış olduğu ve bu hususta neyin mutabık olduğunun bir açıklaması için analitik yöntem gibi bazı yöntemler، görüşleri analiz ettikten، tartıştıktan ve en doğru olanları tercih ettikten sonra tanımlamak için tanımlayıcı yaklaşım ve daha önce bahsedilen yaklaşımlar arasında bir paya sahip olan، eksikliklere، yanılgı yoluyla yapılan eleştirilere ve bahanelere yanıt vermede araştırmacının ruhunu temsil eden eleştirel yaklaşımı kullandım.

Araştırma giriş، önsöz ve üç bölümden oluşmaktadır. Önsöz: El-Antaki'nin hayatının bir kısmını، Kûfi mezhebinin ortaya çıkışını، en önemli şahsiyetlerinin hayatını ve en önemli Kûfi terimleri hakkında kısa bir bölümü içerir.

Birinci bölüm: Bazı isimleri ve bazı terimleri tanımlamaktadır. Daha sonra merfu، mensup، mecrur isimleriyle ilgili bazı konuları analiz ederek alimlerin onlar hakkındaki görüşlerini ve sözlerini alıntılarla birlikte arz ettim. Bazı mantıksız analizleri ve yararsız görüşleri de sundum.

İkinci bölüm: Merfu، mansup ve meczum fiillerini anlatmaktadır. Böylece Kûfiler bazı şüphe ve kesinlik fiillerini ortaya çıkardılar، bunlar üzerine kuralları inşa ettiler. Bazı konularda merfu fiilleri mansup، bazu konularda ise tam tersi duruma getirdiler.

Üçüncü bölüm: Harflerle ilgilidir ve içinde birden fazla anlam için harflerin tek bir harfe dahil edilmesinden، aynı harfi birden fazla yerde nasıl birden fazla anlamla kullanıldığından، fazlalıkların nasıl yapıldığından، bazı harflerin işlevsiz kullanılmasından ve diğer konulardan bahseder.

Anahtar Kelimeler: Al-Kufa ; Al-Antaki ; Al-nahv Al-Kûfi ; Ginniyet Al-Arib ; Al-Madrasat Al-Kûfiyye.

ABSTRACT

The name of my thesis (alnahw alkufiu fi ghaniat al'arib ean shuruh mughaniy allabib li"mustafaa ramzi al'antakii "، presentation and study). The importance of the thesis derives from the current and previous status of Kufic grammar، particularly that it is the second of the Arabic grammar doctrines that determines the rules of grammar. The value of al-Mughni comes from the sources and grammar books. The value of al-Antaki's tafsir comes from other tafsir and researches. The research aimed to reveal the most important Kufi grammatical terms، to reveal the reality of Kufi grammatical issues، to review the views of grammarians rather than scholars on these issues، to reach the main issues of Kufic teaching and to answer those attributed to them by shedding light on the criticisms directed at this doctrine. In some narrations، there is an error in transmission or hearing، and these narrations are denied in the books of the Kufis. In response to those who say that the Kufis take all that is abnormal and corrupt، I have addressed some of the issues in which the grammarians of Kufa differ among themselves and tried to find the most correct one. Some grammarians even arbitrarily denied some readings of the Qur'an adopted by the Kufis. My work is about the topics spoken by the Kufis and what is said about the Kufis. In my research، some methods such as the inductive method for reading and studying Kufi issues، analysis، evidence، the analytical method for an explanation of what is wrong and what is agreed on، the descriptive approach to define the views after analyzing، discussing and choosing the most correct ones، and more I used the critical approach، which represents the spirit of the researcher in responding to deficiencies، false criticism and excuses، which has a share among the approaches mentioned above.

The research consists of introduction، preface and three parts. Foreword: Contains part of al-Antaki's life، the emergence of the Kufi school، the life of its most important figures، and a brief section on the most important Kufi terms. Part one: It defines some nouns and some terms. Afterwards، I analyzed some issues related to the names of merfu، member، mecrur and presented the views and words of scholars about them with quotations. I also presented some illogical analysis and useless views.

The second part: It describes the verbs merfu، mansup and meczum. Thus، the Kufis revealed some acts of doubt and certainty، and built the rules on them. In some subjects، they made merfu verbs mansup، and in other subjects، they turned them into the opposite. The third part: It is about letters and it talks about including letters in a single letter for more than one meaning، how the same letter is used in more than one place with more than one meaning، how the redundancy is made، the use of some letters non-functional، and other topics.

Keywords: alkufat ; al'antakiu ; alnahw alkufiu ; ghaniat al'arib ; almadrasat alkufiatu.

ARŞİV KAYIT BİLGİLERİ

Tezin Adı	AL-NAHV AL-KÛFİ Fİ GİNNİYYET AL-ARİB ÂN ŞURUH MUĞANNİ AL-LABİB AL-MUSTAFA RAMZİ AL-ANTAKİ" ،SUNUM VE ÇALIŞMA
Tezin Yazarı	Mustafa Adeeb AHMED
Tezin Danışmanı	Dr. Öğr. Üyesi Mohammad Nader ALİ
Tezin Derecesi	Y.L.
Tezin Tarihi	11.08.2022
Tezin Alanı	Temel İslami Bilimler
Tezin Yeri	KBÜ/LEE
Tezin Sayfa Sayısı	260
Anahtar Kelimeler	Al-Kufa ; Al-Antaki ; Al-nahv Al-Kûfi ; Ginniyet Al-Arib ; Al-Madrasat Al-Kûfiyye.

بيانات الرسالة للأرشفة (باللغة العربية)

عنوان الرسالة	النحو الكوفي في غنية الأريب عن شروح مغني اللبيب لـ"مصطفى رمزي الأنطاكي(ت: ١١٠٠هـ)" عرض ودراسة
اسم الباحث	مصطفى أديب أحمد
اسم المشرف	د. محمد نادر العلي
المرحلة الدراسية	ماجستير
تاريخ الرسالة	١١/ ٨/ ٢٠٢٢
تخصص الرسالة	العلوم الإسلامية الاساسية
مكان الرسالة	جامعة كارابوك- معهد الدراسات العليا
عدد صفحات الرسالة	٢٦٠
الكلمات المفتاحية	الكوفة – الأنطاكي – النحو الكوفي – غنية الأريب – المدرسة الكوفية.

ARCHIVE RECORD INFORMATION

Name of the Thesis	ALNAHW ALKUFİU Fİ GHANİAT AL'ARİB EAN SHURUH MUGHANİY ALLABİB Lİ"MUSTAFAA RAMZİ AL'ANTAKİİ " ،PRESENTATİON AND STUDY
Author of the Thesis	Mustafa Adeeb AHMED
Advisor of the Thesis	Dr. Mohammad Nader ALİ
Status of the Thesis	Mastar
Date of the Thesis	11.08.2022
Field of the Thesis	Basic Islamic Sciences
Place of the Thesis	KBU/LEE
Total Page Number	260
Keywords	alkufat ; al'antakiu ; alnahw alkufiu ; ghaniat al'arib ; almadrasat alkufiatu.

الاختصارات

د.ن: دون نشر.

د.ط: دون طبعة.

د.ت: دون تاريخ.

ص: الصحيفة.

م: الميلاد.

هـ: الهجرة

موضوع البحث

النحو الكوفي في غنية الأريب عن شروح مغني اللبيب لـ"مصطفى رمزي الأنطاكي (ت ١١٠٠هـ)" عرض ودراسة

أهداف البحث وأهميته

من الحري أن لكل بحث أهداف، وأهداف بحثي بالآتي:

١- أتى البحث ليسلط الضوء على جانب من جوانب المذاهب النحوية ألا وهو المذهب الكوفي، وأصوله النحوية، وتوضيح مكانته من اللغة العربية، والقيمة العلمية لأعلامه.

٢- معرفة أهم المصطلحات التي استحدثها المذهب الكوفي عن سابقيه.

٣- كشف حقيقة القواعد النحوية التي قالوا بها، والتمحيص بينها وبين ما نسب إليهم كمسألة جواز تقديم الفاعل على فعله .

٤- استنباط، وتوثيق ما قاله الكوفيون من آراء، وأقوال في المسائل النحوية.

٥- ذكر المآخذ، والانتقادات التي وجهت للنحو الكوفي.

٦- الوقوع على حقيقة إعمال الحروف، وما تضمنته من معاني.

٧- الوصول إلى حقيقة بعض الروايات التي حصل فيها بعض الخلل من ذكر بعض الأصول التي اتسمت في نقلها عن الكوفيين بالضعف، أو الوهم، أو الوضع، أو غير ذلك، ومدى التواشج بين السماع، والقياس للأصول ووضع القواعد، لا سيما أنَّ الكوفيين قاسوا على كل ما سمع عن العرب شعراً كان أم نثراً، وطرح آراء النحاة ومناقشتها في المسائل الموجودة مقابلة مع النحو الكوفي.

٨- الوقوف على إعمال العوامل في معمولاتها، وما تركت عليه من آثار.

ومما لاشك فيه أنَّ أصول البحوث لها أهمية في إقامتها، فللنحو الكوفي أهمية بالغة، ومكانة مرموقة في أصول النحو العربي، فضمَّ من النحاة ما هم أسمى، وأعلم ممن أتى بعدهم؛ إذ احتوى على ثلاثة من القراء السبعة المشهود بصحة روايتهم، وبلوغ علمهم، ثم ابتكروا مصطلحات خاصة بمذهبهم، ولم تسمع من قبل في دلالتها، مما أدى ذلك إلى وجوب الوقوف عليها، والوقوف على أصولهم الحقيقة، فهناك ما نسب إليهم وهو ليس لهم،

فطرح تلك المسائل والوقوف عليها وردَّ ما هو مفترى منها، بالاستدلال في أقوال النحاة من شتى المذاهب، وما قاسوا عليه.

منهج البحث

اعتمد الباحث في هذه الدراسة على معظم المناهج حسب مقتضى الحال، فتناول المنهج التاريخي في الوقوف على أعلام المذهب الكوفي، ومؤلف الكتاب، تطلّب ذلك؛ لبيان شخصيته الحقيقة من ولادته حتى مماته، ثم المنهج الاستقرائي، إذ يجمع الباحث ما يحتويه الموضوع من مظانه التي يوجد فيها مسائل تخص النحو الكوفي، والآراء الكوفية التي وردت في كتاب الغنية، ثم اعتمد المنهج التحليلي في تحليل تلك المسائل، والأقوال التي قيلت فيها، وبيان ما هو موافق للنص، وما هو متكلف في قوله، وتحليل الشواهد التي استدلوا بها وبسطها، كذلك استخدم الباحث المنهج الوصفي؛ لكي يصف ما قيل بعد مناقشته آراء العلماء، وأقوالهم، ومن ثَمَّ ترجيح الآراء الأكثر استحساناً وقبولاً، ولا يمكن أن يتجاوز المنهج النقدي الذي يمثل روحه في رد المآخذ والانتقادات التي وجهت عن طريق الوهم والتكلف؛ لذا فقد كان لهذا المنهج نصيب بين المناهج التي سبق ذكرها.

مشكلة البحث

يرى الباحث أنَّ هناك بعضاً من الأصول والقواعد ما هو منسوب للكوفيين، وليس من أصولهم التي قالوا بها، وهناك من خطأ الكوفيين في بعض آرائهم، وردَّ عليهم تكلفاً، وشاع بين المصادر، والكتب بل حتى الدارسين أن الكوفيين أخذوا بالفاسد، والشاذ وبنوا عليه قواعدهم، ولم أجد كتاباً بل حتى دراسة تفيض في هذا الجانب، وتبين صحيحه من سقيمه، فأتى بحثي؛ لتوضيح، وبيان تلك المشكلة.

حدود البحث ونطاقه والمشكلات التي واجهت الباحث

يتمحور البحث في دراسة النحو الكوفي، وهو بحث موضوعي يتطرق لبعض المسائل النحوية الكوفية التي ذكرها الأنطاكي في غنيته، وتطرق لها بعض العلماء في كتبهم، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فهو يختص

بعلماء الكوفة، وهذا يعني إنَّ الحد مكاني تمثله مدينة الكوفة، فضلاً عن كونه زمانياً؛ إذ تنحصر الدراسة في الفترة التي عاصرها علماء الكوفة دون غيرها من الأزمنة.

قد واجهت الباحث بعض الصعوبات التي أحالت الوصول إلى ما هو أعلى وأغلى، ومن هذه الصعوبات قلة مصادر نحاة الكوفة، والتَيْهُ في الكلام المتفاوت والمختلف ما بين النحاة، وصعوبة تمييز الأصح منه؛ بسبب اختلاف الروايات وتعددها وذلك إلا بعد جهد شاق، ووقت طويل.

الدراسات السابقة

من الدراسات التي تناولت النحو الكوفي والآراء الكوفية والتي سبقت دراستي ما يأتي:

١. إياد هادي جميل الطليحيّ، **النحو الكوفي في شروح ألفية ابن معطٍ (ت ٦٢٨هـ) المطبوعة دراسة وصفية تحليلية**، إشراف: سهير علي جواد، (رسالة ماجستير، مقدمة إلى الجامعة المستنصرية: كلية التربية، قسم اللغة العربية وآدابها، ١٤٤٣هـ - ٢٠٢١م)، صب الباحث جهده في أقوال الشراح وخلافهم في شرح ألفية ابن معط، ومنهج المؤلف، ولم يتطرق إلى الكثير من النحو الكوفي؛ كون الكتاب الذي قام دراسته عليه يعتمد على النحو البصري وكثرة وروده له، وذلك من اعتراف الباحث في نتائجه، أما دراستي فقامت على أساس ما ورد عن الكوفيين، ولم يأخذ المؤلف منها حيزاً واسعاً من الدراسة، وذلك دليل على اقتصارها الأصول النحوية للمذهب الكوفي، حتى المصطلحات الكوفية لم يتطرق لأغلبها وإنما اقتصر على ثلاث مصطلحات فقط، خلافاً لبحثي فقد وقف على أغلب المصطلحات لهم.

٢. محمد ياسين الشكري، **النحو الكوفي في مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري(ت٧٦١هـ) ((ما لم يصرّح به خاصةً))**، (بحث ترقية، مجلة أهل البيت (عليهم السلام)، العراق، ع١٥، د.ت، ص: ٢٤٧ - ٢٦٨)، انحصرت دراسة الباحث على مالم يصرح به ابن هشام في نقله عن الكوفيين، ولم يتحدث بشكل عام عن النحو الكوفي الذي نقله ابن هشام، أو غيره سواء صُرّحَ أم لم يصرح، فأتت دراستي على غير ما ذهب إليه؛ كونها شملت أغلب الأصول الكوفية التي أوردها الأنطاكي عن ابن هشام وعن غيره من النحاة بل حتى المفسرين.

٣. خديجة حسين محمد حسين، **النحو الكوفي في شرح المفصل لابن يعيش عرض ودراسة**، إشراف: محمد غالب عبد الرحمن، (اطروحة دكتوراه في اللغة العربية، جامعة أم درمان الإسلامية، كلية اللغة العربية، قسم الدراسات النحوية واللغوية، ١٤٣٢هـ – ٢٠١١م)، صبت الباحثة اهتمامها الكبير في دراسة المؤلف، ومكانته، وموقفه من النحو الكوفي، والفرق بين السماع والقياس في أصول النحو، وموقف ابن يعيش من النحو الكوفي، مع ذكر بعض المسائل التي حصل فيها خلاف بين المذهبين، ولم يكن المضمون كما احتوى العنوان، فهي لم تتطرق ما إذا بعض المسائل للكوفيين أم ليست لهم ونسبت إليهم، فذلك كان هذا من نصيب بحثي.

٤. حمدي محمود جبالي، **في مصطلح النحو الكوفي: تصنيفاً واختلافاً واستعمالاً**، (رسالة ماجستير في اللغة العربية، العراق: جامعة اليرموك، كلية التربية – قسم اللغة العربية، ١٩٨٢م). اقتصر الباحث على المصطلحات، وكيفية استعمالها، ولم يتطرق إلى الأصول النحوية، والقواعد للمذهب نفسه، فأتت دراستي؛ لشمل ما هو أسمى من المصطلح وهو القاعدة النحوية التي يبنى على غرارها مسائل فقهية، وتحريم، وتحليل لبعض أمور الدين.

٦. عيد الشناوي، **آراء الكوفيين في الأفعال وأثرها الدلالي في تفسير القرطبي**، (مجلة علوم العربية، مج١، ع٢، جامعة بني سويف، كلية الآداب، ٢٠١٠م، ص: ١٣٩ – ١٥٥)، عالجت هذه الدراسة دلائل لبعض الأفعال التي وردت في تفسير القرطبي، ولا يخفى أن الأفعال هي الأقل نصيباً من حيز الأصول والقواعد عند الكوفيين، فالباحث لم يتطرق إلى ما ورد عن الكوفيين من مسائل الأسماء التي هي أكثر أهمية من غيرها؛ لكثرة ورود القواعد، والمسائل فيها، وكذلك الحروف التي أصبحت محط خلاف بين النحاة في العامل منها والمهمل، وما تضمن الحرف لأكثر من معنى، فكل ذلك كان من نصيب دراستي.

الدافع لاختيار هذا الموضوع:

من المعلوم أنَّ مؤلف الكتاب –الأنطاكي– لم تُذع شهرته بين المؤلفين والنحاة، ولا حتى من بين شراح المغني، وهو من كبار الشراح رغم كونه غير عربي الأصل، وإنما تركي، فقد كان قامة من قامات النحو المتأخرين، فمن الغريب إهماله من قبل الباحثين والدارسين؛ كونه من المتأخرين، ولم أجد أحداً من الدارسين سبقني بخصوص النحو الكوفي، وأصوله في هذا الكتاب فأتيت؛ لكشف اللثام، ونفض الغبار عما جاء به الأنطاكي من مسائل نحوية تخص المذهب الكوفي، زاخرة مزهرة بشتى الآراء والأقوال؛ علّي أن أكون ممن له شرف خدمة لغة القرآن

الكريم، وإثراء مكتبة اللغة العربية على وجه العموم، ومكتبة النحو على وجه الخصوص؛ لذا فقد وقع الاختيار على هذه الجزئية؛ ليكون الموضوع: " النحو الكوفي في كتاب غنية الأريب عن شروح مغني اللبيب عرض ودراسة".

الفجوة البحثية:

لا يخفى على ذي لبٍ أن النحو الكوفي قد استفاضت الدراسة فيه، وقد سبقني إليه غيري، ولكن في غير هذا المؤَلَّف، فذكر الباحث المآخذ، والانتقادات التي وجهت للنحو الكوفي، وآرائه، وبعض الروايات التي حصل فيها بعض الخلل، والروايات التي فيها ضعف، أو وضع، أو غير ذلك، وجاء البحث؛ ليغطي بعض الآثار، والجوانب التي لم يتطرق إليها بعض الباحثين، فقلما يقف من سبقني على النحو الكوفي الخالص، فنجد عنوان الدراسة "النحو الكوفي"، وأغلب الدراسات تفيض على الكتاب ومؤلفه واختياراته، وغيرها، بيد أنني لم أجد من يتكلم، أو يقف على المنسوب من الأصول، والمسائل النحوية الكوفية، والوقوف على الحقيقة النحوية، والأصول الصحيحة، كما لم أجد دراسة عالجت ذلك، فأتت دراستي؛ لسد مثل هذه الثغرة التي شاعت في الدراسات وتجاهلها البعض؛ لقلة الدراية بأصول الكوفيين، والاعتماد على ما هو منقول من القدامى، ومن نقل عن غيره فنقل على توهم، ثم لم تقف الدراسات على مثل تلك الحقيقة.

المباحث التمهيدية

المبحث الأول : مؤلف الكتاب:

المطلب الأول : الأنطاكي: اسمه، ونسبه:

هو مصطفى رمزي بن الحاج حسن الأنطاكي الحنفي المذهب الرومي الأصل، والأنطاكي: لقبه نسبة إلى مدينته أنطاكية [٢].

المطلب الثاني: مولده، ووفاته :

لم تذكر كتب التراجم ما يشير إلى سنة ولادته، وبداية حياته، أو نشأته ،إلا أنَّها ذكرت مكان وفاته، وسنتها، إذ توفاه الله تعالى في قبرس عام (**١١٠٠هـ**) [٣].

المطلب الثالث: مكانته العلمية، والوظائف التي شغلها:

لم تذكر المصادر، وكتب التراجم شيوخ الأنطاكي الذين تتلمذ عليهم، كما أنَّها لم تشر إلى تلامذته الذين أخذوا العلم عنه، إلا أنَّها ذكرت أنه كان بارعاً بالعربية [٤]، وهذا يتجلى فيما تركه من إرث كبير يقصده طلبة العلم على مر العصور، سيما وقد كان له النصيب الأكبر في قبول كتابه الذي تناول فيه شرح المغني، وقد كتب الله له القبول، والسداد، فضلاً عن اتقاد عصره بانتشار التعليم، والتدريس على أيدي العلماء، كما اتسعت آفاق التأليف في شتى صنوف علوم العربية، وبفضل مكانته العلمية، واتقانه للعلوم، فقد تسنم منصب القضاء في إستنبول[٥].

---

[٢] ينظر: مصطفى بن عبد الله كاتب جلبي القسطنطيني المشهور باسم حاجي خليفة أو الحاج خليفة (المتوفى: ١٠٦٧هـ)، **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون**، (بغداد: مكتبة المثنى، د.ط، ١٩٤١م)، ١٧٤٧/٢، وخير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي (المتوفى: ١٣٩٦هـ)، **الأعلام**، (دار العلم للملايين، ط١٥، ٢٠٠٢ م)، ٢٣٣/٧.

[٣] ينظر : حاجي خليفة،**كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون**، ٢/ ١٧٤٧، والزركلي، **الأعلام**، ٢٣٣/٧.

[٤] ينظر : الزركلي، **الأعلام**، ٢٣٣/٧.

[٥] ينظر: حاجي خليفة، **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون**، ٢/ ١٧٤٧، والزركلي، **الأعلام للزركلي**، ٧/ ٢٣٣، وإسماعيل بن محمد أمين بن مير سليم البابانى البغدادي (المتوفى: ١٣٩٩هـ)، **هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين**، (طبع بعناية وكالة المعارف الجليلة في مطبعتها البهية استانبول، د.ط، ١٩٥١م)، ٢/ ٤٤٢، وعمر رضا كحالة، **معجم المؤلفين**، (بيروت: مكتبة المثنى، دار إحياء التراث العربي، د.ط، د.ت)، ١٢/ ٢٥٢.

المطلب الرابع: مؤلفاته، وآثاره:

ذكرت كتب التراجم[٦] أن للأنطاكي مؤلَّفين هما:

١- غنية الأريب عن شروح مغني اللبيب، وهو الكتاب الذي عليه قامت دراستي.

٢- نقد اللسان، وعقد الحسان في أسماء المعربات.

المبحث الثاني: غنية الأريب عن شروح مغني اللبيب، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: أهميته، وقيمته العلمية:

مما لا شك فيه أنَّ هذا الكتاب قد نال مكانة مرموقة بين كتب النحو، ولعل هذا متأتٍ من أهمية كتاب مغني اللبيب الذي عُدّ من لوامع كتب النحو ونفائسها، فقد قال عنه الأنطاكي : "مركبه سراج وهاج مغني ضوء المصباح، مساعد على تسهيل الفن، والإيضاح متوسط حاو على قواعد الإعراب، وافٍ بفوائد أُولي الألباب، مشتمل على نكات استنبطها أفكار الفحول، وشريف زيادات ما مستها أيدي العقول"[٧]؛ ولأهمية كتاب الغنية فقد حقق مرتين، مرة في جامعة الإمام محمد بن سعود -كلية اللغة العربية قسم النحو والصرف وفقه اللغة، وقد قام بتحقيقه علي النملة، وقاسم بدماصي لنيل درجة الدكتوراه . ومرة أخرى في جامعة الفاتح في الجمهورية الليبية من مجموعة طلاب لنيل شهادة الماجستير، وقد طُبع في الأردن: عالم الكتب الحديث، عام ٢٠١١م ، هي الطبعة التي اعتمدت عليها في دراستي.

المطلب الثاني: أسلوب الأنطاكي في الغنية:

أثبت الأنطاكي مادة المغني، ثم شرح كل لفظة منها شرحاً وافياً كافياً، وتتبعها باستيفاء ما غمض منها في الشروح التي سبقت شرحه، بأسلوب سهل ماتع، وعبارات رشيقة جلية أزالت صدأ التعقيد، وذا الأسلوب نراه قد أثبته في المقدمة، إذ قال: " لكنه لم يكن له شرح لحل مشكلاته كافل ، وإن شرحه فاضل بعد فاضل ، فمن مقل مخل ، ومن مكثر ممل فأردت أن أشرحه شرحاً مقتصداً يحل غوامضه، ورموزه مستبدأ يميط القناع عن وجوه

٦- ينظر: حاجي خليفة، **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون**، ٢/ ١٧٤٧، والزركلي، **الأعلام للزركلي**، ٧/ ٢٣٣، والبغدادي، **هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين**، ٢/ ٤٤٢، وعمر رضا كحالة، **معجم المؤلفين**، ١٢/ ٢٥٢.

٧- الأنطاكي، مصطفى رمزي بن الحاج حسن الأنطاكي (ت: ١١٠٠هـ)، **غنية الأريب عن شروح مغني اللبيب**، تحقيق: حسين صالح الدبوس وآخرون، (الاردن: إربد، عالم الكتب الحديث، ط١، ٢٠١١م)، ١/ ٣٢.

خرائده، لاسيما في تحقيق أمثلته، وشواهده موسوما بـ (غنية الأريب عن شروح مغني اللبيب) "[٨]، فضلا عن استدراكه على ابن هشام نسبة الآراء إلى قائليها، وهي ميزة إنماز بها شرحه[٩]، وما ذا إلا دليل على سعة إطلاعه، وقوة ملاحظته، وحفظه، وحسن التتبع، والمراجعة للآراء، والنصوص على اختلافها، كما أنَّه ضمَّن كتابه دراً فتحت الآفاق أمام تابعيه من الشراح كالدسوقي، والأمير فضلاً عن النصوص التي نقلها عن كبار النحاة[١٠].

المبحث الثالث: النحو الكوفي، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: نشأة المذهب الكوفي:

إنّ مما لا شك فيه أن النحو الكوفي جاء متأخرا عن النحو البصري، إذ كان للأخير فضل السبق في النشأة، في حين أن الكوفيين كانوا قد انشغلوا في القراءات القرآنية وطرق روايتها، والفقه وغيره من العلوم الشرعية، وإنّه ليصعب تحديد تاريخ نشأة النحو الكوفي بشكل دقيق، فمن الباحثين من ذكر أنَّ النحو الكوفي جاء متأخرا عن النحو البصري بما يقرب عن مئة عام، على يد العالم أبي جعفر الرؤاسي (ت ١٩٠ هـ) على الأغلب [١١]، وثمة من ذكر أنّه رأس المذهب الكوفي، وقد أخذ النحو عن أبي عمرو بن العلاء (ت ١٥٤هـ) الذي قيل عنه: إنّه أول من وضع كتابا في النحو من الكوفيين[١٢]، وقيل إنّ الكسائي هو مؤسس المذهب الكوفي[١٣]، وقيل: إنَّ الكسائي والفراء هما من أسسا- في الحقيقة- المدرسة الكوفية[١٤]، وإنَّ خلافهم مع البصريين في جميع المسائل كان قائما على أساس اختلاف المنهج لا العصبية -على الأغلب-، ودليل ذلك أنَّ أصحاب المدرسة البصرية يستعملون مصطلحات المدرسة الكوفية، وكذا الحال بالنسبة للمدرسة الكوفية؛ إذ لا مشاحة في الاصطلاح كما سيأتي بيان ذلك في المبحث التمهيدي الرابع.

---

[٨]- الأنطاكي، **غنية الأريب عن شروح مغني اللبيب**، ٣٢/١.

[٩]- ينظر: المصدر نفسه، ٣٥/١، ٧٧، ١٠٦...وغيرها.

[١٠]- ينظر في هامش: الأنطاكي، **غنية الأريب عن شروح مغني اللبيب**، ١٠٦/٣، و١٩٠/٣ .

[١١]- ينظر: خديجة الحديثي، **المدارس النحوية**، (الأردن: أربد، دار الأمل، ط٣، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م)، ص: ١١٥.

[١٢]- أبو الفرج محمد بن إسحاق بن محمد الوراق البغدادي المعتزلي الشيعي المعروف بابن النديم (المتوفى: ٤٣٨هـ)، **الفهرست**، تحقيق: إبراهيم رمضان، (لبنان: بيروت، دار المعرفة، ط٢، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧م)، ص: ٧١.

[١٣]- ينظر: مهدي المخزومي، **مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو**، (مصر: مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، ط٢، ١٣٧٧هـ - ١٩٥٨م)، ص:٣٩٣.

[١٤]- ينظر: مهدي المخزومي، **مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو**، ص٧٤، أحمد شوقي عبد السلام ضيف الشهير بشوقي ضيف (المتوفى: ١٤٢٦هـ)، **المدارس النحوية**، (دار المعارف، د.ط، د.ت)، ص ١٥٤.

المطلب الثاني: خصائص المذهب الكوفي:

كما ذكرت في نشأة هذه المدرسة على أنَّ ظهورها في الساحة النحوية يعد حديث العهد؛ كون المدرسة البصرية سبقتها في ذلك، ومن الخصائص التي تميز بها المذهب الكوفي هي:

١- كثرة الاحتجاج بالقراءات القرآنية، مطلقا المتواتر منها والشاذ"، إذ قاسوا عليه وجعلوه أصلا من أصولهم التي يبنون عليها ...

٢- أنَّ المذهب الكوفي قليل الاعتماد على العقل، والابتعاد عن الأساليب الفلسفية، والمنطق، والتحليل، فيتذوقون الطبيعة اللغوية بوصف ظواهرها من بدون أي قيود...

٣- أنهم وضعوا مصطلحات خاصة بهم في النحو؛ ليثبتوا لنحوهم مصطلحات خاصة يعرفون ويستقلون به عن النحو البصري.

٤- حوى مذهبهم اللغات الكثيرة الفصيحة التي أهملها المذهب البصري؛ كونه اعتمد على بعض القبائل من العرب لا الأغلب، ورأى الكوفيون أن هذه اللغات توجب الاهتمام، والعناية بها؛ كونها صادرة عن قبائل مشهود بعربيتها الخالصة.

٥- إنماز منهجهم بالقبول، والاحترام لكل ما قيل، وورد عن العرب صحيحه، وسقيمه، فلم يتحرج من ضعيف، أو شاذ في ذكره، كما هو الحال عند المذهب البصري، والمتمعن في منهجهم، وطرق تأصيل قواعدهم يرى وكأنهم يتعمدون في الذهاب إلى كل شاذ؛ ليضعوا عليه قاعدة نحوية، حتى حكى ابن درستويه أنَّ الكسائي كان يؤصل، ويقيس على الضرائر، والشواذ، ولا يمل من سماعها[١٥].

٦- اعتمدوا القياس وتوسعوا فيه أيما توسع، حتى أنهم إذا سمعوا عن البدو، أو الحَضَر بيتاً واحداً وفيه جواز، وهو مخالف للأصل قاسوا عليه وبوبوا، من دون ضير فيه[١٦].

---

[١٥]- ينظر: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)، **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، (لبنان: صيدا، المكتبة العصرية، د.ط، د.ت)، ٢/ ١٦٤.

[١٦]- ينظر: محمد الطنطاوي (رحمه الله)، **نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة**، تحقيق: أبي محمد عبد الرحمن بن محمد بن إسماعيل، (مكتبة إحياء التراث الإسلامي، ط١، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م)، ص: ١٤١.

٧- شاع الطابع الإسلامي، والديني على مذهبهم، وذلك ظاهر من عنوانات مؤلفاتهم الجليلة فالكسائي، والفراء كلاهما ألفا كتابا تحت عنوان (معاني القرآن)، ناهيك عن أن مذهبهم ضم ثلاثة من القراء السبعة المشهورين بصحة رواياتهم.

المطلب الثالث: أعلام المذهب الكوفي:

للمذهب الكوفي أعلام، منهم:

أبو جعفر الرؤاسي:

"أبو جعفر محمد بن أبي سارة، ابن أخي معاذ الهراء، وإنما سمي الرؤاسي لعظم رأسه"[١٧]، وسمي النيلي؛ لأنّه كان ينزل النيل[١٨]، كان نحويا وشاعرا ولغويا، وكان أستاذ الكسائي والفراء ، من مؤلفاته: كتاب الفيصل، ومعاني القران، ومعاني التصغير، واختلف في سنة وفاته، فقيل: توفي سنة(١٨٧ هـ) ، وقيل (١٩٠هـ[١٩].

معاذ الهراء:

هو معاذ بن مُسْلم الهرَّاء، وسمي بالهراء؛ لأنّه كان يبيع الهرويَّ من الثياب[٢٠]وكان يكنى بأبي علي، وهو من موالي محمد بن كعب القرظي، وهو عم أبي جعفر الرؤاسي؛ ولد في أيام يزيد بن عبد الملك، وعاش إلى أيام البرامكة، لم يعرف له مصنف وهو شيخ الكسائي، توفي سنة سبع وثمانين ومئة [٢١].

الكسائي:

---

[١٧]- عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (المتوفى: ٥٧٧هـ)، **نزهة الألباء في طبقات الأدباء**، تحقيق: إبراهيم السامرائي، (الأردن: الزرقاء، مكتبة المنار، ط٣، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م)، ص: ٥٠.

[١٨]- ينظر: ابن النديم، **الفهرست**، ص:٨٩.

[١٩]- ينظر: محمد بن الحسن بن عبيد الله بن مذحج الزبيدي الأندلسي الإشبيلي، أبو بكر (المتوفى: ٣٧٩هـ)، **طبقات النحويين واللغويين**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، (دار المعارف، ط٢، د.ت)، ص: ١٢٥، و جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف القفطي (المتوفى: ٦٤٦هـ)، **إنباه الرواة على أنباه النحاة**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، (القاهرة: دار الفكر العربي، ط١، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٢م)، ١/١٠٥- ١٠٩، والسيوطي، **بغية الوعاة**، ١/٨٢-٨٣.

[٢٠]- ينظر: الزبيدي، **طبقات النحويين واللغويين**، ص: ١٢٥.

[٢١]- ينظر: الأنباري، **نزهة الألباء في طبقات الأدباء**، ص: ٥٠، وابن النديم، **الفهرست**، ص: ٨٩-٩٠.

هو الحسن بن علي بن حمزة الكسائي، قيل لقب بالكسائي ؛ لكساء قد أحرم فيه في أثناء موسم الحج، وقيل: لأنه كان غالبا ما يرتدي كساءً أسودَ ثمينًا ،وقيل إنّه تعلم النحو على كبر، وقد أخذ النحو عن الهراء، والرؤاسي، وكان من القراء السبعة المشهورين، كما كان على معرفة باللغة والشعر ومعظم العلوم الشرعية، من مؤلفاته: معاني القرآن، ومختصر النحو، وما تلحن فيه العوام وغيرها من المصنفات توفاه الله في الري جنوب شرقي طهران سنة (١٨٩ هـ) [٢٢].

الفراء:

هو أبو زكريا يحيى بن زياد الديلمي، مولى بني أسد، وسمي الفراء؛ قيل: لأنه كان يفري الكلام فريا[٢٣]، أي: يأتي بالعجيب منه، كان أبرع الكوفيين وأعلمهم بالنحو، وقد أخذ عن الكسائي، ويونس، والرؤاسي، وأبي زياد الكلابيّ[٢٤]، ثم أخذ عمن يوثق بهم من الأعراب كأبي الجراح[٢٥]، وأبي ثروان[٢٦]، وغيرهما، وممن أخذ عنه سلمة بن عاصم، و السمري محمد بن عاصم وغيرهما[٢٧]، وكان الفرّاء ورعا متديّنا معتزلا، على تيه فيه وتعظّم، وكان زائد العصبية على سيبويه، قيل انه توفي وتحت رأسه كتاب سيبويه[٢٨]، وقيل إنه كان اعلم قومه في النحو حتى قيل:" لولا الفرَّاء ما كانتْ عربية؛ لأنه حصَّنها وضَبطها، ولولا الفرَّاء لسقطتِ العربية؛ لأنها كانت تُتنازع ويدَّعيها كلُّ مَنْ أراد، ويتكلَّم الناس على مقادير عقولهم وقرائحهم فتذهب"[٢٩]، وتوفي الفراء – رحمه الله–

---

[٢٢]- ينظر: الزبيدي، **طبقات النحويين واللغويين**، ص: ١٢٧-١٣٠، و عبد الواحد بن علي الحلبي، أبو الطيب اللغوي (المتوفى: ٣٥١ هـ)، **مراتب النحويين**، تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، (المكتبة العصريّة، د.ط، ١٤٣٠ هـ)، ص٨٩، والأنباري، **نزهة الألباء**، ص: ٩٠، والقفطي، **إنباه الرواة**، ٣/٣٠-٣١.

[٢٣]- ينظر: السيوطي، **بغية الوعاة**، ٢/ ٣٣٣.

[٢٤]- يزيد بن عبد الله بن الحر. أعرابي بدوي. قال دعبل: قدم بغداد أيام المهدي حين أصابت الناس المجاعة، ونزل قطيعة العباس بن محمد فأقام بها أربعين سنة، وبها مات، ينظر: ابن النديم، **الفهرست**، ص: ٦٧.

[٢٥]- وهو ابو الجراح من فصحاء العرب وبلغائهم الذين وفدوا إلى بغداد عند السلطان يحيى بن خالد، عندما جرت المناظرة المعروفة بين الكسائي وسيبويه، ينظر: ابن النديم، **الفهرست**، ص:٧٣.

[٢٦]- هو أبو ثروان العكلي، من بني عكل، أعرابي فصيح كان يعلم في البادية، ينظر: ابن النديم، **الفهرست**، ص: ٤٦.

[٢٧]- ينظر: الأنباري، **نزهة الألباء في طبقات الأدباء**، ص: ٨١.

[٢٨]- ينظر: أبو الطيب اللغوي، **مراتب النحويين**، ص: ١٠٥، والزبيدي، **طبقات النحويين واللغويين**، ص: ١٣١، والأنباري، **نزهة الألباء في طبقات الأدباء**، ص: ٤٧.

[٢٩]- الزبيدي، **طبقات النحويين واللغويين**، ص: ١٣٢.

بطريق مكة سنة سبع ومائتين ، ومن عظيم آثاره : كتاب معاني القرآن ،وكتاب البهي، وكتاب اللغات، وكتاب المصادر في القرآن ، وكتاب الجمع والتثنية في القرآن، وكتاب الوقف والابتداء وغيرها[٣٠].

الأحمر:

وهو أبو الحسن علي بن الحسن الأحمر، صاحب الكسائي، وهو من رجالات الطبقة الثالثة، اشتهر باتساع الحفظ واحتوائه لعلوم العربية، قيل: إنَّه كان مؤدب الأمين، ولم يرتق أحد إلى ما ارتقى اليه في التأديب، وكان قد ناظر سيبويه عند نزوله بغداد، من مؤلفاته: التصريف، والبلغاء، وكتاب التفسير، توفي – رحمه الله– سنة أربع وتسعين ومئة[٣١].

هشام بن معاوية الضرير:

هو أبو عبد الله هشام بن معاوية الضرير، وهو من أئمة النحو الكوفي، يعد من رجال الطبقة الثالثة صاحب الكسائي كثيرا، وهو أحد تلاميذه، كان مؤدبا أولاد الأثرياء وأصحاب الأموال من أهم مؤلفاته: المختص، والحدود ، ، والقياس وغيرها، توفاه الله سنة (٩ ٢٠ هـ) [٣٢].

أبو عبد الله الطوال:

هو أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عبد الله من أئمة النحاة، وكان من رجال الطبقة الرابعة وهو من أصحاب الكسائي، كان حاذقا بإلقاء العربية، وانماز بقدرته العالية على التعليل، توفاه الله سنة: (٢٤٣ هـ)[٣٣].

ابن قادم:

٣٠- ينظر: ابن النديم، **الفهرست**، ص: ٩٢.

٣١- ينظر: الزبيدي، **طبقات النحويين واللغويين**، ص: ١٣٤، وشهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (المتوفى: ٦٢٦هـ)، **معجم الأدباء = إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب**، تحقيق: إحسان عباس، بيروت: دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٤١٤ هـ – ١٩٩٣ م)، ٤/ ١٦٧٠، والقفطي، **إنباه الرواة على أنباه النحاة**، ٢/ ٣١٣.

٣٢- ينظر: الزبيدي، **طبقات النحويين واللغويين**، ص:١٣٤، وابن النديم، **الفهرست**، ص: ١١٨، والحموي، **معجم الأدباء**، ٥٩٨/٥.

٣٣- ينظر: الزبيدي، **طبقات النحويين واللغويين**، ص: ١٣٧، وابن النديم، **الفهرست**، ص: ٩٣.

هو أبو جعفر بن عبد الله النحوي، وعرف بابن قادم –وقادم جدٌّ له– من أئمة نحاة الذهب الكوفي، وكان من رجال الطبقة الرابعة، صاحب الفراء في ريعانه، وكان أحد تلامذته، وله نظرات حسنة في علل النحو، رغم أنه أبحر في القراءات، والحديث إلا أن صيته ذاع في النحو، وأدب ولد الباهلي سعيد بن قتيبة، وعبدالله بن المعتز، وممن أخذوا عنه: ثعلب الكوفي، ومما لاشك أنه صنف الكثير من المؤلفات منها: المختصر، والكافي، وغريب الحديث، وغيرها، كانت وفاته سنة (٢٥١ هـ)[٣٤].

سلمة بن عاصم:

هو سلمة بن عاصم أبو محمد البغدادي، تتلمذ على يد الفراء، وهو راوٍ كتبه كلها، كان ثقة عالما حافظا، من مؤلفاته: معاني القرآن، وغريب الحديث، والحلول في النحو، وكانت وفاته سنة عشر وثلاثمئة[٣٥].

ثعلب:

هو أحمد بن يحيى بن يزيد بن يسار الشيباني، إمام الكوفيين في النحو واللغة لقب بـ(ثعلب)؛ لأنّه إذا أجاب عن مسالة فإنه يكرر هذه العبارة : من ها هنا وها هنا فشبهوه بثعلب إذا أغار ، كان من الثقات الصالحين اشتهر بالحفظ الغزير ورواية الشعر القديم وكان عارفا بالنحو الكوفي، إذ كان يحفظ كتب الكسائي والفراء آراء هما، ويدرسها، من أهم مؤلفاته: المصون، واختلاف النحويين، والقراءات، والتصغير ومعاني الشعر، والأمثال،...وغيرها، توفاه الله سنة احدى وتسعين ومئة للهجرة[٣٦].

أبو بكر بن الأنباري:

هو محمد بن القاسم بن محمد بن بشار بن الحسن الأنباري كان ذا ذكاء حاد وذا فطنة، كثير الحفظ، والاتقان، أخذ عن ثعلب وعن أبيه، وكان من أعلم الناس بالنحو والأدب؛ لذا قيل عنه أنه كان يحفظ ثلاثمئة ألف شاهد من القرآن والشعر، وقد أخذ عن الكثير من علماء النحو واللغة، والتفسير وغيرهم، وروى الكثير

---

[٣٤]- ينظر: الزبيدي، **طبقات النحويين** واللغويين، ص: ١٣٩، وابن النديم، **الفهرست**، ص: ٩٢، والزركلي، **الأعلام للزركلي**، ٦/ ٢٢٢.

[٣٥]- ينظر: ابن النديم، **الفهرست**، ص: ٩٣، والزركلي، **الأعلام للزركلي**، ٣/ ١١٣، وعمر رضا كحالة، **معجم المؤلفين**، ٤/ ٢٤٠.

[٣٦]- ينظر: الزبيدي، **طبقات النحويين** واللغويين، ص: ١٤١–١٥١، والأنباري، **نزهة الألباء في طبقات الأدباء**، ٢/٥٥–٧٨، وأبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر ابن خلكان البرمكي الإربلي (المتوفى: ٦٨١هـ)، **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان**، تحقيق: إحسان عباس، (بيروت: دار صادر، ط١، ١٩٠٠)، ١/٣٠.

عنهم، له مؤلفات عدة، منها :شرح القصائد السبع الطوال، إيضاح الوقف والابتداء، وغريب الحديث، والأضداد، والهاءات ، والمشكل، والمذكر والمؤنث، و الزاهر .... ،وغيرها ، توفاه الله سنة ثمان وعشرين وثلاثمئة[٣٧].

المبحث الرابع: مصطلحات النحو الكوفي:

من المعلوم والواضح أنه لا مشاحة في الاصطلاح، إذ نرى أن البصريين يستعملون المصطلحات الكوفية، كما نرى الكوفيين يستعملون المصطلحات البصرية، فذا هو إمام نحاة أهل البصرة يفرد باباً تحت عنوان " باب مجرى النعت على المنعوت" يقول فيه:" أما النعت الذى جرى على المنعوت فقولك: مررت برجل ظريف قبل، فصار النعت مجرورا مثل المنعوت لأنهما كالاسم الواحد"[٣٨]، فاستعمل المصطلح الكوفي (النعت) في حين أنهم يسمونه الصفة، أو الوصف، وذا هو عمدة الكوفيين بعد الكسائي يقول: "فيجرى المعطوف في (إن) بعد الفعل مجرى النعت بعد الفعل"[٣٩]، فقد استعمل المصطلح البصري (المعطوف) في حين إن الكوفيين يصطلحون عليه (النسق)، ومع هذا فإن لكل مذهب مصطلحاته الخاصة به، فمن المصطلحات الكوفية على سبيل التمثيل لا الحصر:

أولاً: المستقبل:

٣٧- ينظر: : الزبيدي، **طبقات النحويين واللغويين**، ص: ١٥٣، وابن النديم، **الفهرست**، ص: ٨١، والأنباري، **نزهة الألباء في طبقات الأدباء**، ص:٢٣١، والحموي، **معجم الأدباء**، ٥/٤١٠-٤١٥.

٣٨- عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه (المتوفى: ١٨٠هـ)، **الكتاب**، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، (القاهرة: مكتبة الخانجي، ط٣، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م)، ١/ ٤٢١.

٣٩- أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء (المتوفى: ٢٠٧هـ)، **معاني القرآن**، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي / محمد علي النجار / عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، (مصر - دار المصرية للتأليف والترجمة، ط١، د.ت)، ٢/ ٣٥٥.

وهذا المصطلح استخدمه الكوفيون وأطلقوه على الفعل الذي يدل على الحاضر، والمستقبل، إذ يرون أنَّ أصل الأفعال معربة ليست مبنية، فقال الفراء عند ذكره لهذا المصطلح: "فَعَلَ مكان يَفْعُلُ تعرف الماضي من المستقبل"[٤٠]، وقوله: "وكلما رأيت (أن) تصلح مع المستقبل والماضي فلا تدخلن عليها كي ولا اللام"[٤١]، وقال ابن الأنباري فيه: "وتكون إذا بمعنى إن، فتجزم المستقبل"[٤٢]، وأما المذهب البصري فيسميه الفعل المضارع، ويرى أن الأفعال أصلها البناء لا الإعراب.

ثانياً: النعت

وهو أحد المصطلحات الكوفية التي اصطلحوا فيها، فيما يقابله عند البصريين الصفة، أو الوصف، ويستخدم هذا المصطلح على أحد أجزاء التوابع في النحو، فقال الفراء: "نصيبا مفروضا. وإنما نصب النصيب المفروض وهو نعت للنكرة لأنه أخرجه مخرج المصدر"[٤٣]، وقال أيضاً: "كان الكسائي يقول: جعلته- يعني النعت- تابعاً للاسم المضمر"[٤٤]، وقال ثعلب: " (رجلاً سلماً لرجل)، ... وسالماً نعت، أي سالماً"[٤٥]، وذكر ذلك ابن الأنباري في كلامه عن البسملة فقال: " (الرحمن)، نعت لـ (الله)" [٤٦].

ثالثاً: النسق:

أحد المصطلحات التي اصطلح بها الكوفيون، وسمّى بها الحروف التي تربط ما بعدها بحكم ما قبلها، ويسميه البصريون بأحرف (العطف)، وما بعده المعطوف، فقال الفراء: "وقوله (ولكن) نسق وليست

٤٠- المصدر نفسه، ١/ ١٣٣.

٤١- المصدر نفسه، ١/ ٢٦٣.

٤٢- محمد بن القاسم بن محمد بن بشار بن الحسن بن بيان بن سماعة بن فَروة بن قَطَن بن دعامة الأنباري (المتوفى: ٣٢٨هـ)، **الأضداد**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، (لبنان: بيروت، المكتبة العصرية، د.ط، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م)، ص: ١٢٠.

٤٣- الفراء، **معاني القرآن للفراء**، ١/ ٢٥٧.

٤٤- المصدر نفسه، ١/ ٤٧١.

٤٥- أحمد بن يحيى بن زيد بن سيار الشيباني بالولاء، أبو العباس، المعروف بثعلب (المتوفى: ٢٩١ هـ)، **مجالس ثعلب**، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، (مصر: دار المعارف، ط٢، د.ت)، ص: ٢٦٢.

٤٦- محمد بن القاسم بن محمد بن بشار، أبو بكر الأنباري (المتوفى: ٣٢٨هـ)، **إيضاح الوقف والابتداء**، تحقيق: محيي الدين عبد الرحمن رمضان، (مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، د.ط، ١٣٩٠هـ - ١٩٧١م)، ١/ ٤٧٤.

بجواب"[٤٧]، وقال: " قد نسق عليه بواو، أو فاء، أو ثم، أو أو"[٤٨]، وقال ابن الأنباري: " ولا يتم الوقف على (أو، ولا، وبل، ولكن) لأنهن حروف نسق يعطفن ما بعدهن على ما قبلهن"[٤٩].

رابعاً: الكناية، أو المكنَّى:

وهو مصطلح أراد الكوفيون به التعبير عن –ما يسميه البصريون– الضمير سواء كان هذا الضمير مستتراً أم ظاهراً متصلاً، فذهب الفراء يوضح لذلك المصطلح عند وقوفه على قوله تعالى: {وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ يُقْتَلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتٌ} [البقرة: ١٥٤]، فـ (أموات) مرفوعة بإضمار مكنى تقديره: هم أموات[٥٠]، ذهب إليه ثعلب فقال: "وإذا صاروا إلى المكنى جعلوه بين ها، وذا فقالوا: ها أنا ذا قائماً"[٥١]، وذهب ابن الأنباري مفصحاً به أنه لا يمكن تأخير الظاهر على المكني، أي: المستتر، والعكس كذلك في المكني، أي: لا يمكن تقدمه على الظاهر[٥٢].

خامساً: العماد:

مصطلح ذكره الكوفيون في كتبهم كثيراً، وبالمقابل يسميه البصريون ضمير الفصل، فحكى الفراء عن العماد، ومكانه من العربية، وحكمه، فالعماد: لا محل له من الاعراب عند الكوفيين فلا يرفع به، ولا ينصب، ولا يخفض[٥٣]، كذلك ثعلب[٥٤].

سادساً: الجحد:

---

[٤٧]- الفراء، **معاني القرآن للفراء**، ١/ ١٦٠.

[٤٨]- المصدر نفسه، ٢/ ٦٨.

[٤٩]- ابن الأنباري، **إيضاح الوقف والابتداء**، ١/ ١١٩.

[٥٠]- ينظر: الفراء، **معاني القرآن للفراء**، ١/ ٩٣.

[٥١]- ثعلب، **مجالس ثعلب**، ص: ٤٣.

[٥٢]- ينظر: ابن الأنباري، **إيضاح الوقف والابتداء**، ١/ ٥٢٠.

[٥٣]- ينظر: الفراء، **معاني القرآن للفراء**، ١/ ٥١

[٥٤]- ينظر: ثعلب، **مجالس ثعلب**، ص: ٣٥٤.

أحد مصطلحات المذهب الكوفي، والذي يختص بالأفعال، ويقابله عند المذهب البصري (الجزم)، وفقال الفراء: " فإذا دخل الجحد في الاستفهام لم يستقم أن تقول فيه (نعم)" [٥٥]، أي: عند قولك: ألم تكتب الدرس؟، لا يكون الجواب بـ (نعم)، وإنما بـ (بلى) عن الإيجاب، (لا) عن النفي.

سابعاً: الخفض:

وهو أحد المصطلحات الكوفية، والذي استخدمه أكثر النحاة من شتى المذاهب، ويقابله مصطلح (الجر) عند البصريين، وشاع استخدام مصطلح الخفض عند الفراء، ففي قوله تعالى: {لَا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِنْ نَجْوَاهُمْ } [النساء: ١١٤]، قال الفراء: "(من) في موضع خفض"[٥٦]، وذكره غيره من الذهب الكوفي[٥٧].

ثامناً: الصرف:

أحد مصطلحات المذهب الكوفي ويعنون به النصب على الخلاف أي: أن الفعل الثاني يخالف الأول الذي قبله، وجُمع بينهما بإحدى حروف العطف: (واو، أو فاء، أو أو، أو ثم)، وسبق ذلك الكلام بجزم، أو استفهام، ولم يكرر مع المعطوف، -أي: لم يكرر ذلك الجزم، أو الاستفهام بعد حرف العطف- نحو: لا تخون وتصدق، فجملة (تصدق) لم تكرر معها أداة الجزم (لا)، فأطلقوا عليه الصرف[٥٨]، للصرف موضعان يستخدم فيها الأول: الذي قلناه آنفاً أي: الفعل المضارع المسبوق بإحدى أدوات العطف...، والآخر: يكون عامل النصب في المفعول معه.

أما البصريون فعندهم الوجه الأول (الفعل المضارع الذي سبق بحرف عطف) الناصب له (أن) مضمرة قبله، أما العامل في المفعول معه فجعلوا الفعل المسبوق بـ (واو المعية) هو العامل الأصلي فيه.

تاسعاً: الترجمة، أو التكرير، أو التبيين:

---

[٥٥]- الفراء، **معاني القرآن للفراء**، ١/ ٥٢، وينظر: ثعلب، **مجالس ثعلب**، ص: ٤٧٥، وابن الأنباري، **الأضداد لابن الأنباري**، ص: ٢١١.

[٥٦]- الفراء، **معاني القرآن للفراء**، ١/ ٢٨٧.

[٥٧]- ينظر: ثعلب، **مجالس ثعلب**، ص: ٤٤٥، وابن الأنباري، **إيضاح الوقف والابتداء**، ١/ ٣٧٦.

[٥٨]- ينظر: الفراء، **معاني القرآن للفراء**، ١/ ٢٣٥.

مصطلح كوفي أطلقوه على ما يسميه البصريون (البدل)، فذهب الفراء إلى أنَّ (غير) في قوله تعالى: {غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ} [الفاتحة: ٧]، يجوز فيها الخفض فقال: "وتخفض (غير) على التكرير"[٥٩]

فعند قولك: جاء زيد أخوك، فـ (أخوك) مرفوع على الترجمة[٦٠]، أي: على البدل، واستعمل الفراء مصطلح (التكرير) أكثر من الترجمة والتبيين[٦١].

عاشراً: القطع:

أحد مصطلحات المذهب الكوفي، ما يقابله عند المذهب البصري (الحال)، فذهب الفراء إلى أنَّ (قائماً) في قوله تعالى: {وَأُولُو الْعِلْمِ قَائِمًا بِالْقِسْطِ} [آل عمران: ١٨]، نصب على القطع[٦٢]، وذكر ابن الأنباري ذلك المصطلح فقال: "وموضع (ظالمين) نصب على القطع من الهاء، والميم في (توفاهم)" [٦٣].

---

[٥٩]- الفراء، **معاني القرآن للفراء**، ١/ ٧.

[٦٠]- ينظر: ابن الأنباري، **إيضاح الوقف والابتداء**، ٢/ ٦٣٨.

[٦١]- ينظر: الفراء، **معاني القرآن للفراء**، ١/ ٥٦، ١/ ١١٢، ١/ ٢٤٨، ١/ ٤٢٧، و... غيرها.

[٦٢]- ينظر: الفراء، **معاني القرآن للفراء**، ١/ ٢٠٠.

[٦٣]- ابن الأنباري، **إيضاح الوقف والابتداء**، ١/ ٢٧٥، و ينظر: أبو بكر محمد بن القاسم بن بشار الأنباري (ت ٣٢٨هـ)، **شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات**، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، (دار المعارف: سلسلة ذخائر العرب، ط٥، د.ت)، ص: ٩.

الفصل الأول: الأسماء

المبحث الأول: مرفوعات الأسماء:

المطلب الأول: المبتدأ:

قال ابن السراج في حدّ المبتدأ أنَّه: "ما جردته من عوامل الأسماء ومن الأفعال والحروف وكان القصد فيه أن تجعله أولًا لثانٍ مبتدأ به دون الفعل يكون ثانيه خبره ولا يستغنى واحد منهما عن صاحبه، وهما مرفوعان أبدًا"[٦٤].

وهو الاسم الذي يبتدأ به، والذي لم تطرأ عليه عوامل لفظية غير الزائدة في الإسناد إذ يسند إليه؛ لتتم الفائدة من المعنى المقصود مخبراً عنه، أو وصفاً رافعاً لمكتفى به [٦٥]، والتجرد إما في اللفظ نحو: (زيدٌ قائمٌ)، أو في الحكم نحو: (بحسبك درهم)[٦٦]، والمبتدأ نوعان:

---

[٦٤]- أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (المتوفى: ٣١٦هـ)، **الأصول في النحو**، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، (لبنان – بيروت، مؤسسة الرسالة، د.ط، د.ت)، ١/ ٥٨.

[٦٥]- ينظر: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: ٣٩٢هـ) **اللمع في العربية لابن جني**، تحقيق: فائز فارس، (الكويت – دار الكتب الثقافية، د.ط، د.ت)، ص: ٢٥، ويعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع (المتوفى: ٦٤٣هـ)، **شرح المفصل للزمخشري**، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، (لبنان – بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠١ م)، ١/ ٢٢١، و ابن الحاجب جمال الدين بن عثمان بن عمر بن أبي بكر المصري الإسنوي المالكي (توفي: ٦٤٦ هـ)، **الكافية في علم النحو**، تحقيق: الدكتور صالح عبد العظيم الشاعر، (القاهرة – مكتبة الآداب، ط١، ٢٠١٠ م)، ص:١٥، و بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك (ت ٦٨٦ هـ)، **شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك**، تحقيق: محمد باسل عيون السود، (دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٢٠ هـ – ٢٠٠٠ م)، ص: ٧٤، و زين الدين أبو حفص عمر بن مظفر بن الوردي (٦٩١ – ٧٤٩ هـ)، **شرح ألفية ابن مالك المسمى «تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة»**، تحقيق ودراسة: الدكتور عبد الله بن علي الشلال، (المملكة العربية السعودية – الرياض ، مكتبة الرشد، ط١، ١٤٢٩ هـ –

الأول: الصريح نحو: (زيدٌ جالسٌ)، والآخر: وهو المؤول، أو ما نزل بمنزلته نحو قوله تعالى: ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٤]، فالمصدر المؤول من أن والفعل:(أَنْ تَصُومُوا) في محل رفع مبتدأ تقديره: صيامكم[٦٧].

وقد قال فيه أبو حيان إنه: "هو الاسم المنتظم منه مع اسم مرفوع به جملة"[٦٨]

أما من حيث خبره، فهو على قسمين أيضا: الأول: أنه يحتاج إلى خبر سواء أكان مفرداً نحو: (عمرو ناجحٌ)، أم جملة نحو: (زيدٌ أبوه محترمٌ)، أم شبهها نحو: (زيدٌ في الدار).

والآخر: احتياجه إلى مرفوع سواء أكان فاعلا نحو: ما مسافر أخوك، ف مسافر مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة وهو اسم فاعل، وأخوك: فاعل لاسم الفاعل سد مسد الخبر. أم نائب عن الفاعل نحو: أمخذول المجهد؟

ف (المجتهد): نائب فاعل لاسم المفعول سد مسد الخبر[٦٩].

الرافع في المبتدأ والخبر:

٢٠٠٨ م)، وعبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (المتوفى: ٧٦١هـ)، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، (دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، د.ط، د.ت)، ١/ ١٨٦.

[٦٦] ينظر: عبد الله بن أحمد الفاكهي النحوي المكي (٨٩٩ – ٩٧٢ هـ)، **شرح كتاب الحدود في النحو**، تحقيق: المتولي رمضان أحمد الدميري، المدرس في كلية اللغة العربية بالمنصورة – جامعة الأزهر، والأستاذ المساعد في كلية التربية بالمدينة المنورة جامعة الملك عبد العزيز، (القاهرة – مكتبة وهبة، ط٢، ١٤١٤ هـ – ١٩٩٣ م)، ص: ١٩٦.

[٦٧] ينظر: ابن هشام، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، ١/ ١٨٦، و علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأُشْمُوني الشافعي (المتوفى: ٩٠٠هـ)، **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، (لبنان – بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م)، ١/ ١٧٧، والفاكهي، **شرح كتاب الحدود في النحو**، ص: ١٩٦.

[٦٨] أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (المتوفى: ٧٤٥ هـ)، **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد، (مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط١، ١٤١٨ هـ – ١٩٩٨ م)، ٣/ ١٠٧٩.

[٦٩] ينظر: أبو علي الفارسيّ (٢٨٨ – ٣٧٧ هـ)، **الإيضاح العضدي**، تحقيق: د. حسن شاذلي فرهود، (جامعة الرياض –كلية الآداب، ط١، ١٣٨٩ هـ – ١٩٦٩ م)، ص: ٣٥، وعزيزة فوّال بابستي، **المعجم المفصل في النحو العربي**، دار الكتب العلميّة، ط١، ١٤١٣ هـ)، ٢/ ٩٢٦-٩٢٧.

ذهب الكوفيون إلى أنَّ المبتدأ يرتفع بالخبر، والعكس صحيح، وليس بالابتداء[٧٠]، قال الفراء: " إنَّ المبتدأ، والخبر ترافعا يعنى أنَّ المبتدأ رفع الخبر، والخبر رفع المبتدأ؛ لأنّ كلا منهما طالب للآخر ومحتاج إليه، وبه صار عمدة"[٧١].

أما المذهب البصري فعندهم أنَّ المبتدأ هو العامل في الخبر فيقول سيبويه: " المبتدأ يعمل فيما بعده كعمل الفعل فيما يكون بعده"[٧٢]، والرافع للمبتدأ عندهم هو الابتداء.

وممَّا عُدَّ مبتدأ عند الكوفيين ما ذكره الأنطاكي نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾[آل عمران: ٣٥]، فذهب الكسائي[٧٣] إلى أنَّ (أنت) ضمير منفصل في محل رفع مبتدأ، وما بعده خبر له[٧٤]، فيما ذهب الفراء إلى أنَّ الضمير المنفصل في الآية منصوب على التوكيد لاسم (إنَّ)[٧٥].

وقال الخليل في الضمير (أنت) كما قال به الكسائي[٧٦]. وأمَّا العكبري فذكر في الضمير المنفصل وجهان: الفصل، أو التوكيد[٧٧].

٧٠- مصطفى رمزي بن الحاج حسن الأنطاكي (ت: ١١٠٠هـ)، **غنية الأريب عن شروح مغني اللبيب**، تحقيق: حسين صالح الدبوس وآخرون، (الأردن – إربد، عالم الكتب الحديث، ط١، ٢٠١١م)، ٣/ ٦١٣.

٧١- الفراء، **معاني القرآن للفراء**، ١/ ١٣.

٧٢- سيبويه، **الكتاب لسيبويه**، ٢/ ٨٧، وينظر: الأخفش، **معاني القرآن للأخفش**، ١/ ٩، والمبرد، **المقتضب**، ٤/ ١٢٦.

٧٣- الإمام أبو الحسن علي بن حمزة الكسائي الأسدي عالم اهل الكوفة المقريء النحوي وهو احد القراء السبعة ولد في حدود سنة عشرين ومئة وسمع من جعفر الصادق والأعمش ... وأخذ العربية عن الخليل بن أحمد. ينظر: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، **معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار**، (دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٧ هـ- ١٩٩٧م)، ص: ٧٢، وعبد الواحد بن علي الحلبي، أبو الطيب اللغوي (المتوفى: ٣٥١ هـ)، **مراتب النحويين**، تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، (المكتبة العصريّة، د.ط، ١٤٣٠ هـ)، ص: ٨٩.

٧٤- ينظر: الأنطاكي، **غنية الأريب عن شروح مغني اللبيب**، ١/٥٠.

٧٥- ينظر: المصدر نفسه، ١/٥٠.

٧٦- ينظر: أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (المتوفى: ١٧٠هـ)، **الجمل في النحو**، تحقيق: فخر الدين قباوة، (د.ن، ط٥، ١٤١٦هـ ١٩٩٥م)، ص: ١٩٠.

وأمَّا ابن هشام[٧٨] فقد ذهب إلى أنَّ الضمير: (أنت) فيه ثلاثة أوجه: الوجه الأول: أنَّه ضمير فصل- وهو الراجح عنده- ، والثاني: أنَّه مبتدأ، وهو لغة تميم – وضعفه- ، والثالث: أنَّه توكيد، وهو قول الفراء ، وكذلك ذكر هذه الأوجه الدماميني[٧٩]، والصبان[٨٠]، وغيرهما[٨١]، ولا أرى – والله أعلم- وجها لتضعيف ابن هشام قول الكسائي من كونه مبتدأ ما بعده خبر له؛ لاستقامة الكلام من حيث المعنى، والتركيب، أمّا قول الفراء فأرى أنَّ المعنى يقبله دون التركيب؛ إذ أنّه لا يمكن أن يؤكد ضمير النصب المتصل بضمير الرفع.

وممّا عدَّه الكوفيون مبتدأ قراءة من قرأ بالرفع[٨٢] قوله تعالى: ﴿فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ﴾[البقرة: ٢٤٩]، ذُكر في الغنية أنَّ الفراء ذهب إلى أنَّ (قليل) مبتدأ حذف خبره، أي: قليل منهم لم يشربوا[٨٣]، ووافقه

---

[٧٧]- ينظر: العكبري، **التبيان في إعراب القرآن**، ١/ ٤٧٧.

[٧٨]- ينظر: عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (المتوفى: ٧٦١ هـ)، **مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب**، تحقيق: محمّد محيي الدين عبد الحميد، (منشورات مكتبة الصادق للمطبوعات، د.ط، د.ت)، ٢/ ٥٥٦.

[٧٩] ينظر: محمد بدر الدين بن أبي بكر بن عمر الدماميني (المتوفى: ٨٢٧ هـ)، **تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد**، تحقيق: الدكتور محمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدى، (د.ن، ط١، ١٤٠٣ هـ – ١٩٨٣م)، ٢/ ١٢٩.

[٨٠]- ينظر: أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي (المتوفى: ١٢٠٦هـ)، **حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك**، (لبنان – بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٧ هـ – ١٩٩٧م)، ٣/ ١٢٣.

[٨١]- ينظر: أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (المتوفى: ٧٤٥هـ)، **البحر المحيط في التفسير**، تحقيق: صدقي محمد جميل، (بيروت – دار الفكر، د.ط، ١٤٢٠ هـ)، ١/ ٦٢٠)، ومحمود بن عبد الرحيم صافي (المتوفى: ١٣٧٦هـ)، **الجدول في إعراب القرآن الكريم**، (بيروت – مؤسسة الإيمان، دمشق – دار الرشيد، ط٤، ١٤١٨ هـ)، ١/ ٢٦٣.

[٨٢]- لم اقف على هذه القراءة في كتب القراءات وإنما وجدتها منسوبة الى أُبيّ، والأعمش في كتب المفسرين، ينظر: أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (المتوفى: ٥٣٨هـ)، **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل**، (بيروت – دار الكتاب العربي، ط٣، ١٤٠٧ هـ)، ١/ ٢٩٥، وأبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري (المتوفى: ٦٠٦هـ)، **مفاتيح الغيب = التفسير الكبير**، (بيروت – دار إحياء التراث العربي، ط٣، ١٤٢٠ هـ)، ٦/ ٥١١، و ابو حيان الاندلسي، **البحر المحيط في التفسير**، ٢/ ٥٨٩، جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني(المتوفى: ٦٧٢هـ)، **شرح الكافية الشافية**، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، (مكة المكرمة – جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، ط١، ١٤٠٢ هـ – ١٩٨٢ م)، ٢/ ٧٠٩.

[٨٣]- ينظر: الأنطاكي، **غنية الأريب عن شروح مغني اللبيب**، ٤٨٧/٣.

في ذلك ابن خروف لاستحسانه رأي الفراء[٨٤]، بيد أنني لم أقف على هذا الرأي للفراء في كتابة البتة، إنما قال: " وفي إحدى القراءتين: إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ. والوجه فِي (إلا) أن ينصب ما بعدها إذا كان ما قبلها لا جحد فيه، فإذا كان ما قبل (إلا) فِيه جحد جعلت ما بعدها تابعاً لما قبلها معرفة كان، أو نكرة" [٨٥]. ونصه واضح بأنّ(قليلٌ) مرفوع على البدلية؛ كون ما قبل (إلا) مسبوقاً بجحد مقدر، ولعلّ ما ذهب إليه الزمخشري من أنَّ المعنى على تأويل: (فلم يطيعوه إلا قليل منهم) [٨٦]، هو ما عناه الفراء في نصه الآنف الذكر، فـ (قليل) بدل من الواو في (شربوا).

وذكر الرضي أنّ المفرغ لا يأتي في الكلام المثبت إلا نادرا، فإذا جاز المفرغ جاز البدل، وندرة تأويل النفي في المعاني ، نحو قوله: (فشربوا منه إلا قليل منهم)، أي لم يطيعوه إلا قليل منهم وعدّ ذلك شاذاً[٨٧]. أما ابن هشام فقال: "رفع المستثنى على إبداله من الموجب في قراءة بعضهم (فشربوا منه إلا قليل) لما كان معناه فلم

٨٤- ينظر: محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (المتوفى: ٦٧٢هـ)، **شرح تسهيل الفوائد**، تحقيق: عبد الرحمن السيد، محمد بدوي المختون، (هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط١، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م)، ٢/٢٦٦ - ٢٦٧.

٨٥- الفراء، **معاني القرآن للفراء**، ١/ ١٦٦.

٨٦- ينظر: الزمخشري، **تفسير الزمخشري = الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل**، ١/ ٢٩٥.

٨٧- ينظر: رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي (المتوفى: ٦٨٦ هـ)، **شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب**، تحقيق: يوسف حسن عمر، (ليبيا - جامعة قار يونس، د.ط، ١٣٩٥ - ١٩٧٥ م) ٢/٩٥- ٩٦.

يكونوا منه، بدليل (فَمَنْ شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي)"[٨٨]، ووافقه السيوطي[٨٩]، وغيره[٩٠]، فيما قال الصبان في حاشيته: "لغة حكاها أبو حيان، وخرّج عليها قراءة بعضهم شذوذا (فشربوا منه إلا قليل منهم) "[٩١].

والذي ذكره الصبان أنه ليس من الوارد جواز رفع الاسم بعد (إلا) في الكلام التام الموجب على أنه مبتدأ مذكور خبره، أو محذوف ؛ لتكون الجملة حينئذٍ هي المستثنى[٩٢]، وبذلك ينسف ما نسبه ابن هشام للفراء في اليم نسفا.

وقال الدكتور خطاب: "وإن كان الاستثناء مفرغا من المستثنى منه فلا عمل لـ (إلا)، فالحكم عند وجودها مثله عند فقدها، وشرطه: كون الكلام غير إيجاب، وهو النفي: نحو: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾ [آل عمران: ١٤٤]، وإن كان تاما مثبتا وجب نصب المستثنى نحو: ﴿فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ﴾ [البقرة: ٢٤٩]، وإن كان تاما منفيا متصلا جاز فيه التبعية للمستثنى منه بدلا كان أو عطف نسق عند من عدّ (إلا) حرف عطف، أو النصب على الاستثناء"[٩٣].

٨٨- ابن هشام، **مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب**، ٢/ ٦٧٧.

٨٩- ينظر: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١ هـ)، **الأشباه والنظائر في النحو**، تحقيق: عبد الإله نبهان، وآخرون، (مجمع اللغة العربية بدمشق، د.ط، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م)، ١/ ٤٧٤.

(٩٠) ينظر: بهاء الدين بن عقيل(المتوفى ٧٦٩هـ)، **المساعد على تسهيل الفوائد**، تحقيق: محمد كامل بركات، (جامعة أم القرى (دار الفكر، دمشق - دار المدني، جدة)، ط١، ١٤٠٠ - ١٤٠٥ هـ)، ١/ ٥٥٩)، وخالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، زين الدين المصري، وكان يعرف بالوقاد (المتوفى: ٩٠٥هـ)، **شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو**، (لبنان - بيروت، دار الكتب العلمية،ط١، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م)، ١/ ٥٤٣.

(٩١) الصبان، **حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك**، ٢/ ٢٠٩.

(٩٢) ينظر: المصدر نفسه، ٢/ ٢٠٩.

٩٣- خطاب أحمد خطاب، **جهود حسام الدين السغناقي المتوفى سنة ٧١٤ النحوية والصرفية من خلال كتابيه الموصل والنجاح**، (جامعة الأزهر الشريف، رسالة دكتوراه، د.ط، ٢٠١٦)، ١/ ٣١٥.

بيد أنَّ الزجاج قد انفرد، وتعسف في رأيه فإنه ينكر الوجه الذي وردت فيه القراءة، ويقول هذه القراءة لم أعرفها، ولا وجه لها عندي فليس فيما بعد (إلا) أي: (قليل) إلا النصب على الاستثناء؛ لورودها في المصحف هكذا، والنحو أوجبها[٩٤].

وأراني أوافق من قال بالإتباع على البدلية مع تأول النفي ضمنا؛ لموافقته ما ثبت في قواعد النحو، ولما يقتضيه المعنى، والسياق، والله أعلم.

وقوع المبتدأ نكرة:

ومما عدّه الكوفيون مبتدأ ما جاء في نحو: (قائمٌ الزيدان) فقد ذهبوا إلى جواز الابتداء بالنكرة، فـ (قائم) عندهم مبتدأ خبره (الزيدان)؛ إذ جاءت النكرة(قائم) عاملة رفعاً، أو لأنها في معنى الفعل[٩٥].

أما ابن الحاجب فذكر أنَّ التعريف هو الأصل فيه، وجواز الابتداء بالنكرة فائدة من التخصيص[٩٦]، ووافقه في ذلك ابن الجوزية[٩٧] وغيره[٩٨].

فيما ذهب المبرد إلى أنَّه لا يكون المبتدأ إلا معرفة، أو ما يقرب منها من النكرة [٩٩]، ويمنع أن يبتدأ بنكرة محضة؛ لانعدام الفائدة فيها، إذ لا معنى للتكلم بما لا فائدة فيه نحو: رجلٌ قائمٌ، كون السامع لا يستفيد منها

---

[٩٤]- ينظر: إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج (المتوفى: ٣١١هـ)، **معاني القرآن وإعرابه** ، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، (بيروت – عالم الكتب، ط١، ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م)، ١/ ٣٢٧.

[٩٥]- ينظر: الأنطاكي، **غنية الأريب عن شروح مغني اللبيب**، ٣/ ٥٩٨، ٣/ ٦٠٣.

[٩٦]- ينظر: عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب الكردي المالكي (المتوفى: ٦٤٦هـ)، **أمالي ابن الحاجب**، تحقيق: فخر صالح سليمان قدارة، (الأردن – دار عمار، بيروت – دار الجيل، د.ط، ١٤٠٩ هـ – ١٩٨٩ م)، ٢/ ٥٧٦.

[٩٧]- ينظر: برهان الدين إبراهيم بن محمد بن أبي بكر بن أيوب بن قيم الجوزية (المتوفى ٧٦٧ هـ)، **إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك**، تحقيق: محمد بن عوض بن محمد السهلي، (الرياض – أضواء السلف، ط١، ١٣٧٣ هـ – ١٩٥٤ م)، ١/ ١٧٢.

[٩٨]- ينظر: الدماميني، **تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد**، ٣/ ٤٧، وعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، (مصر – المكتبة التوفيقية، د.ط، د.ت)، ١/ ٣٨٠، و السيوطي، **الأشباه والنظائر في النحو**، ٢/ ٤٧.

شيئاً، وقد يكون في عموم الناس رجل قائمٌ، ورجل كريمٌ. أما قولك: خيرٌ منك جاءني، فيجوزه بالرغم من أنَّه نكرة ألا إنه احتمل الفائدة؛ لقربه من المعرفة بوصفه[١٠٠]، ووافقه ابن السراج[١٠١] في ذلك .

وقال أبو حيان: " عند تنكير المبتدأ بأن يكون: وصفا، أو موصوفا بظاهر، أو مقدر، أو عاملا، أو معطوفا، أو معطوفا عليه، أو مقصودا به العموم، أو الإبهام، أو تالي استفهام، أو نفي"[١٠٢]

وقد سبقهم إلى ذلك سيبويه، وذكر جواز ذلك على قبح فعنده إن رفعت (قائم) بالابتداء فيصبح مفتقراً للخبر، والزيدان فاعل من تمام الفعل، وهو ينكر قول من قال بأنَّ الفاعل يسد مسد الخبر من غير الاعتماد على نفي، أو استفهام، ولو صح ذلك لصح ردّ: يضرب زيد إلى ضارب زيد[١٠٣]. ومن نسب إليه المنع في ذلك فقد قوله ما لم يقل.

فيما ذهب ابن يعيش إلى أنَّ أكثر النحاة لم يجيزوا "قائم الزيدان" إذا لم يسبق بنفي، أو استفهام؛ لاحتوائه معنى الفعل، وقال عنه أنَّه مذهب سيبويه على قبح، ولا بد من أن يعتمد كلام قبله؛ لأن اسم الفاعل

---

[٩٩]- ينظر: محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد (المتوفى: ٢٨٥هـ)، **المقتضب**، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، (بيروت – عالم الكتب، د.ط، د.ت)، ٤/ ١٢٧.

[١٠٠]- ينظر: المصدر نفسه، ٤/ ١٢٧.

[١٠١]- ينظر: ابن السراج، **الأصول في النحو**، ١/ ٥٩.

[١٠٢]- أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (المتوفى: ٧٤٥هـ)، **التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل**، تحقيق: حسن هنداوي، (دمشق – دار القلم (من ١ إلى ٥)، وباقي الأجزاء: دار كنوز إشبيليا، ط١، د.ت)، ٣/ ٣٢٢.

[١٠٣]- ينظر: أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان (المتوفى: ٣٦٨ هـ)، **شرح كتاب سيبويه**، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، (لبنان – بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ٢٠٠٨ م)، ٢/ ٤٥٨، وبدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني (المتوفى ٨٥٥ هـ)، **المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بـ «شرح الشواهد الكبرى»**، تحقيق: علي محمد فاخر وآخرون، (جمهورية مصر العربية – القاهرة، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، ط١، ١٤٣١ هـ – ٢٠١٠ م)، ١/ ٤٨٦.

لا يمكن أن يعمل عمل فعله، وجوّز ذلك ابن السراج[١٠٤]، ووافق ابنُ مالك ابنَ يعيش، وذكر أنَّ الأخفش، والفراء جوزا ذلك[١٠٥].

ومنع أبو حيان جواز ذلك[١٠٦]، وردّ ابن مالك على من قال بجواز "قائم الزيدان" مبتدأ، وخبر، فقال: "والصحيح أن يقال إعمال الصفة عمل الفعل فرع إعمال الفعل، فلا يستباح إلا في موضع يقع فيه الفعل"[١٠٧]، وقال في الكافية: "فإن لم يكن الوصف مسبوقًا باستفهام، ولا نفي لزمت المطابقة، وجعل الوصف خبرًا مقدمًا"[١٠٨].

وقال ابن هشام مَنع الجمهور الابتداء في (قائم) ليس لخلوه من المسوغ، وإنما لأمرين الأول: فوات شرط الاعتماد (العمل)، أو لفوات شرط الاكتفاء بالفاعل عن الخبر، وهو تقدم النفي، أو الاستفهام[109]، ووافقه الصبان[١١٠].

وما قال به الجمهور عدم جواز الابتداء في " قائم الزيدان" وهو الأصح– والله أعلم – ؛ لأن اسم الفاعل لا يعمل إلا إذا اعتمد، وبالاعتماد يزداد قوة جانب الفعل فيه، وأنَّ اسم الفاعل لا يكون عاملاً عمل فعله ما لم يتقدمه نفي، أو استفهام.

تقدم المبتدأ وتأخره:

١٠٤- ينظر: ابن يعيش، **شرح المفصل لابن يعيش**، ١/ ٢٤٣.

١٠٥- ينظر: محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (المتوفى: ٦٧٢هـ)، **شرح تسهيل الفوائد**، تحقيق: عبد الرحمن السيد، محمد بدوي المختون، (هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط١، ١٤١٠هـ – ١٩٩٠م)، ١/ ٢٧٣، ٢/ ١٧.

١٠٦- ينظر: أبو حيان الأندلسي، **التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل**، ٥/ ٦٣.

١٠٧- ابن مالك، **شرح التسهيل لابن مالك**، ٢/ ١٨.

١٠٨- ابن مالك، **شرح الكافية الشافية**، ١/ ٣٣٢.

109- ينظر: عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (المتوفى: ٧٦١هـ)، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، تحقيق: مازن المبارك ، محمد علي حمد الله، (دمشق – دار الفكر، ط٦، ١٩٨٥م)، ٢/ ٤٧٠.

١١٠- ينظر: الصبان، **حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك**، ١/ ٢٧٩.

ومما عده الكوفيون مبتدأ ما جاء في نحو:" أقائم أنت" فقد أوجبوا في الضمير المنفصل (أنت) الابتدائية، و(قائم) خبره مقدم عليه [١١١]، وهذا يعني أنَّه لا وجه آخر للضمير (أنت)، ووافقهم في هذا الزمخشري عند تفسيره لقول الله تعالى: ﴿أَرَاغِبٌ أَنْتَ عَنْ آلِهَتِي يَا إِبْرَاهِيمُ﴾ [مريم: ٤٦]، فقدّم الخبر(أراغب) على المبتدأ (أنت)[١١٢]، وكذلك النسفي[١١٣]، أما سيبويه، وأصحابه فقد أضافوا وجها آخر: وهو جواز ارتفاعه بالوصف المشتق فيكون (الضمير) فاعلاً لاسم الفاعل (قائم)، وهو ساد مسد الخبر؛ لسبقه باستفهام، وهذا الوجه هو الأكثر استحسانا عندهم[١١٤]، فيجوز عندهم: "أذاهب أنتما؟ وما ذاهب أنتم". والكوفيون يمنعون ذلك، ولا يرون دون الوجه الذي عندهم وجها آخر، فعندهم لا يجوز إلا (أقائمان أنتما؟)، و(أقائمون أنتم؟)، وأصل الخلاف ما بين المذهبين يتبين في التثنية، والجمع.

ويرد ابن هشام على قول الكوفيين، ومن تبعهم فيبطل قولهم، ويقول: " وشُبْهَتُهم أنَّ الفعل لا يليه فاعله منفصلاً، لا يقال: قام أنت. فكذا الوصف.

والجواب: أن الفعل أقوى في العمل، فلما قوي عمله امتنع فصله، وإنا أجمعنا على أنَّ فاعل الوصف ينفصل إذا جرى على غير صاحبه، وألبس، فكما فُصِل لهذا الغرض يُفصل لغرض آخر صحيح، وهو كونه في

---

[١١١]- ينظر: الأنطاكي، **غنية الأريب عن شروح مغني اللبيب**، ٤/ ٢١٠.

[١١٢]- ينظر: الزمخشري، **تفسير الزمخشري = الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل**، ٣/ ٢٠.

[١١٣]- ينظر: أبو البركات عبد الله بن أحمد بن محمود حافظ الدين النسفي (المتوفى: ٧١٠هـ)، **تفسير النسفي (مدارك التنزيل وحقائق التأويل)**، تحقيق: يوسف علي بديوي، (بيروت – دار الكلم الطيب، ط١، ١٤١٩ هـ – ١٩٩٨ م)، ٢/ ٣٣٩.

[١١٤]- ينظر: ابو حيان الاندلسي، **ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي**، ٣/ ١٠٨٠ – ١٠٨١، **والتذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل**، ٣/ ٢٥٤، ومحمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي ثم المصري، المعروف بناظر الجيش (المتوفى: ٧٧٨ هـ)، **شرح التسهيل المسمى «تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد»**، تحقيق: علي محمد فاخر وآخرون، (جمهورية مصر العربية – القاهرة، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، ط١، ١٤٢٨ هـ)، ٢/ ٨٥١.

اللفظ سادًا مسد الخبر، وهو وَاجب الفصل"[١١٥]، وأراني أوافق ابن هشام في قوله؛ لسداد رأيه، وقوة حجته في رده على الكوفيين، ولا أرى وجها لمنع الكوفيين من جواز رفع الضمير المنفصل على الفاعلية، أما رده –هو ومن وافقه[١١٦] – قولَ الزمخشري: أنَّ رفع الضمير المنفصل على الابتدائية؛ كونه قد فصل بين العامل، والمعمول بأجنبي، وأنّ ذلك باطل[١١٧]، ففيه نظر، لا سيما إذا أوردنا مثالنا الأول في هذه المسألة: (أقائمٌ أنت)، فكيف يكون ردّه؟ وأين الفاصل الأجنبي في المسألة؟ لذا أرى صحة ما ذهب إليه سيبويه، وأصحابه من تجويز رفع الضمير على الابتدائية، أو على الفاعلية السادة مسد الخبر.

وقوع المبتدأ من غير خبر:

ومما ذكره الأنطاكي في الابتداء عند الكوفيين قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ﴾ [البقرة: ٢٣٤]، فقد ذهب الكسائي، والفراء إلى أنَّ الاسم الموصول (الذين) في محل رفع مبتدأ لا خبر له [١١٨]؛ وذكر الفراء سؤالا افتراضيا قد يقال، وهو كيف جاء الإخبار عن النساء دون الأزواج؟ وأجاب عن ذلك بأنّه جائز إذا ذكرت أسماء، وذكرت بعدها أسماء مضافة إليها، وإنَّ تلك الأسماء في معنى الخبر فعندئذٍ لك أن تترك الإخبار عن الأول؛ ليكون الخبر عن المضاف إليه، وعلى هذا يكون القياس، أي: إنَّ هذه من تلك،

---

[١١٥]- جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري (ت: ٧٦١ هـ)، **تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد**، تحقيق: عباس مصطفى الصالحي، (دار الكتاب العربي، ط١، ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٦ م) (ص: ١٨٣)، وينظر: العيني، **المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية**، ١/ ٤٨٥ – ٤٨٦.

[١١٦]- ينظر: عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (المتوفى : ٧٦٩هـ)، **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد، (القاهرة – دار التراث، دار مصر للطباعة ، سعيد جودة السحار وشركاه، ط٢٠، ١٤٠٠ هـ – ١٩٨٠ م)، ١/ ١٩٧– ١٩٨، والصبان، **حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك**، ١/ ٢٨٢.

[١١٧]- ينظر: عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (المتوفى: ٧٦١هـ)، **شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب**، تحقيق: عبد الغني الدقر، (سوريا – الشركة المتحدة للتوزيع، د.ط، د.ت)، ص: ٢٣٤، وابن هشام الأنصاري، **مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب**، ٢/ ٥٥٧.

[١١٨]- ينظر: الأنطاكي، **غنية الأريب عن شروح مغني اللبيب**، ٤/ ١٤ – ١٥.

وذكر علة ذلك فقال: " لأن المعنى- والله أعلم- إنما أريد به: ومن مات عنها زوجها تربصت. فترك الأول بلا خبر، وقصد الثاني؛ لأن فيه الخبر، والمعنى"[١١٩].

ولعلّ الرازي يوافق الكوفيين فيما ذهبوا إليه معللاً ذلك بأنّ الغرض متعلق بتوضيح حكم عائد إلى أزواجهم، غير متعلق ببيان حكم عائد إليهم [١٢٠]، أو الإخبار عن المقصود أولى فأخبر عن الزوجات المتصل ذكرهن بـ (الذين)، وعدل عن الإخبار عن (الذين)، وعندهم لا ضير إنْ لم يذكر لذلك المبتدأ خبر [١٢١].

فيما ذهب الأخفش إلى أنَّ للمبتدأ (الذين) خبراً وهو: جملة (يتربصن)، والتقدير عنده: " والذين يتوفّون منكم ويذرون أزواجا يتربّصن بأنفسهنّ بعدهم، أو بعد موتهم " العائد محذوف لدلالة الكلام علية [١٢٢]، ووافقه أبو علي الفارسي[١٢٣].

فيما ذهب المبرد، والزجاج إلى أنّ جملة (يتربصن) خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: "أزواجهم يتربصن"، والجملة الاسمية من المبتدأ المحذوف، وخبره (يتربصن) في محل رفع خبر للمبتدأ (الذين)[١٢٤].

وعزى الزجاج الخطأ إلى ما ذهب إليه الكسائي، والفراء، وذكر أنّه لا يبتدأ من غير أنْ يحدّث عنه [١٢٥].

---

[١١٩]- الفراء، **معاني القرآن للفراء**، ١/ ١٥٠.

[١٢٠]- ينظر: الرازي، **تفسير الرازي = مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير**، ٦/ ٤٦٦.

[١٢١]- ينظر: أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (المتوفى : ٦١٦هـ)، **التبيان في إعراب القرآن**، تحقيق: علي محمد البجاوي، (عيسى البابي الحلبي وشركاه، د.ط، د.ت)، ١/ ١٨٦ – ١٨٧.

[١٢٢]- ينظر: أبو جعفر النَّحَّاس أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي (المتوفى: ٣٣٨هـ)، **وإعراب القرآن**، (بيروت – دار الكتب العلمية، منشورات محمد علي بيضون، ط١، ١٤٢١ هـ)، ١/ ١١٦، والزجاج، **معاني القرآن وإعرابه للزجاج**، ١/ ٣١٤، وابو حيان الأندلسي، **البحر المحيط في التفسير**، ٢/ ٥١٤ – ٥١٥، وأبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي (المتوفى: ٧٥٦هـ)، **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**، تحقيق: أحمد محمد الخراط، (دمشق – دار القلم، د.ط، د.ت)، ٢/ ٤٧٦.

[١٢٣]- ينظر: أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي (المتوفى: ٦٧١هـ)، **الجامع لأحكام القرآن = تفسير القرطبي**، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، (القاهرة – دار الكتب المصرية، ط٢، ١٣٨٤هـ – ١٩٦٤ م)، ٣/ ١٧٤.

[١٢٤]- ينظر: الزجاج، **معاني القرآن وإعرابه للزجاج، ١/ ٣١٥**، و الرازي، **تفسير الرازي = مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير**، ٦/ ٤٦٦، وابو حيان الأندلسي، **التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل**، ٤/ ٢٩ – ٣٠.

واختار النحاس قول المبرد بأنّ (يتربصن) خبر لمبتدأ محذوف تقديره (أزواجهم)، والجملة الاسمية من (أزواجهم يتربصن) في محل رفع خبر للمبتدأ(الذين) [١٢٦].

وذهب الزمخشري إلى أنَّ التقدير عنده: "وأزواج الذين"، فأقيم المضاف إليه مقام المضاف المحذوف الدال عليه قوله " أزواجاً يتربصن"[١٢٧] فـ (الذين) مبتدأ خبره جملة (يتربصن) فربط بتلك الدلالة ما بين الخبر، والمبتدأ الذي حل محل المحذوف[١٢٨]، ورجح هذا الرأي صاحب تفسير حدائق الروح والريحان[١٢٩].

وثمة رأي نسب لسيبويه وهو: أنّ جملة الخبر محذوفة الواقعة قبل المبتدأ، والتقدير: (فيما يُتْلى عليكم حكمُ الذين يُتَوَفَّوْن)، أما جملة (يتربصن) فجملة تفسيرية لبيان الحكم المقصود لا محل لها من الإعراب[١٣٠].

وأرى أنّ الحق مع من قدر الخبر، كما أرى مجافاة الفراء الحقيقة من مجيء المبتدأ دون الحاجة إلى الخبر، وإنّ العلة التي ذكرها الفراء واهيةٌ لا تقوى إلى الصواب، والله أعلم.

وقوع (قَدُ) معربة مرفوعة على الابتداء:

---

[١٢٥]- ينظر: الزجاج، **معاني القرآن وإعرابه للزجاج، ١/ ٣١٥**.

[١٢٦]- ينظر: النحاس، **اعراب القرن للنحاس، ١/ ١١٧**.

[١٢٧]- ينظر: الزمخشري، **تفسير الزمخشري = الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل**، ١/ ٢٨١.

[١٢٨]- ينظر: العكبري، **التبيان في إعراب القرآن**، ١/ ١٨٦ – ١٨٧، وأبو حيان الأندلسي، **البحر المحيط في التفسير**، ٢/ ٥٥٣، والسمين الحلبي، **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**، ٢/ ٤٧٦، وصافي، **الجدول في إعراب القرآن**، ٢/ ٤٩٧.

[١٢٩]- ينظر: الشيخ العلامة محمد الأمين بن عبد الله الأرمي العلوي الهرري الشافعي، **تفسير حدائق الروح والريحان في روابي علوم القرآن**، (لبنان – بيروت، دار طوق النجاة، ط١، ١٤٢١ هـ – ٢٠٠١ م)، ٣/ ٣٥٨.

[١٣٠]- ينظر: السمين الحلبي، **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**، ٢/ ٤٧٨، والعكبري، **التبيان في إعراب القرآن**، ١/ ١٨٦ – ١٨٧.

اختلف النحاة في (قد) من حيث بناؤها وإعرابها، فذهب الكوفيون إلى أنّها معربة في قول من قال: " قدُ زيد درهمٌ" فـ (قدُ) عندهم بمعنى (حَسْبُ)، وهي: مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره، (درهم) خبره[١٣١].

أمّا البصريون فعندهم بناؤها هو الأكثر استعمالا، وأما كونها معربة فقليل، ونون الوقاية تلحق بها؛ للحفاظ على علامة البناء فيها وهي السكون، ومن يعربها لا يلحق النون عند إضافتها فيقول: قدي درهم[١٣٢]، وعلى كل فهي مبتدأ خبره ما بعده.

ومما قال الكوفيون به على أنَّه مبتدأ قول عدي[١٣٣]:

لَوْ بِغَيْرِ الماءِ حَلْقي شَرِقٌ كُنْتُ كالغْصّان بالماءِ اعْتصارِي

فقد ذهبوا إلى أنَّ (حلقي) مبتدأ مرفوع وعلامة الضمة المقدرة على الياء منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة مجانسة لياء المتكلم، وهو مضاف، والياء ضمير متصل مبني في محل جر مضاف إليه ، خبره (شرقٌ)[١٣٤]، وهذا مذهبهم ، وهو جواز مجيء الجملة الإسمية بعد (لو)، ووافقهم ابن مالك في ذلك[١٣٥].

١٣١- ينظر: الأنطاكي، **غنية الأريب عن شروح مغني اللبيب**، ٢/ ٣١٧.

١٣٢- ينظر: أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (المتوفى : ٧٤٩هـ)، **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك**، تحقيق : عبد الرحمن علي سليمان، (دار الفكر العربي، ط١، ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٨م)، ١/ ١٢٠، وابن هشام، **مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب**، ١/ ١٧٠، وناظر الجيش، **تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد**، ٩/ ٤٤٦٧، والسيوطي، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، ٢/ ٢١٧.

١٣٣- البيت من الرمل، قاله عدي بن زيد العبادي التميمي، ينظر: علي بن الحسين بن محمد بن أحمد بن الهيثم المرواني الأموي القرشي، أبو الفرج الأصبهاني (المتوفى: ٣٥٦ هـ)، **الأغاني**، (بيروت – دار إحياء التراث العربي، ط١، ١٤١٥ هـ)، ٢/ ١٠٦، وأحمد بن عبد الوهاب بن محمد بن عبد الدائم القرشي التيمي البكري، شهاب الدين النويري (المتوفى: ٧٣٣هـ)، **نهاية الأرب في فنون الأدب**، (القاهرة – دار الكتب والوثائق القومية، ط١، ١٤٢٣ هـ)، ٣/ ٦٥، والوقاد، **التصريح على التوضيح**، ٢/ ٢٥٩. فيما ذكره المرادي انه من الوافر، وهذا بعيد عن الصواب، ينظر: المرادي، **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك**، ٣/ ١٣٠١.

الشاهد في البيت: (حلقي شرق) أنه يجوز عند الكوفيين وقوع الجملة الإسمية بعد (لو) فـ (حلقي) مبتدأ و(شرق) خبره.

١٣٤- ينظر: الأنطاكي، **غنية الأريب عن شروح مغني اللبيب**، ٢/ ٦٧٥ – ٦٧٦.

وذهب ابن جني إلى أنَّ هذا الموطن من وضع الجملة الاسمية (حلقي شرق) موضع الجملة الفعلية: (شَرِقَ حلقي بغير الماء)، فـ (لو) عنده مختصة بالدخول على الجملة الفعلية[١٣٦]، ووافقه الرضي، وغيره[١٣٧].

أما المذهب البصري فهو: أنّ (لو) لا تدخل إلا على الأفعال، ولا يأتي بعدها اسم يضمر فعلاً إلا في الضرورة الشعرية، ووافقهم أبو حيان فيما ذهبوا إليه[١٣٨] .

أما أبو علي الفارسي فذهب إلى أنَّ (حلقي) فاعل لفعل محذوف يفسره الظاهر، تقديره: (شَرِقَ)، و(شرقٌ) خبر لمبتدأ محذوف تقديره: (هو شرق)[١٣٩]، ووافقه الزمخشري[١٤٠] ، والسمين الحلبي[١٤١]،وهذا ما أنكره ابن مالك، ونعته بالتكلف، والزعم [١٤٢] .

أما المرادي فقد ذكر أنّ ابن خروف قد تأول البيت على إضمار (كان) الشأنية، والجملة الاسمية من المبتدأ والخبر: (حلقي شرق) في محل نصب خبر كان، والتقدير: لو كان الشأن حلقي شرق [١٤٣]، وهذا ما اختاره ابن

---

[١٣٥]ينظر: ابن مالك، **شرح التسهيل لابن مالك**، ٤/ ٩٨ – ٩٩.

[١٣٦]- ينظر: ابن جني، **شرح اللمع في النحو**، ص: ١١٠، وعبد القادر بن عمر البغدادي (١٠٣٠ هـ – ١٠٩٣ هـ)، **شرح أبيات مغني اللبيب**، تحقيق: عبد العزيز رباح – أحمد يوسف دقاق، (بيروت – دار المأمون للتراث، ط٢(جـ ١ – ٤)، ط١ (جـ ٥ – ٨)، (١٣٩٣ – ١٤١٤ هـ)، ٥/ ٨٢.

[١٣٧]- ينظر: الرضي، **شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب**، ٤/ ٤٥٢، وعبد القادر بن عمر البغدادي (المتوفى: ١٠٩٣هـ)، **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، (القاهرة – مكتبة الخانجي، ط٤، ١٤١٨ هـ – ١٩٩٧ م)، ١١/ ١٥٢.

[١٣٨]- ينظر: أبو حيان، **ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي**، ٤/ ١٨٩٩، وأبو حيان، **البحر المحيط في التفسير**، ٨/ ٤٢٠.

[١٣٩]- ينظر: ابن مالك، **شرح التسهيل لابن مالك**، ٤/ ٩٨، والبغدادي، **شرح أبيات مغني اللبيب**، ٥/ ٨٢.

[١٤٠]- ينظر: الزمخشري، **تفسير الزمخشري = الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل**، ٤/ ٣٥٩.

[١٤١]- ينظر: السمين الحلبي، **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**، ٩/ ٤٦٥.

[١٤٢]ينظر: ابن مالك، **شرح الكافية الشافية**، ٣/ ١٦٣٧.

[١٤٣]- ينظر: أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (المتوفى: ٧٤٩هـ)، **الجنى الداني في حروف المعاني**، تحقيق: فخر الدين قباوة، محمد نديم فاضل، (لبنان – بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٣ هـ – ١٩٩٢ م)، ص:٢٨٠ – ٢٨١، والمرادي، **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك**، ٣/ ١٣٠٠، والبغدادي، **شرح أبيات مغني اللبيب**، ٥/ ٨٢.

مالك [١٤٤]، ووافقه ابن الوردي[١٤٥]، وأراني أختار المذهب الكوفي؛ لبعده عن التقدير، والتكلف فيه، ومن المعلوم أنَّ عدم التقدير أولى من التقدير، كما أرى قبول ما تأوله ابن خروف، ومن وافقه؛ لبعده عن التكلف الذي ذهب إليه الفارسي، ومن وافقه.

وقوع الضمير المتصل في (لولاك) مبتدأ:

ومما عده الكوفيون مبتدأ أيضا (الكاف) في (لولاك)، فذهبوا إلى أنَّ (لولا) غير جارة، والكاف ضمير متصل مبني في محل رفع مبتدأ، ووافقهم الأخفش في ذلك[١٤٦]، فنرى الفراء يقول: " وقد استعملت العرب (لولا) في الخبر، وكثر بها الكلام حَتَّى استجازوا أن يقولوا: لولاك، ولولاي، والمعنى فيهما كالمعنى في قولك: لولا أنا، ولولا أنت، فقد توضع الكاف على أنها خفض، والرفع فيها الصواب"[١٤٧] واختاره الرماني في شرحه[١٤٨].

أمَّا مذهب الخليل، ويونس، وتبعهم سيبويه أن (لولا) عنده حرف جر شريطة أن يأتي بعدها ضمير، فـ (الكاف) ضمير متصل في محل جر بـ (لولا)، ويتفق مع الكوفيين على إنه إذا جاء بعدها اسم ظاهر فهو مبتدأ، و(لولا) غير جارة، ويبرهن كلامه على أنَّ الكاف، والياء، ليستا من علامات المضمر المرفوع[١٤٩]، وممن وافقه

---

[١٤٤]- ينظر: ابن مالك، **شرح التسهيل لابن مالك**، ٤/ ٩٩.

[١٤٥]- ينظر: ابن الوردي، **شرح ألفية ابن مالك المسمى تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة**، ٢/ ٦٤٢ - ٦٤٣.

[١٤٦]- ينظر: الأنطاكي، **غنية الاريب عن شروح مغني اللبيب**، ٣/ ٦، وأحمد شوقي عبد السلام ضيف الشهير بشوقي ضيف (المتوفى: ١٤٢٦هـ)، **المدارس النحوية**، (دار المعارف، د.ط، د.ت)، ص: ١٠٢.

[١٤٧]- الفراء، **معاني القرآن للفراء**، ٢/ ٨٥.

[١٤٨]- ينظر: أبو الحسن علي بن عيسى الرماني (٢٩٦ - ٣٨٤ هـ)، **شرح كتاب سيبويه**، [جزء من الكتاب (من باب الندبة إلى نهاية باب الأفعال) حُقِّق كرسالة دكتوراه]، (المملكة العربية السعودية: الرياض، جامعة: الإمام محمد بن سعود الإسلامية، أطروحة دكتوراة لـ: سيف بن عبد الرحمن بن ناصر العريفي، إشراف: د تركي بن سهو العتيبي، د.ط، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م)، ص: ٦٤٢.

[١٤٩]- ينظر: عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه (المتوفى: ١٨٠هـ)، **الكتاب**، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، (القاهرة: مكتبة الخانجي، ط٣، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م)، ٢/ ٣٧٣، وعبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي، أبو القاسم (المتوفى: ٣٣٧هـ)، **اللامات**، تحقيق: مازن المبارك، (دمشق: دار الفكر، ط٢، ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م)، ٢/ ١٣٩، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (المتوفى: ٥٧٧هـ)، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين**، (دمشق: دار الفكر، د.ط، د.ت)، ٢/ ٥٦٤ - ٢/ ٥٦٧.

ابن يعيش[١٥٠]، وابن الحاجب[١٥١]، وابن مالك[١٥٢]، والمسألة من مسائل الخلاف مبسوطة في الإنصاف، وكلا الفريقين احتجوا بحجج دافعوا بها عن مذهبهم وانتصروا له[١٥٣].

وأمَّا المبرد فقد ذكر أنَّ الأخفش يزعم أنّ الضمير في موضع رفع، وقد وافق ضمير الخفض كما وافق ضمير النصب، وقد أنكر هذا أبو العباس، ونعته بالخطأ فقال: " والذي أقوله أن هذا خطأ لا يصلح، إلا أن تقول: لولا أنت، كما قال عز وجل: ﴿لَوْلا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾ [سبأ: ٣١]، ومن خالفنا فهو لا بد يزعم أن الذي قلناه أجود، ويدعي الوجه الآخر فيجيزه على بعده"[١٥٤]، ونعت أبو حيان إنكار المبرد لتلك الآراء بالهذيان[١٥٥].

ولا أرى وجهاً لما ذهب إليه المبرد من إنكاره الآراءَ الأخرى، زاعما أنَّ الضمير المتصل لم يأت في كلام الله، فليس كل الذي لم يأت في كلام الله لا يجوز ذكره، والاستدلال به، فأتى الضمير المتصل بـ (لولا) في الكثير من كلام العرب شعرها، ونثرها، وأرى إنّ القول بابتدائية ما بعدها إن كان ضميرا منفصلا، أو اسما ظاهرا هو الأرجح، وإن كان ضميرا متصلا، فالراجح أنه مخفوض بها؛ ذلك لأنّ الضمير(الكاف) من ضمائر الخفض المتصلة، والله أعلم.

المطلب الثاني: الخبر:

هو الجزء المتمم مع المبتدأ جملة مفيدة، أو هو كل ما أسند إلى اسم، وانتظم، وبه تمت فائدة مع المسند إليه، ويكون مفرداً – صريحا، أو مؤولا–، أو جملة، أو شبهها، وقد عرفه ابن جني فقال: " وهو كل ما أسندته

---

[١٥٠]- ينظر: ابن يعيش، **شرح المفصل لابن يعيش**، ٢/ ٣٤٢.

[١٥١]- ينظر: ابن الحاجب، **أمالي ابن الحاجب**، ٢/ ٤٨٨.

[١٥٢]- ينظر: ابن مالك، **شرح التسهيل لابن مالك**، ٣/ ٨٣.

[١٥٣]- ينظر: الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين**، ٢/ ٥٦٤– ٥٦٧.

[١٥٤]- ينظر: المبرد، محمد بن يزيد المبرد، أبو العباس (المتوفى: ٢٨٥هـ)، **الكامل في اللغة والأدب**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، (القاهرة – دار الفكر العربي، ط٣، ١٤١٧ هـ – ١٩٩٧ م)، ٣/ ٢٤٧، والأصول في النحو، ٢/ ١٢٤، والأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين**، ٢/ ٥٦٤.

[١٥٥]- ينظر: أبو حيان، **ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي**، ٤/ ١٧٥٧.

إلى المبتدأ حدثت به عنه، وهو على ضربين: مفرد وجملة، فإذا كان الخبر مفردًا فهو المبتدأ في المعنى، وهو مرفوع بالمبتدأ، تقول: زيد أخوك، ومحمد صاحبك، فزيد هو الأخ، ومحمد هو الصاحب "[١٥٦].

وذهب ابن مالك في حده فقال: " والخبر الجزء الذي حصلت به الفائدة مع مبتدأ غير الوصف المذكور "[١٥٧]،فخرج الفاعل عن هذا القول؛ لأن الفاعل مع الفعل يكون جملة، وليس ذلك مع المبتدأ.

وقال آخر في تعريفه: " ما احتمل الصّدق، أو الكذب، تقول: زيد قائم، وعمرو قام أبوه؛ فقيام زيد وأبى عمر، يجوز أن يكون صدقا، وأن يكون كذبا، وهو كلّ ما أسندته إلى المبتدأ، وحدّثت به عنه"[١٥٨].

ومما عده الكوفيون خبراً (بعوضة) في قوله تعالى:﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا﴾ [البقرة: ٢٦]، في قراءة رؤبة برفع (بعوضة)[١٥٩]، فقد ذهبوا إلى أنَّ العائد محذوف مع عدم طول الصلة قياساً، والتقدير: الذي هو بعوضة، على أنَّ (ما) موصولة، وصدر صلتها محذوف تقديره: (هو)[١٦٠]، وهذا ما

---

[١٥٦]- أحمد بن الحسين بن الخباز، **توجيه اللمع**، دراسة وتحقيق: فايز زكي محمد دياب، أستاذ اللغويات بكلية اللغة العربية جامعة الأزهر، أصل الكتاب: رسالة دكتوراة –كلية اللغة العربية جامعة الأزهر، (جمهورية مصر العربية: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، ط٢، ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧ م)، ص: ١٠٥، وينظر: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: ٣٩٢ هـ)، **شرح اللّمع في النحو**، تحقيق: الدكتور محمّد خليل مراد الحربي، (دار الكتب العلميّة، ط١، ١٤٢٨ هـ)، ص: ١١٤.

[١٥٧]- ابن هشام، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، ١/ ١٩٣، و الأشموني، **شرح الأشموني لألفية ابن مالك**، ١/ ١٨٣، والفاكهي، **شرح كتاب الحدود في النحو**، ص: ١٩٨.

[١٥٨] مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (المتوفى: ٦٠٦ هـ)، **البديع في علم العربية**، تحقيق ودراسة: فتحي أحمد علي الدين، (المملكة العربية السعودية: مكة المكرمة، جامعة أم القرى، ط١، ١٤٢٠ هـ)، ١/ ٦٦، و أبو إسحق إبراهيم بن موسى الشاطبي (المتوفى ٧٩٠ هـ)، **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك)**، تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين وآخرون، (مكة المكرمة: معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، ط١، ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧ م)، ٣/ ٢٩١.

[١٥٩]- ينظر: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: ٣٩٢هـ)، **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها**، (وزارة الأوقاف: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، د.ط، ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م)، ١/ ٦٤.

[١٦٠]- ينظر: الأنطاكي، **غنية الأريب عن شروح مغني اللبيب**، ١٣٩/٣.

نسبه الأخفش إلى قوم من تميم، فقال:" وناس من بني تميم يقولون ﴿مَثَلاً مَّا بَعُوضَةً﴾ يجعلون (ما) بمنزلة (الذي)، ويضمرون (هو)كأنهم قالوا: (لا يستحيِ أن يضرب مثلاً الذي هو بعوضةٌ)"[١٦١].

أما الفراء نراه يجوز الرفع في (بعوضة)، ولكن يرجح النصب على إسقاط الخافض، ويقول: " والرفع في (بَعُوضَةً) هاهنا جائز، لأن الصلة تُرفَعُ، واسمها منصوب ومخفوض، وأما الوجه الثالث- وهو أحبها إلي- فأن تجعل المعنى على: إن الله لا يستحيي أن يضرب مثلاً ما بين بعوضة إلى ما فوقها. "[١٦٢]. ونقل الأصبهاني، وأبو حيان إنكار المبرد لرأي الفراء في نصب بعوضة على نزع الخافض[١٦٣].

والزجاج يعلق على هذا الرأي ويقول: إنه جائز الرفع في (بعوضة) -ولم يتأول التقدير في رفعها- وذكر إنه لم تسعفه الذاكرة في ذكر من قرأ بهذه القراءة، لكنه يختار، ويرجح أن تكون (ما) زائدة للتوكيد، و(بعوضة) بدل، والتقدير حينئذٍ يكون: أن يضرب مثلاً بعوضةً، أو بعوضة مثلاً، وذكر إجماع نحاة البصرة على جعل (ما) لغواً، وذكر أن سيبويه يضعف ما ذهب إليه الكوفيون من إضمار، وتقدير[١٦٤]، ولم أجد هذا التضعيف عند سيبويه[١٦٥].

ويرد النحاس على الذي رفع بعوضة بإضمار المبتدأ ويقول: "الحذف في «ما» أقبح منه في الذي لأن الذي إنما له وجه واحد والاسم معه أطول"[١٦٦].

---

[١٦١]- الأخفش، **معانى القرآن للأخفش**، ١/ ٥٩.

[١٦٢]- الفراء، **معاني القرآن للفراء**، ١/ ٢٢.

[١٦٣]- ينظر: إسماعيل بن محمد بن الفضل بن علي القرشي الطليحي التيمي الأصبهاني، أبو القاسم، الملقب بقوام السنة (المتوفى: ٥٣٥هـ)، **إعراب القرآن للأصبهاني**، قدمت له ووثقت نصوصه: الدكتورة فائزة بنت عمر المؤيد، (د.ن، فهرسة، الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية، ط١، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م)، ص: ١٩، وأبو حيان، **البحر المحيط في التفسير**، ١/ ١٩٧.

[١٦٤]- ينظر: الزجاج، **معاني القرآن وإعرابه للزجاج**، ١/ ١٠٣.

[١٦٥]- ينظر: سيبويه، **الكتاب لسيبويه**، ٢/ ٢٨٦.

[١٦٦]- أبو جعفر النَّحَّاس أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي (المتوفى: ٣٣٨هـ)، **إعراب القرآن**، (بيروت: دار الكتب العلمية، منشورات محمد علي بيضون، ط١، ١٤٢١ هـ)، ١/ ٤٠.

أما أبو علي الفارسي فقد صدح برأيه، وقال من جعل (ما) بمنزلة (الذي) وقدّر: "الذي هو بعوضة" ، فالذي عنده مفعول به أول لـ (أن يضرب)، و(مثلاً) مفعول به ثان[١٦٧]، ويوافقه الأصبهاني في أحد الأوجه التي أوردها في إعرابه، ويذكر لنا وجها آخر في رفع (بعوضة) على إنها خبر لمبتدأ لا يكون صلة في (ما)، ولا هي بمعنى (الذي)، والتقدير عنده: "إن الله لا يستحيي أنّ يضرب مثلا ما. قيل: ما هو؟ قيل: بعوضةٌ، أي: هو بعوضة، ....وقد قيل: إنّ (ما) هاهنا يجوز أنّ تكون كافة للفعل، فيستأنف الكلام بعدها"[١٦٨]. ورجحه أبو حيان عما قاله الكوفيون[١٦٩].

والزمخشري وافق من قال بإضمار (هو) [١٧٠]، فعنده (ما)، و(الذي) متماثلان في حذف العائد ولا فرق بينهما في طول الصلة، وأورد ذلك ابن يعيش بالتقليل[١٧١].

وما ذهب إليه الكوفيون ومن تبعهم في حذف صلة (ما)، أو العائد مطلقاً دون قيد، واعتمدوا في أدلتهم على السماع، نرى البصريين يعدونه نزراً أي : قليلاً، وعدوه شاذاً، ولا يؤخذ عليه بالقياس؛ لأنهم اشترطوا ذلك في غير (ما) من الموصولات، و(ما) على تقديرهم تعرب بدلا[١٧٢].

وأرى صحة جميع ما قيل، وإن كنت أحبذ ما ذهب إليه الكوفيون؛ لبعد تأويلهم عن التكلف، وانسجامه مع مقتضى النص، وما يتطلبه سياق الجملة.

١٦٧- ينظر: الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ الأصل، أبو علي (المتوفى: ٣٧٧هـ)، **التعليقة على كتاب سيبويه**، تحقيق: عوض بن حمد القوزي، (د.ن، ط١، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م)، ١/ ٢٨٩ - ٢٩٠.

١٦٨- ينظر: الأصبهاني، **إعراب القرآن للأصبهاني**، ص: ١٩.

١٦٩- ينظر: أبو حيان الأندلسي، **البحر المحيط في التفسير**، ١/ ١٩٨.

١٧٠- ينظر: الزمخشري، **تفسير الزمخشري = الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل**، ١/ ١١٤.

١٧١- ينظر: ابن يعيش، **شرح المفصل لابن يعيش**، ٤/ ٥٠٨.

١٧٢- ينظر: أبو حيان الأندلسي، **البحر المحيط في التفسير**، ١/ ١٩٨، والمرادي، **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك**، ١/ ٤٥١، وابن عقيل، **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، ١/ ١٦٥.

امتناع وقوع الجملة الإنشائية خبراً:

وإنَّ مما ذكرته في حدّ الخبر، وقوعه جملة اسمية، أو فعلية، والفعلية بنوعيها الخبرية، أو الإنشائية، ومما قال به الكوفيون منع وقوع جملة الإنشاء خبراً فلا يصح عندهم: زيدٌ اضربه[١٧٣]؛ لأن الإنشاء، أو الطلب عندهم لا يحتمل الصدق، أو الكذب.

وأما أبو علي الفارسي فقد أجاز ذلك، فقال: " ومما يرتفع بالابتداء قولهم: زيد اضربه، وعمر لا تكرمه ف (زيد) يرتفع ها هنا بالابتداء، والأحسن فيه النصب"[١٧٤]، وأما ابن الوراق فقد استبعد الرفع ونعته بالقبح بعد أن اختار النصب، ولم يمنعه كما منعه الكوفيون، وجوّز الرفع في ذلك للابتداء بـ(زيد) والفعل عمل بضمير ينوب عنه وهو (الهاء) فأصبح الفعل يعمل في الضمير النائب عن زيد لا في زيد نفسه[١٧٥]، ووافقه ابن مضاء القرطبي في ذلك[١٧٦]، وردَّ ابن الوراق على من منع ذلك بسبب عدم احتماله للصدق، أو الكذب فيقول: " جاز ذلك بحمل الكلام على معناه،؛ وذلك أن الأصل اضرب زيدا"[١٧٧].

ونقل ابن مضاء عن سيبويه أنَّه قال في نحو قوله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ [المائدة: ٣٨]، وقوله: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ﴾ [النور: ٢]، جعل (السارق ، الزانية) مبتدأين خبرهما محذوف تقديرهما: "فيما فرض عليكم الشارع"، ولم يخبر عنهما بفعلي الأمر (اقطعوا ، اجلدوا)، ولكن العامة تأبى الرفع، ويراها ابن مضاء عكس ما قال به سيبويه –الذي جعل خبر المبتدأ محذوفاً ليس الفعل

---

[١٧٣]- ينظر: الأنطاكي، **غنية الأريب عن شروح مغني اللبيب**، ٣/ ٤٩٤.

[١٧٤]- الفارسي، **الإيضاح العضدي**، ص: ٣٦.

[١٧٥]- ينظر: محمد بن عبد الله بن العباس، أبو الحسن، ابن الوراق (المتوفى: ٣٨١ هـ)، **العلل في النحو**. تحقيق: مها مازن المبارك، (دمشق: دار الفكر، ط٢، ١٤٢٦ هـ)، ص: ١٧٨، ومحمد بن عبد الله بن العباس، أبو الحسن، ابن الوراق (المتوفى: ٣٨١هـ)، **علل النحو**، تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش، (السعودية: الرياض، مكتبة الرشد، ط١، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩م)، ص: ٣١٣ - ٣١٤.

[١٧٦]- ينظر: أحمد بن عبد الرحمن بن محمد، ابن مَضَاء، ابن عمير اللخمي القرطبي، أبو العباس (المتوفى: ٥٩٢هـ)، **الرّد عَلى النّحاة**، تحقيق: محمد إبراهيم البنا، (دار الاعتصام، ط١، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م)، ص: ٩٥ - ٩٦.

[١٧٧]- ابن الوراق، **العلل في النحو**، ص: ١٧٨.

هو الخبر، والتقدير عنده: فيما فُرِضَ عليكم- فإنَّ الفعلين هما الخبر؛ لأن السارق دال على معنى مستحق أن يجعل الخبر مسبباً له؛ لذلك ترتب عليه قطع يد السارق[١٧٨].

وينكر الرضي على من قال بأنَّ جملة الإنشاء الواقعة خبراً لا تحتمل الصدق، والكذب، وينعته بالوهم، وذكر أنهم إنما أتوا، به من باب إيهام لفظ خبر المبتدأ، وذكر أنَّه ليس المراد بخبر المبتدأ عند النحويين ما يحتمل صدقاً، أو كذباً، كما هو حد الفاعل عندهم الذي ليس من يفعل شيئا، ومثل لذلك بقوله: زيد عندك، وذكر إنهم يسمون الظرف(عندك) خبرا، مع كونه لا يحتمل صدقا، ولا كذبا، إنما الخبر عندهم ، هو المغاير للصفة المذكورة، وهو ما كان مجردا مسندا، وهذا إن دلّ على شيء- عنده- إنما يدل على جواز كونها طلبية كما في قوله تعالى: ﴿بَلْ أَنْتُمْ لَا مَرْحَبًا بِكُمْ﴾ [سورة ص: ٦٠][١٧٩].

وذكر ابن الأثير أنَّ العرب قالت: زيدٌ قم إليه، و: زيدٌ لا تضربه، من باب التوسع، وإنما فعلوا ذلك: لما كانت كلمة(زيد) داخلة في جملة ما استفهم عنه في المعنى، والحقيقة، وفي الأمر، والنّهى فائدة كفائدة الخبر؛ وهذا الاتّساع الذي ذُكر هو ما يُسمّى إسناداً، وإضافة، فالإسناد أعمُّ من الإخبار؛ ولهذا فالجملة الطلبية لا تسمى خبرا إلا من باب المجاز [١٨٠].

أما أبو حيان فقد أجاز وقوع الجملة الطلبية خبرا، وذكر إنّ هذا خلاف للكوفيين، وابن السراج الذي يضمر القول ليكون التقدير: زيد أقول لك اضربه [١٨١] إلا أنَّني وجدت ابن السراج منع وقوع الجملة الطلبية خبرا دون أن يقدر القول، بل وجدته يذكر تجويز العرب لذلك من باب التوسع[١٨٢].

١٧٨- ينظر: ابن مضاء القرطبي، **الرد على النحاة**، ص: ٩٧.

١٧٩- ينظر: الرضي، **شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب**، ١/ ٢٣٧- ٢٣٨.

١٨٠- ينظر: ابن الأثير، **البديع في علم العربية**، ١/ ٦٦.

١٨١- ينظر: أبو حيان الأندلسي، **ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي**، ٣/ ١١١٥، وأبو حيان الأندلسي، **التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل**، ٤/ ٢٧.

وذكر ابن هشام أنَّ الجمهور أجازوا وقوع الإنشاء خبراً ، ونعته بالصحة، ورد على ابن السراج أنَّه إذا قدر القول في الجملة الإنشائية نحو: "زيد مقول فيه اضربه" للتفريق بين الخبر، والنعت، فذلك غير واجب عند الجمهور، فالخبر عندهم مقصود منه الحكم، أما النعت فُهِمَ منه معنى التمييز[١٨٣].

وأما السيوطي فيوافق ابن السراج في تقديره للخبر فيقدره: (مقول فيه)، والجملة عنده محكيّة الخبر المحذوف [١٨٤].

وذكر الأنطاكي، أنَّ الكوفيين منعوا أن يقع الخبر جملة قسمية نحو: "زيد والله لأضربنه"؛ لقول ثعلب: "لا تقع جملة القسم خبراً "[١٨٥]، إذ لا يجوز عنده هذا؛ لعدم اشتمال الجملة القسمية على ضمير يعود على المبتدأ.

فيما ذهب الجمهور إلى جواز ذلك وردَّ كلٌّ برأيه الذي يراه[١٨٦]، وأراني أوافق من قال بجواز وقوع الإنشاء خبرا؛ كونه لا مانع من ايراده، فلا أرى مانعاً من أن أخبر عن (زيد) بـ (اضربه)، أو (لا تضربه).

وقوع الخبر شبه جملة:

وذكر الأنطاكي، أنَّ مما عده الكوفيون خبراً ما جاء في قوله تعالى: ﴿مِنَ الَّذِينَ هَادُوا يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ﴾ [النساء: ٤٦]، فشبه الجملة من الجار والمجرور (من الذين) عندهم خبر لمبتدأ محذوف، وهو موصول

---

[١٨٢]- ينظر: ابن السراج، **الأصول في النحو**، ١/ ٧٢.

[١٨٣]- ينظر: ابن هشام، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، ١/ ١٩٦، وابن هشام، **مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب**، ٢/ ٤٠٦ – ٤١٠، وابن عقيل، **المساعد على تسهيل الفوائد**، ١/ ٢٣٠ – ٢٣١،

[١٨٤]- ينظر: السيوطي، **الأشباه والنظائر في النحو**، ٢/ ٢٣٨.

[١٨٥]- الأنطاكي، **غنية الأريب عن شروح مغني اللبيب**، ٣/ ٤٣٢.

[١٨٦]- ينظر: الرضي، **شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب**، ١/ ٢٣٨، وأبو حيان، **ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي**، ٣/ ١١١٥، وأبو حيان، **البحر المحيط في التفسير**، ٤/ ٤٤٧، وابن هشام، **مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب**، ٢/ ٤٠٥، وابن عقيل، **المساعد على تسهيل الفوائد**، ١/ ٢٣١، وابن عقيل، **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، ١/ ٢٠٣، والدماميني، **تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد**، ٣/ ٨٩.

صلة (يحرفون)، والتقدير: "من الذين هادوا من يحرفون"[١٨٧]، وهذا قول الفراء، على أنَّ العرب تضمر (من) في مبتدأ الكلام [١٨٨]، وذهب الأخفش إلى أن المحذوف تقديره، (قوم) ، وعندئذٍ (يحرفون) نعت لـ (قوم)، وهو ليس ببعيد عما ذهب إليه الفراء[١٨٩]، فقد جوز الكوفيون حذف الموصول وإبقاء صلته، وأنه ليس من الضرائر الشعرية عندهم، وتبعهم ابن مالك ، أمَّا البصريون فلا يجوزون ذلك البتة؛ لأنه جزء من الكلام، ويحصرونه في الضرائر الشعرية فقط[١٩٠].

أمَّا الزجاج فيذكر فيها وجهين:

الأول: جواز كون (من الذين) شبه جملة صلة "الذين أوتوا الكتاب" لا محل لها من الاعراب.

أما الثاني: فهو ما ذهب إليه الأخفش، وقد سبق ذكره [١٩١]، ووافقه الزمخشري فيه[١٩٢]، ورجحه ابن يعيش[١٩٣]، وأرى بُعدَ الوجه الأول؛ لاستيفاء الصلة هناك بقوله تعالى: ﴿أُوتُوا نَصِيبًا مِنَ الْكِتَابِ يَشْتَرُونَ﴾ [النساء: ٤٤]، في حين نرى ابن جني قدر المحذوف(من) إلا أنها ليست الموصولة إنما الموصوفة، وما بعدها صفة لها[١٩٤]، واختاره أبو حيان وقال هذا مذهب سيبويه وأبي علي[١٩٥].

وذهب الرازي إلى أن شبه الجملة "من الذين" فيها أوجه عدة هي:

١٨٧- ينظر: الأنطاكي، **غنية الأريب عن شروح مغني اللبيب**، ٣/ ٤٠٠.

١٨٨- ينظر: ينظر: الفراء، **معاني القرآن للفراء**، ١/ ٢٧١.

١٨٩- ينظر: الأخفش، **معاني القرآن للأخفش**، ١/ ٢٥٩.

١٩٠- ينظر: الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين**، ٢/ ٥٩٣.

١٩١- ينظر: الزجاج، **معاني القرآن وإعرابه للزجاج**، ٢/ ٥٧ – ٥٨.

١٩٢- ينظر: الزمخشري، **تفسير الزمخشري = الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل**، ١/ ٥١٦.

١٩٣- ينظر: ابن يعيش، **شرح المفصل لابن يعيش**، ٢/ ٢٥٥.

١٩٤- ينظر: ابن جني، **شرح اللمع في النحو**، ص: ١٧٦.

١٩٥- ينظر: أبو حيان الأندلسي، **ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي**، ٢/ ١٠٤٦، وأبو حيان، **البحر المحيط في التفسير**، ٣/ ٦٦٠.

الأول: أن شبه الجملة عطف بيان لـ (الذين أوتوا نصيبا ...)، والتقدير عنده: " ألم تر إلى الذين أوتوا نصيبا من الكتاب من الذين هادوا".

والثاني: أن تتعلق شبه الجملة بقوله تعالى: (نصيرا) ليكون التقدير:" وكفى بالله نصيرا من الذين هادوا".

الثالث: وهو مذهب الأخفش، وقد سبق ذكره.

الرابع: أنه تفسير لما أجمل في قوله تعالى: (ألم تر إلى الذين أوتوا نصيبا من الكتاب يشترون الضلالة)[١٩٦]، ووافقه النسفي[١٩٧].

أما أبو البقاء العكبري فيقول فيه أوجه ثلاثة:

الوجه الأول: إن شبه الجملة خبر لمبتدأ محذوف فيكون تقديره إما "هم من الذين" فـ (هم) مبتدأ محذوف، وشبه الجملة خبره، وجملة (يحرفون) حال من الواو في هادوا، أو يقدر المبتدأ (قوم) كما قدره الزجاج، وجملة يحرفون صفة له، ويروي الوجه الذي ذهب إليه الفراء على التضعيف، ولا يجوزه.

الوجه الثاني: إن شبه الجملة "من الذين" متعلق بما قبلها (نصير).

الوجه الثالث: إن شبه الجملة "من الذين" حال من الفاعل في (يريدون)[١٩٨].

أما السمين الحلبي فقد ذهب مذهب من قال بأنَّ شبه الجملة بيان للموصول في قوله: ﴿ألم تر إلى الذين أوتوا﴾ [النساء: ٤٤]، أو حال من (أعدائكم)، أو بيان له، والذي بينهما جملة اعتراض[١٩٩].

١٩٦- ينظر: الرازي، **تفسير الرازي = مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير**، ١٠/ ٩٢ - ٩٣.

١٩٧- ينظر: النسفي، **تفسير النسفي = مدارك التنزيل وحقائق التأويل**، ١/ ٣٦١.

١٩٨- ينظر: العكبري، **التبيان في إعراب القرآن**، ١/ ٣٦٢ - ٣٦٣.

١٩٩- ينظر: السمين الحلبي، **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**، ٣/ ٦٩٤ - ٦٩٦.

وأرى – والله أعلم– أنَّ كل الأوجه التي قيلت تحتمل القبول بحسب التوجيه، والتأوّل الذي يخدم النص وتقبله العربية، ويستحسن عندي أنْ تكون شبه الجملة (من الذين) في محل رفع خبر لمحذوف تقديره (مَن)، وما بعده صلة له؛ لأن لفظة (مَن) أعمّ ، وأشمل.

ومن أنواع الخبر الواقع شبه جملة ظرفية، وقد ذكر المبرد جواز وقوع شبه الجملة الظرفية خبراً بشرطه، فقال: " فكل ظرف يستعمل اسما فهذا مجازه، وما كان لا يقع إلا ظرفا فلا يجوز الإخبار عنه؛ لأنه لا يرتفع، وكل ما خبرت عنه فلا بد من رفعه؛ لأنه خبر ابتداء"[٢٠٠]، ومن ذلك قولك: زيد عندك.

فذهب الكوفيون إلى أنَّ شبه الجملة (عندك) هي الخبر دون الحاجة إلى تعلقها بمحذوف فـ (عند) ظرف مكان منصوب، والناصب له أمر معنوي[٢٠١]؛ وذلك لأن المبتدأ، والخبر عندهم يرتفعان ببعضهما فارتفع الخبر بارتفاع المبتدأ فالعامل في الظرف معنوي، ولا يحتاج إلى متعلق.

أمَّا على رأي البصريين يمتنع ما ذهب إليه الكوفيون، فلا يجوز عندهم أن يكون الظرف (عندك) خبراً لزيد من غير متعلق؛ لأنك ترفع ما لا يجوز رفعه إلا إذا قُدِّر محذوف قبله[٢٠٢].

وذهب السيرافي إلى أنَّ سيبويه لا يجوِّز ما قصده مذهب الكوفيين وهو انتصاب الظرف بأمر معنوي، واستبعد مذهبهم، وعلل السيرافي ما ذهب إليه سيبويه بأنّ الظرف انتصب بفعل مضمر تقديره (استقر)؛ لأن

٢٠٠- المبرد، **المقتضب**، ٣/ ١٠٣.

٢٠١- ينظر: الأنطاكي، **غنية الاريب عن شروح مغني اللبيب**، ٣/ ٥٠٢.

٢٠٢- ينظر: المبرد، **المقتضب**، ٣/ ١٠٣.

(عند) من الظروف غير المتمكنة التي لا تدخلها علامات الإعراب: الرفع، والنصب، والجر [٢٠٣]، والعامل المضمر لا يجوز إظهاره عند النحاة بخلاف ابن جني الذي جوَّز ظهوره من غير شاهد، وفيه نظر[٢٠٤].

وقد أورد أبو البركات الأنباري خلاف النحاة في تقدير المحذوف قبل الظرف (عندك)، فمنهم من عدَّ الظرف من المفردات لا من الجمل؛ لأنّ اسم الفاعل، وضميره لا يكونان جملة، وتقدير الخبر(مستقر) وهو اسم فاعل، فتكون الجملة : زيد مستقر عندك، أما ما ذهب إليه سيبويه، ومن تبعه مِنْ جعل الظرف من الجمل، وقدر الفعل (استقر) قبله فالتقدير: زيد استقر عندك، واختار الأنباري ما ذهب إليه سيبويه، ونعته بالصحة، واستدل على صحة ذلك بوقوع الظرف في صلة الاسم الموصول ولا تكون الصلة إلا جملة[٢٠٥]، ووافقه ابن يعيش[٢٠٦]، ذاكرا رأي ابن السراج في أنَّ الأصل في الخبر الإفراد؛ لذلك فإضمار الاسم أولى من إضمار الفعل، واختاره ابن عصفور في شرحه[٢٠٧]، وجزم به ابن مالك وقال: " كما لا يمتنع عند الأكثر نصب الظرف بعامل مقدر، ورفع الظرف الضمير في نحو: زيد عندك، بل ناصب الظرف أحق بأن ينسب العمل إليه؛ لكونه صالحا للإظهار قريب العهد بالإضمار"[٢٠٨].

وردّ الرضي على الكوفيين قولهم: بأنَّ الخبر لابد من احتماله للصدق، والكذب، إنهم يقولون على الظرف في نحو: "زيد عندك": إنَّه خبر مع عدم احتماله للصدق، والكذب[٢٠٩]؛ لذلك ما ذهبوا إليه في حد الخبر وهو اشتراط الصدق والكذب، ظاهره فيه وهم؛ لأنّ هذا حده عند البلاغيين لا النحاة، والحقيقة أنّ الخبر (عندك)

٢٠٣- ينظر: السيرافي، **شرح كتاب سيبويه**، ٢/ ٢٩٥.

٢٠٤- ينظر: الرضي، **شرح الرضي على الكافية**، ١/ ٢٤٤.

٢٠٥- ينظر: عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (المتوفى: ٥٧٧هـ)، **أسرار العربية**، (دار الأرقم بن أبي الأرقم، ط١، ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م)، ص: ٧٦.

٢٠٦- ينظر: ابن يعيش، **شرح المفصل لابن يعيش**، ١/ ٢٣٢.

٢٠٧- ينظر: علي بن مؤمن بن محمد، الحَضْرَمي الإشبيلي، أبو الحسن المعروف بابن عصفور (المتوفى: ٦٦٩ هـ)، **شرح جمل الزجاجى لابن عصفور الأشبيلي**، (د.ن، د.ط، د.ت)، ١/ ٤٢٥.

٢٠٨- ابن مالك، **شرح التسهيل لابن مالك**، ٣/ ١٢٩.

٢٠٩- ينظر: الرضي، **شرح الرضي على الكافية**، ١/ ٢٣٧.

يحتمل الصدق والكذب، فإذا ثبت أنّ زيدا عندك فالخبر صادق، وإن لم يكن كذلك فالخبر كاذب، وبهذا يثبت صحة ما ذهبوا إليه، إلا إنَّ ما ذكره ابن الحاجب، ومن وافقه من أتباع المذهب البصري، أصح؛ كونهم يشترطون به تمام الفائدة مع المبتدأ.

وقال العيني في مقاصده: " أن الأصل إذا كان الخبر ظرفا، أو مجرورًا يكون كل منهما متعلقًا بمحذوف واجب الحذف نحو: زيد عندك، وزيد في الدار، والأصل: زيد استقر عندك، واستقر في الدار، أو مستقر"[٢١٠]، ونقل المرادي أنَّ ابن مالك اختار الثاني، وجزم به[٢١١]، ووافقه الاشموني[٢١٢]، وهما بهذا يخالفان ما ذهب إليه سيبويه، وأرى أنّ جميع هذه الأوجه مقبولة، فما ذهب إليه الكوفيون فلا تكلف فيه، ولا تقدير، فلما كان عدم التقدير أولى من التقدير كان الأولى قبول مذهب الكوفيين، وأما من ذهب إلى التقدير فلم يبعد، ولا فرق عندي بين أن يكون الظرف متعلقا بالفعل (استقر)، أو باسم الفاعل (مستقر) فكلاهما من المادة الاشتقاقية نفسها، إلا إن الذي يحدد المراد هو سياق الجملة لا سيما إذا علمنا دلالة الفعل على الحدوث والتجدد، بخلاف الاسم الدال على الاستقرار والثبوت، فمتى ما تطلب السياق التجدد قدرنا (استقر)، ومتى ما احتاج السياق الاستقرار والثبوت قدرنا الاسم(مستقر)، والله أعلم.

المطلب الثالث: الفاعل:

هو كلُّ اسمٍ جاء بعدَ الفعل وأسند الفعل إلى ذلك الاسم، أحقيقةً كان فعله نحو: "قامَ زيدٌ" أم مجازاً نحو "نَبَتَ الزرعُ"، "واشتدَّ الحرُ"، أو وقع من ذلك الاسم فعلا سمي فاعلاً، وحكمه مرفوع المحل دائماً.

ونقل ابن يعيش في حد الفاعل عن سيبويه إنَّه: " هو ما كان المسند إليه، من فعل، أو شبهه، مقدماً عليه أبدا؛ كقولك: "ضرب زيد"، و"زيد ضارب غلامه" و"حسن وجهه"، وحقه الرفع، ورافعه ما أسند

---

[٢١٠]- العيني، **المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية**، ١/ ٥١٨.

[٢١١]- ينظر: المرادي، **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك**، ١/ ٤٧٩.

[٢١٢]- ينظر: الأشموني، **شرح الأشموني لألفية ابن مالك**، ١/ ١٨٩.

إليه"[٢١٣]، والإسناد: هو أن ينسب المسند إليه عن طريق الحدث الواقع منه، أو القائم به، والحدث مصدره الفاعل.

أما أبو حيان، فقال: " هو المسند إليه فعل، أو مضمن معناه، تام، مقدم، فارغ، غير مصوغ للمفعول، وهو مرفوع بالمسند حقيقة إن خلا من "من"، و"الباء" الزائدتين، وحكما إن جُرَّ بأحدهما، أو بإضافة المسند"[٢١٤]، ووافقه صاحب الحدود في ذلك[٢١٥]، وغيره.

والفاعل إما أن يكون اسما مفردا صريحا، نحو: جاء زيدٌ، أو مؤولاً، نحو قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا﴾ [العنكبوت: ٥١]، فالفاعل مؤول تقديره: إنزالنا.

واختلف في فعل الفاعل المؤول في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا﴾ [الحجرات: ٥]، فذكر الأنطاكي في غنيته أنَّ الكوفيين ذهبوا إلى أن جملة "إنهم صبروا" في محل رفع فاعل لفعل محذوف، أو مقدر تقديره: (ثبت)[٢١٦]، وتبعهم المبرد، والزجاج[٢١٧].

وذهب الزمخشري[٢١٨]، والنسفي[٢١٩] إلى ما قال به الكوفيون والمعنى عندهم: لو ثبت صبرهم.

٢١٣- شرح المفصل لابن يعيش (١/ ٢٠٠).

٢١٤- أبو حيان، **التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل**، ٦/ ١٧٣.

٢١٥- ينظر: شهاب الدين الأندلسي، أحمد بن محمد بن محمد البجائي الأُبَّذيّ (المتوفى: ٨٦٠هـ)، **الحدود في علم النحو**، (تحقيق: نجاة حسن عبد الله نولي، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ط ١١٢، ت: ١٤٢١هـ/٢٠٠١م)، (ص: ٤٦٨)، ابراهيم إبراهيم بركات، **النحو العربي**، (دار النشر للجامعات، ط١، ١٤٢٨ هـ)، ٢/ ٧.

٢١٦- ينظر: الأنطاكي، **غنية الاريب عن شروح مغني اللبيب**، ١/ ٥٢.

٢١٧- ينظر: الزجاج، **معاني القرآن وإعرابه للزجاج**، ٥/ ٣٣، وأبو حيان، **ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي**، ٤/ ١٩٠٠ - ١٩٠١.

٢١٨- ينظر: الزمخشري، **تفسير الزمخشري = الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل**، ٤/ ٣٥٩.

٢١٩- ينظر: النسفي، **تفسير النسفي = مدارك التنزيل وحقائق التأويل**، ٣/ ٣٥٠.

ووافق ابن يعيش الكوفيين بذكره لهذه المسألة: أنّ (لو) لا تباشر إلا فعلاً، فالمصدر المؤول من (أن) ومعموليها في محل رفع فاعل لفعل محذوف تقديره: (ثبت، أو وقع)[٢٢٠]، وكذلك ابن هشام[٢٢١].

أما مذهب سيبويه فيذكر: إنّ (لو) دخلت على (أن) ومعموليها مباشرة كشذوذ انتصاب غدوة بـ (لدن)، وجملة (أنّ) ومعموليها في محل رفع مبتدأ خبره محذوف يفسره سياق الكلام، أو أنَّ الخبر منتظم في الكلام [٢٢٢]، ورجحه ابن مالك[٢٢٣]، وعدَّ هو، وأبو حيان[٢٢٤]: أنَّ ما قال به الزمخشري ومن تبعه زعمٌ في ذلك؛ لبعده.

أما المرادي: فيوافق ما ذهب إليه الكوفيون، ومن تبعهم، ويعده هو القياس، وأصح مما ذهب إليه سيبويه، ومن تبعه، ويعدُّ انفراد ابن مالك في شرحه للكافية باتهام الزمخشري بالزعم تعسفاً[٢٢٥].

وأرى أنَّ ما ذهب إليه الكوفيون، ومن تبعهم: هو الأصوب؛ لأن (لو) مختصة بالدخول على الفعل؛ لذا أضمره بعدها، وأنَّ ما قال به سيبويه من إمكان دخول (لو) على (إنَّ) ومعموليها من باب الشذوذ كشذوذ انتصاب (غدوة) بـ (لدن) فلا أراه يستقيم هنا البتة؛ إذ ليس من الممكن على الإطلاق أن ننعت شيئاً بالشذوذ، وقد ورد في كلام الله عز وجل.

جواز وقوع الفاعل جملة

---

[٢٢٠]- ينظر: ابن يعيش، **شرح المفصل لابن يعيش**، ١/ ٢٢٠.

[٢٢١]- ينظر: ابنن هشام، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، ١/ ٣٢٢.

[٢٢٢]- ينظر: ابن مالك، **شرح الكافية الشافية**، ٣/ ١٦٣٥.

[٢٢٣]- ينظر: المصدر نفسه، ٣/ ١٦٣٥.

[٢٢٤]- ينظر: أبو حيان، **البحر المحيط في التفسير**، ٩/ ٥١٢، وأبو حيان، **التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل**، ٣/ ١٦٣.

[٢٢٥]- ينظر: المرادي، **الجنى الداني في حروف المعاني**، ص: ٢٧٩ – ٢٨٠، والمرادي، **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك**، ٣/ ١٣٠٠.

ذهب الكوفيون إلى جواز وقوع الفاعل جملة، ومن ذلك: أن جملة (ليسجننه) في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ بَدَا لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا الْآيَاتِ لَيَسْجُنُنَّهُ حَتَّى حِينٍ﴾ [يوسف: ٣٥]، فاعل لـ (بدا)، وليست مفسرة للضمير فيه، وذكر هشام، وثعلب، وغيرهما جواز ذلك في كل جملة نحو: (يعجبني تقوم)[٢٢٦].

أمّا الفراء، وجماعة ذكروا جواز ذلك مشروط بكون الجملة فعلها فعلا قلبيا، أو مقترنا بأداة معلقة نحو: (ظهر لي أقام زيد)، ونسبوا هذا لسيبويه[٢٢٧].

أما سيبويه: فذكر أنَّ الفاعل محذوف، والتقدير عنده: بدا لهم أيهم أفضل[٢٢٨]، وظاهر ما نقله عنه الحوفي أنَّ فاعل (بدا) أن يسجنوه[٢٢٩]، وهذا ما ذهب إليه الفراء نفسه، إذ قال: "ألا ترى أنك لو قلت: بدا لهم أن يسجنوه كان صوابا"[٢٣٠]، فالمصدر المؤول من (أن) المضمرة، والفعل (يسجنوه) فاعل للفعل (بدا).

أما الزجاج فنراه يناقض ما هو مألوف من القواعد –وهو أنَّ الفعل لا بد له من فاعل يقوم به– ويذكر أنَّ (بدا) فعل مستغنٍ عن فاعله، أي: لم يحتج إلى فاعل، وأنَّ جملة "ليسجننه" مفسرة لذلك البداء، أي: الفعل (بدا) [٢٣١].

ونرى ابن ولّاد ينتصر لسيبويه، ويرد على المبرد – حين زعم أنَّ سيبويه جعل الفعل (بدا) من غير فاعل، وأنَّ جملة (ليسجننه) مفسرة له –، بأنّ الفاعل محذوف مدلول عليه بجملة (ليسجننه)، وتقدير المبرد للفاعل:

---

[٢٢٦]- ينظر: الأنطاكي، **غنية الاريب عن شروح مغني اللبيب**، ٣/ ٤٢١- ٤٢٢.

[٢٢٧]- ينظر: المصدر نفسه، ٣/ ٤٨٨.

[٢٢٨]- ينظر: سيبويه، **الكتاب لسيبويه**، ٣/ ١١٠.

[٢٢٩]- ينظر: علي بن إبراهيم بن سعيد، أبو الحسن الحوفي (المتوفى: ٤٣٠ هـ)، **البرهان في علوم القرآن للإمام الحَوفيّ – سورة يوسف دارسة وتحقيقا**، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في التفسير وعلوم القرآن، اسم الباحث: إبراهيم عناني عطية عناني، (ماليزيا: الجامعة: جامعة المدينة العالمية، كلية العلوم الإسلامية قسم القرآن الكريم وعلومه، د.ط، ١٤٣٦ هـ – ٢٠١٥ م)، ص: ٦٨.

[٢٣٠]- الفراء، **معاني القرآن للفراء**، ١/ ٣٢٨.

[٢٣١]- ينظر: الزجاج، **معاني القرآن وإعرابه للزجاج**، ٣/ ١٠٤.

(بدو) غير جائز؛ لأن الإضمار يكون متى كان الكلام ناقصاً، ومحتاجاً له، ولو قدرنا (بدو) كما قدر المبرد لصح حذف جملة (ليسجننه)، ويكون الكلام تاماً، وذلك جفاءً منه على السياق، والمعنى[232]، والسيرافي يوافق المبرد في تقديره للفاعل (بدو)، ويزعم أنَّ ذلك عند النحاة أجمعين[٢٣٣]، وإجماعه لذلك فيه نظر؛ كوني لم التمس ذلك الإجماع الذي زعم به، وكذلك وافقه ابن هشام[٢٣٤]، وغيره[٢٣٥] إلا أنهم قدروا المصدر على الوجه الثاني وهو (البداء)،استدلالاً لهذا التقدير أنَّه أتى صريحا في قول الشاعر[٢٣٦]:

لَعَلَّكَ والموعودُ حقٌّ لقاؤُهُ بَدَا لَكَ في تلك القَلُوصِ بَدَاءُ

فـ (بداء) فاعل للفعل (بدا) وأتى ظاهرا مصرح به.

وعدَّ المازني، جملة (ليسجننه) أنها محمولة على الحكاية فأضمر القول قبلها[٢٣٧]، واختاره ابن الأثير[٢٣٨].

فيما أنكر ابن مالك ما تأوّله المبرد وقال:" ولا يجوز مثل هذا الإسناد إلى مصدر الفعل حتى يشعر برأي مثل ظهر، وبان، وتبين، أو يكون الفعل فعل استثناء"[٢٣٩].

232- ينظر: بن ولّاد، **الانتصار لسيبويه على المبرد**، ص: ١٨٧ – ١٨٨.

٢٣٣- ينظر: السيرافي، **شرح كتاب سيبويه**، ٣/ ٣٢٠.

٢٣٤- ينظر: ابن هشام، **شرح شذور الذهب لابن هشام**، ص: ٢١٧، وابن هشام، **مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب**، ٢/ ٤٠٠.

٢٣٥- ينظر: الوقاد، **شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو**، ١/ ٣٩٣، والصبان، **حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك**، ٢/ ٦٠.

٢٣٦- البيت: من الطويل، وهو لمحمد بن بشير الخارجيّ، وهو أحد شعراء الدولة الاموية، ينظر: الأصبهاني، **الأغاني**، ١٦/ ٣٤٩، وبلا نسبة، ينظر: أبو علي القالي، **أمالي القالي**، ٢/ ٧١، والحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ الأصل، أبو علي (المتوفى: ٣٧٧هـ)، **كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب**، تحقيق: محمود محمد الطناحي، (مصر: القاهرة، مكتبة الخانجي، ط١، ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م)، ص: ٥٠٦، وابن جني، **الخصائص**، ١/ ٣٤١، وابن مالك، **شرح التسهيل لابن مالك**، ٢/ ١٢٢، وابن هشام، **شرح شذور الذهب لابن هشام**، ص: ٢١٨، والبغدادي، **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب للبغدادي**، ٩/ ٢١٣.

٢٣٧- ينظر: أبو علي الفارسيّ (المتوفى ٣٧٧ هـ)، **المسائل الحلبيات**، تحقيق: د. حسن هنداوي، الأستاذ المشارك في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية فرع القصيم، (دمشق: دار القلم، ط١، ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧ م)، ص: ٢٣٩ – ٢٤٠، والرماني، **شرح كتاب سيبويه للرماني**، ص: ١٠٧٣.

٢٣٨- ينظر: ابن الأثير، **البديع في علم العربية**، ١/ ٩٥.

وحذا الأصبهاني[٢٤٠]، والزمخشري[٢٤١] حذو من قال بإضمار الفاعل مدلولاً عليه بجملة (ليسجننه)، واختاره غيرهم[٢٤٢].

بَيْدَ أنَّ الرازي ينفرد عن المفسرين بموافقته لرأي الكوفيين في فاعل (بدا)[٢٤٣]، وأما أبو حيان فقد أنكر على من قال بأنّ الجملة تقوم مقام الفاعل، وعدّ ذلك زعم ووهم، واستغنى بدليل الرد؛ لأنه مطرد في أقوال النحاة، وكتب النحو، واختار فاعل (بدا) بقوله: " والذي أذهب إليه أن الفاعل ضمير يعود على السجن المفهوم من قوله: ليسجنن"[٢٤٤]، واستحسن السمين الحلبي ما اختاره أبو حيان[٢٤٥].

وبعد تتبع آراء العلماء حول القول بجواز وقوع الجملة فاعلاً، والتي تنحصر بثلاثة آراء هي:

الأول: الامتناع، وهو مذهب سيبويه، ومن تبعه.

الثاني: الجواز مطلقاً، وهو مذهب ثعلب، وهشام.

الثالث: الجواز شريطة التفصيل، وهو مذهب الفراء، وجماعة من النحويين[٢٤٦].

أراني أختار ما ذهب إليه سيبويه، والفراء من أنّ فاعل (بدا) محذوف تقديره: (أن يسجنوه)، الذي فُهم من جملة(ليسجننه)، لاستقامة المعنى على أتم وجه، ولإجماع النحاة على جواز مجيء الفاعل مصدرا مؤولا، كما

٢٣٩- ابن مالك، **شرح التسهيل لابن مالك**، ٢/ ١٢٢.

٢٤٠- ينظر: الأصبهاني، **إعراب القرآن للأصبهاني**، ص: ١٧٠.

٢٤١- ينظر: الزمخشري، **تفسير الزمخشري = الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل**، ٢/ ٤٦٨.

٢٤٢- ينظر: محمود صافي، **الجدول في إعراب القرآن**، ١٢/ ٤٢٤، ودرويش، **إعراب القرآن وبيانه**، ٤/ ٤٩٢.

٢٤٣- ينظر: الرازي، **تفسير الرازي = مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير**، ٢/ ٢٨٥، ١٨/ ٤٥٢ – ٤٥٣.

٢٤٤- أبو حيان، **البحر المحيط في التفسير**، ٦/ ٢٧٤، وينظر: أبو حيان، **التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل**، ١/ ٥٧.

٢٤٥- ينظر: السمين الحلبي، **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**، ٦/ ٤٩٤.

٢٤٦- ينظر: ابو حيان، **البحر المحيط في التفسير**، ٦/ ٢٧٤، وأبو حيان، **التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل**، ١/ ٥٥ – ٥٦، وناظر الجيش، **تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد**، ٤/ ١٥٧٥.

لا أرى ضيرا في جواز وقوع جملة(ليسجننه) فاعلا؛ لأنّ الذي ظهر لهم إنما هو سجنه (عليه السلام)، وعلى هذا فكلا الوجهين مقبول، والله أعلم.

التنازع في باب الفاعل:

ومما ذكره الأنطاكي من مسائل الفاعل عند الكوفيين ما جاء في نحو: (قام وقعد أخواك) فإن (أخواك) فاعل مرفوع بالفعلين (قام، وقعد)؛ لاستواء العاملين في طلب المرفوع، وكون العطف بالواو، وهو مذهب الفراء[٢٤٧]، فللنحاة في هذه المسألة أقوال منها:

مذهب سيبويه: أنه يعمل الثاني دون الأول؛ لقربه من الفاعل، وقد يعمل الأول متى ما يقتضيه المعنى، والسياق[٢٤٨]، وتبعه كثير من النحاة[٢٤٩]، واختاره الرازي محتجاً على ما ذهب إليه الفراء مستدلا بقوله تعالى: ﴿آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا﴾ [الكهف: ٩٦]، فـ (قطرا) منصوب بـ (أفرغ)، ولو أعمل الأول فيه لكان التقدير: آتوني قطراً أفرغه عليه، وذلك باطل عنده؛ لأنه ليس المعنى المراد منه، ويعد ما ذهب إليه الفراء أنه زعمٌ، وذلك غير جائز عنده[٢٥٠]، في حين أنني وجدت الفراء قد ذكر أنَّ (قطرا) منصوب بالأول (آتوني)، إذ التقدير عنده: آتوني قطرا أفرغ عليه[٢٥١].

---

[٢٤٧]- ينظر: الأنطاكي، **غنية الأريب عن شروح مغني اللبيب**، ٣٥/٤.

[٢٤٨]- ينظر: سيبويه، **الكتاب لسيبويه**، ١/ ٧٩.

[٢٤٩]- ينظر: ابن يعيش، **شرح المفصل لابن يعيش**، ١/ ٢٠٩ – ٢١٠، وبدر الدين بن مالك، **شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك**، ص: ١٨٥، وابن هشام، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، ٢/ ١٧٥.

[٢٥٠]- ينظر: الرازي، **تفسير الرازي = مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير**، ١/ ٦٤ – ٦٥.

[٢٥١]- ينظر: الفراء، **معاني القرآن للفراء**، ٢/ ١٦٠.

أما المبرد: فعنده (قام، وقعدا أخواك) فأعمل (قام) في الفاعل، وإن أعمل الثاني قال: قاما، وقعد أخواك، فاضمر الفاعل في الأول وهو الأصح عنده؛ لأن من شروط الإضمار مجيئه قبل الذكر[٢٥٢].

وأما الكسائي: فإنه يجوز الحذف – ورجحه ابن مضاء[٢٥٣] – من أجل ألا يضمر قبل الذكر؛ لكونه مستبعداً عند العرب، فيرد ابن الحاجب عيله – بعد أن اختار مذهب سيبويه – بأنَّ اختياره ليس في محله؛ لأنه لم يثبت عند العرب حذف الفاعل البتة، واطرد عندهم الإضمار قبل أن يذكروا؛ لغرض ما، والأولى أن يحمل على ما اطرد وثبت دون حمله خشية، وما لا وجه فيه من كلام العرب[٢٥٤]، ورد ابن مالك ما ذهب إليه الكسائي، ونعته بالادعاء، والزعم[٢٥٥]، وأما الرضي: فأنكره، ونعته بالشناعة[٢٥٦].

ومنه أيضاً قول الشاعر[٢٥٧]:

فَلَوْ أنَّ ما أَسْعَى لأَدْنَى مَعِيشَةٍ كَفَانِي، ولم أَطْلُبْ، قَلِيلٌ مِنَ المالِ

فعند الكوفيين أن (قليل) فاعل للعامل الأول (كفاني)؛ كونهم يعملون الأول دون الثاني لسبقه[٢٥٨].

---

[٢٥٢]- ينظر: المبرد، **المقتضب**، ٤/ ٧٧.

[٢٥٣]- ينظر: ابن مضاء القرطبي، **الرد على النحاة**، ص: ٨٧.

[٢٥٤]- ينظر: ابن الحاجب، **أمالي ابن الحاجب**، ٢/ ٤٩٧ – ٤٩٨.

[٢٥٥]- ينظر: ابن مالك، **شرح الكافية الشافية**، ٢/ ٦٠٠.

[٢٥٦]- ينظر: الرضي، **شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب**، ١/ ٢٠٦.

[٢٥٧]- البيت: من الطويل، لامرئ القيس، ينظر: ضياء الدين بن الأثير، نصر الله بن محمد (المتوفى: ٦٣٧هـ)، **المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر**، تحقيق: أحمد الحوفي، بدوي طبانة، (القاهرة: الفجالة، دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، د.ط، د.ت)، ٣/ ٤٣، ومحمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، أبو الفيض، الملقّب بمرتضى، الزَّبيدي (المتوفى: ١٢٠٥هـ)، **تاج العروس من جواهر القاموس**، تحقيق: مجموعة من المحققين، (دار الهداية، د.ط، د.ت) ٤٠/ ٤٨٢، والرازي، **تفسير الرازي = مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير**، ١/ ٦٦، وابن يعيش، **شرح المفصل لابن يعيش**، ١/ ٢١٠، وابن هشام، **مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب**، ٢/ ٥٠٨.

[٢٥٨]- ينظر: الأنطاكي، **غنية الأريب عن شروح مغني اللبيب**، ٣٨/٤.

أما سيبويه: فنراه يعمل الأول ليس على القياس والتنازع، وإنما على ما طلبه المعنى فقال فيه: " فإنما رفع لأنه لم يجعل القليل مطلوبا، وإنما كان المطلوب عنده الملك وجعل القليل كافيا، ولو لم يرد ونصب فسد المعنى"[٢٥٩].

حذف الفاعل:

أما حذف الفاعل من الجملة، والتفسير عنه بالفعل أصبح محط اختلاف النحاة فيه، فالكسائي، وهشام، ومن تبعهما يجوزون ذلك فقد أجازوا (إنه قام – إنه ضرب) على حذف المرفوع، والتفسير بالفعل مبيناً للفاعل، أو للمفعول، ومنع ذلك الفراء[٢٦٠].

وأما جمهور النحاة لا يمكن عندهم الاستغناء عن الفاعل بعد الفعل، فذهب المبرد في منع ذلك؛ مستدلاً على ذلك بأن الفعل قد يقع من غير مفعول، أما كونه من غير فاعل فلا[٢٦١]. أما حذف المفعول فإنه مطرد وفي كلام العرب كثير؛ لكونه فضلة، وليس عمدة، وذلك لا ينطبق مع الفاعل؛ لكونه عمدة في الجملة[٢٦٢].

ويقول ابن الوراق: " أنّ الفعل لا يخلو من فاعل، فلما حذف فاعله على الحقيقة استقبح أن يخلو من لفظ الفاعل فلهذا وجب أن يقيم مقام اسم الفاعل اسما مرفوعا"[٢٦٣].

ويرى ابن جني إن كان قياسهم في جواز حذف الفاعل على قوله تعالى: ﴿أَبْصِرْ بِهِ وَأَسْمِعْ﴾ [الكهف: ٢٦]، فالفاعل هنا حذف للدلالة عليه فيما قبله، وغير ذلك فالحذف غير جائز[٢٦٤].

---

[٢٥٩]- سيبويه، **الكتاب لسيبويه**، ١/ ٧٩.

[٢٦٠]- ينظر: الأنطاكي، **غنية الأريب عن شروح مغني اللبيب**، ٣/ ٦٥٢ – ٦٥٣.

[٢٦١]- ينظر: المبرد، **المقتضب**، ١/ ١٩.

[٢٦٢]- ينظر: السيرافي، **شرح كتاب سيبويه**، ١/ ٣٨٢، ٣٨٦، والفارسي، **المسائل الحلبيات**، ص: ٢٣١.

[٢٦٣]-ابن الوراق، **العلل في النحو**، ص: ١٤٦.

[٢٦٤]- ينظر: ابن جني، **شرح اللمع في النحو**، ص: ٣١١.

أما الجرجاني بعد أن أوجز حد الحذف، وقال فيه أنه: " هو باب دقيق المسلك، لطيف المأخذ، عجيب الأمر، شبيه بالسحر، فإنك ترى به ترك الذكر، أفصح من الذكر، والصمت عن الإفادة، أزيد للإفادة، وتجدك أنطق ما تكون إذا لم تنطق، وأتم ما تكون بيانا إذا لم تبن"[٢٦٥]، فيذكر في باب الفاعل عن جواز حذفه: بأنه يضمر أولى من أن يحذف، وكل الذي يضمر يُعدُ ويُحكم عليه بحكم الظاهر وليس المحذوف كذلك[٢٦٦].

وأما ابن الخشاب فيرى جواز حذف الفاعل مختصاً مع المصدر، ولا يمكن ذلك مع الفعل البتة ويكون مضمراً معه إن لم يظهر[٢٦٧]، وكذلك العكبري[٢٦٨]، وتبعهم ابن يعيش[٢٦٩]، وغيرهم[٢٧٠]، وأما أبو حيان فيمنع حذف الفاعل دون فعله[٢٧١].

ولا أرى وجهاً لمن قال بالحذف البتة؛ إذ لا يمكن وقوع فعل دون فاعل؛ لأن ذلك يخالف العقل والمنطق، إذ الفاعل عمدة لا يمكن الاستغناء عنه، وما كان من حذف فهو في اللفظ تدل عليه القرينة، أو السياق، أما في المواطن التي ذكرها بعض النحاة، أو الدارسين، كالفعل المكفوف (قلما، وغيرها)، والزائد (كان) المعترضة بين (ما) التعجبية، وفعل التعجب، والذي لم يسم فاعله، كـ (ضُرِبَ عمرو)، فهذا مما لا تقاس عليه بقية الأفعال.

٢٦٥- أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الفارسي الأصل، الجرجاني الدار (المتوفى: ٤٧١هـ)، **دلائل الإعجاز في علم المعاني**، تحقيق: محمود محمد شاكر أبو فهر، (القاهرة – مطبعة المدني، دار المدني بجدة، ط٣، ١٤١٣هـ – ١٩٩٢م)، ١/ ١٤٦.

٢٦٦- ينظر:الجرجاني، **المقتصد في شرح الايضاح**، ١/ ٣٣٧.

٢٦٧- ينظر: ابن الخشاب، **المرتجل في شرح الجمل لابن الخشاب**، ص: ٢٤٢.

٢٦٨- ينظر: العكبري، **اللباب في علل البناء والإعراب**، ٢/ ١٢٦.

٢٦٩- ينظر: ابن يعيش، **شرح المفصل لابن يعيش**، ١/ ٢٠٧.

٢٧٠- ينظر: عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب الكردي المالكي (المتوفى: ٦٤٦ هـ)، **الإيضاح في شرح المفصل**، تحقيق: الدكتور إبراهيم محمّد عبد الله، (دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع، ط١، ١٤٢٥ هـ)، ص: ١٤١، وابن مالك، **شرح التسهيل لابن مالك**، ٢/ ١١٨، وابن مالك، **شرح الكافية الشافية**، ٢/ ٦٠١، وأبو حيان، **التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل**، ٦/ ٢١٦.

٢٧١- ينظر: أبو حيان، **ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي**، ٣/ ١٣٢٥.

ومما ذكره الأنطاكي على أنَّ الكوفيين قد عدّوه فاعلاً ما ذهب إليه الفراء من أنّ (الكاف) في قوله تعالى: ﴿أَرَأَيْتَكَ هَذَا الَّذِي كَرَّمْتَ عَلَيَّ﴾ [الإسراء: ٦٢] ، فاعل؛ كونها المطابقة للمسند إليه، والتاء حرف خطاب، فيما ذهب الكسائي إلى أن التاء فاعل، والكاف مفعول به[٢٧٢].

أما سيبويه فـ (التاء) عنده فاعل ألحِقت بها الكاف أم لم تلحق بها[٢٧٣]، وتبع المبرد من قال بأنّ (الكاف) حرف للخطاب زائد للتوكيد، و(التاء) فاعل الفعل، مستدلاً بـ : أنك إذا قلت: (أرأيتك زيدا) فيمكنك الاستغناء عن الكاف مع تمام المعنى المقصود[٢٧٤]، وكذلك الزجاج[٢٧٥]، وغيرهم[٢٧٦].

ويفصح العكبري القول في ذلك: أنّ التاء في محل رفع فاعل، والكاف حرف زائد يؤكد به المخاطب محتجاً على من أعملها – أي الفراء – بأنها لو كانت كما قيل لرفعت، وجرت، وصرح ببطلان ذلك؛ كون حرف الكاف ليس من ضمائر الرفع، فلا يمكن جعل الكاف فاعلاً للفعل (رأى)، ولا يمكن من أن يكون فاعلان لفعل واحد البتة، –وأقول بأن الفراء لم يقل بازدواجية الفاعل في الجملة، أو أن للفعل فاعلان، ومن افترى عليه ذلك فقد قوله مالم يقل، بل قال أنَّ التاء حرف خطاب، والكاف فاعل الفعل– وينعت قول الكسائي بالوهم، والفساد معللا ذلك: بأن الكاف لو كان كما قيل لناب عن زيد، أو كان (الكاف) هو (زيد) في المعنى، والمفعول الثاني هنا خبر عن المبتدأ، ومتى ما كان ذلك الخبر مفردا يكون مبتدأ في المعنى، ولو كان الكاف مفعولا

---

[٢٧٢]- ينظر: الأنطاكي، **غنية الأريب عن شروح مغني اللبيب**، ٢/٣٥٨ – ٣٥٩، والفراء، **معاني القران للفراء**، ١/ ٣٣٣.

[٢٧٣]- ينظر: سيبويه، **الكتاب لسيبويه**، ١/ ٢٤٥.

[٢٧٤]- ينظر: المبرد، **المقتضب**، ٣/ ٢٧٧.

[٢٧٥]- ينظر: الزجاج، **معاني القرآن وإعرابه للزجاج**، ٣/ ٢٤٩.

[٢٧٦]- ينظر: النحاس، **إعراب القرآن للنحاس**، ٢/ ٢٧٧، وأبو العلاء المعري، **رسالة الملائكة**، ١/ ٥٦، وابن جني، **شرح اللمع في النحو**، ص: ١٨٨، والزمخشري، **تفسير الزمخشري = الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل**، ٢/ ٦٧٧، والرازي، **تفسير الرازي = مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير**، ١٢/ ٥٣٢، وابن يعيش، **شرح المفصل لابن يعيش**، ٥/ ٦٠، وابن مالك، **شرح التسهيل لابن مالك**، ١/ ٢٤٧، والمرادي، **الجنى الداني في حروف المعاني**، ص: ٩٣، ومحمود صافي، **الجدول في إعراب القرآن**، ١٥/ ٧٧ – ٧٨.

به؛ لظهرت فيه علامة الجمع، والتثنية، ولاختلف القول ما بين: أرأيتك عمراً، و أرأيت عمراً، إذ لا صحة لمن قال بإعمال الكاف، وإنما هو زائد يؤكد به[٢٧٧].

وأرى – والله أعلم– أنَّ ما ذهب إليه الجمهور – من أن (التاء) ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل، وأنَّ (الكاف) حرف زائد لتوكيد الخطاب– هو الأصوب، والأصح ؛ كون (الكاف) يمكن الاستغناء عنه في حين أن (التاء) لا يمكن ذلك معه، فهو أولى بكونه فاعلاً من الذي يستغنى عنه، وأن الكاف لم يثبت من قبل أنه من ضمائر الرفع عند العرب، والنحاة، ومن قال بفاعليته فقد جانب الصواب، ولا يمكن عدّه مفعولا به للفعل؛ لأنه لو حُذف المفعول به (زيداً) من قولنا: أرأيتك زيداً لفسد المراد، والله أعلم.

رتبة الفاعل في الجملة:

أما من حيث رتبة الفاعل في الجملة أقبل الفعل أم بعده، فذهب بعض الكوفيين إلى جواز تقدم الفاعل على فعله، فعندهم أن (زيد) في نحو: (زيد قام)، فاعل مقدم، و(قام) فعل له، وعلى ذلك فالجملة فعلية، لا اسمية[٢٧٨]، ولا يجيز ذلك سيبويه[٢٧٩]،

وتبعه المبرد[٢٨٠]، وابن السراج[٢٨١]، أما ابن يعيش فذكر أن الفاعل الذي يقع منه الفعل يجب أن يتأخر عن فعله، – ونقل ذلك عن سيبويه–، وإن تقدم على فعله تجرد من كونه فاعلاً، وإنما أصبح مرفوعاً على الابتداء ما بعده خبر له[٢٨٢]، وكذلك ابن الحاجب[٢٨٣]، وغيرهم[٢٨٤].

٢٧٧- ينظر: العكبري، **التبيان في إعراب القرآن**، ١/ ٤٩٥.

٢٧٨- ينظر: الأنطاكي، **غنية الأريب عن شروح مغني اللبيب**، ٣/ ٣٥٨.

٢٧٩- ينظر: سيبويه، **الكتاب لسيبويه**، ١/ ١٠١.

٢٨٠- ينظر: المبرد، **المقتضب**، ٢/ ٧٥.

٢٨١- ينظر: ابن السراج، **الأصول في النحو**، ٢/ ٢٢٨.

٢٨٢- ينظر: ابن يعيش، **شرح المفصل لابن يعيش**، ١/ ٢٠٢ – ٢٠٣.

وأقول والله أعلم بالصواب أن ما قيل عن الكوفيين من تقدم الفاعل على فعله فهو منسوب إليهم وليس من أصول قواعدهم، فالفراء ينكر ما قيل عنهم بجواب عن سؤال افتراضي أنّ الفعل إذا جاء بعد المصدر المؤنث أتذكيره جائز بعد الأسماء كجواز ما قبلها؟ فيرد الفراء مجوزاً ذلك على قبح ويقول: "وإنما قَبُحَ؛ لأن الفعل إذا أتى بعد الاسم كان فيه مكنًّى من الاسم فاستقبحوا أن يضمروا مذكرا قبله مؤنث، والذين استجازوا ذلك قالوا: يذهب به إلى المعنى، وهو في التقديم، والتأخير سواء"[٢٨٥]، ويتبين من كلامه أن الفعل الذي تقدم على الاسم الذي قبله فاعله مكنى أي: مضمر فيه عائد إلى ذلك الاسم الذي قبله، وفي موضع آخر من كتابه نراه يكرر منعه من جواز تقدم الفاعل على فعله، فيمنع قولك: رجل قام، وإنما أن تقول قام رجل هذا من باب لا يبتدأ بالنكرة قبل الخبر عنها، ويُمتنع عنده أن تقول: (الاثنان قام)، أو (الاثنتان قام)، معللاً ذلك بقوله: " ولا يجوز إلا أن تقول: الاثنان قاما، والاثنتان قامتا"[٢٨٦].

وكذلك ثعلب نراه يثبت في مجالسه أنَّ الذي قيل عنهم هو منسوب إليهم فعند قولك: عبد الله حدثني وعمرو، فإن فاعل (حدّث) مضمر فيه عائد إلى الاسم الذي قبله، وليس الاسم المتقدم فاعل للفعل فيقول: "يكون نسقاً على ما في حدثني، ولا يكون على الأول"[٢٨٧]، أما ابن سعدان[٢٨٨]، فيذكر في كتابه يوحَّد الفعل

---

[٢٨٣]- ينظر: ابن الحاجب، **أمالي ابن الحاجب**، ٢/ ٥٣٠.

[٢٨٤]- ينظر: الرضي، **شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب**، ١/ ١٨٧، وابن منظور، **لسان العرب**، ١/ ١٢٣، وابن هشام، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، ٢/ ٨١، والأشموني، **شرح الأشموني لألفية ابن مالك**، ١/ ٣٨٨، وفاضل صالح السامرائي، **تحقيقات نحوية**، (عمان: الأردن، دار الفكر، ط١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م)، ص: ١٠.

[٢٨٥]- الفراء، **معاني القرآن للفراء**، ١/ ١٢٨.

[٢٨٦]- المصدر نفسه، ٢/ ١٤٣، ٢/ ٢٤٣.

[٢٨٧]- ثعلب، **مجالس ثعلب**، ص: ١٤٦

[٢٨٨]- ابن سعدان نسبه هو: أبو جعفر محمد بن سعدان المبارك النحوي الكوفي المقرئ الضرير. ينظر: شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (المتوفى: ٦٢٦هـ)، **معجم الأدباء = إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب**، تحقيق: إحسان عباس، (بيروت: دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م)، ٦/ ٢٥٣٧، و عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني المروزي، أبو سعد (المتوفى: ٥٦٢هـ)، **الأنساب**، تحقيق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني وغيره، (حيدر آباد: مجلس دائرة المعارف العثمانية، ط١، ١٣٨٢ هـ - ١٩٦٢م)، ٨/ ٣٩٣، وأبو جعفر محمد

متى ما تقدم على الاسم فتقول: (قام خالد)، وفي التثنية: (قام الخالدان)، وعند الجمع: (قام الخالدون). فالفعل سبق الاسم على أصله، والتزم حالة واحدة مع الإفراد، والتثنية، والجمع، وهذا ما عليه الجمهور، ولا خلاف فيه، أما إن تأخر الفعل على الاسم طابقه في التثنية والجمع؛ كونه يحتمل الفاعل معه، فيذكر إن قلت: (خالدٌ قام)، في التثنية لا تقول: (الخالدان قام)، وإنما تقول: (الخالدان قاما) تثني الفعل مع الاسم، وفي الجمع تقول: (الخالدون قاموا)، فألف التثنية في (قاما)، وواو الجماعة في (قاموا) عنده ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل للفعل (قام)، والاسم الذي قبله مبتدأ[٢٨٩]، على عكس ما قيل عنه، وعن باقي أصحابه من المذهب الكوفي، وهذا دليل على من قال –أمثال ابن جني في خصائصه، وصاحب الإنصاف، وأبي حيان في ارتشافه، وغيرهم–، من أن الكوفيين يقدمون الفاعل على فعله، وأنهم يلزمون الفعل بحالة الإفراد في التثنية، والجمع متى ما تقدم على فعله، فإنهم قوَّلوهم ما لم يقولوا، ووهموا بنسبهم هذا التكلف إلى مذهب الكوفيين، وهم منه برآء.

وأما أبو بكر الأنباري الكوفي، نراه ينكر مسألة تقدم الفاعل على فعله نحو: (وجه كأن الشمس)، فيرد – على من قال أنَّ (الوجه) مرتفع بما عاد من الضمير المتصل بـ (كأن) وهو (الهاء) – قائلاً: " وفي هذا الوجه قبح،

بن سعدان الكوفي (ت: ٢٣١هـ)، **مختصر النحو**، دراسة وتحقيق: حسين أحمد بو عباس، (حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، الحولية ٢٦، ١٤٢٦هـ – ٢٠٠٥م)، ص: ١٥. ولم أجد غير هذا النسب له في باقي الكتب، حتى أشكل عليّ تمييزه من عبدالله محمد بن سعدان الهمداني، ثم علمته عن طريق نسب ابنه – إبراهيم بن محمد بن سعدان بن المبارك النحوي: أحد من كتب وصحّح، ونظر وحقّق، وروى وصدق، وقد صنّف كتبا حسنة منها كتاب الخيل، لطيف. كتاب حروف القرآن. وأبوه محمد بن سعدان المكفوف أحد أعيان أهل العلم من القراء –، ينظر: **معجم الأدباء**، ٧/ ٣٠٩٨.

[٢٨٩]– ينظر: ابن سعدان، **مختصر النحو لابن سعدان الكوفي**، ص: ٤٣.

لأن النكرة لا ترتفع بما يلاصقها بعدها، لأنه صلة جعل لها، والاسم لا يرتفع بصلته"[٢٩٠]، ومن الاستشهاد ما نسب إلى الكوفيين قول الشاعر[٢٩١]:

مَا لِلْجَمالِ مَشْيُهَا وَئِيداً أَجَنْدَلاً يَحْمِلْنَ أمْ حَدِيداَ

ف (مشيها): فاعل مقدم عامله ما بعده (وئيدا)، واستدلّ به أغلب النحاة زاعمين أنَّ الكوفيين يجوزون تقدم الفاعل على عامله، وهذا ليس من صنيع الكوفيين، ولا من آرائهم، إنما مذهبهم في ذلك كمذهب البصريين الذين عندهم (مشيها) مبتدأ، وما بعده خبر له.

أما مهدي المخزومي فقد وافق جواز تقدم الفاعل على فعله، ونعت ما قال به البصريون من عدم جواز تقدم الفاعل قلة في الإدراك مستشهداً في قوله تعالى: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ﴾ [الانشقاق: ١]، و(عمرو يقوم) فإن (السماء)، و(عمرو)، كلاهما فاعل مقدم، فعله ما بعده، ولا يمكن القول فيها إنها جملة اسمية[٢٩٢]، وتبعه إبراهيم السامرائي[٢٩٣].

أما فاضل السامرائي فنراه ينتصر للكوفيين لما نُسب إليهم، ويستدل بأقوال نحاة المذهب الكوفي التي ذكرناها آنفاً، ثم يرجح ما قال به الجمهور[٢٩٤]، ويذكر في معانيه أنَّ الخلاف فيما بين النحاة كان ينبغي ألا

---

[٢٩٠]- ابن الأنباري، **شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات**، ص: ١٤٨، وينظر: ابن الأنباري، **إيضاح الوقف والابتداء**، ١/ ٢٧٥.

[٢٩١]- البيت من الرجز، قيل: أنه للزباء، واسمها نائلة، وقيل: فارعة، وقيل: ميسون. بنت عمرو بن الظرب. الملكة المشهورة في العصر الجاهلي. صاحبة تدمر وملكة الشام والجزيرة، تحسن أكثر اللغات الشائعة في عصرها، وقيل هو مصنوع منسوب إليها، ينظر: **الأغاني**، ١٥/ ٢١٢، و**الأوائل للعسكري**، ص: ٧٩، و**مجمع الأمثال**، ١/ ٢٣٦، و**الضرورة الشعرية ومفهومها لدى النحويين دراسة على ألفية بن مالك**، ص: ٤٤٣، و**شرح الكافية الشافية**، ١/ ٣٥٨، و**التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل**، ٦/ ١٧٧.

[٢٩٢]- ينظر: مهدي المخزومي، **في النحو العربي نقد وتوجيه**، (لبنان: بيروت، دار الرائد العربي، ط٢، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م)، ص: ١٧١.

[٢٩٣]- ينظر: إبراهيم السامرائي، **الفعل زمانه وأبنيته**، (بغداد: مطبعة العاني، د.ط، ١٣٨٦هـ - ١٩٦٦م)، ص: ٢٠٩.

[٢٩٤]- ينظر: فاضل صالح السامرائي، **تحقيقات نحوية**، (عمان: دار الفكر، ط١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م)، ص: ١٠٤ - ١٠٥.

يختلفوا على جواز تقدم الفاعل، أو منعه، وإنما أصل الخلاف عائد للمعاني، فإضمار الفاعل، وذكره عائد الى ما يقتضيه المعنى المراد[٢٩٥].

ولا أرى وجهاً لما ذهب إليه المخزومي، وابراهيم السامرائي، كما لا أرى وجها لما استدلا به؛ إذ (السماء) في قوله تعالى: (إذا السماء انشقت) يجمع المعربين على أنها فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور، وبه استدلال على أنَّ (إذا) لا تدخل على الأسماء البتة، وإنْ دخلت في الظاهر فالفعل محذوف يفسره المذكور كما ذُكر، وشتان بين رأيهما، ورأي الدكتور فاضل السامرائي الذي قال فصدق، وحكم فأنصف، وعدل، لذا فالقول ما قاله، والله أعلم.

ومما قال به الكوفيون أنه فاعل نحو: (كان قائماً زيدٌ) فأجازوا أن يكون (زيد) فاعلاً لاسم الفاعل (قائم) مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، واسم (كان) الضمير المجهول، وقائم خبرها[٢٩٦].

وذكر السيرافي أنَّ من قال بجواز كون (زيد) فاعلاً لاسم الفاعل (قائم) هو الفراء، والمذهب البصري لا يجيز هذه الصيغة البتة، وحتى في تقدم خبر كان على اسمها لا يجيزونه إلا على شريطة إضمار ضمير الشأن في الفعل الناقص، وإن وُجِدَ فلا يصح عندهم أن يكون خبره اسماً مفرداً ظاهراً –كونه معرباً، وتظهر عليه علامة الإعراب–، وإنما يجب أن يكون جملة ؛ لأن الضمير المضمر عائد على الجملة فمحلها من الإعراب مقدر دون لفظها، وعلى هذا فعندهم (زيد) اسم مؤخر لـ (كان)، و(قائما) خبر مقدم[٢٩٧]، وتبعه ابن يعيش[٢٩٨]، وغيره[٢٩٩].

---

[٢٩٥]- ينظر: فاضل صالح السامرائي، **معاني النحو**، (القاهرة: شركة العاتك للطباعة والنشر، ط٢، ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٣م)، ٢/ ٤٠ – ٤١.

[٢٩٦]- ينظر: الأنطاكي، **غنية الأريب عن شروح مغني اللبيب**، ٣/ ٦٥٢.

[٢٩٧]- ينظر: السيرافي، **شرح كتاب سيبويه**، ١/ ٣٤٩.

أما ابن جني فقد تبع المذهب البصري بتجويزه تقدم خبر (كان) عليها، وعلى اسمها مستدلا بقوله تعالى: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الروم: ٤٧]، فقدم الخبر المنصوب (حقاً) على اسمها المرفوع (نصر المؤمنين) [٣٠٠]، وكذلك ابن الأثير[٣٠١].

وأما العكبري: فأراه يوافق المذهب البصري في كون (زيد) مرفوع بالفعل الناقص (كان)، وهو اسم له، و(قائم) خبره، وهما في الأصل مبتدأ وخبر، وأراه يرد على الحجج الكوفية التي قيلت في هذا الباب والتي زعموا بها بأن يكون خبر (كان) منصوباً لا بد من أن يعتمد على وصف كي ينتصب به، فعند العكبري أنَّه على الحال، أما عند غيره فإنَّه مشبه بالمفعول به – وصرح به ابن الخباز[٣٠٢]– ، وهذا باطل عند العكبري، معللاً بطلانه لقول الكوفيين بأوجه منها:

أولاً: التشبيه بالمفعول غير صحيح؛ كون الفاعل غير المفعول به، والخبر في الفعل الناقص (كان) هو اسم في المعنى.

ثانياً: الأصح في خبر كان أنَّه منفصل، والمفعول يحتمل الانفصال، والاتصال.

---

[٢٩٨]- ينظر: ابن يعيش، **شرح المفصل لابن يعيش**، ٤/ ٣٥٠.

[٢٩٩]- ينظر: **شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب**، ٢/ ٤٦٦، وأبو الفداء عماد الدين إسماعيل بن علي بن محمود بن محمد ابن عمر بن شاهنشاه بن أيوب، الملك المؤيد، صاحب حماة (المتوفى: ٧٣٢ هـ)، **الكناش في فني النحو والصرف**، تحقيق: الدكتور رياض بن حسن الخوام، (لبنان: بيروت، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، ٢٠٠٠ م) (٢/ ٤٣)، والسيوطي، **الأشباه والنظائر في النحو**، ٢/ ١٧٨.

[٣٠٠]- ينظر: ابن جني، **اللمع في العربية لابن جني**، ص: ٣٧.

[٣٠١]- ينظر: ابن الأثير، **البديع في علم العربية**، ١/ ٤٧٣.

[٣٠٢]- ينظر: ابن الخباز، **توجيه اللمع**، ص: ١٣٨.

ثالثاً: الخبر في (كان) لا يمكن أن يقال فيه فعلتُ به، وذلك جائز مع المفعول به[٣٠٣].

وأرى أبا حيان يفصل آراء نحاة المذهب الكوفي مع أنه يميل إلى المذهب البصري، في ترجيحه هذه المسألة فيذكر أن مذهب الكسائي من قال أن اسم (كان) ضمير الشأن مضمرا فيها، و(قائم) خبرها وما بعد (قائم) مرفوع به، أما مذهب الفراء فعنده أن (زيداً) مرفوع بالفعل واسم الفاعل معاً، و(قائم) لا يثنى، ولا يجمع؛ كونه رفع ظاهرا[٣٠٤]. وهذا ما نسبه السيرافي للفراء، وقد سبق ذكره.

وأرى أنَّ ما ذهب إليه البصريون لا يحتاج إلى تقدير، أو تأويل، وإنَّه هو الأرجح؛ لأنَّ عدم التقدير أولى من التقدير، كما أرى شيئاً من التكلف عند الكسائي في تقدير ضمير الشأن، ومع تكلفه أراه مقبولاً من حيث المعنى والإعراب، والله أعلم.

المطلب الرابع: نائب الفاعل:

عرف نائب الفاعل: " كل مفعول حذف فاعله وأقيم هو مقامه، وشرطه أن تغير صيغة الفعل إلى فعل ويفعل"[٣٠٥]، وسمي بـ (نائب الفاعل)؛ كون الفاعل محذوف أقيم المفعول به مقامه، والفعل مبني للمجهول.

والتعريف الذي شاع استخدامه عند النحاة ما قال به ابن هشام: " وهو الذي يعبرون عنه بمفعول ما لم يسم فاعله"[٣٠٦].

٣٠٣- ينظر: أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (المتوفى: ٦١٦هـ)، **التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين**، تحقيق: د. عبد الرحمن العثيمين، (دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م)، ص: ٢٩٩.

٣٠٤- ينظر: أبو حيان، **ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي**، ٢/ ٩٤٨، **والتذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل**، ٤/ ١٦٩، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (٣/ ١١١٣)،

٣٠٥- الرضي، **شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب**، ١/ ٢١٥.

٣٠٦- ابن هشام، **شرح شذور الذهب لابن هشام**، ص: ٢٠٧.

ومن هذا الباب ما ذهب إليه الكسائي أنَّ (زيداً) في نحو: (لولا زيد لأكرمتك) مرفوع بفعل محذوف، والتقدير: لولا وُجِدَ زيدٌ ، وعلى تقديره هذا فـ (زيد) نائب فاعل، فيما ذكر جمهور الكوفيين أن (زيد) مرفوع بفعل محذوف تقديره: (يمنعني)، وعلى تقديرهم هذا فـ (زيد) مرفوع على أنَّه فاعل[٣٠٧]، وذكره المرادي[٣٠٨].

أما الفراء فعنده أنَّ (زيداً) قد رفع بـ (لولا)؛ كونها تباشر الاسم، وتعمل فيه كأخواتها من العوامل التي تعمل في الأسماء، وذكر إنها إن دخلت على غير الأسماء فهي الاستفهامية نحو قوله تعالى: ﴿لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ﴾ [المنافقون: ١٠]، وإن وجدت ما بعدها اسماً فهي بمعنى (لولا) التي يقع اللام في جوابها[٣٠٩]، فيما ذكر ابن بابشاذ أنَّ (زيد) مبتدأ خبره محذوف تقديره: (موجود)، وحذف؛ لطول الكلام في جواب لولا، وسد ذلك الطول مسده، ومن قال بأن جواب (لولا) هو خبر (زيد) فقد جانب الصواب، وعدل عنه؛ كونه عارياً من العائد[٣١٠]. وتبعه ابن الأثير[٣١١]، وغيره[٣١٢].

وأما أبو البركات الأنباري بعد أن ذكر الخلاف ما بين المذهبين، وأبطل ما ذهب إليه أهل البصرة اختار مذهب الفراء، ورجحه[٣١٣].

---

[٣٠٧]- ينظر: الأنطاكي، **غنية الأريب عن شروح مغني اللبيب**، ٣/ ٢.

[٣٠٨]- ينظر: المرادي، **الجنى الداني في حروف المعاني**، ص: ٦٠١ – ٦٠٢.

[٣٠٩]- ينظر: الفراء، **معاني القرآن للفراء**، ١/ ٣٣٤، ٢/ ٨٥.

[٣١٠]- ينظر: طاهر بن أحمد بن بابشاذ (المتوفى: ٤٦٩ هـ)، **شرح المقدمة المحسبة**، تحقيق: خالد عبد الكريم، (الكويت: المطبعة العصرية، ط١، ١٩٧٧ م)، ١/ ٢٥٣.

[٣١١]- ينظر: ابن الأثير، **البديع في علم العربية**، ١/ ٥٩.

[٣١٢]- ينظر: ابن يعيش، **شرح المفصل لابن يعيش**، ٥/ ٩٠، وأبو حيان، **البحر المحيط في التفسير**، ١/ ١٤٥.

[٣١٣]- ينظر: الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين**، ١/ ٦٢ – ٦٣.

أما أبو القاسم الزجاجي فـ (زيد) عنده مبتدأ خبره محذوف تقديره: لولا زيد أهابه، –وهذا مذهب البصريين– ودون هذا الإضمار، والتقدير كلام غير مستقيم[٣١٤]، وتبعه السيرافي[٣١٥].

وانفرد أبو عبدالله الكافيجي في نقله عن الكسائي فقال: "ويختص في استعمالها بالجملة الإسمية خلافًا للكسائي فإنه قال: إذا قلت: لولا زيد لأكرمتك، فيكون التقدير: لولا حضر زيد لأكرمتك"[٣١٦]، وعلى كلام الكافيجي فإن (زيداً) فاعل للفعل المضمر، – وباقي كلامه عن المسألة أراه يجانب الصواب؛ كون كلامه انعدم فيه الوضوح في نقل الرأي كما نقله غيره[٣١٧] – ولكن ما ذكره الأنطاكي في غنيته أن الفعل المضمر مبني للمجهول، و(زيد) نائب فاعل، غير ما ذكره الكافيجي.

وأرى أنَّ رفعه على أنه فاعل، أو نائب فاعل تأويل حسن مقبول بعيد عن التكلف، وأحسن منه رفعه على الابتداء وتقدير الخبر؛ لقوة الدلالة على الثبوت المستكن في الجملة الإسمية؛ ليتناسب مع ثبوت عدم الإكرام المستكن في جواب الشرط، والله أعلم.

المطلب الخامس: خبر (إنَّ) وأخواتها:

لا يخفى على ذي لب أنَّ النحاة اختلفوا في عامل الرفع لخبر (إنَّ) وأخواتها فقوم عندهم أنه رفع بدخول أحرف النسخ عليه –وهم البصريون–، وآخرون قالوا أنَّه مرفوع على أصله كما هو في الجملة الإسمية مع المبتدأ ولا أثر لأحرف النسخ في رفعه إذ "تسليط معنى (إن) على الخبر؛ إذ إنه أقوى من تسليط معناها على المبتدأ، وهو أمر جليّ، فكان عملها فيما أثرت فيه بقوة وهو (الخبر) أولى من عملها فيما هو دون ذلك وهو(المبتدأ).

---

[٣١٤]- ينظر: عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي، أبو القاسم (المتوفى: ٣٣٧ هـ)، **أخبار أبي القاسم الزجاجي**، تحقيق: عبد الحسين المبارك، (بغداد: دار الرشيد، د.ط، ١٩٨٠م)، ص: ٢١٧. وأبو القاسم الزجاجي، **اللامات**، ص: ١٢٩.

[٣١٥]- ينظر: السيرافي، **شرح كتاب سيبويه**، ٣/ ٣٣٦.

[٣١٦]- محمد بن سليمان بن سعد بن مسعود الرومي الحنفي محيي الدين، أبو عبد الله الكافِيَجي (المتوفى: ٨٧٩ هـ)، **شرح قواعد الإعراب للكافيجي**، الكتاب مقابل على نسخة مخطوطة لعدم توافر نسخة مطبوعة للكتاب لدينا، (د.ن، د.ط، د.ت)، ص: ٧٧.

[٣١٧]- ينظر: المصدر نفسه، ص:٧٧.

أما ما استشهد به الكوفيون من الشعر فقد يُحمل على الشذوذ أو التأويل بحذف الخبر لدلالة الباقي عليه"[٣١٨].

أجاز الكوفيون دخول اللام في خبر (لكنَّ)[٣١٩]، ودليلهم في ذلك القياس، والنقل فأما النقل ما قالت به العرب، ومن ذلك قول الشاعر[٣٢٠]:

يَلُومُونَني في حُبِّ لَيلى عَوَاذِلي ولكنَّنِي مِن حُبِّها لَعَمِيدُ

فعند الكوفيين دخول اللام في خبر (لكنَّ) لا حرج فيه كما في (لعميد)، وأنَّ النقل يعضد ما قالوا به.

وأما القياس: إنّ أصل (لكنّ) هي: (إنَّ)، وحذفت الهمزة للتخفيف، ثم دخلت (الكاف)، و(لا) الزائدتين عليها فأصبحت معها كلمة واحدة[٣٢١].

وأرى أبا القاسم الزجاجي ينعت ما احتج به الكوفيون بالادّعاء؛ كون أنَّ نقلهم لذلك يؤصل لهم قاعدة نحوية، وهو شاذ لا يؤخذ به، ولا يقاس عليه، ولو كان كما قالوا من جواز دخول اللام في خبر (لكنَّ) لاطَّرد عندهم ذلك، وشاع في كلامهم، مدّعياً أنَّ البيت لا يعرف له قائل، ولا نظير له في الشعر، وإن كان فالتقدير عنده: لكن إنني... لعميد [٣٢٢]، وتبعه أبو العلاء المعري[٣٢٣]، أما البصريون فقد ردوا عليهم كذلك؛ إذ ذكروا

---

[٣١٨]- خطاب أحمد خطاب، **جهود حسام الدين السغناقي (المتوفى سنة: ٧١٤) النحوية والصرفية من خلال كتابيه الموصل والنجاح**، ١/ ٣٥٢.

[٣١٩]- ينظر: الأنطاكي، **غنية الأريب عن شروح مغني اللبيب**، ٣/ ٦٨

[٣٢٠]- الشاهد في البيت: (لعميد) -ومعناه: الذي أضناه العشق-، جواز دخول اللام في خبر (لكن) عند الكوفيين، وذلك سائغاً مطردا عندهم، أما المذهب البصري فيعدُّ ذلك من الشاذ.

البيت بلا نسبة عند: أبو القاسم الزجاجي، **كتاب اللامات**، ٢/ ١٧٧، والأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين**، ١/ ١٦٩، وابن جني، **سر صناعة الإعراب**، ١/ ٣٨٠، والأشموني، **شرح الأشموني لألفية ابن مالك**، ١/ ١٤١والزبيدي، **تاج العروس**، ٣٦/ ١٢٦، واستشهد به أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (المتوفى: ٦١٦هـ)، **اللباب في علل البناء والإعراب**، تحقيق: عبد الإله النبهان، (دمشق: دار الفكر، ط١، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م)، ١/ ٢١٧، وابن يعيش، **شرح المفصل لابن يعيش**، ٤/ ٥٣٢، وغيرهم من النحاة.

[٣٢١]- ينظر: الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين**، ١/ ١٧٠، والزبيدي، **تاج العروس**، ٣٦/ ١٢٦.

[٣٢٢]- ينظر: أبو القاسم الزجاجي، **اللامات**، ص: ١٥٨، والزجاجي، **كتاب اللامات**، ٢/ ١٧٧.

أنَّ قياسهم لذلك هي دعوى لا دليل لها، ولا معنى، وأنَّ اللام التي وقعت في خبر (لعميد) هي ليست واقعة في خبر (لكن)، ولا نسلم لذلك، وإنما هي إما: لام القسم، أو لام التأكيد، ولا يستقيم المعنى في كلا الأمرين[٣٢٤].

أما الزمخشري فذكر أنَّ ما احتج به الكوفيون من دخول اللام في خبر (لكنَّ) ليست من أصول القواعد، ولكن دخلت على ما أصلها (لكن)، و(أنني)، كقوله تعالى: ﴿لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي﴾ [الكهف: ٣٨]، فالأصل: لكن أنا... [٣٢٥]، وهو بهذا يوافق الزجاجي، وتبعه ابن يعيش[٣٢٦].

أما المرادي فيبطل ما احتج به الكوفيون من حجج النقل، والقياس في ذلك، ويذكر وجهاً آخر للسهيلي أنَّ أصل (لكنَّ)، (لا)، و(كأنّ)،و الكاف للتشبيه، فوقعت (أن) بين كلامين، من نفي للشيء، وإثبات لغيره[٣٢٧].

وأرى أنَّ وهن حجة الكوفيين جلياً؛ كون شاهدهم يتيماً، ولا يعرف له أصل لذا فالقول ما قال البصريون، والله أعلم.

المطلب السادس: التابع لمتبوع مرفوع، وفيه:

أولاً: التوكيد:

عُرِّفَ التوكيد أنَّه: "تمكين المعنى في النفس، ويقال: توكيد، وتأكيد، ووكد، وأكد"[٣٢٨].

---

[٣٢٣] ينظر: أبو العلاء أحمد بن عبد الله بن سليمان التنوخي المعري (المتوفى ٤٤٩ هـ)، **رسالة الملائكة**، تحقيق: محمد سليم الجندي، (بيروت: دار صادر، د.ط، ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م)، ١/ ١٩١.

[٣٢٤] ينظر: أبو البركات الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين**، ١/ ١٧٣.

[٣٢٥] ينظر: أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (المتوفى: ٥٣٨هـ)، **المفصل في صنعة الإعراب**، تحقيق: د. علي بو ملحم، (بيروت: مكتبة الهلال،ط١، ١٩٩٣م)، ص: ٣٩٢.

[٣٢٦] ينظر: ابن يعيش، **شرح المفصل لابن يعيش**، ٤/ ٥٣٢.

[٣٢٧] ينظر: المرادي، **الجنى الداني في حروف المعاني**، ص: ٦١٨.

[٣٢٨] العكبري، **اللباب في علل البناء والإعراب**، ١/ ٣٩٤.

وعرفه ابن جني أنَّه: "لفظ يتبع الاسم المؤكد... وإنما تؤكد المعارف دون النكرات، مظهرها ومضمرها"[٣٢٩].

أمَّا الغرض منه خلافاً لأقرانه من التوابع كالنعت، والبدل، هو إزالة اللبس، والتوهم، والاتساع، عن السامع، وإثبات الخبر للاسم المؤكد[٣٣٠]، وله ضربان: التوكيد المعنوي، والآخر لفظي، ولكل ضرب منهما أدوات خاصة به.

ذهب الفراء إلى أنَّ الضمير المنفصل (أنت) في قوله تعالى: ﴿كُنْتَ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِم﴾ [المائدة: ١١٧] في موضع رفع على التوكيد للضمير المتصل في (كنت)، فيما ذهب الكسائي إلى عكس ذلك[٣٣١]. والقول مبسوط عنه في مسألة (إنك أنت السميع العليم) في باب المبتدأ[٣٣٢].

وأرى أنّ من عدَّ الضمير (أنت) ضمير فصلٍ أولى من عدّه توكيداً؛ لوجود التنوين في الخبر، ولو كان توكيداً لجاء الخبر منكراً (رقيباً)، والله أعلم.

ومما عده الكوفيون توكيداً مرفوعاً جوازهم توكيد اسم (إنَّ) حملا على محله من الرفع من غير اشتراط المحرز[٣٣٣]، وإليه ذهب الفراء لكنه اشترط خفا الإعراب، ومنه قول الشاعر[٣٣٤]:

٣٢٩- ابن جني، **اللمع في العربية لابن جني**، ص: ٨٤.

٣٣٠- ينظر: ابن الوراق، **علل النحو**، ص: ٣٨٧، وابن جني، **اللمع في العربية لابن جني**، ص: ٨٤، وابن مالك، **شرح التسهيل لابن مالك**، ٣/ ٢٨٩.

٣٣١- ينظر: الأنطاكي، **غنية الأريب عن شروح مغني اللبيب**، ١/ ٥٠

٣٣٢- ينظر: الفصل الأول، المبحث الأول من هذه الرسالة، ص: ٥٢.

٣٣٣- أي: من غير اشتراط الطالب لذلك المحل.

فإن يَكُ جُثمانِي بأَرْضٍ سِواكُمُ فإنَّ فُؤادِي عندَكِ الدَّهْرَ أَجْمَعُ

فـ (أجمع) – على مذهب الكوفيين – توكيد مرفوع لمحل (فؤادي) الذي أصله مرفوع على الابتداء قبل دخول (إن) عليه [٣٣٥] .

فذهب ابن جني إلى أنَّ المرفوع (أجمع) يجب عودته إلى مؤكد، ولا دليل في الكلام على ذلك المؤكد سوى الضمير المستكن في شبه الجملة (عندك) مستدلاً أنَّ سيبويه روى مثل ذلك عن العرب نحو: (مررت بقوم مع فلان أجمعون) [٣٣٦]، فيما ذكر الرضي أنَّ مذهب الفارسي، ومن تبعه يؤكد الضمير المستكن في الظرف، فـ (أجمع) توكيد مرفوع لذلك الضمير المستكن في (عندك)؛ لأن الضمير في الظرف محله فاعل مرفوع، ولا يمكن استناد التوكيد على باقي المفردات في البيت؛ كون كل الألفاظ منصوبة، والتوكيد المرفوع لا يكون مؤكده منصوباً، ولا يؤكَد المحذوف؛ لأن التوكيد، والحذف يتنافيان[٣٣٧]، ووافقه ابو حيان[٣٣٨]، وغيره[٣٣٩].

---

[٣٣٤]- البيت من الطويل، قائله: جميل بن عبد الله بن معمر العذري: المعروف بجميل بثينة، يكنى أبا عمرو، أحد عشاق العرب المشهورين، وأكثر أشعاره في بثينة والغزل، وله شعر في الهجاء مع ابن قطبة ابن عم بثينة، مات سنة ١٠٨هـ. ينظر: أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (المتوفى: ٢٧٦هـ)، **الشعر والشعراء**، (القاهرة: دار الحديث، د.ط، ١٤٢٣ هـ)، ١/ ٤٢٥، وأبو القاسم الحسن بن بشر الآمدي (المتوفى: ٣٧٠هـ)، **المؤتلف والمختلف في أسماء الشعراء وكناهم وألقابهم وأنسابهم وبعض شعرهم**، تحقيق: الأستاذ الدكتور ف. كرنكو، (بيروت: دار الجيل، ط١، ١٤١١ هـ – ١٩٩١ م)، ص: ٩٠، وابن مالك، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، ١/ ٢٠٠، أما العيني فقد ذكر نسبه أنه: هو جميل بن عبد الله بن معمر بن الحرث بن ظبيان، وقيل: جميل بن معمر بن جبير بن ظبيان بن قيس بن حن بن ربيعة بن حزام بن ضبة بن عبد بن كثير بن عذرة بن سعد، وهو هذيم بن زيد بن سود بن أسلم بن إلحاف بن قضاعة العذري، ينظر: العيني، **المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية**، ١/ ٤٩٥، واستشهد به: ابن جني، **توجيه اللمع**، ص: ١١٣، والرضي، **شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب**، ١/ ٢٤٦، وابن مالك، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، ١/ ٢٠٠، وابن هشام، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، ١/ ٢٠١، وغيرهم.

[٣٣٥]- ينظر: الأنطاكي، **غنية الأريب عن شروح مغني اللبيب**، ٣/ ٥٣١.

[٣٣٦]- ينظر: ابن جني، **توجيه اللمع**، ص: ١١٣.

[٣٣٧]- ينظر: الرضي، **شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب**، ١/ ٢٤٦.

[٣٣٨]- ينظر: أبو حيان، **التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل**، ٤/ ٥٥، وأبو حيان، **ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي**، ٣/ ١١٢٢.

أما ابن هشام في مغنيه نراه يخطِّئ ما ذهب إليه الكوفيون من أنَّ (أجمع) توكيد لمحل (فؤادي)؛ سببه يعزى إلى زوال الطالب للمحل بعد دخول الناسخ عليه، ويردّ على ابن مالك؛ كونه متناقضاً في كلامه، إذ يعترف بتأكيد الضمير المستكن في الظرف، والضمير في غير عامله لا يستكن البتة[٣٤٠].

ويرى الوقاد أنَّ (أجمع) لا يصلح أن يكون توكيداً لكلمة (فؤادي)، ولا لكلمة (الدهر)؛ كونهما منصوبين، ويرى أنها توكيد للضمير المنتقل إلى الظرف (عندك)، وإنَّ الفصل بـ (الدهر) لا يشكل؛ كونه جائز في الضرورة[٣٤١]، وهذا ما ذهب إليه ابن جني، وأراني أختار هذا؛ كونه يتماشى مع القاعدة النحوية، ويقبله السياق.

ومنه أيضاً ما قُرِئ[٣٤٢] على نصب (أطهر) في قوله تعالى: ﴿هَؤُلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُم﴾ [هود: ٧٨]، وعلى مذهب الكسائي فـ (هن) توكيد لضمير مستتر في الخبر؛ كونه يجوِّز أنَّ الجامد الذي لا يؤول يستكن فيه

---

[٣٣٩]- ينظر: ابن مالك، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، ١/ ٢٠٠، وابن هشام، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، ١/ ٢٠١، وناظر الجيش، **تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد**، ٢/ ١٠٠٧، والعيني، **المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية**، ١/ ٤٩٧، وشمس الدين محمد بن عبد المنعم بن محمد الجَوجَري القاهري الشافعي (المتوفى: ٨٨٩هـ)، **شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب**، تحقيق: نواف بن جزاء الحارثي، المملكة العربية السعودية: المدينة المنورة، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، (أصل الكتاب: رسالة ماجستير للمحقق)، ط١، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٤م)، ٢/ ٧١٨، والأشموني، **شرح الأشموني لألفية ابن مالك**، ١/ ١٨٩، والبغدادي، **شرح أبيات مغني اللبيب**، ٦/ ٣٣٨، والوقاد، **شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو**، ١/ ٢٠٧، محمد عبد العزيز النجار، **ضياء السالك إلى أوضح المسالك**، (مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م)، ١/ ٢٠٢.

[٣٤٠]- ينظر: ابن هشام، **مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب**، ٢/ ٤٤٤.

[٣٤١]- ينظر: الوقاد، **شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو**، ١/ ٢٧.

[٣٤٢]- قراءة سعيد بن جبير بن هشام الأسدي الوالبي، ينظر: ابن الجزري، **غاية النهاية في طبقات القراء**، ١/ ٣٠٥.

الضمير، ونُقلَ ذلك عن جميع المذهب الكوفي[٣٤٣]، وعدَّ سيبويه أنّ قراءة النصب لحنٌ، وقبحٌ، ولا وجه لها عنده، ونقل عن الخليل أنه قال: "والله إنه لعظيم جعلهم هو فصلا في المعرفة"[٣٤٤].

فيما ذكر الأخفش في معانيه أنَّ الضمير (هنَّ) من ضمائر الفصل، وفي الآية الكريمة كذلك[٣٤٥]، وتبعه النحاس[٣٤٦].

أما المبرد فنراه يصرح بالفصل فيقول: "ألا ترى أنك تقول: هؤلاء بناتي، فيستغني الكلام، وفيما تقدم إنما تأتي قبل الاستغناء لتوكيد المعرفتين، وتدل على ما يجيء بعدها"[٣٤٧].

أما ابن جني فلا يمكن عنده أن يكون الضمير (هنَّ) فصلاً؛ لأن التأويل ليس على: هن أطهر من غيرهن، والمقصود دون ذلك هم الرجال، وهذا ليس المراد من القصد، على تقدير (هنَّ) ضمير منفصل في محل رفع مبتدأ ثان، و(أطهر) خبر له، والجملة الإسمية (هن أطهر) خبر لـ (هؤلاء)، و(بناتي) صفة له، وأنكر على سيبويه رأيه في إنكار قراءة من قرأ بنصب (أَطْهَرَ)، ونعتها باللحن، راداً عليه بأنَّ لها وجهاً صحيحاً في العربية عنده، فالضمير (هنَّ) خبر للمبتدأ (بناتي)، و(أطهر) في محل نصب حال من (هنَّ)، ونعت ما ذهب إليه سيبويه بالفساد[٣٤٨]، وأراني أوافق رأي ابن جني وأستحسنه، ولا أرى وجها لما ذهب إليه إمام النحاة من إنكاره لوجه النصب من جهة العربية، أما من جهة القراءة إن صحت عن الرسول فيجب الأخذ بها، والرجوع إليها، إلا أنني

---

[٣٤٣]- ينظر: الأنطاكي، **غنية الأريب عن شروح مغني اللبيب**، ٦٦٢/٣

[٣٤٤]- ينظر: سيبويه، **الكتاب لسيبويه**، ٢/ ٣٩٧.

[٣٤٥]- ينظر: الأخفش، **معاني القرآن للأخفش**، ١/ ٣٨٦.

[٣٤٦]- ينظر: النحاس، **إعراب القرآن للنحاس**، ٢/ ١٧٨.

[٣٤٧]- المبرد، **المقتضب**، ٤/ ١٠٦.

[٣٤٨]- ينظر: ابن جني، **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها**، ١/ ٣٢٥ -٣٢٦، وابن جني، **شرح اللمع في النحو**، ص: ٢٧٧.

أخالفه في عدِّ (هنَّ) خبراً لبناتي؛ إذ لا فائدة في الخبر هنا، ولا يتضح الحال في هذا التأويل كما لا يفهم منه المفقود.

وذهب الزمخشري إلى عدم جواز وقوع الضمير المنفصل فصلاً؛ كونه لا يقع إلا بين دُفتي الجملة ووافق ما ذهب إليه ابن جني من جعل (هنَّ) خبر لـ (بناتي)، والجملة في محل رفع خبر لاسم الإشارة الواقع مبتدأ أول[٣٤٩].

وذكر العكبري الأوجه التي قيلت بما فيها قراءة النصب دون ترجيح أيًّا منها[٣٥٠]، أما ابن الحاجب فزاد وجها على ما قيل أنه يجوِّز أن تكون (هؤلاء بناتي) جملة إسمية، والضمير (هنَّ) بدل من الخبر[٣٥١]،

وأرى أن هذا الوجه لا يتم المقصود به، فمتكلف به، وأما ابن مالك فيجعل (هنَّ) مبتدأ خبره شبه الجملة (لكم)، و(أطهر) منصوب بها[٣٥٢].

ويذكر النسفي جواز الوجهين الفصل، والابتداء في الضمير (هنَّ) فيقول: "(هؤلاء) مبتدأ، و(بناتي) عطف بيان، و(هن) فصل، و(أطهر) خبر المبتدأ، أو (بناتي) خبر (هن أطهر) مبتدأ وخبر"[٣٥٣]، ووافقه السمين الحلبي[٣٥٤]، ومحمود صافي[٣٥٥]، أما أبو حيان فقد نقل آراء من جعل قراءة النصب وجهاً في العربية، وكأنه

---

[٣٤٩]- ينظر: الزمخشري، **تفسير الزمخشري = الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل**، ٢/ ٤١٤.

[٣٥٠]- ينظر: العكبري، **التبيان في إعراب القرآن**، ٢/ ٧٠٩.

[٣٥١]- ينظر: ابن الحاجب، **أمالي ابن الحاجب**، ١/ ٢٣٤.

[٣٥٢]- ينظر: ابن مالك، **شرح الكافية الشافية**، ١/ ٢٤٣.

[٣٥٣]- ينظر: النسفي، **تفسير النسفي = مدارك التنزيل وحقائق التأويل**، ٢/ ٧٥.

[٣٥٤]- ينظر: السمين الحلبي، **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**. ٦/ ٣٦٢.

[٣٥٥]- ينظر: محمود صافي، **الجدول في إعراب القرآن**، ١٢/ ٣٢٠.

يؤيدها على حرج، فروى عن المصنف أنه حكي عن الأخفش في الأوسط أنَّ قراءة النصب هي لغة بعض العرب، وإنها تفصل بين الحال، وصاحبه بضمير الفصل، ولم يثبت كلامه من القراء، وإنما اعتمد على لغة العرب زاعماً أنَّ الخليل، وسيبويه لم يكونا على بينة من هذه اللغة، – وذلك لا يؤدي إلى إنكار القراءة من قبل إمام النحاة، ومن أخذ عنه؛ كونهم لا علم لهم بهذه اللغة، فإنكارهم لها إجحاف بحق صاحبها، وذلك مردود عليهما– ثم يعضد ما ذكر برأي ابن طاهر إذ جعل للقراءة وجهاً عنده مصرحاً بروايتها[٣٥٦].

ولا أرى وجها لما ذهب إليه الكسائي؛ كونه جانب الصواب، وتكلف أيما تكلف فيما ذهب إليه، وأراني أستحسن ما ذكره النسفي؛ كونه أجمل فأصاب، وابتعد عن التكلف، والله أعلم بالصواب

ثانياً: البدل:

البدل: هو المقصود في الحقيقة فبه تتم الفائدة من الكلام، والمبدل منه صلة له، فيكون مقرراً للمبدل منه لا العكس، والتقرير بحسب الكلام تحصل فيه زيادة ضمناً، أو تبعاً[٣٥٧].

وقد عرفه الجرجاني أنه: " تابع مقصود بما نسب إلى المتبوع دونه"[٣٥٨].

أما صاحب البلاغة العربية فقد قال عنه أنه: " تابع هو المقصود بالحكم في الكلام، ويؤتى به بعد المبدل منه بدون وساطة عاطف بينهما"[٣٥٩] وللبدل أنواع هي:

---

[٣٥٦]- ينظر: أبو حيان، **التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل**، ٢/ ٢٩٥.

[٣٥٧]- ينظر: الجرجاني، **الإيضاح في علوم البلاغة**، ٢/ ٤٦.

[٣٥٨]- علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (المتوفى: ٨١٦هـ)، **كتاب التعريفات**، تحقيق: جماعة من العلماء، (لبنان: بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٠٣هـ –١٩٨٣م) ص: ٤٣.

[٣٥٩]- عبد الرحمن بن حسن حَبَنَّكَة الميداني الدمشقي (المتوفى: ١٤٢٥هـ)، **البلاغة العربية**، (دمشق: دار القلم، بيروت: الدار الشامية، ط١، ١٤١٦ هـ – ١٩٩٦ م)، ١/ ٤٦٧.

الأول: بدل الكل من الكل، ويسمى البدل المطابق.

الثاني: بدل البعض من الكل، أو بدل الجزء من الكل.

الثالث: بدل الاشتمال، وهو بدل الشيء من المبدل منه متعلقاً به دون أن يكون جزءاً منه.

الرابع: البدل المباين، ومنه: بدل الغلط، وبدل النسيان، وبدل الإضراب.

ومما ذُكر في الغنية على أنَّ الكوفيين عدوه بدلاً في نحو: (عسى زيدٌ أنْ يقومَ) فالمصدر المؤول من (أن يقوم) في محل رفع على البدلية أي: بدل اشتمال من مرفوع (عسى)، وهذا يعني أنَّ (عسى) تامة عندهم، وكذلك يرون أنَّ (عسى) فعل قاصر بمعنى (قَرُبَ)، و(أن والفعل) بدل اشتمال من فاعلها، وذكر الأنطاكي أنَّ هذا مما نسب إلى الكوفيين وفي الحقيقة أنه ليس لهم[٣٦٠].

أما سيبويه فالمصدر المؤول من (أن والفعل) منصوب على نزع الخافض، أو الفعل بمعنى: قارب[٣٦١]، وظاهر كلام الجمهور ليس كذلك، فالسيرافي فعنده: (عسى) فعل فاعله (زيد)، والمصدر المؤول من (أن والمضارع

---

[٣٦٠]- ينظر: الأنطاكي، **غنية الأريب عن شروح مغني اللبيب**، ١/١٧٨، ٢/ ٢٣١.

[٣٦١]- ينظر: سيبويه، **الكتاب لسيبويه**، ٣/ ١٥٨.

المنصوب) في محل نصب مفعول به للفعل (عسى) [٣٦٢]، وتبعه ابن الوراق[٣٦٣]، وابن الخشاب[٣٦٤]، وغيرهم[٣٦٥]، واختاره ابن عصفور[٣٦٦].

والمبرد يرى أنَّ (عسى) فعل لابد له من فاعل، وخبرها يكون مصدراً إما مؤولا من أن والفعل، أو فعلا مجردا، ومتى ما يوضع الاسم مكان الفعل يكون حقه النصب، وفاعل (عسى) هو اسمها، وخبرها المفعول، فيقول: "لا بد لها من فاعل؛ لأنه لا يكون فعل إلا وله فاعل، وخبرها مصدر؛ لأنها لمقاربته والمصدر اسم الفعل" [٣٦٧]، وما نسب عنه من أوجه أخرى غير الذي ذكرته لم أجده في كتابيه الكامل والمقتضب.

وأما ابن جني فأراه يجوز أكثر من وجه للمصدر المؤول من (أن والفعل)، فالوجه الأول عنده (عسى) تامة نحو: عسى زيد أن يقوم، فـ (عسى) فعل فاعله المصدر المؤول من أنْ والفعل، و(زيد) مرفوع بالفعل المضارع المنصوب (يقوم) [٣٦٨] وأستنبط من ظاهر كلامه أنَّه يوافق البعض ممن قال منهم بتقدم الفاعل على فعله، وهذا متناقض فيما ذكرنا عنه في هذا الفصل – قسم الفاعل – مسألة تقدم الفاعل على فعله[٣٦٩]، وله وجه آخر وهو

---

[٣٦٢]- ينظر: السيرافي، **شرح كتاب سيبويه**، ١/ ٤١٣.

[٣٦٣]- ينظر: ابن الوراق، **علل النحو**، ص: ٢٥٤.

[٣٦٤]- ينظر: أبو محمد عبد الله بن أحمد بن أحمد ابن الخشاب (٤٩٢ – ٥٦٧ هـ)، **المرتجل (في شرح الجمل)**، تحقيق ودراسة: علي حيدر، (دمشق، د.ط، ١٣٩٢هـ – ١٩٧٢م)، ص: ١٢٩.

[٣٦٥]- ينظر: العكبري، **اللباب في علل البناء والإعراب**، ١/ ١٩٢، وابن يعيش، **شرح المفصل لابن يعيش**، ٤/ ٢٢٢، وابن مالك، **شرح الكافية الشافية**، ١/ ٧٧.

[٣٦٦]- ينظر: ابن عصفور، **شرح جمل الزجاجى لابن عصفور**، ١/ ٣٤٢.

[٣٦٧]- المبرد، **المقتضب**، ٣/ ٦٨.

[٣٦٨]- ينظر: ابن جني، **اللمع في العربية لابن جني**، ص: ١٤٥.

[٣٦٩]- ينظر: الفصل الأول، المبحث الأول من هذه الرسالة، ص: ٨٩ – ٩٥.

كون (عسى) ناقصة و(زيد) اسمها مرفوع، والمصدر المؤول من (أن والفعل) في محل نصب خبر لها [٣٧٠]، وهذا ظاهر كلام الجمهور. ويذكر صاحب الإنصاف أنَّ (عسى) ناقصة، وخبرها لا يكون مفرداً ظاهراً بل يجب أن يكون مؤولا من (أنْ والفعل)، واشتراطه أن يسبق بـ (أنْ)[٣٧١].

أما ابن مالك فيجعل (عسى) ناقصة، ولا يرى فيها وجها آخر، و(زيد) اسمها مرفوع، وأن والفعل بدل اشتمال من اسم (عسى) ساداً مسد الجزأين، فهو يسد مسدهما حتى وإن استغني عن المبدل منه[٣٧٢].

ويذكر أبو حيان أنَّ قوماً ذكروا وجهاً آخر وهو: أنَّ (أنْ والفعل) في موضع نصب بإسقاط الخافض؛ كونه يسقط كثيرا مع (أن والفعل)، إذ التقدير عندهم: عسى زيد للقيام[٣٧٣]، وهذا ما ذهب إليه سيبويه، وانفرد المرادي بنسبة هذا الوجه لسيبويه، والمبرد، ولم أجد ذلك عند المبرد[٣٧٤]، وردَّ أبو حيان على الآراء التي قيلت، فمن قال بالبدلية فعنده غير جاز؛ لأن الإبدال حدث قبل تمام الكلام، وأن البدل أصله التعدي، ولا يصيَّر من اللازم، و(عسى) إذا كانت بمعنى (قرب) فأصبح لازماً، ومن قال بأنَّ (عسى) تامة، و(أن والفعل) نُصبت على المفعولية بتقدير: قارب زيد القيام فعنده أنَّ "هذه التأويلات تخرج الألفاظ عن مقتضاها بلا ضرورة، فلا معنى لها، وأيضًا فلا يسوغ هذا في جميعها"[٣٧٥]

٣٧٠- ينظر: ابن جني، **اللمع في العربية لابن جني**، ص: ٣١٧.

٣٧١- ينظر: الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين**، ١/ ١٣٢.

٣٧٢- ينظر: ابن مالك، **شرح التسهيل لابن مالك**، ١/ ٣٩٤، والمرادي، **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك**، ١/ ٥٢١.

٣٧٣- أبو حيان، **ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي**، ٣/ ١٢٢٤.

٣٧٤- ينظر: المرادي، **الجنى الداني في حروف المعاني**، ص: ٤٦٣ – ٤٦٣.

٣٧٥- ينظر: أبو حيان، **التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل**، ٤/ ٣٣٥.

ويذكر ابن عقيل وجهاً آخر من غير ذكر من حكى به، وهو أنّ (أن) في نحو: عسى زيد أن يقوم، زائدة غير ناصبة، وضعفه؛ لأنها لو كانت زائدة لما نَصبت ما بعدها، ولاطَّرد حذفها في كلام العرب، إذ سقوطها شذوذاً في الشعر[٣٧٦].

وأستخلص من آراء النحاة أنَّ المصدر المؤول من (أن والفعل) فيه ثلاثة أقوال، أو ثلاثة مذاهب هي:

الأول: في موضع رفع خبر (عسى)، وهو قول جمهور النحاة، والشائع على ألسنة المعربين، ولا خفاء في ذلك.

الثاني: في موضع نصب مفعول به على نزع الخافض، وهو مذهب سيبويه، والبعض نسبه إلى المبرد، وهو ليس كذلك.

الثالث: في موضع رفع على البدلية – بدل اشتمال– من اسم (عسى)، وهو مذهب منسوب إلى الكوفيين واختاره ابن مالك؛ كونه يسد مسد الجزأين.

ثم أستحسن ما ذهب إليه الجمهور من كون (أن يقوم) خبر للفعل الناقص (عسى)؛ كونه الأسلم من التكلف في التقدير، وتقبله العربية في أصول قواعدها، إذ أنَّ أصل أفعال المقاربة تأخذ اسماً، وخبراً بغض النظر عن طبيعة الخبر مجردا من (أن)، أم مصدراً مؤولاً من (أن) والفعل، والله أعلم.

ومما عدَّه الكوفيون بدلاً قول الشاعر[٣٧٧]:

٣٧٦- ينظر: ابن عقيل، **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، ١/ ٣٢٧.

٣٧٧- البيت من الكامل، نسب لكعب بن مالك، ينظر: **شرح أبيات سيبويه**، ١/ ٣٧٠، وابن جني، **شرح اللمع في النحو**، ص: ١٣، وأبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: ٣٩٢هـ)، **سر صناعة الإعراب**، لبنان: بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م)، ١/ ١٤٦، والبغدادي، **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب للبغدادي**، ٦/ ١٢٢.

ونسب لحسان بن ثابت، ينظر: الأصبهاني، **إعراب القرآن للأصبهاني**، ص: ١٩، و بدر الدين أبو محمد عبد الله ابن الإمام العلامة أبي عبد الله محمد بن فرحون المدني رحمةُ الله عليه، **العُدّة في إعراب العُمدَة**، تحقيق: أبي عبد الرحمن عادل بن سعد، (الدوحة: دار الإمام البخاري، ط١، د.ت)، ١/ ٧١، والعيني، **المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية**، ١/ ٤٥٢، والبغدادي، **شرح أبيات مغني اللبيب**، ٢/ ٣٧٧،

وكفَى بِنا فَضْلاً عَلى مَنْ غَيرِنا حُبُّ النَّبِيّ محَمَّدٍ إيَّانا

فأجازوا إبدال الظاهر من ضمير الحاضر، ولا توكيد فيه، ولا اشتمال، ولا تبعيض، فعندهم (الباء) في (بنا) زائدة دخلت على فاعل كفى، وعندئذ يكون (حبُّ النبيّ) بدل كل من كل من محل الضمير (نا) [٣٧٨]، أما سيبويه فعنده أنَّ (حبُّ النبيّ) فاعل لـ (كفى)، و(الباء) زائدة في (بنا) أفادت التوكيد، إذ التقدير: "كفانا فضلا على من غيرنا حب النبي إيانا، وهجرته إلينا"[٣٧٩]، وتبعه السيرافي[٣٨٠]، وابن يعيش[٣٨١]، وغيرهم[٣٨٢].

ومصطفى بن محمد سليم الغلاييني (المتوفى: ١٣٦٤هـ)، جامع الدروس العربية، (بيروت: صيدا، المكتبة العصرية، ط٢٨، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م)، ١/ ١٤٠، ومحمود صافي، **الجدول في إعراب القرآن**، ٢١/ ١٤٩.

أما المرادي فذكر أنَّ البيت لـ حسان بن ثابت وهو:

وكفى بنا شرفا على من غيرنا حب النبي محمد إيانا

ينظر: المرادي، **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك**، ١/ ٢٢٨.

ونسب البيت لـ بشير بن عبد الرحمن بن كعب بن مالك الأنصاري، ينظر: محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي (المتوفى: ٧١١هـ)، **لسان العرب**، (بيروت: دار صادر، ط٣، ١٤١٤ هـ)، ١٣/ ٤١٩.

[٣٧٨]- ينظر: الأنطاكي، **غنية الأريب عن شروح مغني اللبيب**، ٢/ ٣٦.

[٣٧٩]- سيبويه، **الكتاب**، ٢/ ١٠٥، والسيرافي، **شرح أبيات سيبويه**، ١/ ٣٧٣.

[٣٨٠]- ينظر: السيرافي، **شرح أبيات سيبويه**، ١/ ٣٧٣.

[٣٨١]- ينظر: ابن يعيش، **شرح المفصل لابن يعيش**، ٢/ ٤١٣.

[٣٨٢]- ينظر: ابن مالك، **شرح التسهيل لابن مالك**، ٣/ ١٥٤، والسمين الحلبي، **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**، ١/ ١٦، والعيني، **المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية**، ١/ ٤٥٣، والسيوطي، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، ٢/ ١٤، والبغدادي، **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب للبغدادي**، ٦/ ١٢٠.

وأما ابن جني فذكر أنَّ دخول حرف الجر الزائد على المفعول به (نا) شذوذاً؛ كونه يطرد دخوله على الفاعل قياساً دون المفعول به نحو قوله تعالى: ﴿قُلْ كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾ [الرعد: ٤٣]، فحرف الجر دخل على الفاعل زيادة لغرض التوكيد[٣٨٣]، وعليه فـ (حبُّ النبيّ) بدل من فاعل (كفى)، ووافقه ابن منظور[٣٨٤].

وقال أبو حيان: " فأكثر أصحابنا خرجوه على زيادة الباء في المفعول، وخرجه بعض شيوخنا على أنه من زيادة الباء في الفاعل، وجعل "حب النبي" بدل اشتمال من المجرور بالباء، والتقدير: فكفينا حب النبي"[٣٨٥].

وذكر المرادي أنَّ ابن أبي العافية[٣٨٦] ردَّ على من قال أنَّ الباء في البيت دخلت على المفعول به لا على الفاعل، فهو يوافق الكوفيين في كون (حب النبي) بدل من الفاعل (بنا)، والتقدير عنده: كفينا حب النبي[٣٨٧].

وأراني أوافق من قال بزيادة الباء في فاعل (كفى)؛ كونه شائعاً مطرداً في القرآن الكريم، وكلام العرب، وأنَّ (حبُّ النبيّ) بدل مرفوع من فاعل (كفى) المجرور لفظاً، والله أعلم.

ثالثاً: العطف:

وهو أحد التوابع، ويتكون من جزأين المعطوف، والمعطوف عليه، ويقسم على قسمين:

الأول: عطف النسق:

٣٨٣- ينظر: ابن جني، **سر صناعة الإعراب**، ١/ ١٤٦.

٣٨٤- ينظر: ابن منظور، **لسان العرب**، ١٥/ ٢٢٦.

٣٨٥- أبو حيان، **التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل**، ١١/ ٢٠٥.

٣٨٦- وهو: محمد بن أبي العافية، أبو عبد الله الإشبيلي النحوي، المقرئ، (المتوفى: ٥٠٩ هـ)، إمام جامع إشبيلية، أخذ عن أبي الحجاج الأعلم النحوي، وكان بارعا في النحو، واللغة، حمل الناس عنه. ينظر: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، **تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام**، تحقيق: بشار عوّاد معروف، (دار الغرب الإسلامي، ط١، ٢٠٠٣ م)، ١١/ ١٢٦.

٣٨٧- ينظر: المرادي، **الجنى الداني في حروف المعاني**، ص: ٥٣.

والعطف في اللغة: " ليُّ الشيء، والالتفات إليه يقال عطفت العود إذا ثنيته، وعطفت على الفارس التفت إليه"[٣٨٨]، والنسق: "بمعنى المنسوق وهو المنظوم، تقول: نسقت العقد أي: نظمته"[٣٨٩].

أما اصطلاحاً فهو: " تابع يدل على معنى مقصود بالنسبة مع متبوعه، يتوسط بينه وبين متبوعه أحد الحروف العشرة، مثل: قام زيد وعمرو، فعمرو تابع مقصود بنسبة القيام إليه مع زيد"[٣٩٠]، وعطف النسق لا يمكن أن يكون من غير حروف العطف؛ إذ هي التي تربط، وتشرك المعطوف الذي بعدها، بما قبلها وهو المعطوف عليه، في الحكم، والمطابقة من حيث الإفراد، والتثنية، والجمع، والتأنيث، والتذكير، والتعريف، والتنكير[٣٩١].

الثاني: عطف البيان وهو: " تابع غير صفة يوضح متبوعه"[٣٩٢]، فخرَّج منه الصفة، وباقي التوابع؛ لأنها لا توضح متبوعها مثل العطف نحو: رأيت أخاك خالداً، فـ (خالد) عطف بيان لـ (اخاك).

أو هو "التابع الذي يجيء إيضاح نفس سابقة باعتبار الدلالة على معنى فيه"[٣٩٣].

٣٨٨- العكبري، **اللباب في علل البناء والإعراب**، ١/ ٤١٦.

٣٨٩- ابن الخباز، **توجيه اللمع**، ص: ٢٨٣.

٣٩٠- الجرجاني، **التعريفات**، ص: ١٥١، وابن هشام، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، ٣/ ٣١٧.

٣٩١- ينظر: عيسى بن عبد العزيز بن يَلَلْبَخْت الجزولي البربري المراكشي، أبو موسى (المتوفى: ٦٠٧هـ)، **المقدمة الجزولية في النحو**، تحقيق: شعبان عبد الوهاب محمد، (مطبعة أم القرى، د.ط، د.ت)، ص: ٧٠، والعكبري، **اللباب في علل البناء والإعراب**، ١/ ٤١٦، وابن مالك، **شرح التسهيل لابن مالك**، ٣/ ٣٤٣.

٣٩٢- الجرجاني، **التعريفات**، ص: ١٥١، والرضي، **شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب**، ٢/ ٣٩٤.

٣٩٣- المصدر نفسه، ص: ١٥١.

وسمي بياناً؛ لأنه يبين ما قبله، وقال ابن السراج في سبب تسميته: "وهو مفرق بين الاسم الذي يجري عليه، وبين ما له مثل اسمه"[٣٩٤].

وعرفه الصبان بأنه: " هو لغة الرجوع إلى الشيء بعد الانصراف عنه، وسمي هذا التابع عطف البيان؛ لأن المتكلم رجع إلى الأول فأوضحه به"[٣٩٥].

ومما عدَّه الكسائي، والفراء عطفاً قولك: (ما جاء أحد إلا محمد)، فـ (محمد) عندهما اسم معطوف على (أحد) مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره، و(إلا) حرف عطف[٣٩٦].

فيما عدّه سيبويه من باب الاستثناء لا العطف فعنده (إلا) أداة استثناء، و(زيد) بدل من (أحد)؛ غير مثبت، ومن جنس المستثنى منه، وأنه يجوز حذف الفاعل (أحد) وإقامة (زيد) مقامه، وإن نصب (زيد)لم يصلح أن يكون بدلاً، وإنما منصوب على الاستثناء [٣٩٧]، وتبعه ابن جني[٣٩٨]، والرازي[٣٩٩]، وابن الخباز[٤٠٠].

أما السيرافي ردّ ما احتج به ثعلب – منتصرا لمذهب الكوفيين بسؤاله: إذا كان الأول منفي، وما بعد (إلا) موجبا، فكيف يكون بدلاً مما قبلها؟ – فأجاب: إنّ عمل العامل فيه جعله بدلاً منه نحو: ما جاءني أحد إلا زيد، فـ (أحد) مرفوع بالفعل (جاء)، وكذلك (زيد) إذا انفرد بالفعل المذكور، وإن ذُكِرا كليهما فالأول فاعل

٣٩٤- ابن السراج، **الأصول في النحو**، ٢/ ٤٥.

٣٩٥- الصبان، **حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك**، ٣/ ١٢٥.

٣٩٦- ينظر: الأنطاكي، **غنية الأريب عن شروح مغني اللبيب**، ٤٢٤/١.

٣٩٧- ينظر: سيبويه، **الكتاب لسيبويه**، ٢/ ٣١١.

٣٩٨- ينظر: ابن جني، **المقتضب**، ٤/ ٣٩٦.

٣٩٩- ينظر: الرازي، **تفسير الرازي = مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير**، ١٠/ ١٣٠.

٤٠٠- ينظر: ابن الخباز، **توجيه اللمع**، ص: ٢١٦.

للفعل؛ كونه اتصل به، والثاني يكون تابعا له، وأما اختلافهما من حيث النفي والإثبات فلا يخرجهما عن كونهما بدلاً؛ لأن مذهب البدل أن يكون الاسم الأول فاعلاً، وإن خفي ذكره يعمل الثاني مكانه الذي وضع فيه، ورتب، ومتى ما ذكر الأول فالثاني بدلا منه؛ كون الفاعل لا يتعدد، ولا يكون للفعل الواحد فاعلان، أو أكثر، واختار البدل؛ كونه وافق لفظ ما قبل (إلا) لما بعدها، ومتى ما جاز الإثبات في لفظ المنفي امتنع البدل، ونصب على الاستثناء نحو: ما جاءني القوم إلا أخاك؛ لأنه بمرتبة: (جاءني القومُ إلا أخاك)، وإن كان الأول مثبتاً، والثاني منفياً ربما يقع في باب العطف، أو النعت، واختار السيرافي ما ذهب إليه سيبويه[٤٠١]، ووافقه الفارسي[٤٠٢]، وابن يعيش[٤٠٣]، وغيرهم[٤٠٤].

أما المرادي فيذكر أنَّ (إلا) لو كانت كما قال الكوفيون عاطفة لما باشرت العامل بعدها، وأما الجواب على ما زعم به ثعلب، فإنَّه من باب بدل البعض، وأصل هذا الباب الأول يخالف الثاني، في المعنى فقولك: (جاءني القوم بعضهم) فمجيء القوم مجازاً ثم بينت من جاء منهم[٤٠٥].

رابعاً: النعت:

ذهب في حده ابن مالك بأنَّه: " وهو التابع المقصود بالاشتقاق وضعاً، أو تأويلاً مسوقاً لتخصيص، أو تعميم، أو تفصيل..." [٤٠٦]، ويتبع الاسم الذي قبله في التعريف، والتنكير، والإفراد، والتثنية، والجمع، والتذكير، والتأنيث، والإعراب[٤٠٧].

٤٠١- ينظر: السيرافي، **شرح كتاب سيبويه**، ٣/ ٤٨ – ٥١.

٤٠٢- ينظر: الفارسي، **الإيضاح العضدي**، ص: ٢٠٦، والفارسي، **التعليقة على كتاب سيبويه**، ٢/ ٦٦.

٤٠٣- ينظر: ابن يعيش، **شرح المفصل لابن يعيش**، ٢/ ٥٩.

٤٠٤- ينظر: ابن مالك، **شرح التسهيل لابن مالك**، ٢/ ٢٧٤، والرضي، **شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب**، ٢/ ٩٧، وأبو حيان، **ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي**، ٣/ ١٥٠٧.

٤٠٥- ينظر: المرادي، **الجنى الداني في حروف المعاني**، ص: ٥١٩ – ٥٢٠.

وقال عنه صاحب الآجرومية أنَّه: "تابع للمنعوت في رفعه، ونصبه، وخفضه، وتعريفه، وتنكيره"[٤٠٨].

وعرفه ابن هشام بأنَّه هو: "التابع الذي يكمل متبوعه، بدلالته على معنى فيه، أو فيما يتعلق به"[٤٠٩]، فيقصد بقيد التكميل: البدل، والنسق، وخرجهما منه، وبقيد الدلالة: عطف البيان.

وللنعت نوعان هما:

الأول: النعت الحقيقي: وهو كل ما دلَّ على معنى في نفس منعوته؛ أو كلّ ما هو في حكم منعوته.

الثاني: النعت السببي: وهو كل ما دلَّ على معنى فيما بعده؛ له صلة بالاسم المتبوع، أو ارتبط به[٤١٠].

والغرض من النعت: هو أن يُؤتَى به للفرق بين المشتركين في الاسم، أو للمدح، أو للذم[٤١١].

ومن النحو الكوفي الذي ذكره الأنطاكي في غنيته ما عدَّه الكسائي نعتاً وتجويزه لنعت المضمر في (ضمير الغائب)، والنعت لغير التوضيح، ونعته بنعت مدح، أو ذم، أو ترحم، كما في قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ رَبِّي يَقْذِفُ

٤٠٦- ابن مالك، **تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد**، ص: ١٦٧، و**شرح التسهيل لابن مالك**، ٣/ ٣٠٦.

٤٠٧- ينظر: أبو زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح المكودي (المتوفى: ٨٠٧ هـ)، **شرح المكودي على الألفية في علمي النحو والصرف**، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، (لبنان: بيروت، المكتبة العصرية، د.ط، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٥)، ص: ٢١٢.

٤٠٨- ابن آجُرُّوم، محمد بن محمد بن داود الصنهاجي، أبو عبد الله (المتوفى: ٧٢٣هـ)، **متن الآجرومية**، (دار الصميعي، د.ط، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م)، ص: ١٤.

٤٠٩- ابن هشام، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، ٣/ ٢٧٠.

٤١٠- ينظر: ابن هشام، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، ٣/ ٢٧٠.

٤١١- ينظر: أبو موسى المراكشي، **المقدمة الجزولية في النحو**، ص: ٥٦.

بِالْحَقِّ عَلَّامُ الْغُيُوبِ﴾ [سبأ: ٤٨] فـ (علام) نعت للضمير المستتر في (يقذف) . ونحو قوله تعالى: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾ [البقرة: ١٦٤] فـ (الرحمن، الرحيم) نعتان لـ (هو)[٤١٢].

أمّا الفراء فقد خطّأ ما ذهب إليه الكسائي، ومنعه؛ لأن الظاهر لا يكون نعتاً لمضمر مستثنياً في ذلك: (أجمعين، ونفسه، وأنفسهم، وكلهم)؛ كونها طرفاً لآخر الكلام[٤١٣].

وأمّا الزجاج فيرى الرفع في (علام) من وجهين:

الأول: أن يكون نعتاً لمحل (إنَّ ربي)، و(إنَّ) مؤكدة في الكلام، والتقدير: قل ربي علام الغيوب...

الثاني: أن يكون بدلاً من فاعل الفعل (يقذف)، والتقدير: يقذف هو بالحق، ومن نصب (علام) فجعله نعتاً لـ (ربي)[٤١٤].

وأمّا النحاس فيذكر في رفع (علام) وجهين آخرين، وهما:

الأول: أن يكون خبر ثانياً بعد خبر(إن).

الثاني: أن يكون خبراً لمبتدأ محذوف تقديره (هو)، والتقدير: هو علام الغيوب[٤١٥]، وذكر ذلك ابن يعيش[٤١٦]، واختار السمين الحلبي الوجه الأول بقوله: " أظهرها"[٤١٧]، وبه قال المعربون[٤١٨].

٤١٢- ينظر: الأنطاكي، **غنية الأريب عن شروح مغني اللبيب**، ٥٦٢/٣، ٤/ ٢٩٨ ، ٣٣٠/٤.

٤١٣- ينظر: الفراء، **معاني القرآن للفراء**، ١/ ٤٧٠ – ٤٧١.

٤١٤- ينظر: الزجاج، **معاني القرآن وإعرابه للزجاج**، ٤/ ٢٥٧ – ٢٥٨.

٤١٥- ينظر: النحاس، **إعراب القرآن للنحاس**، ٣/ ٢٤١ – ٢٤٢.

٤١٦- ينظر: ابن يعيش، **شرح المفصل لابن يعيش**، ٤/ ٥٤١.

٤١٧- السمين الحلبي، **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**، ٩/ ٢٠١.

وأرى ابن جني يذكر في الرفع وجهين: أحدهما: يوافق به النحاس في أول ما ذهب إليه.

والآخر: وافق به الزجاج في أول ما ذهب إليه، وجوز النصب؛ كونه صفة لاسم إنَّ (ربي) [٤١٩].

ويذكر الأصبهاني في رفع (علام) وجهين: أحدهما : كونه بدلاً من المكني في يقذف، وبهذا تبع الزجاج بأحد قوليه.

والآخر: كونه خبراً لمبتدأ محذوف تقديره: هو علام، وبه تبع النحاس بأحد الأوجه التي ذكرها[٤٢٠]، واختاره أبو حيان[٤٢١].

ويذكر الزمخشري وجها آخر على التضعيف وهو أنَّ (علام) اسم معطوف على الضمير المستتر في (يقذف)، وقد تعسف على الزجاج حين أجرى النعت مجرى المعطوف، في الآية السابقة، وأباه غيره من النحاة، ورجح الحمل على موضع الجملة بعد مضيها، أي: نعت مرفوع على محل (إن واسمها)[٤٢٢]، ونعته أبو حيان بعدم الصحة، والخطأ، وينفي ذلك عن سيبويه[٤٢٣].

٤١٨- محمود صافي، **الجدول في إعراب القرآن**، ٢٢/ ٢٤١، ومحي الدين درويش، **إعراب القرآن وبيانه**، ٨/ ١١٠.

٤١٩- ينظر: ابن جني، **شرح اللمع في النحو**، ص: ١٦٦.

٤٢٠- ينظر: الأصبهاني، **إعراب القرآن للأصبهاني**، ص: ٣٢١.

٤٢١- ينظر: أبو حيان، **التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل**، ٥/ ١٨٩.

٤٢٢- ينظر: الزمخشري، **المفصل في صنعة الإعراب**، ص: ٣٩٣، والزمخشري، تفسير الزمخشري = الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، ٣/ ٥٩١.

٤٢٣- ينظر: أبو حيان، **البحر المحيط في التفسير**، ٨/ ٥٦٣.

أما ابن مالك فقال: " ولم يحتجّ سيبويه في قوله تعالى: (قل إن ربي يقذف بالحق علام الغيوب)، إلى أن يجعله خبراً لمبتدأ، أو بدلا من فاعل يقذف"[٤٢٤].

المبحث الثاني: منصوبات الأسماء، وفيه ستة مطالب:

المطلب الأول: المفاعيل، وفيه:

أولاً: المفعول به:

المفعول به: "هو ما وقع عليه فعل الفاعل بغير واسطة حرف الجر أو بها"[٤٢٥]، واذا ذكر عامله، أو استقر سمي ظرفاً لغواً.

ومما جعله الكوفيون مفعولا به (ثمّ) في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ رَأَيْتَ نَعِيمًا وَمُلْكًا كَبِيرًا﴾ [الإنسان: ٢٠]، فذهب الفراء الى أنها مفعولاً به لـ (رأيت) ، و إذا قدّر على : (واذا رأيت ما ثمّ رأيت) فإن (ما) مفعولاً به حذفت وقامت (ثم) مقامها، ورد السمين الحلبي على الزمخشري بأن الكوفيين يجيزون مثل هذا[٤٢٦].

وذكر الأخفش أن مفعول (رأيت) لم يذكر، ويريد بذلك كون الرؤية هنا لا تتعدى إلى مفعول كقولك: (ظننت في الدار خيرٌ)، وأخبر بمكان الرؤية، و(ثم) منصوب على الظرفية [٤٢٧]، ونسب النحاس ذلك إلى سيبويه[٤٢٨].

٤٢٤- ينظر: ابن مالك، **شرح التسهيل لابن مالك**، ٢/ ٤٩.

٤٢٥- الجرجاني، **التعريفات**، ص: ٢٢٤، وينظر: السيرافي، **شرح كتاب سيبويه**، ١/ ٢٥٧.

٤٢٦- ينظر: الأنطاكي، **غنية الأريب عن شروح مغني اللبيب**، ٢/ ٨٩، والفراء، **معاني القرآن للفراء**، ٣/ ٢١٨.

٤٢٧- ينظر: الأخفش، **معاني القرآن للأخفش**، ٢/ ٥٦١.

٤٢٨- ينظر: النحاس، **إعراب القرآن للنحاس**، ٥/ ٦٦.

أما الزجاج فذهب إلى أنَّ من قال بإضمار (ما) قبل (ثم) فقد غلط؛ كون (ما) موصولة، وكما عهدنا نحاة البصرة لا يجوز عندهم حذف الموصول وبقاء صلته، و(ثم) عنده معمول معنى الفعل (رأيت) أي: منصوبة على الظرفية [٤٢٩]، وتبعه الزمخشري[٤٣٠]، فيما نعت ابن سيدة من قال بإعراب (ثَمَّ) على المفعولية بالوهم، وإنما مفعول الفعل محذوف عنده[٤٣١]، وكذلك أبو حيان[٤٣٢]، وابن هشام[٤٣٣]، وغيرهم[٤٣٤].

وأختار قول من قال بأن (ثم) ظرفية لا مفعول به؛ كونها ظرف غير متصرف فلا يصح جعله مفعولا به، ومفعول الفعل (رأيت) إما محذوف، والتقدير: وإذا رأيت الموعود به ثم، أو الفعل نزّل منزلة الفعل اللازم، والله أعلم.

وقوع الجملة في محل نصب مفعول به:

ومما ورد ذكره عند الأنطاكي أيضاً ما عده الكوفيون هو أنَّ الجملة في محل نصب مفعول به هو ما ذهب إليه الفراء من أنَّ ((أنَّ) المفتوحة المشددة، ومعموليها) في قوله تعالى: ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ [آل عمران:

---

[٤٢٩]- ينظر: الزجاج، **معاني القرآن وإعرابه للزجاج**، ٥/ ٢٦١.

[٤٣٠]- ينظر: الزمخشري، **تفسير الزمخشري = الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل**، ٤/ ٦٧٣.

[٤٣١]- ينظر: ابن سيدة، **إعراب القرآن**، ١/ ٢٦٩.

[٤٣٢]- ينظر: أبو حيان، **ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي**، ٢/ ٩٨٢، وأبو حيان، **البحر المحيط في التفسير**، ١٠/ ٣٦٥ – ٣٦٦.

[٤٣٣]- ينظر: ابن هشام، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، ١/ ١٦٢.

[٤٣٤]- ينظر: الوقاد، **شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو**، ١/ ١٤٧، والسيوطي، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، ١/ ٣٠٤.

١٨] منصوبة بالفعل المذكور، أي: (شهد)، فيما عدّها الكسائي أنها مجرورة بالجار المحذوف، والتقدير: شهد الله لأنه لا إله الا هو، وجملة (أنَّ الدين...) عطف نسق على (أن) الأولى، كونه قرأ بفتح الأولى، والثانية [٤٣٥].

ويذكر الفراء في معانيه أنَّه يجوز أن يكون الفعل (شهد) واقعاً على قوله: (إن الدين عند الله الإسلام)، و(أنَّه) على العلة والسبب، فلا يقع الفعل عليه فالتقدير: لأنه أو بأنه لا إله إلا هو. ويجوز أن توقع الشهادة على (أنَّ ومعموليها)، وجملة (إن الدين...) استئنافية واختار الفراء الوجه الثاني فقال: " وهو أحب الوجهين إليّ"[٤٣٦]، وبه وجَّه الطبري تفسيره[٤٣٧]، وتبعهما ابن سيدة في إعرابه معللا كون (أنه لا إله الا هو) مفعولاً للفعل (شهد) أنه فصل بين المتعاطفين للدلالة على الاعتناء بذكر المفعول[٤٣٨].

وجوز الأنباري أن تقع الشهادة على جملة (أن الدين...) على قراءة الكسائي بفتح الهمزة، وجملة (أنه لا إله ...) منصوبة بنزع الخافض، والتقدير: لأنه لا إله الا هو، وبهذا يوافق ما ذهب إليه الكسائي [٤٣٩].

وذكر الرازي أنَّ من قرأ[٤٤٠] بكسر الأول (إنه)، وفتح الثاني (أن الدين...) فالمعمول هو جملة (أن الدين...)، وقوله (أنه لا إله ...) جملة اعتراضية بين العامل (شهد)، والمعمول المذكور آنفا، ونعت هذه القراءة بعدم القبول عند العلماء، وقراءة الفتح متفق عليها بين العلماء[٤٤١]، وزاد السمين الحلبي تخريجاً آخر في هذه

٤٣٥- ينظر: الأنطاكي، **غنية الأريب عن شروح مغني اللبيب**،١/ ٥٢ – ٥٣.

٤٣٦- الفراء، **معاني القرآن للفراء**، ١/ ٢٠٠.

٤٣٧- ينظر: الطبري، **تفسير الطبري = جامع البيان**، ٦/ ٢٦٨.

٤٣٨- ينظر: أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (المتوفى: ٤٥٨ هـ)، **اعراب القران**، (د.ن، د.ط، د.ت)، ٣/ ١٧.

٤٣٩- ينظر: أبو بكر الأنباري، **إيضاح الوقف والابتداء**، ٢/ ٥٧٢ – ٥٧٣.

٤٤٠- الذي قرأ بهذه القراءة: عبد الله بن عباس بن عبد المطلب القرشي الهاشمي، أبو العباس: حبر الأمة، الصحابي الجليل (ﷺ). ينظر: خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي (المتوفى: ١٣٩٦هـ)، **الأعلام**، (دار العلم للملايين، ط١٥، ٢٠٠٢ م)، ٤/ ٩٥.

٤٤١- ينظر: الرازي، **تفسير الرازي = مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير**، ٧/ ١٦٩.

القراءة وهو: أنه يجري (شهد) بمعنى القول؛ كونه متضمناً معناه، مستدلا بما نُقل أنها لغة من لغات العرب، وهي لغة قيس بن عيلان[٤٤٢]، حتى أنَّه ذكر في تخريج قراءة الفتح في الأولى التي قرأ بها العامة لا ينطبق عليها تخريجه الذي خرجه في قراءة الكسر؛ كون (أن) الأولى ومعموليها معمول الفعل (شهد) واستغنى بها، وذكر أيضا أنه يحيك في نفسه توجه آخر من مدة طويلة، ولم يصرح به حتى ذكره الواحدي[٤٤٣] قبله، وهو أنه يجعل الأولى على الشرط بإسقاط لام العلة، والتقدير: (شهد الله أنَّ الدين عند الله الإسلام لأنَّه لا إله إلا هو) [٤٤٤]، وهذا ما ذكره الفراء في أول قوليه التي ذكرناها في بداية المسألة، وأعجب من السمين الحلبي أنَّه انتظر الواحدي، ولم يتبع الفراء الذي سبقه في الذكر.

وأما قراءة الكسائي بفتح الأول ، والثاني فللنحاة فيها ثلاثة أقوال:

الأول: "أن التقدير: شهد الله أنه لا إله إلا هو أن الدين عند الله الإسلام وذلك لأن كونه تعالى واحدا موجب أن يكون الدين الحق هو الإسلام لأن دين الإسلام هو المشتمل على هذه الوحدانية" والثاني: النصب جميعا بعطف جملة (أن الدين...) على جملة (أنه لا إله...).

الثالث: أن جملة (أن الدين...) بدل من (أنه لا إله...) -وهذا قول المذهب البصري-، ويؤول على أنَّه إن كان دين الإسلام متضمناً على التوحيد نفسه فهذا من باب بدل كل من كل. كقولك: ضربت خالدا نفسه [٤٤٥].

٤٤٢- ينظر: السمين الحلبي، **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**، ٣/ ٧٤.

٤٤٣- علي بن أحمد بن محمد بن علي بن مَتُّوية، أبو الحسن الواحدي: مفسر، عالم بالأدب، نعته الذهبي بإمام علماء التأويل (ت: ٤٦٨هـ)، ينظر: الزركلي، **الأعلام للزركلي**، ٤/ ٢٥٥.

٤٤٤- ينظر: السمين الحلبي، **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**، ٣/ ٨٦.

٤٤٥- ينظر: الرازي، **تفسير الرازي = مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير**، ٧/ ١٧١.

ونقل القرطبي عن المبرد أن جملة (أنه لا إله إلا هو) منصوبة بنزع الخافض، والتقدير: بأنَّه... كقولك: أمرتك الخير، أي: بالخير، ولم أجد ذلك في مصنفات المبرد بخصوص هذا التأول[٤٤٦].

وذهب ابن هشام مع من قال أن جملة (أنه لا إله...) منصوبة على نزع الخافض، والتقدير: شهد الله بأنه ...، والحذف في مثل هذه المواضع قياسي؛ لطوله بالصلة، وذكر أنَّ هذا مذهب الخليل، وسيبويه في أحد أقوالهما؛ كونهما جعلا الأقوى منهما مجرور المحل[٤٤٧]. وكذلك الغلاييني[٤٤٨].

وأختار قول الفراء فهو من الحسن؛ لبعده عن التكلف، ولأنَّ السياق يقتضي هذا المعنى، وهو أنَّ الله شهيد على توحيده جل جلاله.

ثانياً: المفعول فيه:

عرفه ابن جني بأنه: " كل اسم من أسماء الزمان، أو المكان يراد فيه معنى (في)، وليست في لفظه"[٤٤٩].

وعرفه الجرجاني أنه: "ما فعل فيه فعل مذكور لفظًا، أو تقديراً"[٤٥٠].

وعرفه الزمخشري بأنه: "هو ظرفا الزمان، والمكان، وكلاهما منقسم إلى مبهم، ومؤقت، ومستعمل اسماً، وظرفاً، ومستعمل ظرفاً لا غير"[٤٥١].

٤٤٦- ينظر: القرطبي، **تفسير القرطبي**، ٤/ ٤٣.

٤٤٧- ينظر: ابن هشام، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، ٢/ ١٦٢، وابن هشام، **مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب**، ١/ ١١.

٤٤٨- ينظر: الغلاييني، **جامع الدروس العربية**، ١/ ٤٩.

٤٤٩- ابن جني، **اللمع في العربية لابن جني**، ص: ٥٥.

٤٥٠- الجرجاني، **التعريفات**، ص: ٢٢٤.

٤٥١- الزمخشري، **المفصل في صنعة الإعراب**، ص: ٨١.

وينقسم المفعول فيه على قسمين: (زمان، ومكان)

أما الزمان: فتتعدى أغلب الأفعال لكل ضرب منه نكرة كان، أو معرفة.

وأما المكان: فهو عكس الزمان، فلا يعمل فيها أي فعل فينصبه[٤٥٢].

ومما جاء على أنه مفعول فيه ما ذهب إليه أكثر الكوفيين إلى أنَّ (مذ)، و(منذ) ظرفان مضافان لجملة حُذف فعلها، وبقي عملها نحو: (ما رأيته مذ يومان)، والأصل: (مذ كان يومان). وقال بعضهم وعلى رأسهم الفراء أنَّ (مذ) مركبة من (من، وذو الطائية) التي بمعنى (الذي) أنها تكون خبرا لمبتدأ محذوف، والتقدير: (ما رأيته من الزمان الذي هو يومان) [٤٥٣]، وحجتهم في ذلك على أنَّ (مذ)، و(منذ) كلتيهما مركبة من (مِنْ)، و(إِذْ)، ودليلهم في ذلك الأصل أنَّ قوماً من العرب يقولون بكسر الميم في (مِنْذُ)، وعلى ذلك قدروا إضمار الفعل بعدها؛ كونه يستحسن مجيئه بعد (إذ)، وأما الفراء فقال محتجا لرأيه إنَّه يجوز أن يحذف المبتدأ من الاسم الموصول نحو: (ما أنا بالذي قائل لك شيئًا) أي: ما أنا بالذي أنا قائل[٤٥٤].

وقال ابن السراج: " ومذ ترفع ما بعدها ما كان ماضيا، وتخفض ما لم يمض"[٤٥٥]، فـ (مذ) عنده مبتدأ (يومان) خبر لها، وذكر المبرد أنها لا يمكن وقوعها في غير الابتداء؛ وذلك لضعف تمكنها، أو لقلته، ولا يوضح لها معنى في غير ذلك الابتداء، كقولك: ما أتيته مذ أسبوع أي: لم أره مدة ذلك أسبوع، وهذا معناها كونها رفعت ما بعدها[٤٥٦]، وتبعه أبو علي الفارسي[٤٥٧]، وذكر النحاس أن نحاة البصرة يعدون (مذ) تصغيراً لـ (منيذ)

---

[٤٥٢]- ينظر: ابن السراج، **الأصول في النحو**، ١/ ١٩٠ – ١٩٧، والفارسي، **الإيضاح العضدي**، ص: ١٧٧.

[٤٥٣]- ينظر: الأنطاكي، **غنية الأريب عن شروح مغني اللبيب**، ٣/ ٢٠٦ ، ٣/ ٣٥٣.

[٤٥٤]- ينظر: أبو البركات الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين**، ١/ ٣١٦.

[٤٥٥]- الفراهيدي، **الجمل في النحو**، ص: ١٦٠.

[٤٥٦]- ينظر: المبرد، **المقتضب**، ٣/ ٣٠.

وهي ليست أصل عندهم، و(منذ) هي الأصل، ويحملون قولك: (مذ يومان) على معناه أي: المدة فيما بيننا قدرها يومان، وإن خفضت ما بعدها فهي حرف جر[٤٥٨].

أما السيرافي يجعل (مذ) اسم مضاف، وجملته مفسرة للمبهم من الوقت في الجملة التي قبله فتقديره لقولنا: مذ يومان، أمد ذلك يومان[٤٥٩].

ويرد الأنباري على ما قال به الكوفيون، واحتجوا به، فإنه لا يسلم قولهم التركيب من (من) و(إذ)؛ كونهما لا دليل عليهما، وما سمعوه عن العرب لغة من اللغات، ونعتها بالشذوذ، والندرة وقال: "وهل يمكن الوقوف عليه إلا بوحي، أو تنزيل؟ وليس إلى ذلك سبيل!"[٤٦٠]، ولغة الكسر لا حجة فيها على التركيب فلا يؤخذ بها، أما قولهم بتقدير فعل مضمر قبل المرفوع والطالب له (إذ)، أو اعتبارا به فباطل عنده؛ وذلك أي حرفين ركبا فسد عملهما عما كانا عليه، ويستحدث حكما آخر بعد ذلك التركيب ك (لولا)، وغيرها من المركبات، أما رده على ما ذهب إليه الفراء من أنَّ أصل (مذ، ومنذ) من (من) و(ذو) الطائية كذلك أبطل قول الفراء؛ كون هذا الاستعمال عند قبيلة طيئ خاصة من العرب، و(منذ) في حالة الرفع شائع الاستعمال عند العرب، ونعته بالتحكم المحض الذي لا يدل عليه دليل، وتقديره للمبتدأ المحذوف غير جائز؛ كون المبتدأ يحذف من الصلة على

٤٥٧- ينظر: الفارسي، **الإيضاح العضدي**، ص: ٢٦١، والفارسي، **التعليقة على كتاب سيبويه**، ٢/ ٢٢٨.

٤٥٨- ينظر: أبو جعفر النَّحَّاس أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي (المتوفى: ٣٣٨هـ)، **عمدة الكتاب**، تحقيق: بسام عبد الوهاب الجابي، (دار ابن حزم – الجفان والجابي للطباعة والنشر، ط١، ١٤٢٥ هـ – ٢٠٠٤ م)، ص: ٢٦٤.

٤٥٩- ينظر: السيرافي، **شرح كتاب سيبويه**، ١/ ١٢٦.

٤٦٠- أبو بكر الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين**، ١/ ٣٢٣.

شريطة طول الكلام فجوازه ضعيف، فالحذف في نحو: ما أنا بالذي قائلٌ لك شيئًا، عده بعض النحاة شاذا، فنرى الأنباري يوافق المذهب البصري، ويجمل فساد ما ذهب إليه الفراء، والكوفيون[٤٦١].

وكذلك ابن جني يتبع المذهب البصري، ويذكر أنَّ (مذ) غالبا في إتيانها اسم رافع لما بعده، و(منذ) خافضا لما بعده[٤٦٢].

ويذكر ابن مالك أنهما اسمان متى ما وليهما اسم مرفوع، ولا خلاف عن سيبويه في ذلك، أما إن وليتهما جملة غير ناقصة فيكونا ظرفين مضافين إلى تلك الجملة، ثم قال: " فمن زعم خلاف ذلك فقد خالف سيبويه بما لا دليل عليه"[٤٦٣]، واختار ابن مالك ما ذهب إليه الكوفيون – غير الذي قال به الفراء؛ كونه لا يحتج به، والأصل عدم التركيب– ؛ كون (مذ)، و(منذ) عندهم تجري في الإسمية على مجرى واحد مع صحة في المعنى، وذلك أولى من الاختلاف في استعمالها، وكذلك إن ادّعي التنكير ففيها الخلاص من الابتداء بالنكرة من غير مسوغ، ومن التعريف غير المعتاد إن ادّعي ذلك، ويرى أيضاً عدم الوقوع في جعل جملتين بمثابة جملة واحدة من دون رابط مقدرٍ، أو ظاهرٍ[٤٦٤]، وكذلك اختيار المرادي لهذا الوجه[٤٦٥].

وذكر الرضي أن ما قال به الفراء لغة من لغات العرب، وهي لغة سليمية، ويذكر أنَّ أهل الحجاز يجرُّون بـ (مذ، ومنذ) مطلقاً، وبني تميم فعندهم الرفع بهما مطلقاً، ويذكر وجها آخر للزجاجي في المرفوع الذي بعدهما على أنهما أي: (مذ، ومنذ) خبر مقدم ما بعدهما مبتدأ مؤخر، وعد ذلك غلطاً؛ لأنه فسر (مذ، ومنذ) بالمدة أولها،

---

[٤٦١]- ينظر: أبو بكر الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين**، ١/ ٣٢٤.

[٤٦٢]- ينظر: ابن جني، **توجيه اللمع**، ص: ٢٣٩، وابن جني، **شرح اللمع في النحو**، ص: ٢٣٢.

[٤٦٣]- ابن مالك، **شرح التسهيل لابن مالك**، ٢/ ٢١٧.

[٤٦٤]- ينظر: ابن مالك، **شرح التسهيل لابن مالك**، ٢/ ٢١٧.

[٤٦٥]- ينظر: المرادي، **الجنى الداني في حروف المعاني**، ص: ٥٠٤.

ويكون التقدير: أول المدة يومان، فأخبر عن الأول باليومين محتجاً عليه أنه لا يمكن أن يخبر النكرة التي تأخرت بالمعرفة المقدمة عليها، ولا يصحح ما نكِّر من الابتداء المؤخر بزمان مقدر إلا إذا نصب على الظرفية نحو يوم الخميس قتال[٤٦٦]، وذكر أبو حيان[٤٦٧]، والمرادي[٤٦٨] أن هذا مذهب الأخفش، والزجاج.

أرى والله أعلم، أنَّ (مذ) ظرف مبني مضاف وإن وليها مرفوع فهو خبر لمبتدأ محذوف، والجملة الإسمية في محل جر بالإضافة، وإن وليتها جملة فهي كذلك في محل جر بالإضافة، ولا أرى وجها للتكلف والتعسف، وما ورد عن العرب من لغة ينبغي أن يقبل ولا يرد؛ لأنَّ الاعتداد بلغات العرب ثابت في سنن النحاة.

ثالثاً: المفعول المطلق:

عرفه الفارسي بأنَّه: "الذي لم يقيد بشيء من حروف الجر وهو أسماء الأحداث"[٤٦٩].

وعرفه الجرجاني بأنَّه: "اسم ما صدر عن فاعل فعل مذكور بمعناه، أي بمعنى الفعل"[٤٧٠]، فاحترز بقوله ما صدر عن الذي لا يصدر عن الفاعل كزيد، وغيره، أما إن قلت أعجبني جلوسك، فجلوسك ليس من الذي قام به فاعل فعل قد ذكر وهذا ما أراده بقوله (مذكور).

أو هو: "المصدر الفضلة المسلط عليه عامل من لفظه، أو من معناه"[٤٧١].

---

[٤٦٦]- ينظر: الرضي، **شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب**، ٣/ ٢١٠.

[٤٦٧]- ينظر: أبو حيان، **ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي**، ٣/ ١٤١٨ - ١٤١٩.

[٤٦٨]- ينظر: المرادي، **الجنى الداني في حروف المعاني**، ص: ٥٠٢.

[٤٦٩]- أبو علي الفارسي، **الإيضاح العضدي**، ص: ١٦٧.

[٤٧٠]- الجرجاني، **التعريفات**، ص: ٢٢٤.

[٤٧١]- أبو عبدالله الديلمي، **الدرة البهية في أهم التعريفات النحوية**، ص: ١١.

والتعريف الأكثر شيوعاً، واستخداماً ما قاله ابن جني أنه: "كل اسم دل على حدث، وزمان مجهول"[٤٧٢].

ومما حكاه الأنطاكي عن الكوفيين أنَّه منصوب على المصدرية لما سُئلَ الكسائي عن قول الشاعر[٤٧٣]:

فَأَنتِ طَلَاقٌ وَالطَّلَاقُ عَزِيمَةٌ ثَلَاثٌ وَمن يخرق أعقُّ وأظلمُ

فأجاب أنَّ في (ثلاث) يجوز الوجهان الرفع، وبه يقع الطلاق مرة واحدة، وأما النصب فإنها نصبت على تأويل (أنت طالق ثلاثاً)، وبه يقع الطلاق ثلاث مرات[٤٧٤]، وتبعه ابن جني في حالة النصب ذاكراً أنَّ جملة (الطلاق عزيمة) جملة اعتراضية بين الموصول، وصلته[٤٧٥].

أما ابن يعيش فذكر في ذلك ثلاثة أوجه وهي:

الأول: نصب (ثلاث)، ورفع (عزيمة) على الخبرية ما قبلها مبتدأ، وهذا قول الكسائي.

الثاني: رفع (ثلاث)، و(عزيمة) وبه يكون (ثلاث) خبرا ثانياً للطلاق، أو صفة للعزيمة، وعليه فالطلاق واقع لمرة واحدة.

---

[٤٧٢]- ابن جني، **اللمع في العربية لابن جني**، ص: ٤٨.

[٤٧٣]- البيت: من الطويل، بلا نسبة ينظر: ابن جني، **شرح اللمع في النحو**، ص: ٢٠٣، و أبو حيان التوحيدي، علي بن محمد بن العباس (المتوفى: نحو ٤٠٠هـ)، **البصائر والذخائر**، تحقيق: وداد القاضي، (بيروت: دار صادر، ط١، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م)، ٥/ ١٢٩، وعلي بن أبي الفرج بن الحسن، صدر الدين، أبو الحسن البصري (المتوفى: ٦٥٩هـ)، **الحماسة البصرية**، تحقيق: مختار الدين أحمد، (بيروت: عالم الكتب، د.ط، د.ت)، ٢/ ٣١٤، والرضي، **شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب**، ٢/ ١٣٦، وأبو حيان، **ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي**، ٢/ ٩٨٦، وابن هشام، **مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب**، ١/ ٥٣، والسيوطي، **الأشباه والنظائر في النحو**، ٣/ ٩٢، والعيني، **شرح شواهد المغني**، ١/ ١٦٨، والبغدادي، **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب للبغدادي**، ٣/ ٤٦٨.

[٤٧٤]- ينظر: الأنطاكي، **غنية الأريب عن شروح مغني اللبيب**، ١/ ٣٣١ – ٣٣٢.

[٤٧٥]- ينظر: ابن جني، **شرح اللمع في النحو**، ص: ٢٠٣.

المطلب الثاني: اسم (إنَّ) وأخواتها:

ومما ذكره الأنطاكي في المنصوبات من الأسماء ما ذهب إليه الكسائي أنَّ (أشدّ) في قوله (صلى الله عليه وسلم): (إنّ من أشدّ الناس عذاباً يوم القيامةِ المصورون)، اسم (إنّ) مجرور لفظاً منصوب محلاً، و(من) زائدة[٤٧٦]، إذ ذهب الكسائي، وهشام إلى أنَّ (من) تزاد عندهم دون قيد، أو شرط، خلافا لبقية النحاة الذين اشترطوا ضوابط في زيادتها[٤٧٧].

وذكر ابن مالك، أنَّ اسم (إنَّ) عند البصريين ليس كما ذهب إليه الكسائي، وإنما اسمها ضمير الشأن، والتقدير: إنَّه، ويطرد حذفه مطلقاً؛ إذا علم الخبر في الجملة، واستدل النحاة بقول الشاعر[٤٧٨]:

إِنَّ مَنْ يَدْخُلِ الكنِيسَةَ يَوْماً يَلْقَ فِيهَا جَآذِراً وظِبَاءَ

فاسم (إنَّ) ضمير الشأن محذوف خبرها جملة اسم الشرط وجوابه، وحذف اسم (إنَّ) كون الخبر معلوماً، ولا يمكن أن يكون اسم الشرط (من) اسم (إنَّ)؛ كونه مما له الصدارة في الكلام، وقوله: (إنَّ بك زيد مأخوذ)، الأصل فيه: إنَّه بك، فحذف اسم إنَّ وهو ضمير الشأن؛ لوجد الخبر، بخلاف من جعل تنكير الاسم شرطا في

---

[٤٧٦]- ينظر: الأنطاكي، **غنية الأريب عن شروح مغني اللبيب**، ١/٢٣٥.

[٤٧٧]- ينظر: المصدر نفسه، ٣/ ١٧١- ١٧٢.

[٤٧٨]- البيت من الخفيف، ونسب للأخطل، ينظر: البطليوسي، **الحلل في شرح أبيات الجمل**، ص: ٥٢، وابن هشام، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، ١/ ٣١٤، وابن عقيل، **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، ١/ ٣٤٦، والبغدادي، **شرح أبيات مغني اللبيب**، ١/ ١٨٥. وبلا نسبة عند: الرضي، **شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب**، ١/ ٢٧١، وابن هشام، **مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب**، ١/ ٣٧، والدماميني، **تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد**، ٤/ ٢٢، والسيوطي، **الأشباه والنظائر في النحو**، ٤/ ١٨٥، والبغدادي، **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب للبغدادي**، ١/ ٤٥٧.

ونسبه بهاء الدين ابن عقيل للأعشى، ينظر: ابن عقيل، **المساعد على تسهيل الفوائد**، ٣/ ١٦٧.

ذلك، وأنكر ابن مالك زيادة (من) في الحديث النبوي على الكسائي، بأنَّ (من) لا تزاد مع اسم إنَّ، ولن يعرفها من قبل[٤٧٩]، وتبعه الرضي[٤٨٠]، وأبو حيان[٤٨١]، والدماميني[٤٨٢].

وذكر ابن مالك: أنَّ ابن جني وافق الكسائي في زيادة (من)، وحمل على ذلك قراءة عبد الرحمن الأعرج[٤٨٣] لقوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَا آتَيْتُكُمْ﴾ [آل عمران: ٨١]، فزاد (من) في لما آتيناكم، وأدغم نون (من) في ميم (ما) فأصبحت لمّا، فتوالت ثلاث ميمات، فسقطت الأولى؛ لتوالي الأمثال، وبقيت (لما)، فأول الميمين بدل من نون (من)، والثانية ميم (ما)[٤٨٤].

وذكر السمين الحلبي أنَّ مثل هذه الزيادة في مثل هذا الموضع لم تعرف من قبل إلا الأخفش عرفها، ولم يثبت السمين ما ذكر بدليل من الأخفش، وإنما اكتفى بالاستئناس في ذلك[٤٨٥].

أما محمد محي الدين[٤٨٦] فقد ضعَّف ما ذهب إليه الكسائي؛ كون مثل هذه الحروف أي: (إنّ)، وغيرها لا تدخل على جمل يكون خبرها طلبياً، أو إنشائيا[٤٨٧].

٤٧٩- ينظر: ابن مالك، **تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد**، ص: ٦٢، وابن مالك، **شرح التسهيل لابن مالك**، ٢/ ١٣، وابن مالك، **شرح الكافية الشافية**، ١/ ٢٣٦.

٤٨٠- ينظر: الرضي، **شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب**، ٤/ ٣٧٦.

٤٨١- ينظر: أبو حيان، **التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل**، ٥/ ٤٧.

٤٨٢- ينظر: الدماميني، **تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد**، ٤/ ٢٤.

٤٨٣- ولم أجد هذه القراءة البتة إلا عند ابن جني في محتسبه، وردها، ونعتها بأنَّها ليست واردة عند العرب، ينظر: ابن جني، **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها**، ١/ ١٦٤.

٤٨٤- ينظر: ابن مالك، **شرح التسهيل لابن مالك**، ٣/ ١٣٩.

٤٨٥- ينظر: السمين الحلبي، **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**، ٣/ ٣٦٢.

٤٨٦- محمد محي الدين عبد الحميد، صاحب تحقيق شرح ابن عقيل.

وذكر السوطي قائلا: " قال الأخفش من البصرية، والكسائي، وهشام من الكوفية مطلقاً أي في النفي، والإيجاب، والنكرة، والمعرفة، واختاره في التسهيل، وشرحه قال لصحة السماع بذلك "[٤٨٨]، ومثل لذلك بقوله تعالى: ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ﴾ [الأحقاف: ٣١]، وقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ جَاءَكَ مِنْ نَبَإِ الْمُرْسَلِينَ﴾ [الأنعام: ٣٤] وحديث:(إن من أشد الناس عذابا يوم القيامة المصورون).

وأراني أستبعد ما ذهب إليه الكسائي؛ كون المعنى لا يقبل ذلك، فإن جعل (من) زائدة كان (المصورون) أشد الخلق عذابا يوم الحساب، فما جزاء من قتل، أو اكتسب جرما عظيما؟، فهل يأخذ أقل مما أخذ المصورون؟، وهذا التأويل غير مقبول، فرب العزة صنف العذاب حسب كل فعل، وأشدها الشرك بالله ثم عقوق الوالدين، ثم قاتل النفس بغير الحق، و ...، والله أعلم.

المطلب الثالث: خبر (كان) وأخواتها:

ذهب الكوفيون إلى أنَّ (الكاف) في قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، زائدة وأنَّ (مثل) خبر ليس[٤٨٩].

أما البصريون فلا يسلمون أنَّ (الكاف) زائدة، وأنَّ (مثل) المقصود منه عند إتيانه في كلام العرب ذات الشيء، إذ التقدير عندهم: ليس كهو شيء[٤٩٠]، وتبع ابن جني مذهب الكوفيين[٤٩١]، وكذلك الأصبهاني[٤٩٢]، وأما العكبري نراه يستبعد تقدير من قدر: ليس هو شيء، ويوافق الكوفيين بما ذهبوا إليه[٤٩٣].

---

[٤٨٧]- ينظر في هامش: ابن عقيل، **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، ١/ ٣٤٧.

[٤٨٨]- السيوطي، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، ٢/ ٤٦٣.

[٤٨٩]- ينظر: الأنطاكي، **غنية الأريب عن شروح مغني اللبيب**، ٢/ ٣٥٠.

[٤٩٠]- ينظر: الطبري، **تفسير الطبري = جامع البيان**، ٢١/ ٥٠٨، والأخفش، **معاني القرآن للأخفش**، ١/ ١٩٧.

[٤٩١]- ينظر: ابن جني، **اللمع في العربية لابن جني**، ص: ٧٥.

وأما كون (الكاف) زائدة فقد أجمع العلماء على ذلك، وأنكروا على من قال بحرفيته، أو كونها غير زائدة، أي: بمعنى (مثل)؛ لأنّه بهذا المعنى يكون شركاً لله تعالى[٤٩٤]، فبه يصير مثلا له ثم ينفي الشبه عن ذلك المثل، وحاشا لله أن يكون في الوجود من يماثله، أو يشاركه بأي صفة من صفاته، فالله تعالى أجل من أن يكون له مثيل، أو نظير.

وأختار ما ذهب إليه الكوفيون من كون (الكاف) حرفاً زائداً للتوكيد، و(مثله) خبر ليس، وأما من قال بأن المثل هو الزائد، والكاف غير زائدة، وقدر: (هو) عنه، فأقول أن ظاهر هذا الكلام عندي يدخل في باب الشرك؛ كون التقدير يصبح: ليس كمثله مثل، وهذا محال؛ لأنَّ الله تعالى عن أن يكون له مثل، والله أعلم.

ومما ذكره الأنطاكي عن الكوفيين أنهم عدّوا (أربى) في قوله تعالى: ﴿أَنْ تَكُونَ أُمَّةٌ هِيَ أَرْبَى مِنْ أُمَّةٍ﴾ [النحل: ٩٢]، خبر كان، فـ (أربى) خبر كان منصوب وعلامة نصبه الفتحة المقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر، وجوّز ذلك الفراء، وهشام الكوفي، وعندهم إن سبق ضمير العماد بنكرة جائز ذلك[٤٩٥].

وذكر الفراء أنَّ (أربى) تحتمل الوجهين فإن رفعت جعلت الضمير المنفصل (هي) اسما أي: مبتدأ ما بعده خبر له، وإن نصبت جعلت الضمير المنفصل عماداً، وهو المختار عنده[٤٩٦].

---

[٤٩٢]- ينظر: الأصبهاني، **إعراب القرآن للأصبهاني**، ص: ١٥.

[٤٩٣]- ينظر: العكبري، **التبيان في إعراب القرآن**، ٢/ ١١٣١.

[٤٩٤]- ينظر: الأخفش، **معاني القرآن للأخفش**، ١/ ١٩٧، والزجاج، **معاني القرآن وإعرابه للزجاج**، ٤/ ٣٩٥، وابن السراج، **الأصول في النحو**، ١/ ٤٣٨، والنحاس، **إعراب القرآن للنحاس**، ٤/ ٥١، والسيرافي، **شرح كتاب سيبويه**، ١/ ٢٣٥.

[٤٩٥]- ينظر: الأنطاكي، **غنية الأريب عن شروح مغني اللبيب**، ٣/ ٦٦٣.

[٤٩٦]- ينظر: الفراء، **معاني القرآن للفراء**، ٢/ ١١٣.

أما الزجاج فذكر الرفع دون وجه آخر، والمعنى عنده: هي أكثر من أمة، ونراه ينعت ما ذهب إليه الفراء بالخطأ فيقول: " وزعم الفراء أنَّ موضع (أربى) نصب، و(هي) عماد، وهذا خطأ"[٤٩٧]؛ كون ضمير العماد لا يصح أن يكون مع النكرات، وتبعه الزمخشري[٤٩٨]، والعكبري[٤٩٩]، وأبو حيان[٥٠٠].

وما ذهب إليه جمهور البصرة هو المختار عندي؛ كون الضمير المنفصل إن ظهر الذي قبله يمنعه من التوكيد، وإن نُكّر يمنعه من كونه فصلاً، وبهذا فإنه اسم في محل رفع مبتدأ ما بعده خبر له، وجملة (هي أربى) في محل نصب خبر (تكون)، والله أعلم.

المطلب الرابع: المنصوب فضلة، وفيه:

أولا: الحال:

عرفه ابن جني بأنه: "وصف هيئة الفاعل أو المفعول به وأما لفظها فإنها نكرة تأتي بعد معرفة قد تم عليها الكلام وتلك النكرة هي المعرفة في المعنى"[٥٠١].

وعرفه ابن مالك أنه: "هو ما دل على هيئة وصاحبها متضمنا ما فيه معنى (في) غاير تابع ولا عمدة، وحقه النصب، وقد يجر بباء زائدة"[٥٠٢]، أما من حيث تقدم الحال، وتأخره عن صاحبه في الجملة مشروط بعامله فإذا كان متصرفا جاز تقدمه، وإن لم يكن كذلك لم يجز، والأصل فيه التأخير نحو: جاء خالد راكضاً،

٤٩٧- الزجاج، **معاني القرآن وإعرابه للزجاج**، ٣/ ٢١٨.

٤٩٨- ينظر: الزمخشري، **تفسير الزمخشري = الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل**، ٢/ ٦٣١.

٤٩٩- ينظر: العكبري، **التبيان في إعراب القرآن**، ٢/ ٨٠٦.

٥٠٠- ينظر: أبو حيان، **البحر المحيط في التفسير**، ٦/ ٥٨٨

٥٠١- ابن جني، **اللمع في العربية لابن جني**، ص: ٦٢.

٥٠٢- ابن مالك، **تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد**، ص: ١٠٨.

ويجوز أن تقول: جاء راكضاً خالد؛ كون الفعل (جاء) متصرفاً فجائز التقديم، ولو قلت: محمد في الدار جالساً، وتنصب (جالساً) على الحال لم يجز لك أن تقول: محمد جالساً في الدار؛ كون شبه الجملة من الجار والمجرور غير متصرفة فلا يجوز ذلك[٥٠٣]، من حيث تعريف الحال وتنكيره، فهو واجب في كونه نكرة، ويأتي على التقليل معرَّفاً بالإضافة، أو بأداة، فالعدد من ثلاثة إلى عشرة عند الحجازيين مضافاً إلى ضمير الذي تقدم عنه، وذكر ابن مالك أنَّ صاحب الحال في الغالب لا يكون نكرة، إذا لم يختص، أو لم يسبق بنفي وما شابهه، أو يكون الحال جملة مقرونة بالواو، أو يتقدم الحال على صاحبه[٥٠٤].

ومما ذكره الأنطاكي عن الكوفيين أنَّ الكسائي عدّ (كلمةً) في قوله تعالى: ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ﴾ [الكهف: ٥] حالاً منصوباً[٥٠٥].

وأفهم من كلام الفراء أنَّ النصب في (كلمة) عنده على التمييز؛ إذ ميَّز المقصود عن غيره وهو "اتخذ الله ولدا"، أي: "كبرت هذه كلمة"[٥٠٦].

وأما الأخفش[٥٠٧]، والزجاج [٥٠٨]، ومن تبعهما[٥٠٩] قالوا أنَّ من قرأ[٥١٠] (كلمة) بالنصب فإنها منصوبة على التمييز، أو التفسير كما سماه الكوفيون – ورجحها المفسرون على قراءة النصب؛ كونها أبلغ في المعنى–، وأما قراءة (كلمة) بالرفع[٥١١] فهي فاعل للفعل (كبرت).

٥٠٣- ينظر: ابن جني، **اللمع في العربية لابن جني**، ص: ٦٢ – ٦٣.

٥٠٤- ينظر: ابن مالك، **تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد**، ص: ١٠٨.

٥٠٥- ينظر: الأنطاكي، **غنية الأريب عن شروح مغني اللبيب**، ٣/ ٦٤٨

٥٠٦- الفراء، **معاني القرآن للفراء**، ١/ ٢٦٩.

٥٠٧- ينظر: الأخفش، **معاني القرآن للأخفش**، ٢/ ٤٢٧.

٥٠٨- ينظر: الزجاج، **معاني القرآن وإعرابه للزجاج**، ٣/ ٢٦٨.

وانفرد ابن ولّاد عن النحاة لموافقته ما ذهب إليه الكسائي من كون (كلمة) حالاً منصوباً، إذ التقدير عنده: (كبرت الكلمةُ كلمةً خارجةً)[٥١٢].

ونقل الرازي عن الواحدي سبب اختيار العلماء لقراءة النصب، معللاً أنه لو رفعت (الكلمة) لجاز التوهم من أنها كبرت جهلاً، أو كذباً، أو افتراءً، أما التمييز فإنك ميزتها عن الاحتمالات، أو الشبهات التي يمكن أن تتوارد للذهن[٥١٣].

وقوع الحال جملة:

ذكر الأنطاكي في غنيته تجويز الكوفيين وقوع الماضي حالاً من غير حاجته إلى (قد)، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ [النساء: ٩٠] فـ (حصرت صدورهم) حال من الواو في (جاؤكم)، وأما قراءة من قرأ[٥١٤] (حصرةً صدورهم) بالنصب تؤيد عدم حاجة (قد) مع الفعل الماضي[٥١٥]، وانتصر الكوفيون لما قالوا بحجج السماع، والقياس:

٥٠٩- ينظر: الطبري، **تفسير الطبري = جامع البيان**، ٢١/ ٣٨٤، وابن سيدة، **إعراب القرآن**، ٦/ ٢١٨، وابن باشاذ، **شرح المقدمة المحسبة**، ٢/ ٣٨٤، والزمخشري، **تفسير الزمخشري = الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل**، ٢/ ٧٠٣، والعكبري، **التبيان في إعراب القرآن**، ٢/ ٨٣٨، والرضي، **شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب**، ٤/ ٢٥١، والنسفي، **تفسير النسفي = مدارك التنزيل وحقائق التأويل**، ٢/ ٢٨٦، وأبو حيان، **البحر المحيط في التفسير**، ٧/ ١٣٨، ومحمود صافي، **الجدول في إعراب القرآن**، ١٥/ ١٣٩.

٥١٠- وهي قراءة الجمهور، ينظر: العيشي، **الخلاف النحوي في القراءات القرآنية**، ص: ٣١٣.

٥١١- قرأ بها: يحيى بن يعمر، والحسن البصري، وابن مُحَيصِن، وابن أبي إسحاق، والثقفي، والأعرج -بخلاف- ،وعمرو بن عبيد، ينظر: ابن جني، **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها**، ٢/ ٢٤.

٥١٢- ينظر: ابن ولّاد، **الانتصار لسيبويه على المبرد**، ص: ٥٢.

٥١٣- ينظر: الرازي، **تفسير الرازي = مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير**، ٢١/ ٤٢٥.

٥١٤- وهي قراءة: يعقوب بن إسحاق بن يزيد بن عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي البصري، المكنى بأبي محمد (ت: ٢٠٥هـ)، ينظر: أحمد بن الحسين بن مِهْران النيسابوريّ، أبو بكر (المتوفى: ٣٨١هـ)، **المبسوط في القراءات العشر**، تحقيق: سبيع حمزة حاكيمي، (دمشق: مجمع اللغة العربية، د.ط، ١٩٨١ م)، ص: ١٨٠، وشمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (المتوفى : ٨٣٣ هـ)، **النشر في القراءات العشر**، تحقيق :

فأما السماع: قراءة من قرأ بالنصب في (حصرةً صدورهم)، وجعلوا ذلك دليل يقوي ما قالوا به، وكذلك سماعهم لقول الشاعر[٥١٦]:

وإني لَتَعْرُونِي لِذِكْرَاكِ هِزَّةٌ كَمَا انْتَفَضَ العصْفُورُ بلَّلَهُ القَطْر

فمجيء الفعل الماضي (بلّله) في محل نصب حال دون (قد) فأصح دليلاً على تجويزهم لذلك.

وأما القياس فمن أمرين:

علي محمد الضباع، (المطبعة التجارية الكبرى، د،ط، د.ت)، ١/ ٢٤٥، ٢/ ٢٥١، ومن نقل القراءة عن الحسن البصري، من باب كون الحسن هو أكثر شهرة من يعقوب في وجه الاستشهاد، وهو غير مأجور على ذلك؛ كون قرءاة الحسن البصري أُجمع على أنها شاذة، بينما قراءة يعقوب احدى القراءات العشر المتواترة، وفي ذلك تقصير من الذي نقل على غير الوجه الصحيح.

[٥١٥]- ينظر: الأنطاكي، **غنية الأريب عن شروح مغني اللبيب**، ٣/ ٤٩٥.

[٥١٦]- البيت من الطويل، نسب لأبي صخر الهذليُّ، ينظر: النويري، **نهاية الأرب في فنون الأدب**، ٤/ ٣٣٤، ٧/ ٧٥، والأصبهاني، **الأغاني**، ٥/ ٢٠٠، وأبو المظفر مؤيد الدولة مجد الدين أسامة بن مرشد بن علي بن مقلد بن نصر بن منقذ الكناني الكلبي الشيزري (المتوفى: ٥٨٤هـ)، **لباب الآداب**، تحقيق: أحمد محمد شاكر، (القاهرة: مكتبة السنة، ط٢، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م)، ١/ ٤١٢.

وبلا نسبة ينظر: ابن مالك، **شرح التسهيل لابن مالك**، ٢/ ٣٧٢، وبدر الدين ابن مالك، **شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك**، ص: ٢٦٢، والرضي، **شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب**، ٢/ ٤٥، ومحمد بن حسن بن سِباع بن أبي بكر الجذامي، أبو عبد الله، شمس الدين، المعروف بابن الصائغ (المتوفى: ٧٢٠هـ)، **اللمحة في شرح الملحة**، تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، (المملكة العربية السعودية: المدينة المنورة، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، ط١، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م)، ١/ ٢٥١، وأبو حيان، **التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل**، ٧/ ٢٣٩، وابن هشام، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، ٢/ ٢٠٠، وابن هشام، **شرح شذور الذهب لابن هشام**، ص: ٢٩٨، وبهاء الدين بن عقيل، **المساعد على تسهيل الفوائد**، ١/ ٤٨٦، العيني، **المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية**، ٣/ ١٠٥٥، والأشموني، **شرح الأشموني لألفية ابن مالك**، ١/ ٤٨٢.

وفي رواية (نفضة) في صدر البيت بسب لأبي صخر الهذليّ، ينظر: أبو البركات الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين**، ١/ ٢٠٥، و ابن الحاجب، **أمالي ابن الحاجب**، ٢/ ٦٤٦. وبلا نسبة: ينظر: ابن يعيش، **شرح المفصل لابن يعيش**، ٢/ ٢٨، وابن الوردي، **شرح ألفية ابن مالك المسمى تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة**، ٢/ ٣٦٥.

الأول: اعتمادهم على قاعدة أنَّه كلما يجوز كونه صفة للنكرة، يجوز كونه حالاً للمعرفة نحو: سلمت على رجلٍ جالسٍ، فيجوز أن تجعله حالاً فتقول: سلمت على الرجل جالساً، والفعل الماضي كذلك فتقول: سلمت على رجل جلس، فيجوز أن تجعله حالاً فتقول: سلمت على الرجل جلس، وما أشبه ذلك.

الثاني: جوزوا أن يقع الماضي مقام المستقبل مستدلين بذلك قوله تعالى: ﴿إِذْ قَالَ اللَّهُ يَاعِيسَى إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ﴾ [آل عمران: ٥٥]، فمتى ما جاز وقوع الماضي كالمستقبل قام مقامه[٥١٧]، وأنكر نحاة البصرة تلك الحجج على الكوفيين؛ كون الفعل الماضي يختلف زمنه عن الحال والاستقبال، فلا يجوز عندهم ذلك، وأنَّ الماضي لا يمكن أن يطلق عليه لفظة (الآن)، أو (الساعة)، ويجوز ذلك مع الحال دون الماضي[٥١٨].

وانسلخ من المذهب الكوفي أشهر أئمة المذهب، وعلى رأسهم الفراء باتباع ما ذهب إليه البصريون في عدم جواز مجيء الحال ماضياً، فذكر أنَّه لا يمكن مجيء الماضي حالا من غير (قد)[٥١٩]، وتبعه بعد ذلك ابن الأنباري[٥٢٠].

أما المبرد فخرَّج قراءة الجمهور – أي بتسكين التاء الطويلة– (حصرت صدورهم) وعدها جملة دعائية لا محل لها من الإعراب، كقولك: لعن الله الظالمين، وإنِّي لأعجب من انفراده في اختياره، وترجيحه لقراءة النصب على هذا الوجه، وهي عكس ما اختاره الجمهور –أعني قراءة حَصِرَتْ– ونصوا على قوتها، وبلاغتها، إذ قال:

٥١٧- ينظر: أبو البركات الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين**، ١/ ٢٠٦، وناصر سعيد ناصر العيشي، **الخلاف النحوي في القراءات القرآنية**، إشراف: عبد الله أحمد الجبوري، أطروحة تقدم بها المؤلف إلى مجلس كلية الآداب في الجامعة المستنصرية وهي جزء من متطلبات نيل درجة دكتوراه فلسفة في اللغة العربية وآدابها، (د.ن، د.ط، جمادى الأولى ١٤٢٣ هـ ... آب ٢٠٠٢ م)، ص: ٢٨١.

٥١٨- ينظر: أبو البركات الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين**، ١/ ٢٠٦.

٥١٩- ينظر: الفراء، **معاني القران للفراء**، ١/ ٢٤.

٥٢٠- ينظر: أبو بكر الأنباري، **شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات**، ص: ٣٨.

"فأما القراءة الصحيحة فإنما هي: (أو جاءوكم حَصِرَةً صدورهم)"[٥٢١]، وعجبي من صاحب الأصول[٥٢٢] إذ حكى ذلك عن المبرد بأنّ جل العلماء أخذوا بهذه القراءة دون قراءة السبعة، ولم يَردّ ذلك عليه، ويكتفي بالصمت، وتعسف المبرد ظناً منه أنَّه في اختياره لذلك انتصارا للمذهب البصري؛ كون الحال عندهم لا يكون من الزمن الماضي، وهذه الحالة تخلصه من الوقوع في التقدير مع الفعل الماضي، وتخلصه من أن يذهب مع الكوفيين، والله أعلم.

وذهب الزجاج إلى جواز الإضمار بـ (قد) قبل الفعل الماضي متى ما وجد دليل عليه في سياق الكلام، وعدّ (حصرت صدورهم) مما يجوز فيها النصب على الحال بإضمار (قد) قبلها[٥٢٣]، ولا أرى وجها لصحة ما نقله عنه النحاس[٥٢٤]، وصاحب كتاب (الخلاف النحوي في القراءات القرآنية) [٥٢٥]، إذ ذكرا أنَّ الزجاج يُخرّج إعراب (حصرت صدورهم) على أنها خبر وقعت بعد خبر، بينما جل ما قاله الزجاج هو: " وقال بعضهم حصرت صدورهم خبر بعد خبر"[٥٢٦].

---

[٥٢١]- المبرد، **المقتضب**، ٤/ ١٢٤ – ١٢٥.

[٥٢٢]- ينظر: ابن السراج، **الأصول في النحو**، ١/ ٢٥٥.

[٥٢٣]- ينظر: الزجاج، **معاني القرآن وإعرابه للزجاج**، ١/ ١٠٧.

[٥٢٤]- ينظر: ، أبو جعفر النحاس أحمد بن محمد (المتوفى: ٣٣٨هـ)، **معاني القرآن**، تحقيق: محمد علي الصابوني، (مكة المكرمة: جامعة أم القرى، ط١، ١٤٠٩)، ٢/ ١٥٥. ولم ينسب النحاس في اعرابه ذلك الوجه للزجاج، حيث ذكره من غير ذكر قائله أو متأوله، ينظر: النحاس، **إعراب القرآن للنحاس**، ١/ ٢٣١.

[٥٢٥]- ينظر: ناصر سعيد ناصر العيشي، **الخلاف النحوي في القراءات القرآنية**، إشراف: عبد الله أحمد الجبوري، أطروحة تقدم بها المؤلف إلى مجلس كلية الآداب في الجامعة المستنصرية وهي جزء من متطلبات نيل درجة دكتوراه فلسفة في اللغة العربية وآدابها، (د.ن، د.ط، جمادى الأولى ١٤٢٣ هـ ... آب ٢٠٠٢ م)، ص: ٢٨٣.

[٥٢٦]- ينظر: الزجاج، **معاني القرآن وإعرابه للزجاج**، ٢/ ٨٩.

وأما النحاس فيذكر وجها آخر فحواه أنَّ جملة (حصرت صدورهم) في محل جر نعت لـ (قومٍ) مستشهداً في ذلك أنّ الحسن البصري قرأ (حصرة) بالتثليث بالنصب على أنها حال، والرفع على الابتداء، والجر على النعت، وحكى أن الحسن البصري قرأها على (حصرات)، و(حاصرات)[٥٢٧]، وذلك منتهى الشذوذ، والله أعلم.

وأرى الفارسي[٥٢٨]، وابن جني[٥٢٩] يتبعان ما ذهب إليه المذهب البصري من إضمار (قد)، ثم يذكر الفارسي وجها غير الذي قيل في (حصرت صدورهم) وهو أنَّ الجملة في محل نصب صفة لموصوف محذوف، والتقدير: (جاءؤكم قوماً حصرت صدورهم)، وقامت الصفة مقام الموصوف الذي محله النصب على الحال،- وأطلق العكبري عليها تسمية حال موطئة[٥٣٠]- ونراه ينكر على المبرد كون الجملة دعائية[٥٣١]،

ويتبع الزمخشري من قبله من قال بإضمار (قد) قبل الماضي، ووهم بنقله عن المبرد أنه يعد جملة (حصرت صدورهم) في محل صفة لموصوف محذوف[٥٣٢]، وإنما ذلك هو قول أبي علي الفارسي وقد بيناه في طرحنا للمسألة.

وذهب أبو البركات الأنباري بإنكار ما ذهب إليه الكوفيون سارداً أقوال النحاة التي مر ذكرها، وكأنه يميل حيث رأي النحاس بأنَّ جملة (حصرت صدورهم) في محل جر صفة لـ (قوم)، وهذا ظاهر كلامه لديّ والله أعلم، أما إنكاره لقولهم بجواز وقوع الماضي مقام المستقبل فنعته بعدم الاستقامة من وجهين:

٥٢٧- ينظر: النحاس، **إعراب القرآن للنحاس**، ١/ ٢٣١.

٥٢٨- ينظر: الفارسي، **الإيضاح العضدي**، ص: ٢٧٧.

٥٢٩- ينظر: ابن جني، **شرح اللمع في النحو**، ص: ٢٥٠، وابن جني، **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها**، ١/ ٢٥٠.

٥٣٠- ينظر: العكبري، **التبيان في إعراب القرآن**، ١/ ٣٧٩.

٥٣١- ينظر: الفارسي، **الإيضاح العضدي**، ص: ٢٧٧.

٥٣٢- ينظر: الزمخشري، **تفسير الزمخشري = الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل**، ١/ ٥٤٧.

الأول: كون الماضي فعلاً، والمستقبل فعلاً كذلك، ولا يعد من الضرورة أين يقوم الفعل مقام جنسه، ولكن من الأفضل أن يقوم الفعل مقام الاسم (الحال).

الثاني: إذا حلّ الماضي محل المستقبل فذلك خلاف للأصل، ولا بد من دليل يدل عليه، كوقوع الماضي حالاً بإضمار (قد) قبله، وما استشهدوا به في حجتهم هذه لا يجوز أن ينطبق الأمر فيما غيره؛ كونه بقي فيه على الأصل[٥٣٣].

ورجح السمين الحلبي[٥٣٤]، وأبو حيان[٥٣٥]، والمرادي[٥٣٦]، وغيرهم[٥٣٧] ما ذهب إليه الكوفيون من عدم التقدير بـ (قد) قبل الماضي الواقع حالاً؛ بسبب كثرة إتيانه على ذلك، ونسب أكثر العلماء أنَّ ذلك مذهب الأخفش من البصريين، ولم أجده في معانيه أنه تكلم بذلك[٥٣٨]، وحكى السمين عن شيخه أنَّ للعكبري وجهاً آخر بجعله (حصرت) بدل اشتمال من (جاؤوكم) [٥٣٩]، وذكره أبو حيان[٥٤٠]، وذكر الرضي أنّ ذلك جائز من باب تأوله بالحصر، أو بالمجيء؛ كون المعاني يُشتمل عليها كما يشتمل الظرف على المظروف[٥٤١]، بيد أنّ هذا ليس من كلام العكبري، ومن نقله عنه فقد جانب الصواب، وذكر السمين الحلبي، وأبو حيان وجهاً للجرجاني

٥٣٣- ينظر: أبو البركات الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين**، ١/ ٢٠٧ - ٢٠٩.

٥٣٤- ينظر: السمين الحلبي، **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**، ٤/ ٦٦.

٥٣٥- ينظر: أبو حيان، **البحر المحيط في التفسير**، ٤/ ١٤، ٨/ ٢٥١، ١٠/ ٤٠٠.

٥٣٦- ينظر: المرادي، **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك**، ٢/ ٧٢٤.

٥٣٧- ينظر: بهاء الدين بن عقيل، **المساعد على تسهيل الفوائد**، ٢/ ٤٧.

٥٣٨- ينظر: الأخفش، **معاني القرآن للأخفش**، ١/ ٢٦٣.

٥٣٩- ينظر: السمين الحلبي، **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**، ٤/ ٦٧.

٥٤٠- ينظر: أبو حيان، **البحر المحيط في التفسير**، ٤/ ١٤.

٥٤١- ينظر: الرضي، **شرح الرضي على الكافية**، ٢/ ٣٨٥.

أنه يجعل الجملة جواباً للشرط، والتقدير حينئذ يكون: (إن جاؤوكم حصرت صدورهم)، ونعته السمين الحلبي بالضعف؛ كون انعدام الدلالة عليه[٥٤٢]، وهذا يتنافى مع ما ذكراه عن الجرجاني، إذ أنه ذكر وجهين لا غيرهما الأول: إضمار (قد) قبل الماضي، وهو مذهب البصرة، والثاني: وافق به الفارسي ومن تبعه من كون الجملة واقعة نعتاً لمنعوت محذوف منصوب، وهذا هو قوله: "فأما أن يضمر (قد)، ...، أو يجعل حصرت صفة لمحذوف هو حال"[٥٤٣]، وهذا جل ما ذكره، ومن نسب إليه غير ذلك فقد قوَّله ما لم يقل، وهذا ليس من باب القدح في كلام العلماء، أو علمهم، ولكن هذه هي الحقيقة الغراء، والأمانة، والله أعلم.

وأختارُ ما ذهب إليه الكوفيون؛ لكثرة شيوعه فمنه ما أتى في أهم مصادر اللغة العربية، وأفضلها وهو كلام الله تعالى، وكذلك إتيانه في كلام العرب شعراً، ونثراً، ومن ذهب إلى التقدير –والله أعلم– فإنه تكلف في ذلك، وأرهق نفسه من غير دليل، إذ عدم التقدير أولى من التقدير إذا صح فيه المعنى، والمراد منه.

ثانياً: التمييز:

التمييز لغةً: "مصدر (مَيَّزَ): إذا خلص شيئًا من شيء، وفرق بين متشابهين"[٥٤٤].

أما اصطلاحاً فقد عرفه ابن جني أنه: "تخليص الأجناس بعضها من بعض ولفظ المميز اسم نكرة يأتي بعد الكلام التام يراد به تبيين الجنس، وأكثر ما يأتي بعد الأعداد، والمقادير"[٥٤٥].

---

[٥٤٢]- ينظر: السمين الحلبي، **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**، ٤/ ٦٧.

[٥٤٣]- الجرجاني، **المقتصد**، ٢/ ٩١٥.

[٥٤٤]- الوقاد، **شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو**، ١/ ٦١٦، وينظر: أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (المتوفى: ٣٩٥هـ)، **معجم مقاييس اللغة**، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، (دار الفكر، د.ط، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م)، ٥/ ٢٨٩، وابن منظور، **لسان العرب**، ٥/ ٤١٢، والزبيدي، **تاج العروس**، ١٥/ ٣٤٠.

[٥٤٥]- ابن جني، **اللمع في العربية لابن جني**، ص: ٦٤.

وأما التعريف الذي يعد الأكثر شيوعا، واستخداما للتمييز الذي عرفه صاحب الآجرومية بأنه: " الاسم المنصوب، المفسر لما انبهم من الذوات"[٥٤٦].

وذكر ابن السراج أنّ التمييز لا يكون إلا نكرةً وهذا هو المذهب البصري – على العكس من المذهب الكوفي الذي جوز أن يكون التمييز معرفة؛ كونه سمع عن العرب– ، وإن كان العامل فيها فعلاً، أو ما في معناه جاز لك الإفراد، أو الجمع في الاسم المميّز كما ورد الاثنان في الذكر الحكيم، فمن الإفراد قال تعالى: ﴿فَإِنْ طِبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا﴾ [النساء: ٤]، ف (نفساً) تمييز مفرد منصوب، والتقدير: طابت أنفسهن، وما ورد جمعاً قوله تعالى: ﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا﴾ [الكهف: ١٠٣]، ف (أعمالا) تمييز منصوب، وهو مجموع[٥٤٧]

وذكر العكبري أنَّ التمييز يكون على ضربين:

الضرب الأول: مفرداً ويكون نكرة، وحقه النصب مطلقاً.

الضرب الثاني: جمعاً فإما أن يأتي منصوباً على أصله، أو مجروراً متى ما أضيف إلى عدد، ويكون مبيناً لذلك العدد، ويكون إما نكرة، أو معرفة نحو: رأيتُ ثلاثةَ طلابٍ[٥٤٨].

وأمَّا كونه معرفةً ما ذكره الأنطاكي على أنَّه تمييز عند الكوفيين ما ذهب إليه الفراء في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَمُدَّنَّ عَيْنَيْكَ إِلَى مَا مَتَّعْنَا بِهِ أَزْوَاجًا مِنْهُمْ زَهْرَةَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ [طه: ١٣١]، فإنَّه يرى أنَّ (زهرة) تمييز لـ (ما)، أو

٥٤٦- ابن آجروم، **الآجرومية**، ص: ١٩.

٥٤٧- ابن السراج، **الأصول في النحو**، ١/ ٢٢٣.

٥٤٨- ينظر: العكبري، **اللباب في علل البناء والإعراب**، ١/ ٢٩٦.

لـ (الهاء) في (به)، وهذا على مذهب الكوفيين في تعريف التمييز[٥٤٩]، غير أنَّي لم أجد ذلك عند الفراء في معانيه، أما ما ذكره فإنه ينصبها على الحال لا على التمييز فقال: " نصبت الزهرة على الفعل متعناهم"[٥٥٠]، وأستشف من كلامه أنه يجوز وقوع المعرفة حالا، مستدلاً بما قالته العرب نثراً نحو: "مررت به الكريم الشريف"، وشعراً كما أنشدوه بعض بني فقعس[٥٥١]:

أبعدَ الذي بالنَّعْفِ نعفِ كَويْكِبٍ رهينةَ رَمْسٍ من ترابٍ وجَندلِ

فـ (رهينة) نصبت بالفعل (نعفِ) على الحال -إذا عُدَّت اسم معرفة، والذي أعلمه أنَّ (رهينة) نكرة مخصصة بالإضافة، وليست معرفة- لا على التمييز كما نقل عنه بعض النحاة[٥٥٢]، ومن ذكر أنَّ الفراء يرى فيها وجها غير الذي ذكره فقد أثقل الحمل عليه، وقوله ما لم يقل.

---

[٥٤٩]- ينظر: الأنطاكي، **غنية الأريب عن شروح مغني اللبيب**، ٤/ ١٩٤.

[٥٥٠]- الفراء، **معاني القرآن للفراء**، ٢/ ١٩٦.

[٥٥١]- البيت ذُكِرَ في معاني القران للفراء بلا نسبة، ولم يستشهد به أحد قط سوى صاحب كتاب الشاهد الشعري النحوي عند الفراء، وكذلك ذكره من دون أن يخرجه، ينظر: عبد الهادي كاظم كريم الحربيّ، **الشاهد الشعري النحوي عند الفرّاء (ت:٢٠٧ هـ) في كتابه (معاني القرآن) دراسة نحوية**، اشراف: صباح عطيوي عبود، (وهي رسالة قدّمها المؤلف الى مجلس كليّة التربية/ جامعة بابل، وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في اللّغة العربيّة وآدابها)، (د،ن، د.ط، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م).

ونُسب البيت لعبد الرحمن بن زيد العذري، ينظر: أبو عُبَادة الوَليد بن عُبَيد البُحتري (ت ٢٨٤ هـ)، **الحماسة للبحتري**، تحقيق: محمد إبراهيم حُوَّر - أحمد محمد عبيد، (الإمارات العربية المتحدة: أبو ظبي، هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث، د.ط، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م)، ص: ٥٦.

وذكر البيت بغير رواية عند النويري منسوباً لزيادة الحارثي وهو:

أبعد الذى بالنّعف نعف كويكب رهينة رمس ذى تراب وجندل

ينظر: النويري، **نهاية الأرب في فنون الأدب**، ٤/ ٢٩٠.

[٥٥٢]- ينظر: الفراء، **معاني القرآن للفراء**، ٢/ ١٩٦.

وذكر الزجاج أنَّ (زهرة) مفعولا ثانيا لـ (متعنا) لما تضمنه من معنى جعلنا، والتقدير: جعلنا لهم زهرة... [٥٥٣]، وتبعه النحاس[٥٥٤].

وذكر الزمخشري في نصب (زهرة) أربعة أوجه: الأول: ما ذكره الزجاج، والثاني: منصوبة على الاختصاص (الذم)، الثالث: تكون بدلاً من محل شبه الجملة (به)، الرابع: تكون بدلاً من (أزواج) بحذف المضاف إذ التقدير: ذوي زهرة[٥٥٥]، وكذلك الرازي[٥٥٦]، والنسفي[٥٥٧]، وزاد العكبري، على ما ذكروا ثلاثة أوجه أخرى وهي: إمّا أن تكون بدلا من الاسم الموصول (ما)، وردّ هذا الوجه؛ كونه فصل بين الصلة، ومعمولها بأجنبي، أو تكون حالاً من الضمير المتصل في (به)، أو حالا من (ما)، أو منصوبة على التمييز، ونعته بالغلط؛ كون (زهرة) معرفة[٥٥٨]، وأعجب من تغليطه للمعرفة، وسبق أن ذكرها في اللباب إذ قال: "يسمى البيان، والتبيين، والتفسير... ويكون نكرة، ومعرفة"[٥٥٩].

٥٥٣- ينظر: الزجاج، **معاني القرآن وإعرابه للزجاج**، ٣/ ٣٨٠.

٥٥٤- ينظر: النحاس، **إعراب القرآن للنحاس**، ٣/ ٤٣.

٥٥٥- ينظر: الزمخشري، **تفسير الزمخشري = الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل**، ٣/ ٩٨.

٥٥٦- ينظر: الرازي، **تفسير الرازي = مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير**، ٢٢/ ١١٥.

٥٥٧- ينظر: النسفي، **تفسير النسفي = مدارك التنزيل وحقائق التأويل**، ٢/ ٣٩٠.

٥٥٨- ينظر: العكبري، **التبيان في إعراب القرآن**، ٢/ ٩٠٩.

٥٥٩- ينظر: العكبري، **اللباب في علل البناء والإعراب**، ١/ ٢٩٦.

وأما ابن الحاجب فيختار ما ذهب إليه الزجاج، وهو النصب بفعل يدل عليه ما قبله، مفسراً ذلك أنَّ التمتع بمثابة الجعل، والعطاء، ولا تعسف في ذلك؛ كون الفعل يحذف بقيام قرينة ناعتاً ذلك بالاستساغة، والواقعية، والفصاحة، مع تضعيفه لجميع الأوجه التي قيلت غير الذي اختاره[٥٦٠]، ووافقه ابن هشام[٥٦١].

وأستحسن من هذه الوجوه ما رجحه الزمخشري من كون (زهرة) منصوبة على الذم؛ كونها حياة دنيا زائلة، وهذا التأويل يخدم المعنى، والسياق، كذلك ترجيحه كون (زهرة) مفعولاً ثانياً على عدِّ (متعنا) بمعنى (أعطينا)، كما أستحسن كون (زهرة) تميزاً؛ كونها أزالت الإبهام عن الممتَّع به الأزواج، والله أعلم.

ثالثاً: المستثنى:

المستثنى: "وهو المنسوب إليه خلاف المسند للاسم الذي قبله بواسطة إلا، أو ما في معناه"[٥٦٢].

وقيل فيه أنَّه: "المخرج تحقيقًا أو تقديرًا من مذكور أو متروك بألا أو ما بمعناها بشرط الفائدة"[٥٦٣].

وله أداة تربط المستثنى بالمستثنى منه وتعد (إلا) هي أم الأدوات فيها وهي حرف، وهناك أسمان للاستثناء (غير، سوى)، وبعض الأدوات مختلف في تكوينها مثل (حاشا، خلا، عدا) هل تعد حرفاً أم فعلاً. ومما اختلف في كونه أداة استثناء ما ذكره الأنطاكي في غنيته أنَّ الكوفيين ذهبوا إلى أنَّ (بله) بمعنى (غير) كما في قول الشاعر[٥٦٤]:

٥٦٠- ينظر: ابن الحاجب، **أمالي ابن الحاجب**، ١/ ٢٣١.

٥٦١- ينظر: ابن هشام، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، ص: ٧٢٠ – ٧٢١.

٥٦٢- أبو حيان، **ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي**، ٣/ ١٤٩٧.

٥٦٣- أبو حيان، **التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل**، ٨/ ١٥١، وبهاء الدين بن عقيل، **المساعد على تسهيل الفوائد**، ١/ ٥٤٨، والوقاد، **شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو**، ١/ ٥٣٧.

٥٦٤- البيت: من الكامل، نسب لكعب بن مالك، ينظر: ابن منظور، **لسان العرب**، ١٣/ ٤٧٨، وأبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (المتوفى: ٧٧٤هـ)، **البداية والنهاية**، (دار الفكر، د.ط، ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٦ م)، ٤/ ١٣٤، والبغدادي، **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب للبغدادي**، ٦/ ٢١٧، والبغدادي، **شرح أبيات مغني اللبيب**، ٣/ ٢٨.

وبلا نسبة ينظر: السيرافي، **شرح كتاب سيبويه**، ٥/ ١٠٧، والزمخشري، **المفصل في صنعة الإعراب**، ص: ١٩٦، وابن يعيش، **شرح المفصل لابن يعيش**، ٣/ ٤١، وابن مالك، **شرح التسهيل لابن مالك**، ٢/ ١٨٤، وأبو حيان، **ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي**، ٣/

فَتَرَى الْجَمَاجِمَ ضَاحِيًا هَامَاتُهَا بَلْهَ الْأَكُفّ كَأَنَّهَا لَمْ تُخْلَقِ

فتقول في (بله الأكف) أي: غيرَ الأكف. وعلى هذا فـ (بله) عندهم مستثنى منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره، وهو مضاف، و(الأكف) مضاف إليه[٥٦٥].

وذهب السيرافي، وأغلب النحاة إلى أنَّ (بله) تأتي على ثلاثة أضرب:

الأول: أنَّ (بله) اسم فعل أمر بمعنى (دَعْ)، والذي يليها منصوب على المفعولية.

الثاني: يكون (بله) مصدر منصوب على أنه مفعول مطلق بمعنى (الترك)، وهو مضاف، والذي يليه في محل جر مضاف إليه.

الثالث: يأتي بمعنى (كيف) مرفوع المحل خبر مقدم، وما بعدها مبتدأ مؤخر[٥٦٦]، وتبعه الزمخشري[٥٦٧]، وابن يعيش[٥٦٨]، وغيرهم[٥٦٩].

وحكى ابن يعيش أنَّ الأخفش ذكر أنَّ (بله) تستخدم حرف جر ك (خلا، حاشا، وعدا)، ومعناها سوى مستشهدا في ذلك قول الشاعر[٥٧٠]:

١٥٥٤، والمرادي، **الجنى الداني في حروف المعاني**، ص: ٤٢٥، وابن هشام، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، ص: ١٥٦، والوقاد، **شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو**، ٢/ ٢٨٩.

[٥٦٥]- ينظر: الأنطاكي، **غنية الأريب عن شروح مغني اللبيب**، ٢/ ٦٨.

[٥٦٦]- ينظر: السيرافي، **شرح كتاب سيبويه**، ٥/ ١٠٧.

[٥٦٧]- ينظر: الزمخشري، **المفصل في صنعة الإعراب**، ص: ١٩٦.

[٥٦٨]- ينظر: ابن يعيش، **شرح المفصل لابن يعيش**، ٣/ ٤٣.

[٥٦٩]- ينظر: ابن مالك، **شرح التسهيل لابن مالك**، ٢/ ١٨٤، والرضي، **شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب**، ٣/ ٩٣، والوقاد، **شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو**، ٢/ ٢٨٩، والصبان، **حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك**، ٢/ ١٧٨، ومحمّد الأنطاكي، **المنهاج في القواعد والإعراب**، (مكتبة البشرى، د.ط، ١٤٣٢ هـ)، ص: ٢٠٣.

حمّال أثقالِ أهلِ الوُدِّ آونَةً أعطِيهُمُ الجهْدَ مِني بَلْهَ ما أسَعُ

فـ (بله) حرف جر ما بعده مجرور به[٥٧١]، وكذلك الرضي[٥٧٢].

وأمَّا ابن عصفور فنراه ينكر ما ذهب إليه الكوفيون كون (بله) إحدى أدوات الاستثناء، ويرميه بالفساد؛ معللاً ذلك إذا قلت جاء الطلاب بله زيداً، فلا يُخبر عنه، وإنما هو بمعنى: دع زيداً، أي: اسم فعل أمر[٥٧٣].

وذكر ابن منظور أنَّ ابن الأنباري حكى عن العرب فيها ثلاثة أوجه: أحدها أنها حرف جر ك (على)، وكذلك عند الفراء[٥٧٤]، وحين التقصي منها في كتبهما لم أجدها البتة عندهما.

أمَّا أبو حيان فذكر قول البصريين حين أنكروا ما ذهب إليه الكوفيون في (بله)، وذكروا أنه لا يجوز في الاسم الواقع بعد (بله) إلا الجر، وردَّ قولهم ناعتاً إياه بالخطأ؛ كون النصب في لسان العرب محفوظاً، ورجحه على الخفض[٥٧٥]، وكذلك المرادي[٥٧٦].

ويذكر ابن هشام مستغرباً من البخاري أنه روى حديثا لرسول الله (ﷺ) أثناء تفسير سورة السجدة أنَّ الله جل في علاه في حديثه القدسي مخاطباً النبي (ﷺ) فقال: "أعددت لعبادي الصالحين ما لا عين رأت ولا أذن

٥٧٠- البيت: من البسيط، نسب لأبي زبيد الطائي ينظر: ابن منظور: **لسان العرب**، ١٣/ ٤٧٨، والبغدادي، **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب للبغدادي**، ٦/ ٢٣٦. وبلا نسبة، ينظر: أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (المتوفى: ٣٢١هـ)، **جمهرة اللغة**، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، (بيروت: دار العلم للملايين، ط١، ١٩٨٧م)، ١/ ٣٨٠، وابن يعيش، **شرح المفصل لابن يعيش**، ٣/ ٤٤.

٥٧١- ينظر: ابن يعيش، **شرح المفصل لابن يعيش**، ٣/ ٤٤.

٥٧٢- ينظر: الرضي، **شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب**، ٣/ ٩٤.

٥٧٣- ينظر: ابن عصفور، **شرح جمل الزجاجي لابن عصفور**، ١/ ٤٧٢.

٥٧٤- ينظر: ابن منظور، **لسان العرب**، ١٣/ ٤٧٨.

٥٧٥- ينظر: أبو حيان، **ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي**، ٣/ ١٥٥٤.

٥٧٦- ينظر: المرادي، **الجنى الداني في حروف المعاني**، ص: ٤٢٥.

سمعت ولا خطر على قلب بشر ذخرا من بله ما اطلعتم عليه جاءت"[٥٧٧]، و(بله) فيه مجرورة معربة، وليست على الأوجه الثلاثة التي ذكرها في بداية كلامه، معللاً أن رواية البخاري تسند بقوة لما ذهب إليه الكوفيون[٥٧٨]، والغريب في الواقع أن ابن هشام قد جانب الصواب في نقله للحديث –والله أعلم–، فعند التحري من الحديث في الموضع نفسه الذي ذكره لم أجد ذلك البتة، والذي وجدته من غير أن تسبق (بله) بـ (من) كباقي الروايات التي نقلت الحديث نفسه فنص الحديث عند البخاري هو: " ... خَطَرَ عَلَى قَلْبِ بَشَرٍ ذُخْرًا بَلْهَ"[٥٧٩].

وأراني أختار ما رجحه أبو حيان كونه أنصف أهل حجة، ودليل دون تعصب، فضلاً عن اختياره الجرّ الذي هو مذهب البصريين، وأرى أنَّ هذا الرأي يقرب من كونه استثناء؛ كون (بله) تستخدم كـ (خلا، عدا، حاشا)، والله أعلم.

المطلب الخامس: التابع لمتبوع منصوب، وفيه:

أولاً: التوكيد:

من التوكيد الذي ذكره الأنطاكي في الغنية ما ذهب الفراء إليه من أنَّ الضمير المنفصل (أنت) في قوله تعالى: ﴿إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾ [البقرة: ١٢٧] في موضع نصب على التوكيد لاسم (إنَّ) على عكس ما ذهب إليه الكسائي من أنه مبتدأ ما بعده خبر له، ولا وجه لما ذهب إليه الفراء؛ كون الضمير المنفصل (أنت) لا

---

[٥٧٧]- ينظر: ابن هشام، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، ص: ١٥٦.

[٥٧٨]- ينظر: المصدر نفسه، ص: ١٥٦.

[٥٧٩]- أخرجه محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي، **الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه = صحيح البخاري**، كتاب تفسير القرآن، باب: قوله تعالى: {فَلاَ تَعْلَمُ نَفْسٌ مَا أُخْفِيَ لَهُمْ مِنْ قُرَّةِ أَعْيُنٍ جَزَاءً بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ}، (بيروت: دار طوق النجاة، ط١، ١٤٢٢هـ)، ٦/ ١١٦، حديث رقم: ٤٧٨٠.

يمكن أن يكون ضمير نصب البتة، وأمَّا رأي الكسائي فيقبل؛ لأنَّ كونه ضمير فصل هو الأرجح لما ذكرتها هناك[٥٨٠]، والله أعلم.

ومن التوكيد أيضاً الذي ذكره الأنطاكي ما ذهب الكوفيون إليه، جواز توكيد المنَكَّر إذا كان معلوم المقدار، أو مؤقتاً كـ (درهم، دينار، يوم، ليلة، شهر) بـ (كل)، وأخواته لا بالنفس، والعين[٥٨١]، وعلى هذا فإنه لا يشترط تطابق التوكيد، والمؤكد تعريفاً، وتنكيراً عندهم، فيجوز عندهم (أنفقت ديناراً كله) فـ (كل) توكيد معرفة أكد به (ديناراً) الذي هو نكرة محدودة، ومن توكيد النكرة بـ (كل) قول الشاعر [٥٨٢]:

لكنَّه شَاقَهُ أَنْ قيل ذا رَجَبٌ يا ليت عِدَّةَ حَوْلٍ كلِّهِ رَجَبُ

فقد أكد النكرة (حولا) بـ (كل).

وذكر الأنباري أنَّ المذهب البصري لا يجوِّز على الإطلاق توكيد النكرة من دون لفظها، وأجمعوا بجواز ذلك متى ما كان من لفظها نحو: جاء رجلٌ رجلٌ، واحتجوا لمنعهم ذلك من وجهين:

---

[٥٨٠]- ينظر: الفصل الأول، المبحث الأول من هذه الرسالة، ص: ٨٩ – ٩٥.

[٥٨١]- ينظر: الأنطاكي، **غنية الأريب عن شروح مغني اللبيب**، ٢/ ٤٠٨.

[٥٨٢]- البيت: من البسيط، نسب لعبد الله بن مسلم بن جندب الهذلي، ينظر: ابراهيم بركات، **النحو العربي**، ٥/ ١٢٢، وعفيف دمشقيّة، **خطى متعثّرة على طريق تجديد النحو العربي**، (دار العلم للملايين، ط٢، ١٩٨٢ م)، ص: ٩٤، و شرح منظومة الآجرومية للشيخ داود بن سلمان التكريتي، ص: ٢٥٣. وبلا نسبة: ينظر: الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين**، ٢/ ٣٦٩، ابن يعيش، **شرح المفصل لابن يعيش**، ٢/ ٢٢٨، وبدرالدين بن مالك، **شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك**، ص: ٣٦١، وابن هشام، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، ٣/ ٢٩٩، وابن هشام، **شرح شذور الذهب لابن هشام**، ص: ٥٥١، والعيني، **المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية**، ٤/ ١٥٨٤، والأشموني، **شرح الأشموني لألفية ابن مالك**، ٢/ ٣٤١، والوقاد، **شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو**، ٢/ ١٣٨.

وروي البيت في مجالس ثعلب منسوباً لعبدالله بن مسلم الهذلي:

لكنه شاقه أن قيل ذا رجبٌ يا ليت عدة دهري كله رجبا

بإضافة (دهري)، وهذا يعني أن (كل) صفة لها لا توكيد؛ كونها عرِّفت بالإضافة. ينظر: ثعلب، **مجالس ثعلب (طبعة المعارف)**، ص: ٤٠٧.

أحدهما: كون النكرة منتشرة الشيوع، وتخلو من ديمومة الثبات كالمعرفة، وبما أنها كذلك كان ينبغي عليها أن لا تكون مفتقرة للتوكيد؛ كون كل ما لا يعرف لا فائدة في توكيده، وقولهم، أي: الكوفيين: رأيت ديناراً كل دينار، فحملوه أهل البصرة على الوصف لا التوكيد.

والوجه الآخر: كون النكرة تحتمل في دلالتها على العموم دون الاقتصار، والتخصيص، والتوكيد على العكس منها؛ كونه يحتمل التعيين، لهذا لا يمكن توكيد النكرة، ولو جوَّزوا لأدخلوا الشائع في باب التخصيص، وهذا ينافي لما وضع التوكيد إليه؛ كون هذا الأمر تغيير، والتوكيد تقرير، وردّ الأنباري مذهب الكوفيين أنَّ قياسهم، وسماعهم عن العرب ينطوي تحت الشذوذ، وما استدلوا به منه إذ الرواية الصحيحة هي (حولي كله) بإضافة (حول) فأصبح معرفة، وذكر أنَّه لو صح الأخذ بما قالو من شذوذ لاختلطت الأصول بغيرها كما يختلط الصحيح بالسقيم[٥٨٣].

وذكر ابن مالك أنَّ البصريين ذهبوا في منع توكيد النكرة مطلقاً، وأما الكوفيون، والأخفش من البصريين إن أكدت النكرة المحددة وهي: (ليلة – يوم – حول – دهر ...)، وتمت الفائدة بها فذلك جائز عندهم باتفاق، ورجح ابن مالك ما ذهبوا إليه على ما قال به المذهب البصري؛ لصحة السماع فيها، فإذا قلت صمت شهراً، ثم سكتَّ فالكلام يحتمل صيام الشهر كاملاً، أو أكثر منه، فعند التوكيد بـ (كل) فتقول: (صمت شهراً كله) ينزاح الغموض، والشك، والاحتمال في الأمر بصيامك الشهر كاملاً[٥٨٤]، وأما النكرة التي لم تحدد نحو: (وقت – زمان – حين)، فالمنع في توكيدها متفق عليه بين النحاة[٥٨٥]، وتبعه ابنه بدر الدين في ذلك[٥٨٦]، وابن

٥٨٣- ينظر: الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين**، ٢/ ٣٧٢.

٥٨٤- ينظر: ابن مالك، **تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد**، ص: ١٦٥، وابن مالك، **شرح التسهيل لابن مالك**، ٣/ ٢٩٦.

٥٨٥- ينظر: ابن مالك، **شرح الكافية الشافية**، ٣/ ١١٧٦.

٥٨٦- ينظر: بدر الدين بن مالك، **شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك**، ص: ٣٦٠.

الصائغ[٥٨٧]، وغيرهما[٥٨٨]، وأما (ساعة) فكانت من النكرات التي لم تحدد كما في قوله تعالى: {وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ يُقْسِمُ الْمُجْرِمُونَ مَا لَبِثُوا غَيْرَ سَاعَةٍ} [الروم: ٥٥]، أما اليوم فقد تغير مفهومها الدلالي بتغير العصر وأصبحت محددة بـ (ستين دقيقة).

وأراني أوافق ما ذهب إليه الكوفيون ومن تبعهم؛ كون بذكر التوكيد يزال الإبهام، والشيوع، والاحتمال من الجملة، وما ذهب إليه الأنباري من نَعْتِه الشاهدُ المذكور بالشذوذ مردود؛ كون أغلب النحاة استشهدوا به وذكروه دون أن يضعف، أو يشك في روايته أحد، والله أعلم بالصواب.

وذكر الأنطاكي أنَّ الفراء، والزمخشري استدلا بقراءة من قرأ قوله تعالى: ﴿إِنَّا كُلٌّ فِيهَا﴾ [غافر: ٤٨]، بنصب (كل)، و(كل) مقطوعة عن الإضافة لفظاً دون تقدير، وعلى هذا فإنَّ الفراء ذهب إلى أنَّ (كلاً) توكيد لاسم (إنَّ) وهو الضمير المتصل (نا)، والتنوين عوض عن المضاف إليه، والتقدير: إنّا كلنا فيها[٥٨٩]، وظاهر كلام الفراء غير ذلك فلم يقل بالتوكيد البتة، وإنما قال: "رفعت (كل) بـ (فيها)، ولم تجعله نعتا لـ (إنا)، ولو نصبته على ذلك، وجعلت خبر إنا فيها"[٥٩٠]، وإنما هو كلام الزمخشري الذي أناط به في تفسيره للآية[٥٩١]، وذهب الأخفش إلى منع وقوع (كلا) صفة كما ذهب إليه الفراء؛ لضعف الإضمار فيها، ولكنه يراها أنها نصبت على

٥٨٧- ينظر: ابن الصائغ، **اللمحة في شرح الملحة**، ٢/ ٧١٠.

٥٨٨- ينظر: المرادي، **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك**، ٢/ ٩٧٦، وابن الوردي، **شرح ألفية ابن مالك المسمى تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة**، ١/ ٧٠، ٢/ ٤٩١، وابن هشام، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، ٣/ ٢٩٨، وابن هشام، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، ص: ٢٥٦، وناظر الجيش، **تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد**، ٧/ ٣٢٩٨، والبغدادي، **شرح أبيات مغني اللبيب**، ٤/ ١٨٧.

٥٨٩- ينظر: الأنطاكي، **غنية الأريب عن شروح مغني اللبيب**، ٢/٤١١، ٤/٤٢.

٥٩٠- الفراء، **معاني القرآن للفراء**، ٣/ ١٠.

٥٩١- ينظر: الزمخشري، **تفسير الزمخشري = الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل**، ٤/ ١٧١.

الحالية[٥٩٢]، وذهب النحاس أيضاً في منعه ونعتَه بالخطأ العظيم فالمضمر لا ينعت عنده، وكذلك (كلاً) لا يُنعت بها، ولا تُنعت، ذاكرا أنَّ هذا ما قال به سيبويه[٥٩٣].

وأستشف من كلام ابن جني أنه مع من قال بالتوكيد[٥٩٤]، وذهب العكبري إلى أنَّ (كل) في قراءة النصب بدل من الضمير (نا)، ونعت من نصبها على الحالية بغاية الشذوذ[٥٩٥]، واختاره أبو حيان[٥٩٦].

أما ابن مالك فنراه هو من قال بنصب (كلاً) على الحال من الضمير المنوي الرفع في شبه الجملة (فيها)، والعامل فيها شبه الجملة من الجار والمجرور، وتقدم الحال على عامله، وينكر على من قال بالتوكيد فيها؛ كون ألفاظ التأكيد عنده هي بوجهين:

الأول: أن يصرح بإضافته إلى المؤكد كالعين، والنفس، وغيرها.

الثاني: إضافته منوية إلى المؤكد، كأجمع، وأخواتها[٥٩٧].

وضعَّف ابن هشام ما ذهب إليه ابن مالك، ويعزى ذلك إلى سببين:

الأول: كونه منع (كل) من الإضافة في اللفظ، والتقدير؛ ليصيرها نكرة حتى تكون حالاً كما يريد.

٥٩٢- ينظر: الأخفش، **معاني القرآن للأخفش**، ١/ ٢٠٩.

٥٩٣- ينظر: النحاس، **إعراب القرآن للنحاس**، ٤/ ٢٧.

٥٩٤- ينظر: ابن جني، **شرح اللمع في النحو**، ص: ٢٨٨.

٥٩٥- ينظر: العكبري، **التبيان في إعراب القرآن**، ٧/ ٣١٤.

٥٩٦- ينظر: أبو حيان، **ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي**، ٤/ ١٩٥٠.

٥٩٧- ينظر: ابن مالك، **شرح التسهيل لابن مالك**، ٣/ ٢٩٣.

والثاني: كونه قدم الحال على عامله وهو الظرف، وذلك غير جائز إن لم يكن العامل متصرفاً، واختار فيه البدل من اسم (إنَّ)؛ كونه يفاد منه الإحاطة[٥٩٨].

وأرى أنَّ (كلاً) توكيد للضمير المتصل أقرب من كونه حالاً؛ ذلك لأنَّ الموقف فيه رهبة، والهيئة واضحة، فأراد أن يؤكد الكلية في جهنم فقال: " إنَّا كلٌّ فيها"، وهذا ما بينته قراءة الرفع، والله أعلم.

وذكر الأنطاكي أيضا في باب التوكيد أنَّ الكسائي ذهب إلى أنَّ ضمير العماد، أو الفصل –عند البصريين– له محل من الإعراب فهو توكيد لما بعده، وعليه فالضمير (نحن) في قوله تعالى: ﴿إِنْ كُنَّا نَحْنُ الْغَالِبِينَ﴾ [الأعراف: ١١٣]، ضمير منفصل مبني في محل نصب توكيد لخبر كان (الغالبين)[٥٩٩].

وقال الفراء فيه: "لم يوضع العماد على أن يكون لنصب، أو لرفع، أو لخفض، إنما وضع في كل موضع يبتدأ فيه بالاسم قبل الفعل"[٦٠٠].

وذكر الزجاج أنَّ ضمير الفصل عند البصريين ليس له محل من الإعراب البتة[٦٠١]، وأنكر ابن السراج ما ذهب إليه الكسائي من كون ضمير الفصل يؤكد به ما بعده، وأنه لا يبتدأ به أيضاً، ولا يوضع موضع الألف، واللام[٦٠٢].

٥٩٨- ينظر: ابن هشام، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، ص: ٢٥٧.

٥٩٩- ينظر: الأنطاكي، **غنية الأريب عن شروح مغني اللبيب**، ٦٧٢/٣.

٦٠٠- الفراء، **معاني القرآن للفراء**، ١/ ٥١.

٦٠١- ينظر: الزجاج، **معاني القرآن وإعرابه للزجاج**، ٤/ ٤٢٠.

٦٠٢- ينظر: ابن السراج، **الأصول في النحو**، ٢/ ١٢٦.

ولا أعلم كيف طابت للكسائي نفسه أن يجعل ضمير العماد توكيداً لما بعده، ولو جعله توكيداً للضمير (نا) لكان خيراً له، وإن كنت أرجح قول الفراء، والبصريين، وعدّ الضمير (نحن) ضمير فصل لا محل له من الإعراب.

ثانياً: البدل:

هل الظاهر يبدل من ضمير الحاضر؟

المسألة خلافية، وفيها أربعة آراء، أو أوجه:

الأول: ما ذكره الأنطاكي في هذا الباب أنَّ الكوفيين أجازوا إبدال الظاهر من ضمير الحاضر بدل كل من كل دون قيد، أو شرط مستدلين بذلك أنه سمع من العرب قول الشاعر[٦٠٣]:

أنَا سَيْفُ الْعَشِيْرَةِ فاعْرِفَوِنِي حَمِيداً قَدْ تَذَرَّيْتُ السَّنَامَا

فـ (حميداً) منصوب على البدلية من المفعول به (الياء) في (فاعرفوني)[٦٠٤].

وانفرد الأخفش من البصريين بجواز إبدال الظاهر من الحاضر فذكر أنَّ (الذين خسروا أنفسهم) في قوله تعالى: ﴿لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ فَهُمْ لَا يُؤْمِنُون﴾ [الأنعام: ١٢]، بدل من

٦٠٣- البيت: من الوافر، نسب لـ حميد بن حريث بن بحدل الكلبي، وهو شاعر اسلامي، ينظر: الفارسي، **التعليقة على المقرب**، ص: ٥٢٥، والبغدادي، **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب للبغدادي**، ٥/ ٢٤٣. ونسب لـ حميد بن ثور عند: ناظر الجيش، **تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد**، ١/ ٤٩٩.

وبلا نسبة: السيرافي، **شرح كتاب سيبويه**، ١/ ٢٠٥، وابن جني، **المنصف لابن جني**، **شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني**، ص: ١٠، وابن الأثير، **البديع في علم العربية**، ٢/ ٦٥٣، وابن يعيش، **شرح المفصل لابن يعيش**، ٢/ ٣٠٤، وابن عصفور، **ضرائر الشعر**، ص: ٥٠، والرضي، **شرح شافية ابن الحاجب – الرضي الأستراباذي**، ٢/ ٢٩٥، وأبو حيان، **التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل**، ٢/ ١٩٥، وابن الجوزية، **إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك**، ٢/ ٦٥٠.

٦٠٤- ينظر: الأنطاكي، **غنية الأريب عن شروح مغني اللبيب**، ٤١٢/٢.

الكاف في (ليجمعنكم) [٦٠٥]، ليكون المعنى عنده: (ليجمعن هؤلاء المشركين الذين خسروا أنفسهم إلى هذا اليوم الذي يجحدونه ويكفرون به)، وضعفه العكبري؛ كونه لا يجوز مثل ذلك البدل[٦٠٦]، وأراه مصيباً؛ كون (الذين خسروا) فيه ضمير الغيبة، أمَّا (ليجمعنكم) ففيه ضمير المخاطب، وذكر ابن عصفور أنَّ (الذين خسروا أنفسهم) محمولة على الاستئناف، لا على البدلية[٦٠٧]، وهو رأي وجيه؛ لأنَّ الجملة الاستئنافية مسوقة؛ لبيان سبب خسرانهم.

وكذلك ابن جني أراه يوافق الأخفش، والكوفيين فيقول: " أنَّ المظهر يبدل من المضمر، لا إشكال في ذلك"[٦٠٨].

والثاني: ما ذهب إليه البصريون غير الأخفش فإنهم لا يجيزون ذلك البتة، فالسيرافي يرد معللاً على سائل يسأل لماذا تمنعون ما جوزه الأخفش، والكوفيون؟، أنَّ الإيضاح، والتعريف طريق البدل من المبدل منه، وضمير الحاضر سواء كان متكلما أم مخاطبا لا إشكال فيه، كي يحتاج إلى بدل يوضح ما هية نقصهما، فلا يجوز ذلك الضرب من البدل؛ كون ضميري المخاطب، والمتكلم في منتهى البيان، و(حميداً) عندهم منصوب على الاختصاص[٦٠٩]، وتبعه ابن الخباز[٦١٠]، وابن الوردي[٦١١]، والمكودي[٦١٢].

٦٠٥- ينظر: الأخفش، **معاني القرآن للأخفش**، ١/ ٢٩٣.

٦٠٦- ينظر: العكبري، **التبيان في إعراب القرآن**، ١/ ٣٢٧.

٦٠٧- ينظر: ابن عصفور، **شرح جمل الزجاجي لابن عصفور**، ١/ ٣٣٦.

٦٠٨- ينظر: ابن جني، **شرح اللمع في النحو**، ص: ١٣٠.

٦٠٩- ينظر: السيرافي، **شرح أبيات سيبويه**، ١/ ٨٦.

٦١٠- ينظر: ابن الخباز، **توجيه اللمع**، ص: ٢٧٨.

٦١١- ينظر: ابن الوردي، **شرح ألفية ابن مالك المسمى تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة**، ١/ ٥٢.

والثالث: ما ذهب إليه ابن مالك في جواز ذلك شريطة الإحاطة، والشمول التي تفيد التوكيد؛ كونه شائع الاستخدام، مستدلاً بقوله تعالى: ﴿تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِأَوَّلِنَا وَآخِرِنَا﴾ [المائدة: ١١٤]، فـ (أولنا) بدل من الضمير المتصل في (لنا)، وعود العامل معه للتفصيل، وأمَّا إذا لم يتوافر شرط الإحاطة في الإبدال من ضمير الحاضر، فلا يمتنع ذلك كما زعم البصريون، وإنما جاز على قلة[٦١٣]، مستدلاً على ثبوت ذلك بقول أبي موسى الأشعري (ﷺ): "أَتَيْنَا النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلّم نَفَرٌ مِنَ الأَشْعَرِيِّينَ"[٦١٤]، وتبعه ابنه في ذلك[٦١٥]، وابن هشام[٦١٦]، والعيني[٦١٧]، وغيرهم[٦١٨].

أما المرادي فنراه يتبع ابن مالك في مسألة الإبدال من الكل من ضمير الحاضر إذا تضمن معنى الإحاطة، وإن لم يفد فهو مع ما ذهبوا إليه أهل البصرة[٦١٩].

الرابع: حكى المرادي أنَّه يجوز إبدال الظاهر من ضمير الحاضر في الاستثناء نحو: (ما ضربتكم إلا زيداً)، فـ (زيداً) بدل كل من كل من الضمير المتصل (الكاف)، وينسبه لقطرب[٦٢٠].

٦١٢- ينظر: المكودي، **شرح المكودي على الألفية في علمي الصرف والنحو**، ص: ٢٣٤.

٦١٣- ينظر: ابن مالك، **شرح التسهيل لابن مالك**، ٣/ ٣٣٤.

٦١٤- أخرجه البخاري، **صحيح البخاري**، كتاب المغازي، باب قدوم الأشعريين وأهل اليمن، ٥/ ١٧٣، رقم الحديث: ٤٣٨٥.

٦١٥- ينظر: بدر الدين بن مالك، **شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك**، ص: ٣٩٧.

٦١٦- ينظر: ابن هشام، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، ص: ٢٥٧، ٦٦٢.

٦١٧- ينظر: العيني، **المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية**، ٤/ ١٦٧٣.

٦١٨- ينظر: الوقاد، **شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو**، ٢/ ١٣٤، والبغدادي، **شرح أبيات مغني اللبيب**، ١/ ٢٥٨، وبهاء الدين بن عقيل، **المساعد على تسهيل الفوائد**، ٢/ ٤٣٢.

٦١٩- ينظر: المرادي، **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك**، ٢/ ١٠٤٥- ١٠٤٦.

٦٢٠- ينظر: المصدر نفسه، ٢/ ١٠٤٦.

وما ذهب إليه ابن مالك هو الراجح عندي؛ كونه أجاز مع اشتراطه الإحاطة، والشمول التي تفيد التوكيد، والله أعلم.

الجملة الواقعة بدلاً:

قال الأنطاكي في غنيته: " إنَّ ما فيه معنى القول يعمل في الجمل، وهو قول الكوفيين"[٦٢١]. وعليه فقد أجازوا أن تكون جملة (هل هذا إلا بشر مثلكم) في قوله تعالى: ﴿وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا هَلْ هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُم﴾ [الأنبياء: ٣]، بدلاً من (النجوى)، وذهب في جواز ذلك ابن جني[٦٢٢]، ووافق الزمخشري الكوفيين في تفسيره للآية فقال: "هذا الكلام كله في محل النصب بدلا من النجوى "[٦٢٣]، وتبعهم ابن مالك إذ جوَّز أن تبدل الجملة من المفرد[٦٢٤]، وغيره[٦٢٥].

أما الزجاج فيذهب إلى أنَّ جملة (هل هذا ...) منصوبة على إضمار القول، والتقدير: قالوا سرا هل هذا إلا بشر مثلكم، ويعنون بذلك النبي (ﷺ)[٦٢٦]، وتبعه صاحب الجدول[٦٢٧].

٦٢١- الأنطاكي، **غنية الأريب عن شروح مغني اللبيب**، ٣/ ٤١٦.

٦٢٢- ينظر: ابن جني، **شرح اللمع في النحو**، ص: ١٣٠.

٦٢٣- الزمخشري، **تفسير الزمخشري = الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل**، ٣/ ١٠٢.

٦٢٤- ينظر: ابن مالك، **شرح التسهيل لابن مالك**، ٣/ ٣٤٠.

٦٢٥- ينظر: النسفي، **تفسير النسفي = مدارك التنزيل وحقائق التأويل**، ٢/ ٣٩٤، وناظر الجيش، **تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد**، ٧/ ٣٤١٢.

٦٢٦- ينظر: الزجاج، **معاني القرآن وإعرابه للزجاج**، ٣/ ٣٨٤.

٦٢٧- ينظر: محمود صافي، **الجدول في إعراب القرآن**، ١٧/ ٤.

وأمَّا أبو حيان فيرى أنَّ جملة (هل هذا إلا بشر مثلكم) متعلقة بجملة (أسروا النجوى)، ومحكية بها، ويفسرها بالقول الخفي، فالجملة الأولى في محل نصب على المفعولية بالنجوى[٦٢٨]، وجوَّز السمين الحلبي جميع الآراء التي قيلت، كونها تخدم النص[٦٢٩].

وذهب ابن هشام إلى أنَّ (هل) نافية، وجملتها مفسرة للنجوى، مع جوازه لقول الكوفيين، وما ذهب إليه أبو حيان[٦٣٠]، وتبعه السيوطي في كون الجملة تفسيرية لا محل لها من الإعراب[٦٣١]، والشيخ زادة أيضاً ذاكراً أنَّ الشلوبين ينصبونها على أنها مفعولا به لـ (أسروا)، وما سبقه به أحد[٦٣٢].

وأوافق السمين الحلبي في قبوله الآراء جميعها للعلة نفسها، والله أعلم.

ثالثاً: النعت:

وذكر الأنطاكي في هذا الباب أنَّ الكسائي يقول إنَّ (زيداً) في نحو: (ضربته زيداً) نعتاً لضمير الغائب المتصل (الهاء)، على خلاف من قال بأنَّه بدلاً منه[٦٣٣]، ومن ذلك قول الشاعر[٦٣٤]:

قَدْ أَصْبَحَتْ بِقَرْقَرَى كَوَانِسا فَلا تَلُمْهُ أنْ يَنَامَ البَائِسا

---

[٦٢٨]- ينظر: أبو حيان، **البحر المحيط في التفسير**، ٧/ ٤٠٩.

[٦٢٩]- ينظر: السمين الحلبي، **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**، ٨/ ١٣٤.

[٦٣٠]- ينظر: ابن هشام، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، ص: ٥٢٢.

[٦٣١]- ينظر: السيوطي، **الأشباه والنظائر في النحو**، ٢/ ١٦.

[٦٣٢]- ينظر: محمد بن مصطفى القُوجَوي، شيخ زاده (المتوفى: ٩٥٠ هـ)، **شرح (قواعد الإعراب لابن هشام)**، تحقيق: إسماعيل إسماعيل مروة، (لبنان: بيروت، دار الفكر المعاصر، سورية: دمشق، دار الفكر، ط١، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م)، ١/ ٤٦.

[٦٣٣]- ينظر: الأنطاكي، **غنية الأريب عن شروح مغني اللبيب، ٦٥٦/٣**

[٦٣٤]- البيت: من الرجز، وقائله مجهول، واستشهد به: الفراهيدي، **الجمل في النحو**، ص: ٩٣، وسيبويه، **الكتاب لسيبويه**، ٢/ ٧٥، والسيرافي، **شرح كتاب سيبويه**، ٢/ ٤٠٢، وابن جني، **سر صناعة الإعراب**، ٢/ ٣٢٧، وأبو حيان، **التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل**، ٢/ ٢٦٨، وابن هشام، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، ص: ٥٩٣، والبغدادي، **شرح أبيات مغني اللبيب**، ٦/ ٣٥١.

بجعل (البائس) هو الذي اشتدت به حاجته على رأي الكسائي، والجمهور يأبون نعت الضمير.

وسيبويه يمنع ذلك إذ لا يجوز نعت الضمير، وإنَّما يجعل (زيداً) منصوب بفعل مضمر تقديره (أذم)، أو(أخص)، ونصب (البائس) على الترحم، واختاره ابن هشام[٦٣٥]، وحكى سيبويه أنَّ الخليل ينصب على إنَّه نعت فقال: "وزعم الخليل أنَّه يقول: مررت به المسكين، على البدل، وفيه معنى الترحم، وبدله كبدل مررت به أخيك"[٦٣٦]، ولم أجد ذلك عند الخليل، فهو لا يقول بالبدلية في قول الشاعر البتة، وإنما قال: " نصب البائس على الترحم، والنصب باختصاص"[٦٣٧].

وذكر سيبويه أيضاً أن يونس يحمل (مررت به المسكين) على الحال، وردّ ذلك عليه بعدم الجواز؛ كونه إن وقع حالاً لا تعانقه الألف واللام، فلا تقول: مررت بخالد الظريف، وأنت تريد (ظريفاً) [٦٣٨].

وذهب ابن السراج إلى أنَّ (زيداً) بدل من الهاء في (ضربته) [٦٣٩]، وذلك هو المذهب البصري إذ يجوز عندهم الإبدال من ضمير الغائب دون قيد أو شرط، وتبعه الفارسي[٦٤٠]، وابن الأثير[٦٤١]، وابن مالك[٦٤٢]، وغيرهم[٦٤٣].

٦٣٥- ينظر: ابن هشام، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، ص: ٦٣٩.

٦٣٦- سيبويه، **الكتاب لسيبويه**، ٢/ ٧٥.

٦٣٧- الخليل، **الجمل في النحو**، ص: ٩٣.

٦٣٨- ينظر: سيبويه، **الكتاب لسيبويه**، ٢/ ٧٦.

٦٣٩- ينظر: ابن السراج، **الأصول في النحو**، ٢/ ٣٣٧.

٦٤٠- ينظر: الفارسي، **الإيضاح العضدي**، ص: ٢٨٣.

٦٤١- ينظر: ابن الأثير، **البديع في علم العربية**، ٢/ ٢٢.

٦٤٢- ينظر: ابن مالك، **الكافية في علم النحو**، ص: ٣١، و**شرح التسهيل لابن مالك**، ١/ ١٦١.

ووافق السهيلي الكوفيين في جواز نعت الضمير فقال: " ولا أراها علة كافية، لأن غير المضمر من المعارف لا يستغني عن النعت"[٦٤٤]، ذاكراً أن الغرض من النعت أن يميز بينه، وبين ما شابهه خشية الالتباس، وكذلك كونه تحلية للمنعوت [٦٤٥].

وذهب أبو حيان في منع نعت الضمير إذ لا ينعت، ولا ينعت به، وأراه يبرر عن الكسائي لما طالته ألسن النحاة، فذكر أن الكسائي لا يجوّز نعت الضمير مطلقاً، وإنما ينعت لغرض فإن أفاد ترحماً، أو ذماً، أو مدحاً، جاز النعت، ومن منع، رآه بدلاً[٦٤٦]، ولا يجوز كونه منصوب بفعل مضمر يفسره الظاهر؛ لأنه يقع في اشكال عود الضمير على متأخر لفظاً، ورتبة[٦٤٧]، وذلك غير جائز عنده، فهو بصري المذهب في هذه.

وأقول –والله أعلم– أن من قال بأنَّ الإبدال من الضمير الغائب مجمع عليه فذلك تكلف، وغير الحقيقة – ذكر ابن مالك أن ابن كيسان من قال بأنه مجمع عليه – فبعد التمحص من الآراء التي قيلت وجدت أنَّ هناك ثلاثة آراء في هذه المسألة، وفصلت فيها كلاً بحسب رأيه ووجهة نظره، وأختار مذهب ابن السراج، ومن تبعه؛ كونه تمام المعنى فيه، ولا ضرورة إلى الولوج، والخوض في تكلف التقدير، وأما قول الكسائي فمستبعد؛ كون الضمير صريح الوضوح، ولا حاجة له إلى من يوضحه، أو يفسر ماهية وجوده.

---

[٦٤٣]- ينظر: السمين الحلبي، **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**، ٣/ ١٣٥،

[٦٤٤]- أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي (المتوفى: ٥٨١هـ)، **نتائج الفكر في النَّحو للسُّهَيلي**، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٢ – ١٩٩٢ م)، ص: ١٦٨.

[٦٤٥]- ينظر: المصدر نفسه، ص: ١٦٨.

[٦٤٦]- ينظر: أبو حيان، **ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي**، ٤/ ١٩٣١، و**التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل**، ٢/ ٢٦١،

[٦٤٧]- ينظر: أبو حيان، **التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل**، ٦/ ٢٩٨.

وحكى الأنطاكي أيضاً أنَّ الفراء أجاز أن ينعت المصدر المحذوف، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿انْتَهُوا خَيْرًا لَكُم﴾ [النساء: ١٧١]، فـ (خيراً) نعت لمصدر محذوف تقديره: انتهوا انتهاءً خيراً[٦٤٨]، وردَّ الفراء على من قال بأنَّ (خيراً) خبر يكن المضمرة – وهو رأي الكسائي– ، وذلك القياس باطل عنده، فلا يجوز عنده أن تقول: اتق الله محسناً، وتريد من الكلام: تكن محسناً [٦٤٩]، وأيَّدَ السيرافي رد الفراء، ونعته بالصحة فقال: " وهذا رد صحيح"[٦٥٠].

وذهب الكسائي إلى أنَّ (خيراً) منصوب بإضمار (يكن) الناقصة، فيجعل (خيراً) خبر (يكن)[٦٥١].

وقال سيبويه: "ومما ينتصب في هذا الباب على إضمار الفعل المتروك إظهاره: (انتهوا خيرا لكم) "[٦٥٢]، فمذهبه، والخليل، أنَّ (خيراً) عندهم مفعول به لفعل محذوف دل عليه السياق، والتقدير: انته وادخل فيما هو خير لك، فعند النهي عن أمر يتوارد للذهن أنك تترك هذا، وتدخل في غيره، فحذف الفعل، وحذفه مطرد؛ لشيوع استخدامه[٦٥٣]، وذكره الزمخشري في تفسيره[٦٥٤].

٦٤٨- ينظر: الأنطاكي، **غنية الأريب عن شروح مغني اللبيب**، ٤/ ٥٠٥.

٦٤٩- ينظر: الفراء، **معاني القرآن للفراء**، ١/ ٢٩٥ – ٢٩٦.

٦٥٠- السيرافي، **شرح كتاب سيبويه**، ٢/ ١٨١،

٦٥١- ينظر: ثعلب، **مجالس ثعلب**، ص: ٣٠٧، والزجاج، **معاني القرآن وإعرابه للزجاج**، ٢/ ١٣٤، والنحاس، **إعراب القرآن للنحاس**، ١/ ٢٥٢، والسيرافي، **شرح كتاب سيبويه**، ٢/ ١٨٠.

٦٥٢- سيبويه، **الكتاب لسيبويه**، ١/ ٢٨٢.

٦٥٣- ينظر: الخليل، **الجمل في النحو**، ص: ١٠٨، والزجاج، **معاني القرآن وإعرابه للزجاج**، ٢/ ١٣٤، والسيرافي، **شرح كتاب سيبويه**، ٢/ ١٨٠.

٦٥٤- ينظر: الزمخشري، **تفسير الزمخشري = الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل**، ١/ ٥٩٣.

وذكر ابن الشجري إنَّ الذي ذكر عن الفراء ليس رأيه الصريح، وإنما من حقق كتابه (معاني القران) قوَّله بهذا القول عند تأويله لكلامه الذي خرج به، من دون أن يذكر دليلاً على ذلك[٦٥٥]، ثم يذكر أنَّ ما ذهب إليه سيبويه يتسم بالفائدة العظيمة؛ كونه نهاهم عن أمر، وأدخلهم في غيره عكس ما ذهب إليه الفراء الذي لا فائدة فيه سوى الانتهاء[٦٥٦].

وذكر العكبري رأياً آخرَ أن (خيراً) منصوب على الحال، ونسبه لبعض الكوفيين، ثم ذهب إلى تضعيف ما قال به الكسائي من إضمار (يكن)؛ لأنه حذف كان واسمها، وبقاء خبرها غير جائز عند المذهب البصري إلا في الضرورة، ومما زاد قوله ضعفاً أنَّ الشرط، وجوابه هما المحذوف، فالمقدر (يكن) جواباً للشرط محذوف[٦٥٧].

وأبطل ابن مالك ما ذهب إليه الفراء، والكسائي، وردَّ قول الفراء فقال: "وهذا القول مردود بقولهم: حسبك خيرا لك: فإن تقدير مصدر ههنا لا يحسن"[٦٥٨]، ويذكر أنَّ قولك: وراءك أوسع لك، فإن الصفة (أوسع) لمكان ليست لمصدر، ثم رجح مذهب الخليل، وسيبويه[٦٥٩]. وكذلك ردَّ أبو حيان قول الكسائي؛ كونه لا يفيد من معناه النهي عن التثليث، والدعاء إلى الدخول في الاسلام، والإقبال على التوحيد، ولكن ما قاله الكسائي يفيد معنى النهي فقط، وهذا ليس المراد[٦٦٠].

٦٥٥- ينظر: ضياء الدين أبو السعادات هبة الله بن علي بن حمزة، ابن الشجري (المتوفى: ٥٤٢هـ)، **أمالي ابن الشجري**، تحقيق: الدكتور محمود محمد الطناحي، (القاهرة: مكتبة الخانجي، ط١، ١٤١٣ هـ - ١٩٩١ م) ١/ ١١٩.

٦٥٦- ينظر: المصدر نفسه، ٢/ ٩٩.

٦٥٧- ينظر: العكبري، **التبيان في إعراب القرآن**، ١/ ٤١١.

٦٥٨- ينظر: ابن مالك، **شرح التسهيل لابن مالك**، ٢/ ١٥٩.

٦٥٩- ينظر: المصدر نفسه، ٢/ ١٥٩.

٦٦٠- ينظر: أبو حيان، **التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل**، ٧/ ٤٩.

وأختار ما ذهب إليه الخليل، وسيبويه؛ كونه الأكثر صواباً فالتقدير الذي ذهبوا إليه أفاد المعنى المراد من قوله تعالى إذ كان كلامه موجهاً إلى أهل الكتاب حين قالوا إنَّ الله ثالث ثلاثة – وحاشاه فهو المتفرد لا شريك له– فينهاهم عن قولهم، وتفكيرهم الذي طالما اعتلاه الشرك، والجحد بتنزيهه جل في علاه، وفي الوقت نفسه يدعوهم للدخول في دين الاسلام، وتوحيد الله تعالى والإيمان به، وبرسوله (ﷺ)، على عكس ما ذهب إليه الفراء فبتقديره يتم النهي دون الدعوة إلى الله وتوحيده، والله حين ينهاك عن سوء يريد لك الخير الذي به تستقيم أعمالك، ويثقل ميزانك، والله أعلم بالصواب.

رابعاً: العطف:

ورَدَ في هذا الباب وحكاه الأنطاكي أنَّ الفراء ذهب إلى أنَّ (ما) في قوله تعالى: ﴿وَلَهُمْ مَا يَشْتَهُونَ﴾ [النحل: ٥٧]، اسم موصول مبني في محل نصب اسم معطوف على (البنات) ، وذلك على تقدير: ويجعلون لله ولأنفسهم البنات وما يشتهون[٦٦١]، وما ذكره الأنطاكي بيِّن الفساد؛ لأنهم أرادوا لله البنات، ولهم عكس ذلك، أي: البنين، فضلاً عن أنَّ ظاهر كلام الفراء ليس كما ذكر الأنطاكي، وأنَّه وهم بالنقل عنه إنَّما قال الفراء: "(ما) في موضع رفع، ولو كانت نصبا على: (ويجعلون لأنفسهم ما يشتهون) لكان ذلك صوابا. وإنما اخترت الرفع؛ لأن مثل ذا من الكلام يجعل مكان لهم لأنفسهم" [٦٦٢]، المختار عنده الرفع كما في قوله، وحتى وإن جعله نصبا فظاهر التقدير أنَّ (ما) في محل نصب مفعول به. وأعجب من أغلب النحاة نسبوا إليه وجه العطف في (ما) دون أن يذكره البتة – غفر الله لهم–. وذكر الطبري أنَّ (ما) فيها وجهان في العربية، الأول: في محل نصب اسم معطوف على قوله (البنات)، والثاني: الرفع على الابتداء[٦٦٣]، وتبعه الزمخشري[٦٦٤].

---

[٦٦١]- ينظر: الأنطاكي، **غنية الأريب عن شروح مغني اللبيب**، ٣/ ٤٠٨.

[٦٦٢]- ينظر: الفراء، **معاني القرآن للفراء**، ٢/ ١٠٥.

[٦٦٣]- ينظر: الطبري، **تفسير الطبري = جامع البيان ت شاكر**، ١٧/ ٢٢٧.

أمَّا الزجاج فيجوِّز الابتداء، ولا يجوِّز غيره، إذ المعنى عنده: ولهم الشيء الذي يشتهون، ومن قدَّر – ويعني به الفراء–: (ويجعلون لهم ما يشتهون)، فيرد عليه بالإنكار أنَّ ذلك ليس من الوارد عن العرب إذ هي لا تستعمل هكذا، وفي مثل هذا الموضع تقول: جعلوا لأنفسهم ما يشتهون، ولا يقولون جعلوا القوم لهم ما يشتهون، وهذا دون المراد فهم يجعلون لله البنات دون الذكور التي تخصهم[٦٦٥]، وتبعه النحاس[٦٦٦]، وذكره العكبري[٦٦٧]، وغيرهم[٦٦٨].

وأمَّا ابن هشام فإنه يجوز النصب في (ما) على أنها معطوف على ما قبلها متى ما قدر الأصل عن العرب الذي ذكرناه، وهو المضاف المحذوف، ومن قدر العطف وحذف المضاف، فذلك تكلف في المسألة، ويقول وكلّه عجب: " ومن العجب أن الفراء، والزمخشري، والحوفي، قدروا العطف المذكور ولم يقدروا المضاف المحذوف، ولا يصح العطف إلا به"[٦٦٩].

وأرى أنّ (ما) يمكن أن تأتي معطوفة، أو مبتدأ، وسواء كانت معطوفة أم كانت مبتدأ فالمعنى أنهم أرادوا بقسمتهم الضيزى أنَّ لله البنات، ولهم ما يشتهون وهم (الذكور) تعالى الله عمَّا يقولون علواً كبيراً.

٦٦٤- ينظر: الزمخشري، **تفسير الزمخشري = الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل**، ٢/ ٦١٢.

٦٦٥- ينظر: الزجاج، **معاني القرآن وإعرابه للزجاج**، ٣/ ٢٠٦.

٦٦٦- ينظر: النحاس، **إعراب القرآن للنحاس**، ٢/ ٢٥٢.

٦٦٧- ينظر: العكبري، **التبيان في إعراب القرآن**، ٢/ ٧٩٨.

٦٦٨- ينظر: أبو حيان، **البحر المحيط في التفسير**، ٦/ ٥٤٧،

٦٦٩- ينظر: ابن هشام، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، ص: ٥١٨.

المبحث الثالث: مجرورات الأسماء، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: المجرور بحرف الجر:

ومن المجرور بحرف الجر ما ذكره الأنطاكي أنَّ الكوفيين ذهبوا إلى إضمار (لام) قبل (أنْ)، و(لا) بعدها، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَنْ تَضِلُّوا﴾ [النساء: ١٧٦]، فالتقدير عندهم: لئلا تضلوا [٦٧٠].

فقال الفراء: " وقوله: (يبين الله لكم أن تضلوا) معناه: ألا تضلوا . ولذلك صلحت (لا) في موضع (أن). هذه محنة لـ (أن) إذا صلحت في موضعها (لئلا)، و(كيلا) صلحت (لا)"[٦٧١]، فـ (أن) وما دخلت عليه في موضع جر بحرف الجر المضمر قبل (أن)، وتبعه ابن الأنباري الكوفي في تقدير ذلك ذاكراً أنَّ حذف (لا) لدلالة (أن) عليه جائز، ومنه قوله تعالى: ﴿وألقى في الأرضِ رواسيَ أن تميدَ بكم﴾ [النحل: ١٥]، والمعنى: لأن لا تميد بكم[٦٧٢]، وكذلك قول الشاعر[٦٧٣]:

رَأَيْنَا مَا يَرى البُصَراءُ فيها فآلينا عَليها أنّ تُباعَا

---

[٦٧٠]- ينظر: الأنطاكي، **غنية الأريب عن شروح مغني اللبيب**، ١/ ٢٣١.

[٦٧١]- الفراء، **معاني القرآن للفراء**، ١/ ٢٩٧.

[٦٧٢]- ينظر: ابن الانباري، **إيضاح الوقف والابتداء**، ٢/ ٦٦٩.

[٦٧٣]- البيت: من الوافر نسب لـ القطامي وهو يصف ناقة له، ذكر البيت في حاشية معاني الفراء، ينظر: الفراء، **معاني القرآن للفراء**، ١/ ٢٩٧، واستشهد به ابن الانباري، **شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات**، ص: ٤٢٠، والأصبهاني، **إعراب القرآن للأصبهاني**، ص: ٩٨، والبغدادي، **شرح أبيات مغني اللبيب**، ٨/ ١٢٢، ومحمد بن عرفة الدسوقي، **حاشية الدسوقي على مختصر المعاني لسعد الدين التفتازاني (المتوفى: ٧٩٢ هـ)** [ومختصر السعد هو شرح تلخيص مفتاح العلوم لجلال الدين القزويني]، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، (بيروت: المكتبة العصرية، د.ط، د.ت)، ١/ ٧٥٢، وحسن بن إسماعيل بن حسن بن عبد الرازق الجناجيُ رئيس قسم البلاغة بجامعة الأزهر (المتوفى: ١٤٢٩ هـ)، **النظم البلاغي بين النظرية والتطبيق**، (مصر: القاهرة، دار الطباعة المحمدية، ط١، ١٤٠٣ هـ – ١٩٨٣ م)، ص: ٣٤٩.

وعلى رأي الكوفيين إضمار (لا) بعد (أن)، إذ التقدير: أن لا تباعا[٦٧٤]، وهذا يعني أن المصدر المؤول من (أن تضلوا) عند الكوفيين مجرور بحرف الجر المضمر، والمفعول محذوف تقديره: (الحق)، أي: يبين الله الحق لئلا تضلوا.

ونقل الزجاج عن المبرد أنه لا يجوّز ما ذهب إليه الفراء ومن تبعه من إضمار (لا) بعد (أن)، فهي ليست مما يصح حذفها في مثل هذا الموضع، والإضافة مدلول عليها بإقامة الثاني مقام الأول المحذوف والتقدير: كراهة أن تضلوا، ومثل هذا الحذف جائز عندهم أن تحذف الأول، وتدل عليه بالمضاف؛ لوروده في كلام الله ومنه قوله تعالى: ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا﴾ [يوسف: ٨٢]، فأصل الكلام: واسأل أهل القرية؛ كون هم الذين يُسألون، وينطقون بالجواب، ليست القرية نفسها، ومجيء (لا) في هذا الموضع غير جائز؛ كونها للنفي، وتدخل في الكلام لغواً للتأكيد، فـ (أن) وما بعدها على تقدير المبرد في محل نصب مفعول له[٦٧٥]، وتبع الزمخشري رأي المبرد[٦٧٦]، والنسفي كذلك[٦٧٧]، وأبو حيان[٦٧٨]

ويذكر السيرافي وجهاً آخر وهو أن تجعل المصدر المؤول من (أن تضلوا) في محل نصب مفعول الفعل (يبين) والتقدير عنده: (يبين الله لكم الضلال) ويختاره دون باقي الآراء التي قيلت[٦٧٩]، ويرد على الكوفيين في زيادتهم لـ (لا) بعد (أن) بقوله: " إن لم تجعل (لا) زائدة لم تكن الضرورة داعية إلى زيادتها"[٦٨٠].

٦٧٤- ينظر: ابن الانباري، **شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات**، ص: ٤٢٠.

٦٧٥- ينظر: الزجاج، **معاني القرآن وإعرابه للزجاج**، ١/ ٤٣١، ٢/ ١٣٦ - ١٣٧.

٦٧٦- ينظر: الزمخشري، **تفسير الزمخشري = الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل**، ١/ ٥٩٩،

٦٧٧- ينظر: النسفي، **تفسير النسفي = مدارك التنزيل وحقائق التأويل**، ١/ ٤٢٢.

٦٧٨- ينظر: أبو حيان، **البحر المحيط في التفسير**، ٤/ ١٥٢.

٦٧٩- ينظر: السيرافي، **شرح كتاب سيبويه**، ٢/ ٢٨٢.

ونقل الأزهري عن بعض شيوخه إضمار (مخافة)، وإضمار (لا) ليكون المعنى: خشية أن تضلوا، أو ألَّا تضلوا[٦٨١].

وذهب ابن جني إلى أنّ المصدر المؤول من (أن تضلوا) منصوب على المفعولية والتقدير: يبين الله لكم الضلالة، ومع بيانه للضلالة بين الهدى أيضاً وعلى هذا التقدير فلا يحمل قوله تعالى لا على إضمار المضاف كما قال به المبرد ومن تبعه ولا على إضمار (لا) كما قال به الكوفيون، فعنده حمل الكلام على ظاهره أولى من تكلف الخوض في تقدير المضمر[٦٨٢].

وذكر الأصبهاني أنَّ المصدر المؤول من (أن والفعل) في محل نصب مفعول به للفعل (يبين) والتقدير: يبين لكم الضلال لتجتنبوه، ونسبه للأخفش[٦٨٣]، وعند العودة إلى معاني الأخفش[٦٨٤]لم أجده يتكلم بخصوص هذه الآية البتة، وإنما هو قول السيرافي، وابن جني وقد مر ذكر آرائهما.

ووافق المرادي[٦٨٥]، والسمين الحلبي[٦٨٦] مذهب الكوفيين في أنَّ أصل المعنى: لئلا تضلوا.

وقال ابن هشام: " أنَّ الأصل لئلا تضلوا فحذفت اللام الجارة ولا النافية وقيل الأصل كراهة أن تضلوا فحذف المضاف وهذا أسهل"[٦٨٧].

٦٨٠- المصدر نفسه، ٢/ ٢٨٢.

٦٨١- ينظر: محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور (المتوفى: ٣٧٠هـ)، **تهذيب اللغة**، تحقيق: محمد عوض مرعب، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، ط١، ٢٠٠١م)، ١٥/ ٢٩٩، و ابن منظور، **لسان العرب**، ١٥/ ٤٦٥.

٦٨٢- ينظر: ابن جني، **شرح اللمع في النحو**، ص: ١٠٩.

٦٨٣- ينظر: ابن جني، **شرح اللمع في النحو**، ص: ١٠٩.

٦٨٤- ينظر: الأخفش، **معاني القرآن للأخفش**، ١/ ٢٧٠.

٦٨٥- ينظر: المرادي، **الجنى الداني في حروف المعاني**، ص: ٢٢٥.

٦٨٦- ينظر: السمين الحلبي، **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**، ٢/ ٤٢٦.

وأرى أنَّ قول الكوفيين له من القبول، والوجاهة ما يجعله في الطليعة، كذلك أرى قوة رأي من أضمر (مخافة)، فبه يستقيم المعنى، ولا أرى وجهاً لمن أضمر (كراهة)، فليس من المعقول أن يبين الله الحقّ كراهية الوقوع في الضلال، إنَّما لتجنب الوقوع فيه، وذلك مُتَأتٍ من الخشية، والخوف، والله أعلم.

المطلب الثاني: المجرور بالإضافة:

ومنه ما ذهب إليه الكوفيون من أنَّ (زاداً) في قوله: (جئت بلا زادٍ)، مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة في آخره، وعلى ذلك فإنَّ (لا) اسم بمعنى (غير) عندهم[٦٨٨].

أمَّا الأنباري فيذهب إلى أنَّ حرف الجر هو من جرَّ ما بعد (لا) أي: زاد[٦٨٩]، وعلى هذا فإنَّ (لا) زائدة للتوكيد، وهذا لا يعني أنَّ وجودها، وعدمها واحد؛ كوننا نحصل على النفي بها، وهذا مذهب البصريين، وذكر العكبري أنَّ البصريين احتجوا بأنَّ (لا) في مثل هذه المواضع تدخل للمعنى فقط دون أن يحدث فيها أي تغير بنيوي أو تركيبي، ويتخطاها العامل الذي واقع قبلها إلى ما بعدها فيعمل فيه كما يجري ذلك مع الألف واللام حين يتخطاها العامل فيعمل الواجب عمله[٦٩٠].

وقال أبو حيان: "ولو جعلت: لا، لتأسيس النفي كانت بمعنى: غير"[٦٩١]، فعند قولك : ما جئت بلا زاد، والمعنى أنك جئت والزاد معك و(لا) هنا كما ذكره أبو حيان فهي لتأسيس النفي، وذكر أيضاً أنَّ الزمخشري أجاز ذلك[٦٩٢].

٦٨٧- ينظر: ابن هشام، **شرح شذور الذهب لابن هشام**، ص: ٤١٩.

٦٨٨- ينظر: الأنطاكي، **غنية الأريب عن شروح مغني اللبيب**، ٢/ ٥٩٦ – ٥٩٧

٦٨٩- ينظر: الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين**، ١/ ١٤٠.

٦٩٠- ينظر: العكبري، **التبيان في إعراب القرآن**، ١/ ١٠.

٦٩١- ينظر: أبو حيان، **البحر المحيط في التفسير**، ٣/ ٢٣٤.

أما المرادي فذكر أنها زائدة ليس في معناها، وإنما في لفظها فقط؛ لإفادتها معنى النفي. لذلك أطلقت عليها بأنها زائدة، وردَّ على الكوفيين حين قالوا بإسمية (لا) قياساً بأقرانها من الحروف (عن، على) حين يباشرها حرف الجر فتكون أسمين مجرورين به، فردَّ هذا الرأي؛ كون الزيادة لم تثبت للحرفين (عن، وعلى) وما شابههما فيحكم بإسميتهما، خلافاً لـ (لا)؛ كون الزيادة ثبتت لها، فلا تجتمع الزيادة، والإسمية في شيء واحد[٦٩٣]، وكذلك ابن هشام قال بزيادة (لا)، وإعمال الجار بالمجرور بعدها[٦٩٤].

وذهب الوقاد إلى أنَّ (زاد) جُرَّ بحرف الجر؛ لقوته عن الحرف الزائد (لا) والحرف معترض بين الجار والمجرور[٦٩٥].

وهذا الأخير هو الذي تطمئن له نفسي، وأختاره؛ كونه بعيداً عن التأويلات، والتقديرات المتكلفة، فله الوجاهة، والقبول الحسن، والله أعلم.

ومما ذكره الأنطاكي على أنَّه مجرور بإضافة ما قبله، ما ذهب إليه الكسائي من أنَّ (الكاف) في (ويك) من قوله تعالى: ﴿وَيْكَأَنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ﴾ [القصص: ٨٢] ،ضمير متصل مبني في محل جر مضاف إليه، وأصل (ويك) عنده (ويلك)[٦٩٦].

---

[٦٩٢]- ينظر: المصدر نفسه، ٣/ ٢٣٤.

[٦٩٣]- ينظر: المرادي، **الجنى الداني في حروف المعاني**، ص: ٣٠٠.

[٦٩٤]- ينظر: ابن هشام، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، ٢/ ٥، و**مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، ص: ٣٢٢، و**تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد**، ص: ٥٠٩.

[٦٩٥]- ينظر: الوقاد، **شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو**، ١/ ٣٣٨.

[٦٩٦]- ينظر: الأنطاكي، **غنية الأريب عن شروح مغني اللبيب**، ٣/ ٣٢٣.

وذهب سيبويه سائلاً الخليل عن هذه المسألة فأجابه: بأن (وي) مفصولة عن ما بعدها، فـ (وي) اسم فعل بمعنى: التنبّه، والكاف للتشبيه، وتقدير الكلام عندهم: أن القوم تنبهوا فتكلموا بإظهار ندمهم على ما سلف[٦٩٧]، ووافقهم الزجاج[٦٩٨]، والزمخشري[٦٩٩].

أما الفراء فأراه يوافق الكسائي في أنَّ أصل (ويك) هو (ويلك) وسقط اللام منها لكثرة شيوعه عند العرب، وظاهر كلامه لا يوافقه في الإعراب إذ أنَّ الكاف المتصل في (ويك) حرف خطاب ومنه ما قاله الشاعر[٧٠٠]:

ولَقَدْ شَفَا نَفْسِي وأَبْرَأَ سُقْمَهَا قَوْلُ الفَوارِسِ وَيْكَ عَنْتَرَ أَقْدِمِ

أي: ويلك عنتر فسقطت اللام؛ لتداول استخدام هذه اللفظة بكثرة، وحكى الفراء أيضاً أن أحد شيوخ البصرة قد سمع أعرابية وهي تخاطب زوجها قائلةً: أين ابنك ويلك؟ فيجيب: ويكأنه وراء البيت، ويردّ على بعض النحاة ممن قدر: ويلك أعلم أنه وراء البيت، فأضمر (أعلم) قبل (أن) المفتوحة، وينفي الفراء ذلك التقدير عن العرب إذ هي لا تعمل العلم والظن، وهي مضمرة، أو بإضمارها، وعند إضمارها تجرى مجرى الترك[٧٠١].

٦٩٧- ينظر: سيبويه، **الكتاب لسيبويه**، ٢/ ١٥٤.

٦٩٨- ينظر: الزجاج، **معاني القرآن وإعرابه للزجاج**، ٤/ ١٥٧.

٦٩٩- ينظر: الزمخشري، **المفصل في صنعة الإعراب**، ص: ٢٠٦.

٧٠٠- البيت: من الكامل، نُسب لعنترة بن شداد، ينظر: أبو عمرو الشيباني، منسوب لأبي عمرو الشيباني (ت ٢٠٦ هـ) ولا تصح نسبته ففي الكتاب نقول متأخرة عن زمن أبي عمرو وليس الأسلوب أسلوبه، **شرح المعلقات التسع**، تحقيق وشرح: عبد المجيد همو، (لبنان: بيروت، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، ط١، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م)، ص: ٢٥٥، والفراء، **معاني القرآن للفراء**، ٢/ ٣١٢، وابن يعيش، **شرح المفصل لابن يعيش**، ٣/ ٩١، والوقاد، **شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو**، ٢/ ٢٨٤، والبغدادي، **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب للبغدادي**، ٦/ ٤٠٦.

٧٠١- ينظر: الفراء، **معاني القرآن للفراء**، ٢/ ٣١٢.

ووهم ابن الأنباري في نقله عن الفراء إذ قال: " قال الفراء: يجوز أن يكون المعنى ويلك اعلم أنه، فأسقط اللام من ويلك"[٧٠٢]، وهذا عكس ما تكلم به الفراء في معانيه ورد هذا المذهب كما بيناه في مذهب الفراء.

وأنكر النحاس مذهب الكسائي والفراء، ونعته بالخطأ من وجهين؛ الأول: كونه لم يسمع من العرب الخطاب بـ (ويلك)، وتعسف النحاس في انكاره هذا؛ لكونه ورد في كلام العرب، وأوردنا أمثلة من ذلك، والآخر: إذا كان على أصل ويلك فيجب كسر همزة (أن) بعده، كون أغلب النحاة يكسرون (أن) بعد لفظة (ويلك)، وحذف اللام منها غير جائز[٧٠٣].

وذهب ابن جني إلى أنَّ (وي) اسم فعل للتعجب، والكاف حرف خطاب لا محل له من الإعراب بمنزلة الكاف في (ذلك، وهنالك)، ونفى الإسمية عن الكاف، أي: بأنها لا تجر كالتي في غلامك، وما شابهها [٧٠٤]. وأما ابن يعيش فذهب إلى أنَّ (أن) وما بعدها نصبت بـ (وي) الذي عده اسم فعل فاعله مستتر وجوباً، وسقط حرف الجر من الجملة، وفتحت همزة (أن) كونها واقعة بعد اسم فعل التعجب والتقدير: أعجب لأنه لا يفلح الكافرون، واستبعد ما ذهب إليه الكسائي؛ كون لا دليل عليه، وحكى عن بعض النحاة أنهم يعدّون (ويكأنه) اسم واحد من دون فصل جزء عن آخر بإفادة شدة الاتصال[٧٠٥].

وذهب ابن مالك إلى أنَّ الكاف تفيد الخطاب إذا اتصلت مع (وي)، والمعنى للتعجب، أما إذا انفصلت الكاف عن (وي) واتصلت بـ (أن) فتصبح فعل ماضٍ ناقص يفيد التشبيه، ومعناه التهكم[٧٠٦].

٧٠٢- ابن الأنباري، **شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات**، ص: ٣٥٩.

٧٠٣- ينظر: النحاس، **إعراب القرآن للنحاس**، ٣/ ١٦٧.

٧٠٤- ينظر: ابن جني، **الخصائص**، ٣/ ٤٢، ٣/ ١٧٢.

٧٠٥- ينظر: ابن يعيش، **شرح المفصل لابن يعيش**، ٣/ ٩٠.

٧٠٦- ينظر: ابن مالك، **شرح التسهيل لابن مالك**، ٤/ ٨ – ٩.

وأما الرضي فأنكر على من قال بأن (وي) بمعنى التعجب فقال: " وفي هذا القول نوع تعسف في المعنى، لأن معنى التشبيه غير ظاهر"[٧٠٧]، وإنما يراها كما ذهب إليها المفسرون أنها بمعنى: ألم ترَ.

وأرى أنَّ أجود هذه الآراء ما ذهب إليهما الخليل، وسيبويه، ومن تبعهما؛ كون (وي) اسم فعل مضارع من التنبه، وفاعله ضمير مستتر وجوباً، و(الكاف) للتشبيه، لتكون الجملة في محل نصب مقول القول، والله أعلم.

المطلب الثالث: التابع لمتبوع مجرور، وفيه:

أولاً: النعت:

من المجرور بالتبعية (النعت) ومما ذكره الأنطاكي في هذا ما ذهب الكسائي إليه من أنَّ (أنْ) في قوله تعالى: ﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ﴾ [المائدة: ١١٧]، في محل خفض نعت للضمير في (به)[٧٠٨].

وذهب الفراء إلى أنَّ (أن) تفسيرية لا محل لها من الإعراب، واستدل على ذلك بفتح همزتها، ففسرت الكلام[٧٠٩].

وذهب الزجاج[٧١٠]، والنحاس[٧١١] في توجيه الآية فجوّزا في (أن) ثلاثة أوجه: الأول: يتبعان فيه مذهب الفراء، والثاني: أن تكون في محل جر بدل من الهاء في (به)، و(أن) وُصِلت بالفعل الذي تلاها، فالمعنى: إلا ما أمرتني به بأن يعبدوا الله، وأجاب الأصبهاني على من احتج بعدم وصل الاسم الموصول (الذي) في نفس الفعل

٧٠٧- الرضي، **شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب**، ٣/ ١٢٥.

٧٠٨- ينظر: الأنطاكي، **غنية الأريب عن شروح مغني اللبيب**، ١/ ٢٠٧ .

٧٠٩- ينظر: الفراء، **معاني القرآن للفراء**، ١/ ٤٧٢.

٧١٠- ينظر: الزجاج، **معاني القرآن وإعرابه للزجاج**، ٢/ ٢٢٣.

٧١١- ينظر: النحاس، **إعراب القرآن للنحاس**، ١/ ٢٩٠.

المذكور وهو فعل الأمر على عكس (أن) فإنها وُصِلت به من غير حرج، فذكر في ذلك: كون الاسم الموصول (الذي) يجب في صلته أن تكون مبينة عنه كالنعت للمنعوت؛ لأنه ناقص في إسميته، وفعل الأمر ليس كذلك؛ وأنَّ (أن) لا يكون عائداً في صلته؛ كونه حرفاً[٧١٢].

والثالث: أن تنصب على البدلية من (ما) التي وقع عليها القول، فيكون المعنى: ما قلت لهم إلا عبادة الله وحده.

وذهب الزمخشري إلى جواز كون (أن) عطف بيان للضمير في (به) ليس بدلا كما قيل، وينسف ما قيل من أوجه في اليم نسفا، فمن قال بأنَّ (أن) مفسرة فينكره ولا يرى فيه وجهاً من هذا القبيل؛ كون المفسر بها إما الأمر أو القول، والقول محكيٌّ بعده الكلام من دون حاجة لحرف التفسير في وسط الكلام فتقول: ما قلت لهم إلا اعبدوا اللَّه. أما الأمر فراجع لذات الله دون غيره، وبهذا لا يستقيم المعنى إذا فُسِّرَ؛ لأن الله جل في علاه لا يقول: اعبدوا الله ربي وربكم، فرب العزة هو المتفرد في حكمه لا ربَّ سواه. ويرى الزمخشري أنَّ (أن) إذا حُملت على التفسير يجب حمل الفعل على معناه كي يصح المعنى فيقول: ما أمرتهم إلا ما أمرتني به، فهكذا يستقيم المعنى[٧١٣]، فقوله (بالواجب) فيه تعسف فعيسى (عليه السلام) نزل إلى مبلغ الأدب مع مولاه فقال بصيغة القول ليس بصيغة الأمر حتى لا ينزل منزلة ربه في الأمر، ويدعه فقط لله الواحد القهار، واختياره لعطف البيان فيه بعد المنال؛ كون عطف البيان يكثر في الجوامد فيصبح بمرتبة النعت، ونعت الضمائر غير جائز عند أغلب النحاة، ثم ينكر الزمخشري أيضاً الأوجه التي قيلت بوصل (أن) بالفعل – وقد فصلنا فيها سابقاً–، بأنها بدل فينعت هذه الأوجه بأنها مختلة المعنى، وعارية الإستقامة؛ كون البدل متى ما حذف المبدل منه قام مقامه، فلا يصح أن تقول: ما قلت لهم إلا عبادة الله؛ كون العبادة ليست قول يقال عند الزمخشري، وإن أبدلتَ (أن) من

٧١٢- ينظر: الأصبهاني، **إعراب القرآن للأصبهاني**، ص: ١١٠.

٧١٣- ينظر: الزمخشري، **تفسير الزمخشري = الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل**، ١/ ٦٩٤ – ٦٩٥.

الضمير المجرور (الهاء) فذلك عار عن الصحة؛ لأنَّ الموصول (ما) سيفتقد إلى ما يرجع إليه من الصلة[٧١٤]. وما ذهب إليه الزمخشري من أنَّ العبادة تقع مقول القول في وصل (أن) بالفعل بعدها فيه تعسف؛ كونه لا يقول لهم بالعدة، وإنما الأمر بها والتقدير: ما قلت لهم إلا الأمر بعبادة الله، فيصبح مقول القول ليست العبادة وإنما (الأمر)، وردَّه على أنه بدل من الهاء زاعماً أنَّ البدل يحذف وينوب عنه المبدل منه يتنافى ذلك مع ما جاء به في مفصله فقال: "وقولهم إنه في حكم تنحية الأول إيذان منهم باستقلاله بنفسه، ومفارقته التأكيد والصفة في كونهما تمتيناً لما يتبعانه لا أن يعنوا إهدار الأول واطراحه. ألا تراك تقول: زيد رأيت غلامه رجلاً صالحاً فلو ذهبت تهدر الأول لم يسد كلامك"[٧١٥]، وهذا نقيض ما فسر به الآية، وما ذكره في كشافه من تفسير هو الأصل؛ لأنه مذهب الجمهور في حذف البدل، ولكن انكاره للوجه في كتاب وقبوله في كتاب آخر فهذا تخبط في الآراء وذلك مردود على الزمخشري، والله أعلم.

وأما العكبري فيوافق الزمخشري في منعه للتفسيرية، ويذكر في كون (أن) مصدرية صلتها الأمر بعدها تكون في محل رفع خبر لمبتدأ محذوف تقديره (هو) والتقدير: ما قلت لهم إلا ما أمرتني به هو أن اعبدوا الله، أو في محل نصب مفعول به بإضمار (أعني)، أو في محل جر على البدلية من الهاء في (به) [٧١٦].

وذهب ابن يعيش[٧١٧]، وابن مالك[٧١٨]، ومن تبعهما، بموافقة من قال بأنَّ (أن) مفسرة في الكلام؛ لأن الأمر ليس قولاً صريحا وإنما فيه معنى القول.

٧١٤- ينظر: المصدر نفسه، ١/ ٦٩٥ – ٦٩٦.

٧١٥- الزمخشري، **المفصل في صنعة الإعراب**، ص: ١٥٧.

٧١٦- ينظر: العكبري، **التبيان في إعراب القرآن**، ١/ ٤٧٦.

٧١٧- ينظر: ابن يعيش، **شرح المفصل لابن يعيش**، ٥/ ٨٤.

٧١٨- ينظر: ابن مالك، **شرح التسهيل لابن مالك**، ٤/ ٥٢.

وأما الرضي فذهب إلى أنها مفسره للهاء في (به) ليس لـ (ما) في (ما أمرتني) كما قيل؛ كونه مفعولاً للقول الصريح [٧١٩]، وينكر أبو حيان كون (أن) تفسيرية لأي موضع من الجملة؛ كونها وقعت بعد أداة الاستثناء، وكل شيء يقع بعد الاستثناء له محل من الإعراب، والتفسيرية لا محل لها من الإعراب، وذلك غير جائز[٧٢٠]، واختار السمين الحلبي ما ذهب إليه أبو حيان؛ لوقوع الإثبات بعد النفي فيرد ما بعدها إلى ما قلبها[٧٢١].

وأما ابن هشام فظاهر كلامه يجوز الأوجه التي قيلت والأخص منها البدل من الضمير في (به)، وردَّ قول الزمخشري حين أجاز عطف البيان في (أن) ونعته بالوهم، ورد عليه أيضاً حين منع البدلية في (أن) فقال: " ووهم الزمخشري فمنع ذلك ظنا منه أن المبدل منه في قوة الساقط فتبقى الصلة بلا عائد والعائد موجود حساً فلا مانع"[٧٢٢].

وأراني أختار من قال بأنَّ (أن) في محل نصب على البدلية من (ما) الموصولة؛ كونه يقتضيه السياق، وأقرب للمعنى الذي نزلت من أجله الآية الكريمة هو عبادة الله دون غيره من الآلهة، والتقدير: ما قلت لهم إلَّا عبادتكم الله وَحْدَه، والله أعلم. .

ثانياً: العطف:

ومن المجرور بالتبعية (العطف)، ومما ذكره الأنطاكي أنَّ الكوفيين يجيزون العطف بالمعطوف المتقدم نحو: مررت وزيدٍ بعمرو، فـ (زيد) اسم مجرور معطوف على (عمرو) مع تقدمه عليه[٧٢٣].

٧١٩- ينظر: الرضي، **شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب**، ٤/ ٤٣٨.

٧٢٠- ينظر: أبو حيان، **البحر المحيط في التفسير**، ٤/ ٤١٨.

٧٢١- ينظر: السمين الحلبي، **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**، ٤/ ٥١٧.

٧٢٢- ينظر: ابن هشام، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، ص: ٤٩.

٧٢٣- ينظر: الأنطاكي، **غنية الأريب عن شروح مغني اللبيب**، ٣/ ٢٨٢.

وذهب الفراء إلى عدم جواز ذلك فعنده أنَّ من قرأ (والسلاسلِ) بالجر[٧٢٤] في قوله تعالى: ﴿إِذِ الْأَغْلَالُ فِي أَعْنَاقِهِمْ وَالسَّلَاسِلُ يُسْحَبُونَ﴾ [غافر: ٧١]، فغير جائز إذ التقدير: وفي السلاسل يسحبون وفي الحميم، ثم يذكر تأويلاً آخر وهو إن أريد: إذ أعناقهم في الأغلال وفي السلاسل يسحبون، فيجوز ذلك كونه تخلص من تقديم المعطوف على المعطوف عليه[٧٢٥].

وذهب ابن السراج إلى منع ذلك فقال: "لا تقول: مررت وزيدٍ بعمروٍ تريد: مررت بعمروٍ وزيد لأنه قد قدم المعطوف على العامل وإنما أجازوا للضرورة أن يقدم معمولٌ فيه على معمولٍ فيه والعامل قبلهما وذا ليس كذلك وقد حلت بينه وبين ما نسقته عليه بغيره وهو الباء"[٧٢٦].

وذهب النحاس إلى تخطئة من عطف بتقدم المعمول فيه، وأنَّ ذلك قد يجوز على بعد في حالتي الرفع، والنصب، ولكن في حالة الجر غير جائز عنده، وذكر في تفسير الآية كما ذكره الفراء، ونعت من قال بالجر بالوهم؛ كون الفعل لا يدل على أنَّه عمل في المعطوف عليه[٧٢٧]، وتبعه السمين في ذلك[٧٢٨].

وذهب ابن عصفور إلى جواز تقدم المعطوف على المعطوف عليه في الضرورة الشعرية فقط، وعلى شريطة ألَّا يكون مجروراً، ومتى ما جُرّ امتنع تقدمه وبطل[٧٢٩]، وكذلك الرضي تبع ابن عصفور في الجواز والمنع؛ لأن المعطوف عليه عنده هو كالآلة إذ العامل لا يعمل في المعطوف من غير أن يعمل في العاطف أولاً، والعاطف

٧٢٤- وهي قراءة ابن عباس وجماعة، ينظر: أحمد بن يوسف بن مالك الرعيني الغرناطي ثم البيري، أبو جعفر الأندلسي (المتوفى: ٧٧٩هـ)، **تُحْفَةُ الأَقْرَانِ فِي مَا قُرِئَ بِالتَّثْلِيثِ مِنْ حُرُوفِ القُرْآنِ**، (المملكة العربية السعودية: كنوز أشبيليا، ط٢، ١٤٨٢ هـ - ٢٠٠٧ م)، ص: ١٥٧.

٧٢٥- ينظر: الفراء، **معاني القرآن للفراء**، ٣/ ١١.

٧٢٦- ابن السراج، **الأصول في النحو**، ٢/ ٧٧.

٧٢٧- ينظر: النحاس، **إعراب القرآن للنحاس**، ٤/ ٣١.

٧٢٨- ينظر: السمين الحلبي، **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**، ٩/ ٤٩٧.

٧٢٩- ينظر: ابن عصفور، **ضرائر الشعر**، ص: ٢١٠.

ينقل العمل للمعطوف، وبهذا الترتيب فيكون العاطف هو العامل، والمعطوف هو المعمول، ولا يجوز عندهم تقدم المعمول على العامل[٧٣٠]. وأرى أنَّ تقارب الأقوال بيِّن، وذلك ما يدل على بعد ما قال به الكوفيون، كما أرى أنَّ أجود تلك الآراء ما قاله النحاس، والله أعلم.

الفصل الثاني: الأفعال

المبحث الأول: مرفوعات الأفعال:

من المعلوم أنَّ الأفعال تكون على ثلاثة أقسام بحسب الزمن: الماضي، والحاضر، والمستقبل، ومنها ما هو معرب، ومبني، فالفعل الماضي، وفعل الأمر مبني مطلقاً، والفعل المضارع معرباً، فإذا جردت الأفعال من الناصب والجازم رُفِعَ الفعل، وذا مختص بالفعل المضارع دون غيره؛ كونه معرباً، ومما ذكره الأنطاكي هذا الموطن رفع (تكون) في قوله تعالى: ﴿وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾ [المائدة: ٧١]، على أنَّ (أنْ) مخففة من الثقيلة مسبوقة بفعل اليقين وهو (حسِبَ) الذي أنزله الكسائي منزلة العلم، واليقين[٧٣١].

وذهب سيبويه إلى أنَّه إذا وقعت (أن) بعد أفعال الظن والرجحان كان لـ (أن) وجهان: النصب وتكون ناصبة للفعل الواقع بعدها والمعنى محمول على الشك دون استقرار، وإذا رفع الفعل بعدها تكون (أن) مخففة من الثقيلة؛ لأنَّ ذلك الظن والشك قد استقر معناه فنزلت منزلة اليقين، ويوجد في جملتها عوض عن التثقيل المفقود سواء (لا)، أو غيرها، ويكون اسمها ضمير الشأن مضمراً[٧٣٢]، وكذلك جوَّز على ضعف أن تقع (أن) المخففة بعد أفعال الخشية والخوف فقال:" ولو قال رجل: أخشى أن لا تفعل، يريد أن يخبر أنه يخشى أمرا قد استقر

٧٣٠- ينظر: الرضي، **شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب**، ٢/ ٣٥٠.

٧٣١- ينظر: الأنطاكي، **غنية الأريب عن شروح مغني اللبيب**، ١٩٤/١.

٧٣٢- ينظر: سيبويه، **الكتاب لسيبويه**، ٣/ ١٦٦.

عنده كائن، جاز"[٧٣٣]، وأن تقع (أن) الناصبة بعد أفعال العلم واليقين فقال: " إذا لم ترد أن تخبر أنك قد علمت شيئا كائنا البتة"[٧٣٤].

وأما الفراء فذهب إلى جواز الرفع، والنصب في الفعل (تكون)، فالنصب بـ (أن) الناصبة للفعل، والرفع بجعل (لا) بمثابة (ليس) فقال: " وكل موضع صلحت (ليس) فيه في موضع (لا) فلك أن ترفع الفعل الذي بعد (لا)، وتنصبه"[٧٣٥]، من دون الإلتفات إلى أفعال العلم، أو الظن قبلها.

وذهب الأخفش إلى أنَّ (أن) في قوله تعالى مخففة مكتسية لمعنى الثقيلة، وشرط تخفيفها قبل الفعل أن تلازمها (لا) كون ملازمتها لها دلالة على عوض التثقيل، والإضمار في (أن)، وكذلك التعويض بها لبيان عدم عملها في هذا الموضع وإنها ثقيلة المعنى، وإن انتفى وجودها معها لا يجوز؛ كون لا دلالة على ما يعوض ما فقد من (أن)، وذلك الأمر يوجب مع الفعل فقط، أما في الأسماء فلا داعي للتعويض؛ لأنها متى ما خففت مع الأسماء لا تكون عاملة فيها[٧٣٦].

وقال المبرد: "إلا أنها إذا أريد بها العلم لم تكن إلَّا مثقلة فإن أريد بها الشك جاز الأمران جميعا، والتثقيل في الشك أكثر استعمالا؛ لثباته في الظن كثبات الأخرى في العلم، فأما الوجه الذي يجوز فيه الخفيفة فإنه متوقع غير ثابت المعرف"[٧٣٧]، ويرى أنَّ الرفع في (تكون) على أنها خبر (أن) الثقيلة، واسمها ضمير الشأن مضمر والتقدير:

---

[٧٣٣]- المصدر نفسه، ٣/ ١٦٧.

[٧٣٤]- المصدر نفسه، ٣/ ١٦٨.

[٧٣٥]- الفراء، **معاني القرآن للفراء**، ١/ ٤٤٨.

[٧٣٦]- ينظر: الأخفش، **معاني القرآن للأخفش**، ١/ ١٢٢.

[٧٣٧]- المبرد، **المقتضب**، ٢/ ٣١.

أنها لا تكون فتنة[٧٣٨]،أي: أنهم ظنوا أنَّ أعمالهم، أو ما يقومون به لا يؤاخذهم الله بها حتى أنَّهم زعموا هم الأحب إلى الله، وأنهم أبناؤه، وحاشا لله مما زعموا به، وردَّ المبرد على سيبويه بإنكاره لما جوزه[٧٣٩] ونعته بالبعد فقال: "وزعم سيبويه أنه يجوز: خفت أن لا تقوم يا فتى، إذا خاف شيئا كالمستقر عنده وهذا بعيد، وأجاز أن تقول: ما أعلم إلا أن تقوم، ... وهذا في البعد كالذي ذكرنا"[٧٤٠].

وإنكار المبرد لما ذهب إليه سيبويه من وقوع المخففة بعد الشك والخوف، فأرى فيه نوعاً من التعسف؛ لورود ذلك في كلام العرب شعراً فمن ذلك قول الشاعر[٧٤١]:

وَلَا تَدْفُنِّي بِالفَلَاةِ فَإِنَّنِي أَخَافُ إِذَا مَا مُتُّ أَنْ لَا أَذُوْقهَا

فوقعت (أن) المخففة من الثقيلة بعد فعل الخوف لذلك رفعت (أذوقها) في قول الشاعر ودلت (لا) على اسمها المضمر، والتثقيل، وذكر الفراء أنَّ الخوف واقع موقع الظن[٧٤٢] وعليه فيجوز أن تقع المخففة بعده. أما إنكاره على سيبويه في وقوع الخفيفة بعد العلم فلا داعي لاستبعاد المبرد، وإنكاره لذلك؛ كون سيبويه قد وضَّح المعنى المراد من ذلك.

٧٣٨- ينظر: المصدر نفسه، ٢/ ٣٢.

٧٣٩- ذكرت أنَّ سيبويه جوز على ضعف وقوع الناصبة بعد اليقين والعلم ، ووقوع المخففة من الثقيلة بعد الخشية والخوف ينظر: قول سيبويه في أعلاه المسألة نفسها.

٧٤٠- ينظر: المبرد، **المقتضب**، ٣/ ٨.

٧٤١- البيت: من الطويل، نسب لأبي محجن الثقفي، ينظر: الدينوري، **الشعر والشعراء**، ١/ ٤١٤، وأبو عمر، شهاب الدين أحمد بن محمد بن عبد ربه ابن حبيب ابن حدير بن سالم المعروف بابن عبد ربه الأندلسي (المتوفى: ٣٢٨هـ)، **العقد الفريد**، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٠٤ هـ)، ٨/ ٦٣، وابن الشجري، **أمالي ابن الشجري**، ٣/ ١٥٨، والسيوطي، **شرح شواهد المغني**، ١/ ١٠١، والبغدادي، **شرح أبيات مغني اللبيب**، ١/ ١٣٩.

٧٤٢- ينظر: الفراء، **معاني القرآن للفراء**، ١/ ١٤٦.

وتبع العكبري ما ذهب إليه المبرد في منعه ما أجازه سيبويه [٧٤٣].

وتبع ابن السراج مذهب سيبويه في وقوع (أن) بعد أفعال الظن والشك فتكون خفيفة بعد الشك الذي لم يستقر، والمخففة تكون بعد العلم، والرفع في (تكون) كون الحسبان أريد به اليقين؛ لاستقراره وفي حالة الرفع تكون (أن) مخففة، فقال: " وهذا مذهب مشايخنا"[٧٤٤].

وأما ابن الأنباري فذهب إلى أنَّ (أن) غير عاملة في الفعل بعدها في حالة رفع الفعل (تكون)، ويجوز الوقف عليها[٧٤٥].

وذهب النحاس إلى ترجيح الرفع في (تكون)، وهو مذهب الكسائي مستدلاً بقول امرئ القيس[٧٤٦]:

ألا زَعَمَت بَسبَاسَةُ الْيَوْمَ أَنَّني كبرتُ وَأَنْ لَا يشهَدُ اللَّهْوَ أَمْثَالي

فرفع الفعل (يشهد) بعد (أن) المسبوقة بالزعم وهي إحدى أخوات (حسب)، ونعت النحاس الرفع بالأجود ههنا من النصب؛ كون حسب وأخواتها تنزل منزلة العلم واليقين في ثبات الشيء[٧٤٧].

وتبع ابن الوراق[٧٤٨]، والرماني[٧٤٩]، وغيرهما[٧٥٠] من ذهب إلى جواز الوجهين: الرفع على أنَّ (أن) مخففة من الثقيلة، واسمها مضمر، و(لا) عوض عنه، وجملة (تكون فتنة) خبرها، والنصب على أنَّ (أن) خفيفة ناصبة

٧٤٣- ينظر: العكبري، **التبيان في إعراب القرآن**، ١/ ٤٥٢.

٧٤٤- ينظر: ابن السراج، **الأصول في النحو**، ٢/ ٢٠٩.

٧٤٥- ينظر: ابن الأنباري، **إيضاح الوقف والابتداء**، ١/ ١٤٧.

٧٤٦- البيت: من الطويل، لامرئ القيس، ينظر: العيني، **المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية**، ١/ ٢٣٤، والبغدادي، **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب للبغدادي**، ١/ ٦٤، والبغدادي، **شرح أبيات مغني اللبيب**، ٣/ ١٦٢.

٧٤٧- ينظر: النحاس، **إعراب القرآن للنحاس**، ١/ ٢٧٧.

٧٤٨- ينظر: ابن الوراق، **العلل في النحو**، ص: ٢٨٩.

تنصب الفعل الذي يقع بعدها من غير إلحاقها بـ (لا) كونها على أصلها، وكذلك الزمخشري[٧٥١]، وأبو حيان[٧٥٢] اللذان عدَّا الحسبان يقينا لقوة نزوله في صدورهم، ومفعولي (حسب) سدَّ مسده (أن) وصلتها، والمعنى: وحسب بنو إسرائيل أنه لا يصيبهم من الله فتنة.

وكذلك المرادي ذهب إلى جواز الوجهين أي: الرفع، والنصب كغيره من النحاة الذين قالوا بذلك إلا أنه ذكر أن ورود النصب هو الأكثر من كونه رفعاً[٧٥٣].

وأرى أنَّ أغلب النحاة أجازوا الوجهين رفعاً، ونصباً في الفعل الواقع بعد فعل الظن والرجحان، وما أنزل منزلة اليقين وهو رأي الفراء يقبله العقل السليم، والله أعلم.

ومن مرفوعات الأفعال أيضاً ما ذهب إليه الكسائي، والفراء، ومن وافقهما إلى أنَّ (لا تعبدون) في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ﴾ [البقرة: ٨٣] و (لا تسفكون) في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ لَا تَسْفِكُونَ دِمَاءَكُمْ﴾ [البقرة: ٨٤]، مرفوعان بحذف الجار ، و(أن) الناصبة، إذ التقدير عندهم: بأن لا تعبدوا إلا الله، وبأن لا تسفكوا دماءكم[٧٥٤].

---

[٧٤٩]- ينظر: علي بن عيسى بن علي بن عبد الله، أبو الحسن الرماني المعتزلي (المتوفى: ٣٨٤هـ)، **رسالة منازل الحروف**، تحقيق: إبراهيم السامرائي، (عمان: دار الفكر، د.ط، د.ت)، ص: ٤٥ – ٤٦.

[٧٥٠]- ينظر: ابن يعيش، **شرح المفصل لابن يعيش**، ٤/ ٥٥٦، والمكودي، **شرح المكودي على الألفية في علمي الصرف والنحو**، ص: ٢٧٨، الوقاد، **شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو**، ٢/ ٣٦٦، والغلاييني، **جامع الدروس العربية**، ٢/ ١٦٨.

[٧٥١]- ينظر: الزمخشري، **تفسير الزمخشري = الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل**، ١/ ٦٦٣.

[٧٥٢]- ينظر: أبو حيان، **البحر المحيط في التفسير**، ٤/ ٣٢٧.

[٧٥٣]- ينظر: المرادي، **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك**، ٣/ ١٢٣٥.

[٧٥٤]- ينظر: الأنطاكي، **غنية الأريب عن شروح مغني اللبيب**، ٣/ ٤٢٩.

فهذا الفراء قد ذهب إلى أنَّ (تعبدون) مرفوعة بحذف الناصب؛ لصلاح دخوله فيها فلما حذف رفع الفعل، وذكر جواز جعل (لا تعبدون) جواباً لليمين؛ إذ أخذ الميثاق يعدّ يميناً، فقولك: (لا يعبدون) و (لا تعبدون) والمعنى نفسه[٧٥٥]، والذي يبدو لي من ظاهر كلام الفراء أنَّ الأصل النهي ثم أخرجه مخرج الخبر؛ لأن الإخبار عن النهي بالنفي أبلغ من الإخبار عن النهي بالنهي، أي: إن الإخبار عن الإنشاء بالخبر أبلغ من الإخبار بالإنشاء عن الإنشاء. وبهذا يكون المنهي كأنه امتثل النهي فأخبر عنه بنفي ما أخبر عنه بنهي، والله أعلم.

والأول مذهب الخليل إلا أنه لم يذكر الجار المحذوف، والمعنى عنده: ألا تعبدوا إلا الله[٧٥٦].

وذهب المبرد إلى أنَّ (لا تعبدون) كـ (مُرْهُ يَحْفِرْهَا) فذكر فيها جواز الوجهين: الجزم على الجواب أي: جواب الطلب، وهو الأجود عنده من رفعها، ولا وجه آخر دون ذلك في جزمه، ويجوز الرفع من ثلاثة أوجه[٧٥٧]:

الأول: ترفع (يحفرها) كما كان ذلك في قولك: لا تدن من الأسد يأكُلُك، فيحفرها: فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره، والفاعل ضمير مستتر تقديره (هو)، والهاء ضمير متصل في محل نصب مفعول به، والمعنى عنده: فإنه ممن يحفرها، وعلى هذا فإنَّ جملة (يحفرها) صلة الموصول لا محل لها من الإعراب، ومن ذهب بجزم (يأكلك) على أنها جواب طلب، فقد أرهق نفسه في الاجتهاد، والتحليل الوارد من بعض كتب النحو، ومن قال بأنَّ الفعل المضارع الواقع في جواب الطلب لابد من جزمه فأقول: أنَّ ذلك متى ما توافرت الاستقامة، وجزمه على نية تقدير شرط قبله، وإن كان غير ذلك فيرفع ولا يجزم، فعند قولك: (إن لا تقترب من

---

[٧٥٥]- ينظر: الفراء، **معاني القرآن للفراء**، ١/ ٥٣.

[٧٥٦]- ينظر: الفراهيدي، **الجمل في النحو**، ص: ١٦٤.

[٧٥٧]- ينظر: المبرد، **المقتضب**، ٢/ ٨٤.

الأسد يأكلك)، فهذا لا يجزم وإنما يرفع؛ كونه في حالة جزمه يصبح معنى فاسداً، ولم يقل به ذو لُبٍ البتة، فكيف يعرب ما هو فاسد معناه؟، ولهذا أجمع القراء[٧٥٨] على رفع (تستكثر) في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرُ﴾ [المدثر: ٦].

والثاني: أنها في محل نصب حال، كأنه قال: مره في حال حفرها.

والثالث: وهو مذهب الكسائي، والفراء، وغيرهما من النحاة، وهو إسقاط (أن) ورفع الفعل بعدها؛ كون عامل الفعل لا يضمر، ويذكر هذا الوجه على التقليل.

وذهب الأخفش إلى أنَّها مرفوعة من دون تقدير ناصب، أو خافض؛ كونه يرى كل ما كان على صيغة (تَفْعَل أنت، ويَفْعَلُ هو، ونَفْعَلُ نَحن، وأَفْعلُ أَنا) ولم تباشره إحدى أدوات النصب، أو الجزم، وغيرها فهو مرفوع؛ كونه لا ينصب، ولا يجزم بغير هذه الأدوات، ورفع؛ لتجرده منها ووقع موقع الأسماء، وأنَّ أصل المعنى حكاية تقديره: قلنا لهم والله لا تعبدون[٧٥٩].

وتبع ابن الأنباري مذهب شيوخه الذين سبقوه في هذه المسألة فقال: "(لا تعبدون إلا الله) متعلق بـ (أخذ الميثاق) كأنه قال: (أخذنا ميثاقكم بأن لا تعبدوا إلا الله) فلما أسقط الخافض نصب"[٧٦٠].

---

[٧٥٨]- ينظر: الحسين بن أحمد بن خالويه، أبو عبد الله (المتوفى: ٣٧٠هـ)، **الحجة في القراءات السبع**، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، (بيروت: دار الشروق، ط٤، ١٤٠١ هـ)، ص: ٢٤٤، و حجة القراءات، و ابن زنجلة، عبد الرحمن بن محمد، أبو زرعة ابن زنجلة (المتوفى: حوالي ٤٠٣هـ)، **حجة القراءات**، تحقيق الكتاب ومعلق حواشيه: سعيد الأفغاني، (دار الرسالة، د.ط، د.ت)، ص: ٤٣٨.

[٧٥٩]- ينظر: الأخفش، **معاني القرآن للأخفش**، ١/ ١٤٠

[٧٦٠]- ابن الأنباري، **إيضاح الوقف والابتداء**، ١/ ٥٢٣.

وأما الزمخشري فيرى أن القول هو المحذوف، وهو في الظاهر نفي متضمن معنى النهي فقال: " لا تَعْبُدُونَ إخبار في معنى النهى... وهو أبلغ من صريح الأمر والنهى ... وتنصره قراءة عبد الله وأبيّ[٧٦١] (لا تعبدوا)"[٧٦٢].

وأما الأنباري فذكر إنكار ما ذهب إليه الكوفيون من رفع (لا تعبدون) بإسقاط الناصب، وذكر أنَّ ما استدلوا به –أي: قراءة أُبي– شاذ، ولا يقاس عليه، ولا حجة للكوفيين فيه؛ كون (تعبدوا) مجزوم بـ (لا) الناهية التي سبقته، وأنَّ علامتي النصب، والجزم فيما استدلوا به واحدة. وذكر أيضاً أنَّ البصريين لا يعملون (أن) عند حذفها؛ كونها إحدى عوامل الأفعال، وتكون ضعيفة فلا تعمل من دون مبدل عنها، وحجتهم على ذلك أنَّ (أنَّ) الثقيلة التي تعمل في الأسماء عند حذفها يسقط عملها، وإذا كانت الثقيلة هكذا فالخفيفة أولى بإبطالها عن العمل؛ كون التي تعمل في الأسماء أقوى من التي تعمل في الأفعال وأبطلت الأقوى فالأضعف تبطل من دون حرج في ذلك أو تكلف، ويعدون أنَّ الثقيلة هي الأصل، والخفيفة فرع لها، وعند الحذف يسقط عمل الأصل، فالفرع أولى في ذلك الموضع أن يسقط عمله[٧٦٣].

وردَّ أبو حيان على من قال أنَّ (تعبدون) منصوبة على الحال من المضاف إليه في (بني اسرائيل) –وهما المبرد، وقطرب– والتقدير: غير عابدين إلا الله، فأنكر ذلك عليهم ومنعه؛ كون المضاف إليه لا يكون معمولا في المعنى. ونسب ما ذهب إليه الكسائي، والفراء من رفع (تعبدون) بحذف الجار، والناصب إلى الأخفش، وإنَّ ذلك مطرد في (أن)، وأنا أعجب من ذلك؛ كون الأخفش لم يذكر ذلك –وذكرت قوله في أعلاه–، ثم يذكر أنه جائز في غير ما جاء في كلام الله من شعر، أو نثر، فقال: " والصحيح: قصر ما ورد من ذلك على السماع، وما

---

[٧٦١]- ينظر: عبداللطيف الخطيب، **معجم القراءات**، (دار سعد الدين، ط١، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠٢م)، ١/ ١٣٨

[٧٦٢]- الزمخشري، **تفسير الزمخشري = الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل**، ١/ ١٥٩.

[٧٦٣]- ينظر: الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين**، ٢/ ٤٥٦ – ٤٥٩.

كان هكذا فلا ينبغي أن تخرج الآية عليه؛ لأن فيه حذف حرف مصدري، وإبقاء صلته في غير المواضع المنقاس ذلك فيها"[٧٦٤]، وكذلك أنكر على من قال بأنَّ محل (تعبدون) بعد إسقاط الناصب منها بدل من قوله: (ميثاق بني اسرائيل)، ومنع حذف (أن) ونصب الفعل ورفعه بعدها، ونعت ذلك بالشاذ ولا يقاس عليه، وذكر وجهاً آخر، وهو أنَّ جملة (تعبدون) تفسيرية لا محل لها من الإعراب، فبعد أن ذكر أخذ الميثاق وأبهم ذلك الميثاق، أتى بالتفسير عنه، واختار ما ذهب إليه الزمخشري، ونعته بالحسن[٧٦٥].

واختار السمين الحلبي وجه التفسير فيها –وهو الذي ذكره أبو حيان– ونعته بالأظهر، وأرى بعد من ذهب إلى أنَّ الجملة تفسيرية؛ كون المواثيق ليست مبهمة فحدود الله واضحة مع كل نبي يرسل، وكذلك اختار ما ذهب إليه الزمخشري ونعته بالحسن جداً[٧٦٦].

وأرى –والله أعلم– أنّ الوجه في جملة (لا تعبدون) هو ما ذهب إليه الزمخشري من كون الجملة خبرية استئنافية واقعةً موقع الإنشاء لتؤدي غرضه وزيادة، وهذا الذي ذكرته من ظاهر كلام الفراء.

مما ذكره الأنطاكي في هذا الباب أنَّ الكوفيين ذهبوا إلى أنَّ (أقوم) في نحو: (إن قُمْتَ أقومُ) واجب الرفع لا الجزم، بالرغم من كونه جواب شرط؛ لأن جواب الشرط عندهم إنما يجزم على الجواز[٧٦٧]، وكذلك مما جاء على قول الكوفيين قول الشاعر[٧٦٨]:

---

[٧٦٤]- أبو حيان، **البحر المحيط في التفسير**، ١/ ٤٥٧.

[٧٦٥]- ينظر: المصدر نفسه، ١/ ٤٥٧.

[٧٦٦]- ينظر: السمين الحلبي، **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**، ١/ ٤٥٨، ٤٦١.

[٧٦٧]- ينظر: الأنطاكي، **غنية الأريب عن شروح مغني اللبيب**، ٣/ ٤٧٥.

[٧٦٨]- البيت: من البسيط، والبيت: لزهير بن أبي سلمى، استشهد به: الفراهيدي، **الجمل في النحو**، ص: ٢٢١، وسيبويه، **الكتاب لسيبويه**، ٣/ ٦٦، والمبرد، **الكامل في اللغة والأدب**، ١/ ١١٢، والمبرد، **المقتضب**، ٢/ ٧٠، وابن السراج، **الأصول في النحو**، ٢/ ١٩٢، وابن مالك، **شرح التسهيل لابن مالك**، ٤/ ٧٧، والمرادي، **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك**، ٣/ ١٢٧٩، غيرهم.

وإنْ أتاه خليلٌ يومَ مسألةٍ يقولُ لا غائبٌ مَالي ولا حَرِمُ

فرفع الفعل (يقول)؛ كونه مضارعاً وفعل الشرط ماضياً، فلا يوجب الجزم عندهم في هذه الحالة، وإنما على الجواز، وإن جزم (يقول) جزم على إضمار الفاء الواقعة في جواب الشرط، وجملة (يقول) خبر لمبتدأ محذوف، والمعنى: فهو يقول... .

وذهب سيبويه إلى أنَّ المضارع الواقع جزاءً، وشرطه ماضيا، فهو متأخر على نية التقديم، وليس بجواب للشرط، وإنما الجواب محذوف يدل عليه المتقدم من الكلام المقدر، والتقدير عنده: يقولُ إن أتاه خليل... [٧٦٩].

وأمَّا المبرد فذهب إلى إضمار فاء الجواب قبل الجملة الفعلية الواقعة خبرا للمبتدأ المحذوف، والفاء وما بعدها جواباً للشرط، والتقدير: إن قمت فأنا أقوم، إذ قال: " وهو عندي على إرادة الفاء"[٧٧٠]، وينكر على البصريين قولهم للتقديم، ويزعم أنَّ تقدير الفاء مجمع عليه عند النحاة فقال: " فلا اختلاف بين النحويين في أنه على إرادة الفاء لأن التقديم فيه لا يصلح"[٧٧١].

وأما ابن السراج فأراه يتبع مذهب المبرد فيقدر الفاء؛ لأن الذي يحل محل الجواب يمكن أن يكون له، من غير أن ينوى به غيره، وينكر على البصريين في التقديم، والتأخير للفعل المرفوع، وأنه يدل على الجواب المحذوف، فيذكر أن التقديم لا يغني عن الجواب، وجعل المذكور من الكلام دليلاً على حذف الجواب خلافاً للأصل،

---

[٧٦٩]- ينظر: سيبويه، **الكتاب لسيبويه**، ٣/ ٦٦ – ٦٧.

[٧٧٠]- المبرد، **الكامل في اللغة والأدب**، ١/ ١١٢،

[٧٧١]- المبرد، **المقتضب**، ٢/ ٧٣.

فقال: " وأما قولُهم: وإن أتاه خليلٌ يومَ مسألةٍ، تقول على القلب فهو محال، وذلك كان الجواب حقه أن يكون بعد (إنْ) وفعلها الأول، وإنما يعني بالشيء موضعه إذا كان في غير موضعه"[٧٧٢].

وذكر ابن الخباز علة رفع المضارع الواقع جواباً بعد فعل الشرط الماضي، رُفِعَ؛ كون الشرط أكثر قوة من الجواب؛ لذلك لم يظهر فيه الجزم فجيء بالرفع[٧٧٣].

وأما ابن يعيش فيذكر أنَّ الأصل في المضارع الواقع جواباً الشرط الماضي الجزم، والرفع قبيح فيه، وما جاء في الشعر فهو ضرورة، واختار فيه مذهب المبرد على إضمار الفاء، ويذكر أنَّ مذهب سيبويه قد استضعف هنا[٧٧٤]، وكذلك ابن الناظم بيد أنَّه لم يقبح الرفع، ولكن ذكره على كثرة ونعته بالحسن[٧٧٥]، وتبعه المرادي[٧٧٦].

وأراني أختار ما ذهب إليه المبرد؛ كون الجواب لا يقدر بالكامل كالذي قال بالتقديم والتقدير، وإنما جزءاً منه إذ جعل الجملة الإسمية في محل جزم جواب الشرط بتقدير المبتدأ، وفاء الشرط، والله أعلم، وأما رأي الكوفيين كذلك لا يخلو من وجاهة، كون الجواب مرفوعا تماشيا مع الشرط إن لم يكن مجزوما، أو من ظاهر الكلام كون الفعل الماضي هو مبني لا معرب.

٧٧٢- ابن السراج، **الأصول في النحو**، ٢/ ١٩٤.

٧٧٣- ينظر: ابن الخباز، **توجيه اللمع**، ص: ٣٧٧.

٧٧٤- ينظر: ابن يعيش، **شرح المفصل لابن يعيش**، ٥/ ١٠٩.

٧٧٥- ينظر: ابن الناظم، **شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك**، ص: ٤٩٧.

٧٧٦- ينظر: المرادي، **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك**، ٣/ ١٢٧٩.

المبحث الثاني: منصوبات الأفعال:

سبق وإن ذكرت أن ذكرت أنَّ من المعلوم أنَّ الفعل يرفع إذا جُرِّد من الناصب، والجازم، وينصب إن سُبق بإحدى أدوات النصب (لن، أن، إذن)، وغيرها من الحروف، وهذه الحروف إن باشرت الفعل المضارع ودخلت علية غيرت دلالته وعمله، ومن هذه الأدوات ما هو ظاهر، ومضمر، ومنها ما هو ظاهر ولا يضمر[٧٧٧].

ومما ذكره الأنطاكي في هذا المبحث أنَّ عاصم الكوفي قرأ قوله تعالى: ﴿مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُؤْتِيَهُ اللَّهُ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ وَالنُّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ كُونُوا عِبَادًا لِي مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلَكِنْ كُونُوا رَبَّانِيِّينَ بِمَا كُنْتُمْ تُعَلِّمُونَ الْكِتَابَ وَبِمَا كُنْتُمْ تَدْرُسُونَ (٧٩) وَلَا يَأْمُرَكُمْ أَنْ تَتَّخِذُوا الْمَلَائِكَةَ وَالنَّبِيِّينَ أَرْبَابًا﴾ [آل عمران: ٧٩، ٨٠]، بنصب (يأمركم) عطفاً على (يؤتيه)، و(لا) في هذه القراءة زائدة مؤكدة لمعنى النفي السابق[٧٧٨]. وقال الفراء: "أكثر القراء على نصبها يردونها على (أن يؤتيه الله) : ولا أن يأمركم"[٧٧٩].

وذهب الأخفش إلى جواز العطف كما قرأ بها الكوفي، والرفع[٧٨٠] فتكون حينئذ خبر لمبتدأ مرفوع والتقدير: هو لا يأمركم [٧٨١]. وأما المبرد فاستحسن الوجهين بالقبول وذكر أن كلا الوجهين يؤدي إلى المعنى نفسه[٧٨٢]، وكذلك الزجاج[٧٨٣].

٧٧٧- ينظر: الفارسي، **الإيضاح العضدي**، ص: ٣٠٩.

٧٧٨- ينظر: الأنطاكي، **غنية الأريب عن شروح مغني اللبيب**، ٢/ ٦٢١.

٧٧٩- الفراء، **معاني القرآن للفراء**، ١/ ٢٢٤.

٧٨٠- فقرأ بها ابن كثير ونافع وأبو عمرو والكسائي (ولا يأمُرَكم)، ينظر: **السبعة في القراءات**، ص: ٢١٣.

٧٨١- ينظر: الأخفش، **معاني القرآن للأخفش**، ١/ ٢٢٥.

٧٨٢- ينظر: المبرد، **المقتضب**، ٢/ ٣٥.

٧٨٣- ينظر: الزجاج، **معاني القرآن وإعرابه للزجاج**، ١/ ٤٣٦.

وذكر الطبري أنَّ من قال بالرفع دون النصب محتجاً بقراءة ابن مسعود أنه يقرأ: (وَلَنْ يَأْمُرَكُمْ)، بأنه دليل على انقطاع العطف عمَّا قبله، واستئناف الكلام بخبر أنَّ النبي (ﷺ) لا يأمركم، ولما صحَّ حذف (لن) واقامة (لا) مكانها وجب الرفع، وأنكر عليهم هذه الحجة، ونعتها بعدم الصحة في سند هذه الرواية، ولو اتصف ذلك الخبر بالصحة لم يكن فيه لمحتجٍ حجة، ولا يجوز ترك القراءة المتواترة عن النبي (ﷺ)، والذهاب إلى قراءة يشوبها ضعف الرواية منسوبة لبعض الصحابة عن طريق من يشكك في نقله بالخطأ، والسهو، وحكى أنَّ أبا جعفر اختار قراءة النصب على اختها؛ كون سبب نزول الآية في القوم الذين ذهبوا إلى رسول الله (ﷺ)، واعترضوا على دعوته بسؤالهم أتريد أن تكون محط الآلهة، ونعبدك؟ فأوحى الله إلى نبيه الكريم بهذه الآية أنه ليس من واجب الأنبياء دعوة الناس لعبادتهم، وإنما يدعون الناس لعبادة الله، ويكونون ربانيين[٧٨٤].

وذهب الزمخشري إلى أنَّ (يأمركم) في قراءة النصب معطوفة على قوله: (ثم يقول) لا على (يؤتيه) و(لا) في قراءة النصب تكون على وجهين: أحدهما: تكون زائدة لتوكيد معنى النفي، والآخر: تكون غير زائدة؛ كون النبي (ﷺ) كان ينهى قوم قريش عن عبادتهم الملائكة ، والنصارى عن عبادتهم المسيح، واليهود عن عبادتهم عزير، وبعد ذلك النهي قالوا أنعبدك رباً؟ فأتى الرد ما كان لبشر... حتى نهاية قوله تعالى، واختار الزمخشري قراءة الرفع إذ هي أظهر من النصب عنده[٧٨٥]. وأما ابن عطية فقد ذكر أنَّ شيخه الفقيه أبا محمد يخطِّئ توجيه العطف على ما قبله (ثم يقول)؛ كون المعنى غير ملتئمٍ[٧٨٦].

٧٨٤- ينظر: الطبري، **تفسير الطبري = جامع البيان**، ٦/ ٥٤٦ – ٥٤٧.

٧٨٥- ينظر: الزمخشري، **تفسير الزمخشري = الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل**، ١/ ٣٧٨.

٧٨٦- ينظر: ابن عطية، أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسي المحاربي (المتوفى: ٥٤٢هـ)، **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٢٢ هـ)، ١/ ٤٦٣.

وذهب أبو حيان في تحليل قول ابن عطية، وذكر أنَّه إن كان العطف على (ثم يقول) وأفادت (لا) تأسيس النفي فيجب أن يقدر (أن)، وهو عامل النصب قبلها، فيؤول من الناصب، والمنصوب مصدر منفي بـ (لا) فيصبح المعنى: "ما كان لبشر موصوف بما وصف به انتفاء أمره باتخاذ الملائكة، والنبيين أربابا"، وإذا لم ينفِ ذلك المصدر، ولزم الإيجاب أصبح المعنى عكس المراد من قوله تعالى بأن الرسول (ﷺ) دعاهم لاتخاذه والأنبياء أرباباً من دون الله، وحاشا ذلك للأنبياء من دعوى، وهذا يؤيد ما قال به ابن عطية عن شيخه، وإذا أفادت (لا) توكيد النفي فلا خطأ هناك، ولا عدم التئام[٧٨٧].

وأما السمين الحلبي فظاهر كلامه أنه يتبع الزمخشري ويختار ما ذهب إليه ويذكر أن كلام الزمخشري يكون حجة على من خطأ قول الطبري –وهو ابن عطية، وأبو حيان في إحدى تأويلاته– وما ذهب إليه ابن عطية في إنكاره مردود عليه[٧٨٨].

وكلا القراءتين تحظى بالقبول، والاستحسان عندي؛ كون المعنى يقبلها والسياق، والمراد منه واحد إذ كلتاهما تصرح بالدلالة الواحدة، والله أعلم، ولا لأحدٍ أن يردَّ قراءة وردت عن رسول الله (ﷺ) البتة.

ومما ذكره الأنطاكي في المنصوبات من الأفعال ما جوَّزه الكوفيون من نصب جواب الترجي حملاً له على التمني، وعلى ذلك خُرِّجَ نصب (فأطلعَ) في قوله تعالى: ﴿لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ (٣٦) أَسْبَابَ السَّمَاوَاتِ فَأَطَّلِعَ إِلَى إِلَهِ مُوسَى﴾ [غافر: ٣٦، ٣٧]، وعلى هذا فـ (أطّلع) منصوب على أنَّه جواب للترجي[٧٨٩].

وقال الفراء: " بالرفع، يرده على قوله: (أبلغ)، ومن جعله جوابا لـ (لعلي) نصبه"[٧٩٠].

٧٨٧- ينظر: أبو حيان، **البحر المحيط في التفسير**، ٣/ ٢٣٤.

٧٨٨- ينظر: السمين الحلبي، **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**، ٣/ ٢٨١.

٧٨٩- ينظر: الأنطاكي، **غنية الأريب عن شروح مغني اللبيب**، ٦١٣/٣.

أما الطبري فلا يستجيز غير قراءة الرفع في (أطلع)؛ لثبوت الحجة فيها من القراءة، فعنده (أطلع) معطوف على (أبلغ) [٧٩١]، وأما ابن الأنباري فذكر أنَّ نصب الفعل (أطلع) يكون جواباً للشك، وإن رُفع فهو عطف نسق[٧٩٢]، ويذكر الزمخشري أن قراءة النصب يُلمّح فيها معنى التمني، وشبه الترجي بالتمني، من غير أن يصرح بالمعنى نفسه[٧٩٣].

وأما العكبري فيرى إن قُرأ بالنصب حينئذ يكون جواباً للأمر، والتقدير: (إن تَبنِ لي أطلع)، ومن رفع فهو عطف على ما قبله[٧٩٤]، ووافقه ابن يعيش[٧٩٥]، ورجحه السمين الحلبي[٧٩٦].

وأما ابن مالك فقد اختار مذهب الكوفيين فقال: " والصحيح أن الترجي قد يحمل على التمني، فيكون له جواب منصوب، كقراءة حفص عن عاصم: ﴿لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ (٣٦) أَسْبَابَ السَّمَاوَاتِ فَأَطَّلِعَ﴾"[٧٩٧]، وقبوله واجب لثبوته سماعاً، وردَّ على من نصب (أطلع) بـ (أن) مضمرة قبل الفعل، – وهُم البصريون –، واستبعد النصب بالمخالفة – ونسبه المرادي لبعض الكوفيين[٧٩٨] –؛ لأنّ المخالفة ما بين الأول، والثاني هو الدليل الذي

---

[٧٩٠]- الفراء، **معاني القرآن للفراء**، ٣/ ٩.

[٧٩١]- ينظر: الطبري، **تفسير الطبري = جامع البيان ت شاكر**، ٢١/ ٣٨٧.

[٧٩٢]- ينظر: ابن الأنباري، **إيضاح الوقف والابتداء**، ١/ ١٣٧.

[٧٩٣]- ينظر: الزمخشري، **المفصل في صنعة الإعراب**، ص: ٤٠٠.

[٧٩٤]- ينظر: العكبري، **التبيان في إعراب القرآن**، ٢/ ١١٢٠.

[٧٩٥]- ينظر: ابن يعيش، **شرح المفصل لابن يعيش**، ٤/ ٥٧٠.

[٧٩٦]- ينظر: السمين الحلبي، **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**، ٩/ ٤٨٢.

[٧٩٧]- ابن مالك، **شرح التسهيل لابن مالك**، ٤/ ٣٤، وينظر: ابن مالك، **شرح الكافية الشافية**، ٣/ ١٥٥٤.

[٧٩٨]- ينظر: المرادي، **الجنى الداني في حروف المعاني**، ص: ٧٤.

أحوجنا بعد الطلب، والنفي إلى عدم الذكر أي: الإضمار، أي: يُنصب الثاني إذا امتنع العطف بين الأول، والثاني؛ بسبب اختلاف المعنى بينهما[٧٩٩]، وتبعه ابن الناظم[٨٠٠].

أما أبو حيان فتارةً أراه ينكر الجواب بعد الترجي، وأنَّ المضارع منصوب بـ (أن) مضمرة قبله، واختار مذهب البصريين؛ لثبوته ووفرته في كلام العرب شعراً، ونثراً[٨٠١]، وتارة أخرى يذكر ترجيح مذهب الكوفيين بقوله: " وسمع الجزم بعد الترجي، فدل على ترجيح مذهب الكوفيين في أنه ينصب الفعل بعد الفاء جوابًا للترجي "[٨٠٢].

وذكر المرادي وجها آخر للكوفيين، وهو أن (الفاء) في قراءة النصب هي من تنصب الفعل بنفسها، ولم أقف على مثل هذا الوجه عند بقية النحاة غيره[٨٠٣].

وذكر المعربون ومنهم صاحب الجدول، وغيره أنَّ (أطلع) فعل مضارع منصوب بـ (أن) مضمرة قبله، والفاء سببية، وفي ذلك أنهم يوافقون المذهب البصري، والمصدر المؤوّل من (أن) المضمرة والفعل المنصوب في محل رفع عطف على المصدر المنتزع من جملة الأمر المتقدّمة، والتقدير: ليكن منك بناء فاطّلاع منّي[٨٠٤].

وأرى – والله أعلم – أن جميع الآراء تحظى بالاستحسان، والقبول، وأختار ما ذهب إليه الكوفيون؛ كون من قرأ بقراءة النصب هو أحد القراء السبعة المشهود بصحة روايتهم عن رسول الله (ﷺ)، والأقرب للذهن، ولا

---

[٧٩٩]- ينظر: ابن مالك، **شرح التسهيل لابن مالك**، ٤/ ٣٤.

[٨٠٠]- ينظر: ابن الناظم، **شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك**، ص: ٤٨٧.

[٨٠١]- ينظر: أبو حيان، **البحر المحيط في التفسير**، ١٠/ ٤٠٧.

[٨٠٢]- ينظر: أبو حيان، **ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي**، ١٦٨٣/٤ – ١٦٨٤.

[٨٠٣]- ينظر: المرادي، **الجنى الداني في حروف المعاني**، ص: ٧٤.

[٨٠٤]- ينظر: محمود صافي، **الجدول في إعراب القرآن**، ٢٤/ ٢٤٧، ومحي الدين درويش، **إعراب القرآن وبيانه**، ٨/ ٤٩٠.

تكلف في اللجوء إلى التقدير، والتأويل، واستنباط ما خفي ذكره، وله وجه في قواعد النحو، وذُكر في أكثر من موضع في كلام الله العزيز.

المبحث الثالث: مجزومات الأفعال:

ويجزم الفعل إذا سبق بجازم فمن ذلك ما ذكره الأنطاكي أنَّ الكسائي ذهب إلى جزم (يرثْ) [٨٠٥] في قوله تعالى: ﴿فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا (٥) يَرِثُنِي﴾ [مريم: ٥، ٦]، والجزم هو جواب للدعاء أي: إن تهب يرث، على عكس من رفع على الصفة، وقيل الجزم أولى من الرفع[٨٠٦].

وذهب الفراء إلى اختيار الجزم؛ كون الاسم ينقطع عن صلته هو الفعل فقال: "ومنه ما يكون الجزم فيه أحسن... (فهب لي من لدنك وليا. يرثني)" [٨٠٧]، ومن رفع فقد حمل الكلام على الاستئناف. ولا أعلم يقدم قراءة على قراءة صحت عن رسول الله (ﷺ).

وذهب النحاس إلى اختيار قراءة الرفع أذ هي عنده أولى من الجزم في العربية، والأحسن، مستدلا بحجة أبي عبيدة فقال: " أن المعنى: فهب لي من لدنك الولي الذي هذه حاله وصفته؛ لأن الأولياء منهم من لا يرث، فقال: هب الذي يكون وارثي"[٨٠٨]، والجزم مردود إذ المعنى منه: إن وهبته لي ورثني، فبه يخبر الله بالأمر، والله

٨٠٥- ينظر: أبو محمد، عبد الله بن عبد المؤمن بن الوجيه بن عبد الله بن على ابن المبارك التّاجر الواسطيّ المقرئ تاج الدين ويقال نجم الدين (المتوفى: ٧٤١هـ)، **الكنز في القراءات العشر**، تحقيق: خالد المشهداني، (القاهرة: مكتبة الثقافة الدينية، ط١، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م)، ٢/ ٥٥٢.

٨٠٦- ينظر: الأنطاكي، **غنية الأريب عن شروح مغني اللبيب**، ٣/ ٤٧٩.

٨٠٧- الفراء، **معاني القرآن للفراء**، ١/ ١٥٨.

٨٠٨- النحاس، **إعراب القرآن للنحاس**، ٣/ ٥.

هو الخبير العليم، وحجة أبي عبيدة حسنةٌ؛ كون جواب الأمر يحتمل معنى الشرط عند النحاة[٨٠٩]، ولا أرى وجهاً لردِّ قراءة الجزم إن صحّت عن رسول الله (ﷺ)؛ لأنها حينئذ سنة متبعة يجب الأخذ بها، والرجوع إليها.

وممن اختار الرفع على الجزم العكبري؛ كون الأول هو الأقوى؛ لأنّ السائل قد سأل وليا، وصفته هذه، وأما بالجزم فلا يمكن الحصول على هذا المعنى[٨١٠]، وتبعهما ابن يعيش[٨١١]، والوقاد[٨١٢].

وحكى القزويني أن السكاكي حمل قراءة الرفع على الاستئناف لا على النعت كما حملها الزمخشري وغيره؛ وذلك أنَّ يحيى هلك قبل زكريا (عليهما السلام)، والحمل على الاستئناف يكون جواباً لسؤال دل عليه ما قبله، وكأنه عند قوله: هب لي وليا، سُئل ما تصنع به؟، أجاب يرثني، ولم يكن دعاء[٨١٣].

وذهب الغلاييني إلى أنَّ الفعل (يرثني) واجب الرفع؛ كون الفعل لا يجزم بعد الطلب، إلا على شريطة قصد الجزاء، وذلك القصد بيان بأنَّ الفعل مسبب عن الذي قبله، ودون ذلك القصد فالفعل واجب الرفع[٨١٤].

ومما ذكره الأنطاكي أنَّ الفراء اختار جزم الفعل (تشركوا) في قوله تعالى: ﴿أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾ [الأنعام: ١٥١]، فـ (تشركوا) مجزوما بـ (لا) الناهية، و(أن) تفسيرية لا محل لها من الإعراب[٨١٥].

---

[٨٠٩]- ينظر: المصدر نفسه، ٣/ ٥.

[٨١٠]- ينظر: العكبري، **التبيان في إعراب القرآن**، ٢/ ٨٦٦.

[٨١١]- ينظر: ابن يعيش، **شرح المفصل لابن يعيش**، ٤/ ٢٧٩.

[٨١٢]- ينظر: الوقاد، **شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو**، ٢/ ٣٨٣.

[٨١٣]- ينظر: محمد بن عبد الرحمن بن عمر، أبو المعالي، جلال الدين القزويني الشافعي، المعروف بخطيب دمشق (المتوفى: ٧٣٩هـ)، **الإيضاح في علوم البلاغة**، تحقيق: محمد عبد المنعم خفاجي، (بيروت: دار الجيل، ط٣، د.ت)، ٣/ ٨٩.

[٨١٤]- ينظر: الغلاييني، **جامع الدروس العربية**، ٢/ ١٩٩.

[٨١٥]- ينظر: الأنطاكي، **غنية الأريب عن شروح مغني اللبيب**، ٢/ ٦١٧.

وذهب الفراء في تفسير هذه الآية إلى أنَّه يجوز الوجهان في الفعل (تشركوا) فقال: "إن شئت جعلت (لا تشركوا) نهيا أدخلت عليه (أن)، وإن شئت جعلته خبرا، و(تشركوا) في موضع نصب ...، والجزم في هذه الآية أحب إليَّ"[٨١٦].

وذهب الزجاج إلى أنَّ (تشركوا) منصوب بـ (أن)، و(لا) نافية، ومحل جملة (ألا تشركوا) لها أوجه منها: أنها منصوبة بنزع الخافض، وإضمار (أبيِّن)، والتقدير: أبيّن لئلا تشركوا، أو الحمل على معنى ما

تقدم فيضمر فعلا من لفظ الفعل الأول، والتقدير: أتل عليكم تحريم الشرك به، أو أنها منصوبة على إضمار (أوصيكم)، والتقدير: أوصيكم بأن لا تشركوا[٨١٧].

وذهب النحاس إلى أنَّ (لا) نافية، والفعل منصوب بـ (أن)، والمصدر المؤول من (أن والفعل) في محل نصب بدل من (ما)، أو يكون في محل رفع خبر لمبتدأ محذوف تقديره (هو) أي: هو أن لا تشركوا به... [٨١٨].

وأما الزمخشري فيتبع مذهب الفراء في كون (أن) تفسيرية، و(لا) ناهية، والفعل بعدها مجزوم، ودليل ذلك كون الأوامر (وهي: وبالوالدين احسانا)، وغيرها، معطوفة على النواهي، وهي: (ولا تقربوا، ولا تقتلوا، ولا تتبعوا)، لذلك وجب الجزم [٨١٩].

وأنكر ابن الشجري ما ذهب إليه النحاس فقال: "ولا يصحّ عندي هذان التقديران"[٨٢٠] أي الرفع على إضمار مبتدأ، والنصب على البدلية من (ما)، و(لا) نافية في كلا الوجهين؛ لأنه لا يجوز عنده أن تكون نافية

---

[٨١٦]- ينظر: الفراء، **معاني القرآن للفراء**، ١/ ٣٦٤.

[٨١٧]- ينظر: الزجاج، **معاني القرآن وإعرابه للزجاج**، ٢/ ٣٠٤.

[٨١٨]- ينظر: النحاس، **إعراب القرآن للنحاس**، ٢/ ٣٩.

[٨١٩]- ينظر: الزمخشري، **تفسير الزمخشري = الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل**، ٢/ ٧٩.

فيكون معنى الكلام: الذي حرمه الله تعالى ترك الإشراك، وأما إذا جُعلت (لا) زائدة غير نافية صح التقدير عنده؛ لأن المعنى يكون: ما حُرِّم عليهم هو أن يشركوا به، وذكر أنه يرى فيها وجهين : الأول يوافق به مذهب الفراء، والثاني: أن يكون محل (ألا تشركوا) منصوب على الإغراء أي: يقطع شبه الجملة (عليكم) عما قبلها فيستأنف بها الكلام فيجعلها إغراء بمعنى: (الزموا)، والتقدير: الزموا ترك الإشراك[٨٢١].

وذكر العكبري أنَّ (أن) مصدرية، وفيها وجهان الرفع على إضمار مبتدأ –وهذا أحد قولي النحاس–، والنصب من وجهين: الأول: أن تكون بدلاً من (ما)، والتقدير: حرم ربكم الاشراك –وهذا كذلك أحد قولي النحاس–، والثاني: النصب على الإغراء –وهذا أحد قولي ابن الشجري–، و(لا) زائدة عنده في جميع الأوجه[٨٢٢].

وأما أبو حيان فظاهر كلامه أنه يوافق ما ذهب إليه الفراء فيقول: " الظاهر أنَّ (أن) تفسيرية و(لا) ناهية"[٨٢٣]، ثم أنكر باستبعاده أوجه النصب في كون (أن) مصدرية الواحدة تلو الأخرى، فاستبعد ما قال به ابن الشجري النصب على الإغراء؛ لأن الكلام متفكك عن الظاهر المقصود وغير تام، واستبعد كلام الزجاج الذي نصب بإضمار (أوصيكم)؛ لأنَّ إضمارَ الفعل قبل (أن) المصدرية خلافٌ للأصل وليس المراد منه[٨٢٤].

والوجهان مقبولان، أعني النصب بـ (أن)، و(لا) تكون نافية معترضة بين الناصب والمنصوب، والجزم على عدّ (أنْ) تفسيرية، و(لا) ناهية جازمة، فبالوجهين يتحقق المراد وهو النهي عن الإشراك بالله تعالى.

٨٢٠- ينظر: ابن الشجري، **أمالي ابن الشجري**، ١/ ٧٢.

٨٢١- ينظر: المصدر نفسه، ١/ ٧٣ – ٧٤.

٨٢٢- ينظر: العكبري، **التبيان في إعراب القرآن**، ١/ ٥٤٨.

٨٢٣- ينظر: أبو حيان، **البحر المحيط في التفسير**، ٤/ ٦٨٥.

٨٢٤- ينظر: المصدر نفسه، ٤/ ٦٨٦.

وحكى الأنطاكي أنَّ الفراء أضمر فعل الشرط في قوله تعالى: ﴿وَمَا بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ﴾ [النحل: ٥٣]، وتقديره: وما يكن[٨٢٥].

وذهب الفراء إلى أنَّ (ما) شرطية ولا بد لها من فعل مجزوم فإن ظهر فلها، وإن لم يظهر، وكان مضمرا قُدّر، وفعلها في الآية مضمر ولم يظهر وتقديره: (يكن) فأصل الكلام: وما يكن بكم ...، ويجوز أن تجعل (ما) اسماً موصولاً في محل رفع مبتدأ خبره (من الله)، وشبه الجملة (بكم) صلة الموصول لا محل لها من الإعراب، ودخول الفاء في خبر الاسم الموصل (من، ما، الذي) جائز مطرد؛ كونه يضارع الشرط، والشرط يجاب بالفاء[٨٢٦].

وذهب الزجاج إلى أنَّ (ما) في الآية شرطية موصولة، وفعلها مضمر تقديره (حلَّ)، والمعنى يكون: وما حلَّ بكم من نعمة فمن الله[٨٢٧].

وأما النحاس ففي اعرابه يتبع الزجاج في تقديره فعل الشرط[٨٢٨]، وفي معانيه يتبع الفراء[٨٢٩].

وذهب السيرافي إلى أنَّ الفاء واقعة في جواب الشرط، و(ما) شرطية موصولة[٨٣٠].

---

[٨٢٥]- ينظر: الأنطاكي، **غنية الأريب عن شروح مغني اللبيب**، ٣/ ١٠١.

[٨٢٦]- ينظر: الفراء، **معاني القرآن للفراء**، ٢/ ١٠٤ – ١٠٥.

[٨٢٧]- ينظر: الزجاج، **معاني القرآن وإعرابه للزجاج**، ٣/ ٢٠٤.

[٨٢٨]- ينظر: النحاس، **إعراب القرآن للنحاس**، ٢/ ٢٥٢.

[٨٢٩]- ينظر: النحاس، **معاني القرآن للنحاس**، ٤/ ٧٣.

[٨٣٠]- ينظر: السيرافي، **شرح كتاب سيبويه**، ٣/ ٣١٠.

وأما أبو علي الفارسي فذهب إلى ما ذهب إليه الفراء في أحد قوليه أنَّ الفاء دخلت على خبر المبتدأ (ما)، ودخولها جائز إذا كانت صلة الموصول فعلا، أو ظرفاً، أو جارا ومجرورا، وأما في شاهدنا أتت صلة الموصول جارا ومجرورا[٨٣١]، وذهب نحو ذلك ابن يعيش[٨٣٢]، والسيوطي[٨٣٣].

والظاهر من كلام العكبري أنه يعد (ما) موصولة في محل رفع مبتدأ، خبره (من الله)، ويذكر وجه الشرطية بالتقليل الذي قاله الفراء –وهو كون فعل الشرط مضمر تقديره (يكن)– على ضعف، ويفهم ذلك من كلامه[٨٣٤].

وأما أبو حيان فإنه يقدر العامل في (بكم) (استقر)، وشبه الجملة (من نعمة) تفسيرية لـ (ما)، و(من الله) خبر (ما)، وأنه ينكر على من قدّر (حل)، أو (نزل)؛ كونه غير جيد، وضعف رأي الفراء من كون (ما) شرطية، وفعلها محذوفاً مقدراً؛ كون فعل الشرط لا يحذف إلا بعد (أن)، وأما غيرها من الأدوات فلا يجوز إلا في باب الاشتغال، أو بعد (أن) الداخلة على (ما) النافية، والدلالة عليه بالذي قبله، ومن ذلك قول الشاعر[٨٣٥]:

٨٣١- ينظر: الفارسي، **الإيضاح العضدي**، ص: ٥٥.

٨٣٢- ينظر: ابن يعيش، **شرح المفصل لابن يعيش**، ١/ ٢٥١.

٨٣٣- ينظر: السيوطي، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، ١/ ٤٠٤ – ٤٠٥.

٨٣٤- ينظر: العكبري، **التبيان في إعراب القرآن**، ٢/ ٧٩٨.

٨٣٥- البيت: من الوافر، نسب للأحوص بن محمد عند: الزجاجي، **أمالي الزجاجي**، ص: ٨٠، وأبو الفرج الأصفهاني، **الأغاني للأصفهاني**، ١٥/ ٢٨٣، وأبو علي الفارسي، **كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب**، ص: ٦١، وابن الشجري، **أمالي ابن الشجري**، ٢/ ٩٦، والبغدادي، **شرح شواهد المغني**، ٢/ ٧٦٧، والبغدادي، **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب للبغدادي**، ٢/ ١٥١. وبلا نسبة عند: العكبري، **اللباب في علل البناء والإعراب**، ٢/ ٦٠، وابن مالك، **شرح التسهيل لابن مالك**، ٤/ ٨٠، وابن مالك، **شرح الكافية الشافية**، ٣/ ١٦٠٩، وبدر الدين ابن الناظم، **شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك**، ص: ٥٠١، والمرادي، **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك**، ٣/ ١٢٨٦، وابن هشام، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، ص: ٨٤٨.

وورد البيت على رواية:

فَطلقهَا فلست لَهَا بكفء وَإِلَّا عض مفرقك الحسام

فَطَلِّقْهَا فَلَسْتَ لَهَا بِكُفْءٍ وَإِلاَّ يَعْلُ مَفْرِقَكَ الحُسَامُ

فحذف فعل الشرط (تطلقها) لدلالة (طلقها) الأولى عليه، وذكر أنَّ الحذف بعد (لا) من ضرورات الشعر ليس من الاطراد[٨٣٦]، وذهب ابن مالك إلى أنَّ حذف الشرط هنا لا يعد ضرورة كما زعم أبو حيان، وإنما حذفه على قلة؛ كون الاستغناء عنه أقل استغناءً عن الجواب، فالجواب حذفه مطرد بكثرة، وكذلك حذف الشرط مع أداته[٨٣٧].

وذهب ابن عاشور مذهب من قال بابتدائية (ما) والفاء زائدة واقعة في خبر المبتدأ (من الله)، وقدر العامل (استقر) والمعنى ما استقر بكم من نعمة فمن الله[٨٣٨].

وأرى أنَّ رأيَ الفراء أحبُّ إليَّ من غيره؛ لاكتمال المعنى به، ولبعده عن التكلف، والله أعلم.

ومما عدَّه الفراء مجزوما الفعل (يغفر) في قوله تعالى: ﴿هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى تِجَارَةٍ تُنْجِيكُمْ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ (١٠)[...] يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ﴾ [الصف: ١٠ - ١٢] جواب (هل ادلكم) [٨٣٩]، فذكر أنَّ الاستفهام إذا وليه فعلان رفع الأول، وجزم الثاني جواباً لذلك الاستفهام، فـ (يغفر) جواب الاستفهام (هل)[٨٤٠]، وتبعه المبرد[٨٤١].

ينظر: الزجاجي، **أمالي الزجاجي**، ص: ٨٢.

والرواية الأشهر ما استشهد به أبو حيان.

[٨٣٦]- ينظر: أبو حيان، **البحر المحيط في التفسير**، ٦/ ٥٤٥ - ٥٤٦.

[٨٣٧]- ينظر: ابن مالك، **شرح الكافية الشافية**، ٣/ ١٦٠٩.

[٨٣٨]- ينظر: محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي (المتوفى : ١٣٩٣هـ)، **التحرير والتنوير «تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد»**، تونس: الدار التونسية للنشر، د.ط، ١٩٨٤ هـ)، ١٤/ ١٧٧.

[٨٣٩]- ينظر: الأنطاكي، **غنية الأريب عن شروح مغني اللبيب**، ٤١٧/٣.

[٨٤٠]- ينظر: الفراء، **معاني القرآن للفراء**، ١/ ٨٦.

وأنكر الزجاج على من جعل الفعل (يغفر) مجزوماً على أنه جواب الاستفهام-والمقصود الفراء ومن تبعه- ونعته بالخطأ؛ كون المغفرة لا تكون على الدلالة فحسب، وإنما المغفرة توجب على انصياعهم لما أُمروا به، وهو قوله (تؤمنون بالله...) والذي خرج بلفظ الخبر، والمعنى: آمنوا بالله يغفر لكم، ويستنصر بقراءة ابن مسعود حين قرأ (آمنوا بالله ورسوله...) [٨٤٢].

واختار السيرافي مذهب الفراء فقال: "والأقوى عندي أنه جواب (لهل)"، و(تؤمنون) مفسرة للتجارة، والتفسير على المعنى لا على اللفظ، ولو فسرها على لفظ التجارة لقال (أن تؤمنوا)؛ كون (التجارة) اسم فلا بد أن تفسر باسم، وعلى هذا فينسبك من (أن والفعل) مصدر على أنَّه اسم، وذكر أيضاً أنَّ (هل) تحتمل معنى الأمر؛ كون المقصود ليس استفهامهم عن دلالة طريق التجارة وبها ينجون، وإنما إلتزامهم بما أُمروا، وحثهم على ما يكون نجاة لهم[٨٤٣].

وتبعَ الفارسي[٨٤٤]، وابن جني[٨٤٥]، مذهب الزجاج بجعلهم (يغفر) جواب الأمر الذي خرج بلفظ الخبر في (تؤمنون بالله)، فالمغفرة عندهم لمن آمن لا لمن دُلَّ، وكذلك الزمخشري فعلل علة مجيء الأمر بلفظ الخبر فقال: " قلت: للإيذان بوجوب الامتثال، وكأنه امتثل فهو يخبر عن إيمان، وجهاد موجودين"[٨٤٦]، وذكر أنَّ لرأي الفراء وجهاً متى ما تعلقت الدلالة بالتجارة، وتكون تلك التجارة مفسرة بالإيمان، والجهاد، فالمعنى: (هل تتجرون

---

[٨٤١]- ينظر: المبرد، **المقتضب**، ٢/ ١٣٥.

[٨٤٢]- ينظر: الزجاج، **معاني القرآن وإعرابه للزجاج**، ١/ ٢٢٦، ٥/ ١٦٦.

[٨٤٣]- ينظر: السيرافي، **شرح كتاب سيبويه**، ٣/ ٣٠١.

[٨٤٤]- ينظر: الفارسي، **التعليقة على كتاب سيبويه**، ٢/ ٢٠٣.

[٨٤٥]- ينظر: ابن جني، **المنصف لابن جني، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني**، ص: ٣١٨، وابن جني، **شرح اللمع في النحو**، ص: ٣٠٨.

[٨٤٦]- الزمخشري، **تفسير الزمخشري = الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل**، ٤/ ٥٢٦.

بالإيمان، والجهاد؟ يغفر لكم) [٨٤٧]، وتبع الرازيُّ[٨٤٨]، وابنُ مالك[٨٤٩]، والرضيّ[٨٥٠]، والغلاييني[٨٥١]، مذهبَ الزجاجِ.

وأما العكبري فاستبعد ما ذهب إليه الفراء للعلة نفسها التي ذكرت سابقاً، وذكر في جزم الفعل (يغفر) وجهين فقال: "أحدهما: هو جواب شرط محذوف دل عليه الكلام، تقديره: إن تؤمنوا يغفر لكم، و(تؤمنون) بمعنى آمنوا. والثاني: هو جواب لما دل عليه الاستفهام؛ والمعنى: هل تقبلون إن دللتكم"[٨٥٢].

واختار ابن يعيش مذهب الفراء؛ لأنه يعد (تؤمنون) تفسيرية للتجارة، وأنه كلام تام المعنى وفيه دلالة قائمة بمعناها المراد، وأن (هل) أُريد بها الأمر لا الاستفهام عن الدلالة، والدعاء لتلك التجارة التي ينجون بها[٨٥٣]، وكذلك ابن هشام فقال: " وإنَّ (يغفر لكم) جواب الاستفهام تنزيلا لسبب السبب منزلة السبب"[٨٥٤].

واستبعد أبو حيان ما ذهب إليه الفراء من غير أن يذكر سبب استبعاده لذلك، واكتفى بسرد أقوال العلماء الذين سبقوه في هذه المسألة[٨٥٥].

٨٤٧- ينظر: المصدر نفسه، ٤/ ٥٢٧.

٨٤٨- ينظر: الرازي، **تفسير الرازي = مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير**، ٢٩/ ٥٣٢.

٨٤٩- ينظر: ابن مالك، **شرح التسهيل لابن مالك**، ٤/ ٤١، وابن مالك، **شرح الكافية الشافية**، ٣/ ١٥٥٣.

٨٥٠- ينظر: الرضي، **شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب**، ٤/ ١١٨ - ١١٩.

٨٥١- ينظر: الغلاييني، **جامع الدروس العربية**، ٢/ ١٩٨.

٨٥٢- العكبري، **التبيان في إعراب القرآن**، ٢/ ١٢٢١.

٨٥٣- ينظر: ابن يعيش، **شرح المفصل لابن يعيش**، ٤/ ٢٧٤ - ٢٧٥.

٨٥٤- ابن هشام، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، ص: ٦٢٩.

٨٥٥- ينظر: أبو حيان، **البحر المحيط في التفسير**، ١٠/ ١٦٧ - ١٦٨.

وأما محمود صافي فقد ذكر أنَّ الفعل (يغفر) مجزوم جواباً لشرط محذوف تقديره: إن تفعلوه يغفر لكم[٨٥٦].

وأراني أختار ما ذهب إليه الزجاج ومن تبعه؛ كون المغفرة ليست لمن دلهم رسول الله (ﷺ) دون إيمان، واتباع، فوَرَدَ أنَّ الكثير من المشركين، ومن قريش قد دعاهم رسول الله (ﷺ) للإيمان بالله، والدخول في دينه، ثم أَبَوْا ذلك، ومن هؤلاء أبو جهل، وهو خامد في النار غير خارج منها، ولو كانت المغفر للدلالة لغُفِرَ لأبي جهل؛ كون النبي (ﷺ) قد دعاه للإسلام، ولم يتّبعه، وابن نوح كذلك قد دعاه والده للإيمان بالله، وأن يركب في سفينة النجاة، ثم أبى ورفض تلك الدعوة، والدلالة ،فكان من المغرقين، وإنما المغفرة لمن عرف الله، وحدوده، وآمن برسوله (ﷺ)، وبالكتاب الذي نزل على رسوله (ﷺ)، وجاهد في الله بأمواله، ونفسه حق الجهاد، ودليل ذلك قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ آوَوْا وَنَصَرُوا أُولَئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقًّا لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ﴾ [الأنفال: ٧٤]، وغيرها الكثير من المواطن التي تنصر وجوب المغفرة للذين آمنوا واتبعوا الرسول، أما من حيث مجيء الأمر بلفظ الخبر فجائز، كما جاء الخبر بلفظ الأمر في قوله تعالى: ﴿فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَنُ مَدًّا﴾ [مريم: ٧٥]، والله تعالى هنا حاشاه أن يأمر نفسه لكنه أخبر بصيغة الأمر، والمعنى: يمدُّ له...، والله أعلم.

---

[٨٥٦]- ينظر: محمود صافي، **الجدول في إعراب القرآن**، ٢٨/ ٢٣٨.

الفصل الثالث: الحروف

بعد ما تباينت الأقوال، والآراء في التضمين، ونيابة الحروف، والأفعال عن بعضها البعض أصبح محط اختلاف بين النحاة، بل حتى المفسرين والعلماء، والتضمين من أهم دقائق، ونوايا علم اللغة، فإذا كانت كذلك هل لها في موضوعنا شأن؛ كي يتناولها الباحث في دراسته؟

والحقيقة أنَّ لها من الشأن النصيب الأوفر، وخصوصاً في هذا الفصل، فإن كثيراً من المسائل احتوت، وتوقفت معانيها، وفهم نصوصها على التضمين.

فالتضمين عند أهل اللغة: مصدر مشتق من الفعل (ضَمَّنَ)، يقال ضَمَّنَ الشيء ، وبه، ضَمَاناً أي: كفله، قال الخليل: " التضمين: إذا أودعه إياه كما تودع الوعاء المتاع، والميت القبر، وقد تضمنه هو"[٨٥٧]، ويقال: ضَمَّنتُ الشيءَ أضمنه ضمانا فأنا ضامن، وهو مضمون.

وقال الرازي فيه: " وكلُّ شيءٍ جعلتَه في وعاءٍ فقد ضَمَّنتَه إياه"[٨٥٨].

---

[٨٥٧]- الخليل، **العين**، ٧/ ٥١، وينظر: الأزهري، **تهذيب اللغة**، ١٢/ ٣٦.

[٨٥٨]- الرازي، **مختار الصحاح**، ص: ١٨٦، وينظر: ابن منظور، **لسان العرب**، ١٣/ ٢٥٧.

أما اصطلاحاً فكثرت فيه التعريفات، وأبرز ما قيل فيه ما قاله أبو البقاء الكفوي، وغيره أنه: " هو إشراب معنى فعل لفعل ليعامل معاملته"[٨٥٩]، أو هو: "أن يحمل اللفظ معنى غير الذي يستحقه بغير آلة ظاهرة"[٨٦٠].

أصل التضمين عند النحاة:

فقد اختلف النحاة في التضمين أفي الحروف تحصل أم في الأفعال؟

فذهب أصحاب المذهب الكوفي إلى أنَّ التضمين يحصل، ويقع في الحروف لا في الأفعال؛ كون الحروف تتناوب فيما بينها، ومن أصولهم أنَّ بعض حروف الجر يمكن استعمالها لأكثر من معنى فمثلاً حرف (الباء) يأتي عندهم لأكثر معنى، ومنها: (المجاوزة بـ (عن)، وبمعنى (على)، والتبعيض، وبمعنى (إلى) والتعدية، وغيرها)، والحرف (أو) يأتي لأكثر من معنى أيضاً فيفيد عندهم (التخيير، والإضراب بمعنى (بل)، وبمعنى (إلا) أداة للاستثناء، وغيرها)، وجعلهم للحرف أكثر من معنى ليس في ذلك من حرج، وإنما أمر طبيعي كباقي الأصول، والقواعد؛ كون الحرف عندهم عبارة عن كلمة، كما الفعل، والاسم كل منهما كلمة، لذلك عدّوا قصر الحرف على معنى واحد تعسفاً في الأمر.

وممن اعتدَّ بهذا الرأي ابن قتيبة إذ خص له باباً في كتابه، وسماه: (باب دخول بعض حروف الصفات مكان بعض)[٨٦١]، وذهب ابن السراج إلى نصرة رأي الكوفيين فقال: " أنَّ العرب تتسع فيها فتقيم بعضها مقام

٨٥٩- أيوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي، أبو البقاء الحنفي، (المتوفى: ١٠٩٤هـ)، **الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية**، تحقيق: عدنان درويش، محمد المصري، (بيروت: مؤسسة الرسالة، د.ط، د.ت)، ص: ٢٦٦، وينظر، عباس حسن، **النحو الوافي**، ٢/ ٥٦٤.

٨٦٠- المصدر نفسه.

٨٦١- ينظر: أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (المتوفى: ٢٧٦هـ)، **تأويل مشكل القرآن**، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، (لبنان: بيروت، دار الكتب العلمية، د.ط، د.ت)، ص: ٢٩٨.

بعض إذا تقاربت المعاني فمن ذلك: (الباء)"[٨٦٢]، وتبع نصرة هذا المذهب في المسألة جمع من النحاة، ومنهم ابن جني فقال: " قد يتفق لفظ الحروف ويختلف معناها"[٨٦٣]، وظاهر كلام المرادي هو يوافق مذهب الكوفة فاختار التنويع في المعاني لا الاقتصار على معنى واحد[٨٦٤]، وكذلك ابن هشام فهو من أتباع من قال بتضمين الحروف، وذلك من ظاهر كلامه عن حرف (الباء) الذي اقتصر سيبويه في معناه أنه للإلصاق لا غير فقال ابن هشام: "واقول إن كلا من الإلصاق، والاستعلاء إنما يكون حقيقيا إذا كان مفضيا إلى نفس المجرور كـ: (أمسكت بزيد)، و(صعدت على السطح)"[٨٦٥].

ومن هذا تبين أنَّ المذهب الكوفي توسع في معاني الحروف لا الأفعال، فضمنوا في الحرف لا في الفعل، واستدلوا على ذلك بما ورد وقوعه في القران الكريم فاستعملت بعض الحروف مكان بعضها، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِذَا خَلَا بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ﴾ [البقرة: ٧٦]، فقيل أن حرف (إلى) الوارد في قوله تعالى بمعنى (الباء) لا على أصله؛ لأنَّ (خلا) تتعدى بـ (الباء) لا بـ (إلى)، فمتى ما أتى الحرف ليس على بابه، ولا يمكن ردّه إلى معناه الأصلي والحقيقي، فهذا دليل على أنَّ له معنى آخر[٨٦٦].

وأما المذهب البصري فينكر إقامة حروف الجر بعضها مكان بعض، فالحروف عندهم لا تخرج عن معناها الحقيقي، وما كان على غير ذلك فشاذ، أو أي حرف أوهم معناه فهو مؤول إما بتضمين فعل، أو على

---

[٨٦٢]- ابن السراج، **الأصول في النحو**، ١/ ٤١٤.

[٨٦٣]- ابن جني، **الخصائص**، ٢/ ٩٦.

[٨٦٤]- ينظر: المرادي، **الجنى الداني في حروف المعاني**، ص: ٤٦.

[٨٦٥]- ابن هشام، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، ص: ١٣٧.

[٨٦٦]- ينظر: فاضل السامرائي، **معاني النحو**، ٣/ ٦.

المجاز[٨٦٧]، وحملوا ذلك على حروف النصب، والجزم، فلا يمكن أن يقوم أحدها مكان الآخر، أي: لا يمكن أن ينوب الجازم مكان الناصب، بل حتى النواصب فيما بينها فلكل حرف زمن مقترن به[٨٦٨]. ومما ذهبوا إلى تأويله قول الله جل في علاه: ﴿فَظَلَمُوا بِهَا﴾ [الأعراف: ١٠٣]، والفعل (ظلم) من المعروف أنه يتعدى بنفسه، كقولك: (زيد يظلم أخاه)، فتعدى الفعل إلى مفعوله بنفسه، ولكن وروده في كلام الله تعالى متعدٍ بالباء، وللتخلص من هذا الغموض -لأنهم ينكرون تضمين الحرف فغمض المعنى عندهم- الحاصل ضمّنوا الفعل (ظلم) معنى (كفر) فعدي بالباء[٨٦٩]،، وأما ابن عصفور يعد من أشد المتعصبين لهذا الرأي، ومن أشد المنكرين لرأي الكوفيين، فأنكر على من ضمَّن حرف مكان حرف، بأنَّه لا حجة له فيما ذهب، وأرهق ابن عصور نفسه بالتكلف في التقدير لما لا يصلح فيه تضمين الفعل[٨٧٠]، ويعد من أنصار هذا الرأي ابن يعيش فذكر أن التضمين في الأفعال لا ينبغي أن يكون في الحروف[٨٧١]. وذهب أبو حيان إلى إنكار ما ذهب إليه الكوفيون، ونعته بالضعف؛ لأن نيابة الحروف عن بعضها لم يقل به الخليل، ولا سيبويه، وأعطى الأولوية لتضمين الفعل لا الحرف [٨٧٢]، وفيه نظر.

فالبصريون يضمنون الفعل خلافا للكوفيين؛ كون العرب توسعت في ذلك، وهو معهود في كلامهم، وأنَّ التجوز في الحرف أشد تكلفاً منه في الفعل، وفيه نظر؛ كون بعض من الأمثلة التي ذكروها هي أشد تكلفا في تأويلها من أن يضمن الحرف معنى آخر. وبعدما انشغل أغلب النحاة بآراء المدرستين البصرة، والكوفة في مسألة

٨٦٧- ينظر: المصدر نفسه، ٣/ ٧.

٨٦٨- ينظر: ابن هشام، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، ص: ١٥١.

٨٦٩- ينظر: الزمخشري، **تفسير الزمخشري = الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل**، ٢/ ٦٧٤.

٨٧٠- ينظر: ابن عصفور، **شرح جمل الزجاجي لابن عصفور**، ٢/ ١٨٧.

٨٧١- ينظر: ابن يعيش، **شرح المفصل لابن يعيش**، ٤/ ٤٤٨.

٨٧٢- ينظر: أبو حيان، **البحر المحيط في التفسير**، ١/ ١١٣، ١/ ٤٤١.

التضمين، انزوى المبرد، وانفرد برأيه المجوز المانع، إذ أنه يجوِّز التضمين في الحروف، ولكن ليس في كل حرف وليس في كل موضع، وإنما حسب حاجة حال الجملة إليه، وأما اطراده في كل المواضع فغير جائز عنده[٨٧٣].

وظاهر كلام فاضل السامرائي أنه يوافق مذهب المبرد إذ قال: " والصواب أن كثيرًا منه او أكثره خارج على التضمين"[٨٧٤]، وهو رأي سديد يوافق ما جاء في كلام العرب، فضلاً عما جاء في كتاب الله جل جلاله.

المبحث الأول: ما كان على حرف واحد:

أولاً: الفاء

ذهب الكسائي، وأصحابه إلى أنَّ (الفاء) المفردة في نحو: (ما تأتينا فتحدثنا) عاملة بالنصب على عكس من قال أنها مهملة[٨٧٥].

وذهب المبرد إلى أنَّ الفاء كما تكون عاطفة في الأسماء تكون عاطفة في الأفعال، والعطف يتحقق متى ما كان الثاني متداخلا مع الأول الذي قبله، وهذا نحن في غنى عنه، أما إذا انقطع الثاني عن الأول ولم يكن هناك ترابط في المعنى، وتداخل فيما بينهما فيعرب الأول على ما هو عليه، وينتصب الثاني بـ (أن) مضمرة بعد الفاء لا بالفاء نفسها، فـ (تحدثنا) منصوبة بأن مضمرة؛ كونها انقطعت عما قبلها، وتقدير الكلام: ما تأتيني فكيف تحدثني، وهذا هو مذهب البصريين[٨٧٦]، وكذلك السيرافي[٨٧٧].

٨٧٣- ينظر: المبرد، **المقتضب**، ١/ ٣٩.

٨٧٤- ينظر: فاضل السامرائي، **معاني النحو**، ٣/ ١٢.

٨٧٥- ينظر: الأنطاكي، **غنية الأريب عن شروح مغني اللبيب**، ٢٤٧/٢.

٨٧٦- ينظر: المبرد، **المقتضب**، ٢/ ١٤.

٨٧٧- ينظر: السيرافي، **شرح كتاب سيبويه**، ٣/ ٢٢٣.

وذهب الزمخشري إلى أنَّ الفعل الواقع بعد أحد الأحرف: (اللام، والفاء، وأو التي تفيد معنى إلى، وحتى، وواو الجمع)، وكان جواباً لأمر، أو نهي، أو استفهام، أو نفي، أو تمني، أو عرض، فإنه منصوب بأن مضمرة، لا بالحروف المذكورة نفسها، وإضمارها واجب إلا مع اللام متى ما كانت لام كي فجائز ظهورها، ونصب (تحدثنا) يفيد معنيين: الأول: إن لم تأتِ فكيف تحدثنا، فعدم وجودك دليل على عدم حديثك لنا، ولو أتيت لحدثتنا، والآخر: ما تأتينا أبداً إلا لم تحدثنا، أي: منك إتيان كثير ولا حديث منك، ونسبه لسيبويه[٨٧٨].

وذكر أبو البركات الأنباري أن نصب الفعل (تحدثنا) بالفاء هو مذهب الجرمي[٨٧٩]، وتبعه بعض نحاة الكوفة، وردَّ الأنباري هذا المذهب محتجاً بأنَّ لو كانت (الفاء) هي الناصبة لجاز دخول حرف العطف عليها، نحو: ايتني وفأكرمك ، فإن لم يجز دخوله عليها وامتنع ذلك دلَّ على أنَّ الناصب غير الفاء، وليست هي نفسها الناصبة للفعل؛ لأنه لا يجوز أن يدخل حرف على مثله وهما بمعنى واحد، وأما واو القسم عندما خرجت عن بابها جاز دخول حرف العطف عليها نحو: فوالله لأفعلن[٨٨٠]، وذكر أنَّ مذهب الكوفيين ينصبون على الخلاف[٨٨١]؛ كون (فتحدثنا) ليست جوابا للنفي وإنما هي مخالفة له، ولم أجد أحداً من الكوفيين قال بأن الفاء هي الناصبة بنفسها، أو أنَّ الفاء ناصبة بنفسها هي من قواعد وأصول الكوفيين، وإنما توارد على ألسنة النحاة، وتناقلوا بأنَّها من أصولهم، ولم تثبت ذلك كتبهم، والله أعلم.

٨٧٨- ينظر: الزمخشري، **المفصل في صنعة الإعراب**، ص: ٣٢٥.

٨٧٩- وهو صالح بن إسحاق، الجرمي المكنى بأبي عمر (ت: ٢٢٥هـ)، فقيه، عالم بالنحو واللغة، من أهل البصرة. سكن بغداد. له كتاب في (السير) و (كتاب الأبنية) و (غريب سيبويه) وكتاب في (العروض)، ينظر: **الأعلام للزركلي**، ٣/ ١٨٩.

٨٨٠- ينظر: الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين**، ٢/ ٤٥٤ – ٤٥٥.

٨٨١- الفصل الثاني، المبحث الثاني من هذه الرسالة، ص: ١٩٤– ١٩٧.

وتبع أغلب النحاة المذهب البصري على أنَّ الفعل منصوب بـ (أن) مضمرة لا بالفاء ولا بالخلاف، والنصب أفاد معنى، وقد وضحنا ذلك في أعلاه[٨٨٢].

وذكر فاضل السامرائي المسألة من دون التفصيل في الناصب للفعل الواقع بعد الفاء، ولكنه استأنس بذكر المعنى الذي أفاده الفعل المنصوب، وذكر شروط النصب فيه فقال: " ينتصب الفعل المضارع بعد فاء السببية بشرطين:

الأول: أن تكون نصا في السبب.

الثاني: أن يتقدمها نفي، أو طلب كالأمر، والنهي، والاستفهام، والتمني، وما إلى ذلك نحو: (ما تأتينا فنكرمك) ونحو (لا تأكل كثيرا فتمرض)" [٨٨٣].

وأراني أرجح ما قاله البصريون من إضمار (أن) مع قبولي الرأي الكوفي لا سيما بالشروط التي وضعها فاضل السامرائي، والله أعلم.

ثانياً: اللام

ومما ذكره الأنطاكي في هذا الباب هو أنَّ الكسائي، والفراء ذهبا إلى أنَّ (اللام) في قوله تعالى: ﴿لِإِيلَافِ قُرَيْشٍ﴾ [قريش: ١]، هي لام التعجب، وكأن المعنى: إعجبوا لإيلاف قريش[٨٨٤].

٨٨٢- ينظر: ابن مضاء القرطبي، **الرد على النحاة**، ص: ٧٣، والعكبري، **اللباب في علل البناء والإعراب**، ٢/ ٤٣ – ٤٤، وابن الخباز، **توجيه اللمع**، ص: ٣٦١ – ٣٦٢، ابن يعيش، **شرح المفصل لابن يعيش**، ٤/ ٢٤١، وابن مالك، **شرح التسهيل لابن مالك**، ٤/ ٣٨، وابن منظور، **لسان العرب**، ٩/ ١٨٩، وأبو حيان، **البحر المحيط في التفسير**، ٢/ ٦٩٢، والمرادي، **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك**، ٣/ ١٢٥٤.

٨٨٣- فاضل السامرائي، **معاني النحو**، ٣/ ٣٧٧.

٨٨٤- ينظر: الأنطاكي، **غنية الأريب عن شروح مغني اللبيب**، ٢/ ٤٦٨.

فقال الفراء: " إنه تبارك وتعالى عجَّب نبيه (ﷺ)، فقال: اعجب يا محمد لنعم الله تبارك وتعالى على قريش في إيلافهم رحلة الشتاء، والصيف"[٨٨٥]، أي: أنَّ قريشاً يوماً بعد آخر يزدادون جهلاً، وشركاً، وتكذيباً لرسالة نبيه، والله جل في علاه يؤلف، ويجمع شملهم في رحالهم، وترحالهم، وذلك من العجب العجاب عندنا، وكل ذلك من فيض كرم الله، وحلمه، فأيّ رحمة هذه، يزيدونه عصياناً فيزيدهم قرباً إلى بعضهم، ويُيسّر لهم سبل العيش، وأوقات تجارتهم.

وأما مذهب الخليل، وسيبويه أنَّ اللام متعلقة بـ (فليعبدوا) في قوله تعالى: ﴿فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ﴾ [قريش: ٣]، أي: ليعبدوا الله تعالى شكرا من أجل إيلافهم فيما بينهم، ودخلت الفاء عليه؛ لأنه تضمن معنى الشرط، أي: إن لم يعبدوه على نعمه التي فاضت جباههم، وغمرتهم بكرم الله عليهم، فليعبدوه على ذلك التآلف فيما بينهم، وفي رحلاتهم صيفاً، وشتاءً[٨٨٦].

وذهب الأخفش إلى أنَّ (اللام) في (لإيلاف) هي متعلقة بآخر سورة الفيل التي سبقتها بـ (جعلهم) في قوله تعالى: ﴿فَجَعَلَهُمْ كَعَصْفٍ مَأْكُولٍ﴾ [الفيل: ٥] من دون أن يفصل بين السورتين فاصل، وكأنها سورة واحدة فقال: "فعل ذلك لإيلاف قريش لتألف "[٨٨٧]، أي: فعل ذلك الهلاك بأصحاب الفيل ليؤلف قريشاً، ولم يجعلهم يتشتتون في مشارق الأرض ومغاربها، ولو ترك أصحاب الفيل لفتكوا بهم وصيروهم إلى هذا المآل.

وذهب النحاس إلى إنكار ما ذهب إليه الأخفش، ونعته بالخطأ البيّن؛ كون المسلمين أجمعوا على الفصل بين سورتي الفيل، وقريش، ولم يوصلوا بينهما، وظاهر كلام النحاس أنَّه يستحسن قول الفراء من تقدير (اعجبوا)

---

[٨٨٥]- الفراء، **معاني القرآن للفراء**، ٣/ ٢٩٣.

[٨٨٦]- ينظر: سيبويه، **الكتاب لسيبويه**، ٣/ ١٢٦ – ١٢٧.

[٨٨٧]- الأخفش، **معاني القرآن للأخفش**، ٢/ ٥٨٥.

على غيره من الآراء التي قيلت فقال: " ويحتج له بأن العرب تقول: لله أبوك فيكون في اللام معنى التعجب"(٨٨٨).

وأما الزمخشري فذكر الأوجه الثلاثة التي قيلت، وما ذهب إليه الأخفش نزل منزلة التضمين كما في الشعر: فالبيت الشعري يتعلق بما قبله لا يصح معناه من غير هذا التعلق، ثم يروي منتصراً للأخفش أنَّ الاتصال بين السورتين موجود في مصحف أبيّ من دون فصل البتة، وظاهر دفاعه عن رأي الأخفش كأنه يستحسنه عن غيره من الآراء(٨٨٩).

وانفرد الرضي عن غيره من العلماء، فذكر أنَّ اللام في (لإيلاف) هي: لام الاختصاص، وليست لام التعجب؛ كون لام التعجب لم تثبت إلا مع كلام القسم(٨٩٠).

وذهب باقي العلماء إلى سرد الأقوال كما استدل بها أصحابها من دون ترجيح، أو تضعيف، أو رد على أيّ منها(٨٩١).

ووهم الوقاد في نقله لهذه المسألة فإنه نسب إضمار فعل التعجب، -أي: إنَّ (اللام) بمعنى التعجب- للأخفش، والكسائي، وهو ليس كذلك، والأصل أنَّه مذهب الكسائي، والفراء كما بينت في بداية المسألة، ونسب تعلق (لإيلاف) بقوله (فجعلهم)، أو اتصال سورة القريش بسورة الفيل للزجاج، والأصل أنَّه مذهب

٨٨٨- النحاس، **إعراب القرآن للنحاس**، ٥/ ١٨٤.

٨٨٩- ينظر: الزمخشري، **تفسير الزمخشري = الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل**، ٤/ ٨٠١.

٨٩٠- ينظر: الرضي، **شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب**، ٤/ ٢٨٦.

٨٩١- ينظر: الزجاج، **معاني القرآن وإعرابه للزجاج**، ٥/ ٣٦٥، وابن الشجري، **أمالي ابن الشجري**، ٢/ ٤٨٤، والرازي، **تفسير الرازي = مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير**، ٣٢/ ٢٩٥، وأبو حيان، **البحر المحيط في التفسير**، ١٠/ ٥٤٧، والسمين الحلبي، **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**، ١١/ ١١١، وابن هشام، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، ص: ٢٧٦.

الأخفش كما بينت في أعلاه، وليس مذهب الزجاج[٨٩٢] وجل ما ذكره الزجاج أنَّه قال: " وهذه اللام قال النحويون فيها ثلاثة أوجه"[٨٩٣].

وأرى أنَّ أحبَّ الأقوال إلي ما قاله الفراء؛ إذ أنَّه جاء بما يخرج النص بأوضح صورة، وأبلغ تفسير دون تكلف، أو تعقيد لِما في ذلك العجب إبراز ووجوب إظهار لنعم الله تبارك وتعالى، والله أعلم.

ثالثاً: الواو

الواو العاطفة اختلف فيها أهل اللغة، وأهل الفقه، فمنهم من قال بأنها تفيد مطلق الجمع، ومنهم من قال تفيد الترتيب، وهذا ما ذكره الأنطاكي من أنَّ أئمة الكوفة ومنهم: الفراء، وثعلب، وهشام، ذهبوا إلى أنَّ (الواو) تفيد الترتيب في العطف نحو قوله تعالى: ﴿يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ارْكَعُوا وَاسْجُدُوا﴾ [الحج: ٧٧] [٨٩٤]، فالواو عند الكوفيين ليست للجمع، وإنما للترتيب فرتبت السجود بعد الركوع، وهذا مراد الأنطاكي، وفيه نظر، ولم أجد ذلك عند الفراء أنه يجعل الواو للترتيب البتة، بل ذكر عكس ما قيل عنه فقال: " فأما الواو فإنك إن شئت جعلت الآخر هو الأول، والأول الآخر. فإذا قلت: زرت عبد الله وزيدا، فأيهما شئت كان هو المبتدأ بالزيادة، وإذا قلت: زرت عبد الله ثم زيدا، أو زرت عبد الله فزيدا كان الأول قبل الآخر"[٨٩٥]، وبهذا تتضح براءة الفراء مما

---

[٨٩٢]- ينظر: الوقاد، **شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو**، ١/ ٥١٤.

[٨٩٣]- الزجاج، **معاني القرآن وإعرابه للزجاج**، ٥/ ٣٦٥.

[٨٩٤]- ينظر: الأنطاكي، **غنية الأريب عن شروح مغني اللبيب**، ٢٦٨/٣ – ٢٦٩.

[٨٩٥]- الفراء، **معاني القرآن للفراء**، ١/ ٣٩٦.

ألصق به، وقوَّله ما لم يقل، وهناك من العلماء من فنَّد هذه النسبة للفراء، وبرَّأه منها، فنرى ابن القصار يقول: " أما قولكم: إن الفراء قال: إن الواو للترتيب، فإنه لم يقل: إن موضوعها لذلك"[٨٩٦]، أي: للترتيب.

وذهب ابن مالك أيضاً في قول الحقيقة عن الكوفيين ورفع ما نسب إليهم، وما ألبسوا به، فقال: "وزعم بعض أهل الكوفة أن الواو للترتيب، وليس بمصيب، وأئمة الكوفة برآء من هذا القول، لكنه مقول"[٨٩٧]، فضلاً عن أنَّه نسب القول لهم في كافيته، وحين شرحها برَّأهم من ذلك، عاد النظر في المسألة، وهذا دليل على تواضع العلماء في نقل العلم، ولا حرج من الاعتراف بالخطأ، معللاً ذلك أن المدة ما بين إصدار الكافية، وشرحها مدة زمنية جعلت المؤلف يراجع الآراء، والاطلاع على كتب، ومصادر لم تقع بين يديه في نظم الكافية.

وذهب سيبويه ومن تبعه من المذهب البصري إلى أنَّ معنى الواو غير معنى الفاء التي يراد بها الترتيب من غير تراخٍ، ولا تعقيب، والواو تفيد الجمع المطلق، والاشتراك[٨٩٨]، وهذا لا يختلف شيئا مما قاله الفراء.

وذهب السيرافي إلى كشف الحقيقة عما نسب للكوفيين، وإبطال ما قيل عنهم بقوله: " وأجمع النحويون، واللغويون من البصريين، والكوفيين أنَّ الواو لا توجب تقدم، وما تقدم لفظه"[٨٩٩]، أي: أنها لا تفيد الترتيب كـ (الفاء) فلا تختص بترتيب المتقدم ثم الذي يليه. وبهذا يردُّ كلام المرادي الذي أنكر ما ذهب إليه السيرافي، ونتعه

٨٩٦- أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد البغدادي المالكي المعروف بابن القصار (المتوفى: ٣٩٧هـ)، **عيون الأدلة في مسائل الخلاف بين فقهاء الأمصار**، تحقيق: عبد الحميد بن سعد بن ناصر السعودي، (المملكة العربية السعودية: الرياض، مكتبة الملك فهد الوطنية، د.ط، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٦ م)، ١/ ٢٢٣.

٨٩٧- ابن مالك، **شرح الكافية الشافية**، ١/ ٨١.

٨٩٨- ينظر: سيبويه، **الكتاب لسيبويه**، ٣/ ٤١.

٨٩٩- السيرافي، **شرح كتاب سيبويه**، ٢/ ٣٣٠.

بعدم الصحة[٩٠٠]، وتكلف المرادي في إنكاره لذلك؛ كونه أنكر من غير تمحيص، وتدقيق في المسألة، والرجوع إلى أقوال علماء الكوفة، وغيرهم ممن كشفوا ستار سر الحقيقة في المسألة.

وإنّي لأعجب من استغراب ابن هشام إذ قال: " وقال الفراء إنها لا تفيد الترتيب مطلقا، وهذا مع قوله إن الواو تفيد الترتيب غريب"[٩٠١]، فإنه استغرب من قول لم يقله الفراء، والذي نقله بالنص لم أجده عند الفراء في معانيه فإنه لم يمنع الترتيب، ولم يجوّزه، ونقلت ما ذكره أعلاه.

ونقل صاحب التجريد عن المراعي قولاً ينتصر فيه للفراء لِما تقوَّل به، فقال: "قال المراعي: قرأت جميع كتب الفراء فلم أجد هذه الحكاية فيها"[٩٠٢]، أي: رواية الترتيب بالواو.

وكل هذه الأقوال تدل على أنَّ ثمة من نقل عن الكوفيين ما ليس لهم، ووهموا بالنقل، والنسبة إليهم.

وأنكر ابن يعيش على من قال بأنَّ الواو تفيد الترتيب، فقال: "لا نعلم أحدا يوثق بعربيته يذهب إلى أن الواو تفيد الترتيب"[٩٠٣]، واستدل على أنها للجمع ليست للترتيب استعمالها لغير الترتيب نحو: تخاصم خالد وعلي، فالترتيب غير جائز؛ كون الخصام لا يكون من طرف واحد[٩٠٤].

والذين قالوا بأنَّ الواو للترتيب استدلوا بقوله تعالى: (اركعوا واسجدوا) على أنَّه رتَّب الركوع فالسجود في الصلاة، فرد نحاة البصرة ذلك، وقالوا هذه حجة غير كافية؛ لأنه تعالى جل في علاه ذكر في موضع آخر عكس

٩٠٠- ينظر: المرادي، **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك**، ٢/ ٩٩٧.

٩٠١- ابن يعيش، **شرح المفصل لابن يعيش**، ٥/ ٧.

٩٠٢- أحمد بن محمد بن أحمد بن جعفر بن حمدان أبو الحسين القدوري (المتوفى: ٤٢٨ هـ)، **التجريد للقدوري**، تحقيق: مركز الدراسات الفقهية والاقتصادية: محمد أحمد سراج، علي جمعة محمد، (القاهرة: دار السلام، ط٢، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م)،١/ ١٣٨.

٩٠٣- ابن يعيش، **شرح المفصل لابن يعيش**، ٥/ ٧.

٩٠٤- ينظر: المصدر نفسه، ٥/ ٧.

الترتيب فقال: ﴿يَامَرْيَمُ اقْنُتِي لِرَبِّكِ وَاسْجُدِي وَارْكَعِي مَعَ الرَّاكِعِينَ﴾ [آل عمران: ٤٣]، فإنه ذكر السجود قبل الركوع، وعطف بالواو التي عطف بها سابقتها، وذكر الخازن في تفسيره أنَّ الواو لا توجب الترتيب، ونقل عن ابن الأنباري أنه قال في هذه الآية: "أمرها أمرا عاما، وحضها على فعل الخير فكأنه قال: استعملي السجود في حال، والركوع في حال، ولم يُرِد تقديم السجود على الركوع بل أراد العموم بالأمر على اختلاف الحالين"[٩٠٥]، وهذا يدل على براءة ابن الأنباري مما نسب إليه وجميع أئمة مذهبه. وصورة أخرى من القرآن أنَّه جل في علاه قال في سورة البقرة: ﴿وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُوا حِطَّةٌ﴾ [البقرة: ٥٨]، وفي سورة الأعراف قال: ﴿وَقُولُوا حِطَّةٌ وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا﴾ [الأعراف: ١٦١]، وهما صورة واحدة، ولو كانت (الواو) للترتيب، واقتضت ذلك لشذ أحد مدلولي الآيتين، وحاشا لكلام الله من الشذوذ، والخروج عن الأصول، وكذلك قوله تعالى: ﴿كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ وَعَادٌ وَفِرْعَوْنُ ذُو الْأَوْتَادِ (١٢) وَثَمُودُ وَقَوْمُ لُوطٍ وَأَصْحَابُ الْأَيْكَةِ﴾ [ص: ١٢، ١٣]، وقال في موضع آخر: ﴿كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ وَأَصْحَابُ الرَّسِّ وَثَمُودُ (١٢) وَعَادٌ وَفِرْعَوْنُ وَإِخْوَانُ لُوطٍ (١٣) وَأَصْحَابُ الْأَيْكَةِ وَقَوْمُ تُبَّعٍ﴾ [ق: ١٢ – ١٤]، فما حصل من تقديم في الآية الأولى تأخر في الآية الثانية، ولو كانت (الواو) تقتضي الترتيب لَما خرج إلى ذلك، وأستشف من كلام الله تعالى أنَّه يقدم لغرض بلاغي، وهو أنه يقدم الأكثر اهتماما، وليس التقديم لازماً، أو واجباً الترتيب، والله أعلم. ووردت صور أخرى في كتاب الله العزيز من هذا القبيل يثبت أنَّ (الواو) لم تكن للترتيب مطلقاً، وكذلك في حديث النبي (ﷺ) فقد روي عنه أنه قال: (لَا تَقُولُوا مَا شَاءَ اللَّهُ، وَشَاءَ فُلَانٌ، وَلَكِنْ قُولُوا مَا شَاءَ اللَّهُ ثُمَّ شَاءَ فُلَانٌ) [٩٠٦]، وهذا النهي يدل على أنَّ (الواو) للجمع ليست للترتيب، ولو كانت الدلالة على غير الجمع والاشتراك لَما نهى النبي (ﷺ) عن ذلك.

---

[٩٠٥]- علاء الدين علي بن محمد بن إبراهيم بن عمر الشيحي أبو الحسن، المعروف بالخازن (المتوفى: ٧٤١هـ)، **لباب التأويل في معاني التنزيل**، تصحيح: محمد علي شاهين، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٥ هـ)، ١/ ٢٤٤.

[٩٠٦]- أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني (المتوفى: ٢٧٥هـ)، **سنن أبي داود**، باب: لا يقال خبثت نفسي،(بيروت: صيدا، المكتبة العصرية، د.ط، د.ت)، ٤/ ٢٩٥، حديث رقم: ٤٩٨٠، وأحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي

أمَّا عند الفقهاء فاختلفوا فيها فالشافعية ذهبوا إلى أنها تفيد الترتيب، ونقل عنهم أنَّ الإمام الشافعي (رحمه الله) حكى عن الفراء أنه قال بترتيبها، ولم أجد ذلك عند الإمام الشافعي في مصادره التي وقعت بين يدي، ولكن جل العلماء نقلوا عنه ذلك أما أنهم قالوا بترتيبها فواضح ذلك في فقههم، وتفسيرهم لقوله تعالى: ﴿يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ [المائدة: ٦]، فالترتيب في هذه الأجزاء واجب عندهم، وإن اختلف أحدهما فالوضوء غير جائز، فقال الشافعي: "فمن بدأ بيده قبل وجهه، أو رأسه قبل يديه، أو رجليه قبل رأسه، كان عليه عندي أن يعيد حتى يغسل كلا في موضعه بعد الذي قبله، وقبل الذي بعده لا يجزيه عندي غير ذلك، وإن صلى أعاد الصلاة بعد أن يعيد الوضوء"[٩٠٧]، واستدل الشافعي بالحديث النبوي الشريف[٩٠٨] عن النبي (ﷺ) أنَّه قال: (إِنَّهَا لَا تَتِمُّ صَلَاةُ أَحَدِكُمْ حَتَّى يُسْبِغَ الْوُضُوءَ كَمَا أَمَرَهُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ، فَيَغْسِلَ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ، وَيَمْسَحَ بِرَأْسِهِ وَرِجْلَيْهِ إِلَى الْكَعْبَيْنِ...) [٩٠٩]، وأنكر الإمام النووي ما ذهب إليه فقهاء الشافعية من أنَّ (الواو) تفيد ترتيباً في آية الوضوء خاصة، ونعت استدلالهم على ذلك بالضعف، ولا جدوى من ذكره سوى التنبيه على ما ذكروا؛ كون دلالة

الخراساني، أبو بكر البيهقي (المتوفى: ٤٥٨هـ)، **السنن الكبرى**، باب: ما يكره من الكلام في الخطبة، (لبنان: بيروت، دار الكتب العلمية، ط٣، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م)، ٣/ ٣٠٦، حديث رقم: ٥٨١٠.

٩٠٧- أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن عبد المطلب بن عبد مناف المطلبي القرشي المكي الشافعي (المتوفى: ٢٠٤هـ)، **الأم**، (بيروت: دار المعرفة، د.ط، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م)، ١/ ٤٥.

٩٠٨- ينظر: ابن القصار، **عيون الأدلة في مسائل الخلاف بين فقهاء الأمصار**، ١/ ٧٨.

٩٠٩- أبو داود، **سنن أبي داود**، باب صلاة من لا يقيم صلبه في الركوع والسجود، ١/ ٢٢٧، حديث رقم: ٨٥٨، والنسائي، **سنن النسائي**، كتاب التطبيق، باب الرخصة في ترك الذكر في السجود، ٢/ ٢٢٥، حديث رقم: ١١٣٦، صحيح على شرط الشيخين، ينظر: أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نُعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع (المتوفى: ٤٠٥هـ)، **المستدرك على الصحيحين**، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، كتاب الإمامة وصلاة الجماعة، باب: التأمين، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١١ - ١٩٩٠)، ١/ ٣٦٨، حديث رقم: ٨٨١.

الأدلة غير وافية الحجة، ونقل عن إمام الحرمين[٩١٠] أنَّه ذكر في كتابه الأساليب في الخلافات[٩١١] أنَّ بعض العلماء تكلفوا بقولهم إنَّ الواو تفيد ترتيباً ونقلوا ذلك عن أئمة الكوفيين، واحتجوا بأمثلة فاسدة لا صلاح فيها، وكل من يدعي أنَّ (الواو) ترتِّب الكلام مكابر في نفسه، وذكر النووي أنَّ إمام الحرمين يجزم أنها لا تفيد ترتيباً محتجاً بنحو: تقاتل زيد وخالد، فذلك لا يصح معنى به، وأستشف من كلام النووي أنه يختار ما ذهب إليه الإمام[٩١٢].

ويتضح لي أن الإمام الشافعي لم يوجب الترتيب بالواو نفسها، وإنما قاس على ما جاءت به الآيات القرآنية، والأحاديث النبوية الشريفة التي قالها النبي (ﷺ) وما تضمنت من ترتيب، واستنبط منها الترتيب، وعلى هذا فالترتيب عند الشافعي شرعاً لا لغوياً، وهذا اجتهاده الذي ابتغى فيه وجه الله تعالى فعلَّ الله أن يكتب له به أجراً، ومن شنع عليه ذلك فقد توهم في فهمه له والله أعلم.

أما مذهب الإمام أبي حنيفة النعمان –رحمه الله– فذهب إلى أنَّ (الواو) لا تفيد الترتيب، وإنما هي للجمع بين شيئين، والاشتراك بينهما، والترتيب عنده سنة لا واجب كما عند الشافعية، والمسألة مبسوطة في كتبهم، وذكر الخازن أنَّ أبا حنيفة لا يوجب الترتيب فقال: " أن الواو لا توجب الترتيب، فإذا قلنا بوجوب الترتيب صار ذلك زيادة على النص، وذلك غير جائز"[٩١٣].

٩١٠- إمَام الحَرَمَيْن هو: عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد الجُوَيْني، أبو المعالي، ركن الدين، الملقب بإمام الحرمين: أعلم المتأخرين، من أصحاب الشافعيّ، (٤١٩ – ٤٧٨ هـ)، ينظر: الزركلي، **الأعلام للزركلي**، ٤/ ١٦٠.

٩١١-كتاب (**الأساليب في الخلافات**) لإمام الحرمين، وقد اتضح لي أنَّ الكتاب غير مطبوع؛كوني بحث عليه ولم أجد أية نسخة منه لا ورقيا، ولا الكترونيا، وحتى على مواقع الكترونية، ونقل عنه الإمام النووي أكثر مرة، واستنباطاته كما يبدو لي أنَّها تمتاز بالقوة في هذا الكتاب، ومن خلال التتبع والاطلاع ممن نقل عنه، والله أعلم.

٩١٢- ينظر: أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (المتوفى: ٦٧٦هـ)، **المجموع شرح المهذب ((مع تكملة السبكي والمطيعي–**، (دار الفكر، د.ط، د.ت)، ١/ ٤٤٥.

٩١٣- الخازن، **تفسير الخازن لباب التأويل في معاني التنزيل**، ٢/ ١٨.

وأرى صحة ما ذهبوا إليه علماء البصرة، والكوفة، والأحناف من أنَّ (الواو) تفيد الجمع لا الترتيب، والله أعلم.

المبحث الثاني: ما كان على حرفين:

أولاً: إنْ

ومما ذكره الأنطاكي على هذا الباب أنَّ الكسائي وأكثر الكوفيين ذهبوا إلى جواز إعمال (إنْ) النافية إذا دخلت على الجملة الإسمية عمل (ليس)، ومن ذلك قوله[٩١٤]:

إِنْ هُوَ مُسْتَوْلِيًا عَلَى أَحَدٍ إِلَّا عَلَى أَضْعَفِ الْمَجَانِين

فإنَّ الضمير (هو) اسمها، و(مستوليا) خبرها، على رأي الكوفيين، وتبعهم الفارسي وابن جني وغيرهم من البصريين، فيما منع الفراء ذلك، وعدها غير عاملة[٩١٥].

أما سيبويه فنقل عنه أغلب النحاة أنه لا يجوّز، إعمالها البتة، فهذا ابن الشجري ينقل عنه ويقول: " فإذا كانت نافية، فسيبويه لا يرى فيها إلاّ رفع الخبر"[٩١٦]، أي: مهملة، وما بعدها مبتدأ وخبر، وأرى أنهم أخطأوا بذلك النقل، ووهموا فيه، ولم يفهموا مراد سيبويه بالنص؛ لأنَّ ظاهر كلام سيبويه غير ما نُقل عنه؛ إذ قال: "وأما

---

[٩١٤]- البيت: من المنسرح ، لوم يعرف قائله، أو مجهول القائل على الرغم من كثرة تواردة في بطون الكتب، وكثرة تداوله على ألسن النحاة، واستشهدوا به، ينظر: ابن الشجري، **أمالي ابن الشجري**، ٣/ ١٤٣، وابن مالك، **شرح التسهيل لابن مالك**، ١/ ١٥٠، وابن مالك، **شرح الكافية الشافية**، ١/ ٤٤٧، وأبو حيان، **البحر المحيط في التفسير**، ١/ ٤٤٥، وأبو حيان، **التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل**، ٢/ ٢٢٥، والمرادي، **الجنى الداني في حروف المعاني**، ص: ٢٠٩، والمرادي، **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك**، ١/ ٢١٤، وابن هشام، **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك**، ١/ ٢١٤، والدماميني، **تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد**، ٣/ ٢٥٥، والبغدادي، **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب للبغدادي**، ٤/ ١٦٦، والصبان، **حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك**، ١/ ٣٧٥، وفاضل السامرائي، **معاني النحو**، ١/ ٢٥٧.

[٩١٥]- ينظر: الأنطاكي، **غنية الأريب عن شروح مغني اللبيب**، ١٤٩/١.

[٩١٦]- ابن الشجري، **أمالي ابن الشجري**، ٣/ ١٤٣.

(إن) مع (ما) في لغة أهل الحجاز فهي بمنزلة (ما)"[٩١٧]، فـ (ما) من الأحرف التي تجاري (ليس) في عملها، وفي موضع آخر قال: "وتكون (إن) كـ (ما)، في معنى (ليس)"[٩١٨]، وكل هذا نقيض ما نُقل عنه وقيل، ومن قال بأن سيبويه شبه (إن) بـ (ليس) لإفادة النفي لا العمل، فذلك وهم؛ كونه لو أراد ذلك لقال أنَّ (إن) تكون نافية كـ (ما)، ولا يشبهها بـ (ليس)؛ كون النفي من خصائص الحروف لا الأفعال، و(ليس) فعل لا حرف.

وذهب ابن جني إلى جواز إعمال (إن) مستدلا بقراءة سعيد بن جبير[٩١٩] لقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادٌ أَمْثَالُكُمْ﴾ [الأعراف: ١٩٤]، بنصب (عباداً)، و(أمثالَكم) [٩٢٠]، ولكن جوازه لها على ضعف؛ لأنها غير مختصة بنفي الحاضر كاختصاص (ما) فقال: " فأعمل إن إعمال "ما"، وفيه ضعف"[٩٢١]، والقراءة التي استدل بها ابن جني قراءة شاذة تنافي مراد الله –والله أعلم–؛ إذ الآية تؤكد أنَّ من يُدعى من دون الله هو عبد كالعباد في حين أنَّ القراءة –التي ذكرها ابن جني– تأتي بـ (إنْ) النافية لتعكس المعنى تماماً، وتنفي أن يكون من يُدعى من دون الله كالعباد، وهذا كفر محض، والله أعلم.

وأما الفارسي فنُقل عنه أنه يجوز إعمال (إنْ) كـ (ما) الحجازية إن دخلت على اسم، ونقل عنه أغلب النحاة ذلك، والحقيقة أنَّ كلامه لا يوافق ما نقل عنه فرأيته يصرح بوضوح العبارة في إهمالها فقال: " ولا يجوز

---

[٩١٧]- سيبويه، **الكتاب لسيبويه**، ٤/ ٢٢١.

[٩١٨]- سيبويه، **الكتاب لسيبويه**، ٤/ ٢٢٢.

[٩١٩]- سعيد بن جبير بن هشام الأسدي بالولاء مولى بني والبة بن الحارث بطن من بني أسد بن خزيمة، ولد سنة (٤٥ هـ)، يكنى بأبي عبدالله، كوفي المذهب، وهو تابعي جليل، قرأ على عبد الله بن عباس، وعبد الله بن عمر، وقرأ عليه أبو عمرو بن العلاء، خرج على بني أمية مع عبد الرحمن بن محمد الأشعث، فقتله الحجاج سنة (٩٥هـ)، ينظر: ابن خلكان البرمكي، **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان**، ٢/ ٣٧١، والزركلي، **الأعلام للزركلي**، ٣/ ٩٣.

[٩٢٠]- والقراءة تعدّ من الشواذ، ينظر: ابن جني، **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها**، ١/ ٢٧٠.

[٩٢١]- ابن جني، **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها**، ١/ ٢٧٠.

على هذا أن تنصب بـ (إنْ) كما تنصب بـ (مَا) وإن كانت نافية"[٩٢٢]؛ كون (ما) لنفي الحال والاستقبال، و(إن) ليس كذلك، واستدل أيضاً أنَّ دخول (إن) بعد (ما) في قولك: ما إن زيد منطلق، فـ (إن) زائدة للتوكيد، و(ما) نافية، ولو كانت كـ (ما) لأصبح الكلام مثبتاً؛ كون نفي النفي إثباتاً[٩٢٣]، وعدَّ الفراء (ما) و(إن) حرفي نفي ترادفا كترادف حرفي التوكيد في نحو: أنَّ زيداً لقائمٌ، وحكى ذلك الأنطاكي[٩٢٤]، ولو كان كما ادّعَى لجاز أن تتزحلق (إن) كما تزحلقت اللام، وهذا غير جائز في العربية، ولم يسمع عن العرب.

وممن جوز اعمال (إن) ابن مالك فنراه يصرح في كافيته بذلك، ونقل عن المبرد أنه جوز ذلك أيضا، وذكر أن سيبويه قد أومأ بجواز ذلك دون تصريح فيجب على القراء للنص التمعن في مقصده[٩٢٥]. ونعت ابن الناظم إعمال (إن) النافية كـ (ليس) بالندرة[٩٢٦]، ويؤيد كلامه عدم ورودها عاملة في كتاب الله العزيز.

ووهم الرضي إذ ذكر أنَّ إعمال (إن) النافية من غير المشهور عند النحاة[٩٢٧]، وهذا غير الذي ذكرت، وأنَّ أغلب النحاة ذهبوا إلى جواز ذلك.

وإني لأعجب من كلام أبي حيان فتارة يختار الإعمال ففي الإرتشاف اختار جواز الإعمال؛ كونها لغة أهل العالية[٩٢٨]، وتارة أخرى يمنع إعمالها فيقول في تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ﴾ [البقرة: ٧٨]، " وإذا

٩٢٢- ينظر: أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧ هـ)، **المسائل البصريات**، تحقيق: محمد الشاطر أحمد محمد أحمد، (مطبعة المدني، ط١، ١٤٠٥ هـ – ١٩٨٥ هـ)، ١/ ٦٤٧.

٩٢٣- ينظر: المصدر نفسه، ١/ ٦٤٧ – ٦٥٠.

٩٢٤- ينظر: الأنطاكي، **غنية الأريب عن شروح مغني اللبيب**، ١/ ١٥٨، والفراء، **معاني القرآن للفراء**، ١/ ٣٧٤.

٩٢٥- ينظر: ابن مالك، **شرح التسهيل لابن مالك**، ١/ ٣٧٦، و**شرح الكافية الشافية**، ١/ ٤٤٦ – ٤٤٧.

٩٢٦- ينظر: بدر الدين ابن مالك، **شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك**، ص: ١٠٩.

٩٢٧- ينظر: الرضي، **شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب**، ٢/ ١٩٦.

كانت (إن) نافية، فدخلت على المبتدأ والخبر، لم يعمل عمل (ما) الحجازية، وقد أجاز ذلك بعضهم، ومن أجاز شرط نفي الخبر وتأخيره، والصحيح أنه لا يجوز؛ لأنه لم يحفظ من ذلك إلا بيت نادر"[٩٢٩]، ولعله في إهماله (إن) في الآية الكريمة لانتقاض الخبر بـ (إلا) أما في البيت الذي ذكره، ونعته بالندرة فأراه جانب الصواب، وخالف ما جاء به في الارتشاف الذي ذكرته آنفاً، وفي التذييل إذ يقول فيه: " والصحيح الإعمال، والدليل على ذلك القياس، والسماع: أما القياس فإنها شاركت "ما" في النفي، وفي دخولها على المعرفة والنكرة، وفي نفي الحال"[٩٣٠]، والسماع ما سمعه عن العرب، وهي لغة من لغات العرب كما ذكرت في اختياره الأول.

ويرد على من قال بأنَّ سيبويه جوَّز إعمالها، وينفي ذلك؛ كون سيبويه لم يقل بنص صريح في جوازها[٩٣١]، فقد جانب الصواب في حكمه على ذلك فإن سيبويه ذهب بإيمائه لذلك وإن لم يصرح به. وذهب المرادي[٩٣٢]، والأشموني[٩٣٣]إلى جواز إعمالها.

وقد وهم الأزهري في نقله عن ابن مالك أنَّ جواز إعمال (إن) مع الجملة الإسمية نادر، فقال: "وأما (إن) النافية، فإعمالها نادر عند ابن مالك"[٩٣٤]، وإنما هو قول ابن الناظم.

٩٢٨- تطلق على ما فوق أرض نجد إلى تهامة وإلى ما وراء مكة وما والاها، وهي احدى لغات العرب، وحكوا بها شعراً ونثراً، ينظر: الأزهري، **شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو**، ١/ ٢٧١، وأبو حيان، **ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي**، ٣/ ١٢٠٨.

٩٢٩- أبو حيان، **البحر المحيط في التفسير**، ١/ ٤٤٥.

٩٣٠- أبو حيان، **التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل**، ٤/ ٢٧٧.

٩٣١- ينظر: أبو حيان، **البحر المحيط في التفسير**، ١/ ٤٤٥.

٩٣٢- ينظر: المرادي، **الجنى الداني في حروف المعاني**، ص: ٢٠٩، والمرادي، **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك**، ١/ ٥١٢.

٩٣٣- ينظر: الأشموني، **شرح الأشموني لألفية ابن مالك**، ١/ ٢٦٧.

٩٣٤- ينظر: الأزهري، **شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو**، ١/ ٢٧٠.

ومن قال بأنَّ إعمالها في البيت الشعري السابق من باب الضرورة، فهذا كلام مردود؛ إذ ليس ثمة ما يوجب اضطرار الشاعر إلى الذهاب إلى النصب دون الرفع فكلاهما يحقق المقطع ذاته في الوزن الشعري، ومثله ما جاء في قول الشاعر[٩٣٥]:

إِنِ الْمَرءُ مَيْتاً بِانْقِضَاءِ حَيَاتِهِ وَلَكِنْ بِأَنْ يُبْغَى عَلَيْهِ فَيُخْذَلا

الشاهد في هذا البيت أنَّه أعمل (إن) فـ (المرء) اسم لها، و(ميتا) خبرها، وبهذا يبطل قول من ادعى بضرورة إعمالها، أما في القران الكريم، وبالأخص القراءات العشر المشهورة لم أقف على إعمالها، وإنما اطردت غير عاملة، والله أعلم.

ثانياً: أو

ومما جاء عن الكوفيين، ونقله الأنطاكي في غنيته أنَّهم ذهبوا إلى أنَّ (أو) تفيد الجمع المطلق كـ (الواو) [٩٣٦]، واحتجوا بقول توبة[٩٣٧]:

وَقد زعمت ليلى بِأَنِّي فَاجر لنَفْسي تقاها أَو عَلَيْهَا فجورها

٩٣٥- البيت: من الطويل، بلا نسبة واستشهد به كل من: ابن مالك، **شرح التسهيل لابن مالك**، ١/ ٣٧٦، وأبو حيان، **التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل**، ٤/ ٢٧٩، والمرادي، **الجنى الداني في حروف المعاني**، ص: ٢١٠، وابن هشام، **تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد**، ص: ٣٠٧، وابن عقيل، **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، ١/ ٣١٨، وناظر الجيش، **تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد**، ٣/ ١٢١٤، والأشموني، **شرح الأشموني لألفية ابن مالك**، ١/ ٢٦٨، والسيوطي، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، ١/ ٤٥٤، والبغدادي، **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب للبغدادي**، ٤/ ١٦٨.

٩٣٦- ينظر: الأنطاكي، **غنية الأريب عن شروح مغني اللبيب**، ١/ ٣٨٤.

٩٣٧- البيت: من الطويل، لتوبة بن الحمير بن حزم بن كعب بن خفاجة العقيلي، وهو أحد عشاق العرب المشهورين كان يهوى ليلى الأخيلية وقد خطبها فرده أبوها وتزوجها غيره فانطلق يقول الشعر مشببا بها، ينظر: أبو علي القالي، إسماعيل بن القاسم بن عيذون بن هارون بن عيسى بن محمد بن سلمان (المتوفى: ٣٥٦هـ)، **الأمالي = شذور الأمالي = النوادر**، ترتيب: محمد عبد الجواد الأصمعي، (دار الكتب المصرية، ط٢، ١٣٤٤ هـ - ١٩٢٦م)، ١/ ٨٨، والسيرافي، **شرح كتاب سيبويه**، ٣/ ٤٣٢، وابن الشجري، **أمالي ابن الشجري**، ٣/ ٧٤، وابن هشام، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، ص: ٨٩، والسيوطي، **شرح شواهد المغني**، ٢/ ٥٩١، والبغدادي، **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب للبغدادي**، ١١/ ٦٨.

فـ (أو) في قول توبة أفادت الجمع المطلق على رأي الكوفيين، والتقدير: تقاها وعليها فجورها، وقال بذلك ابن الأنباري[٩٣٨]، واستشهدوا بكثرة على ذلك من القران الكريم، وكلام العرب شعرا، ونثرا، وهذا دليل على أنَّ المذهب الكوفي بريء مما نسب إليه في مسألة الترتيب بالواو، ولو جعلوها مرتبة لما قالوا بجمعها المطلق، فشتان بين القولين، وأثبتُّ براءتهم مما نسب إليهم في المبحث الأول من الفصل الثالث في رسالتي[٩٣٩]، والأنطاكي ناقض نفسه في المسألة الواحدة، وأنه اعتمد النقل عن غيره دون تمحيص في المسائل، وأعجب منه أنَّه تارة يقول بأنَّ الكوفيين يرتبون بالواو، وتارة أخرى يقول أنهم يجعلونها للجمع المطلق.

وأما المذهب البصري لا يخرج (أو) من التخيير، ومعانيها، ولا يجعلها للجمع المطلق[٩٤٠]، والصواب أنها تخرج إلى معنى الجمع المطلق، والله أعلم.

ومما جاء في (أو) أيضاً ما ذهب بعض الكوفيين إليه أنَّ (أو) في قوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾ [الصافات: ١٤٧]، بمعنى (الواو) عطفاً على المعنى، أي: تفيد الجمع المطلق، والتقدير: (ويزيدون)، فيما ذهب الفراء إلى أنها للإضراب بمعنى (بل) والتقدير: (بل يزيدون) [٩٤١]، فقال الفراء: "(أو) في معنى (بل) ومنه قول الله: (وأرسلناه إلى مائة ألف أو يزيدون)" [٩٤٢]، وكذلك ذهب صاحب الجمل، وذكر أيضاً أنَّ (أو)

٩٣٨- ينظر: ابن الأنباري، **إيضاح الوقف والابتداء**، ١/ ٤٤٢.

٩٣٩- ينظر: الفصل الثالث، المبحث الأول من هذه الرسالة، ص: ٢١٨ – ٢٢٣.

٩٤٠- ينظر: السيرافي، **شرح كتاب سيبويه**، ٣/ ٤٣٢ – ٤٣٣، وابن الشجري، **أمالي ابن الشجري**، ٣/ ٧٧.

٩٤١- ينظر: الأنطاكي، **غنية الأريب عن شروح مغني اللبيب**، ٣٩٥/١ – ٣٩٧.

٩٤٢- الفراء، **معاني القرآن للفراء**، ١/ ٧٢.

في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ قَسَتْ قُلُوبُكُمْ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً﴾ [البقرة: ٧٤]، بمعنى (بل)، وتفيد الإضراب[٩٤٣].

وأما سيبويه فنراه يجوّز أن تكون (أو) بمعنى (بل) بشروط ليس مطلقاً كما ذهب الفراء، وهو أنه إذا وجد نفي، أو نهي في الجملة، وتكرر العامل في الجملة الثانية صح أن تفيد (أو) معنى الإضراب نحو: (لست بشرًا، أو لست عمرًا)، ودون ذلك لم تُفدْ[٩٤٤].

وأما الأخفش فعنده (أو) تفيد معنى (الواو) إذ قال: " ومعناه (ويزيدون)، ومخرجها في العربية أنَّك تقول: "لا تجالس زيدا، أو عمرا، أو خالدا" فإن أتى واحدا منهم، أو كلهم كان عاصيا، ... وأرى الذين قالوا: إنما (أو) بمنزلة (الواو) إنما قالوها لأنهم رأوها في معناها "[٩٤٥]، وهي كذلك، والله أعلم.

وانطوى المبرد تحت ظل هذه المسألة فأنكر على الفراء قوله بمجيء (أو) بمعنى (بل) التي تفيد الاضراب، ونعته بالفساد، معللا ذلك من وجهين:

الأول: لو صح وقوع (أو) موقع (بل) في قول الله تعالى لصح اطرادها في مواضع أخرى، فلو قلت: (ما ضربت عليا، أو خالدا)، وأنت تريد معنى (بل) لا الشك، فهذا كلام فاسد مردود عند المبرد.

أما الوجه الآخر: أنَّ (بل) تأتي مفيدة معنى الإضراب بعد كلام الغلط، أو المنسي، نحو لو قال أحد: زرت زيداً، وكان ناسيا فتذكر يقول: بل خالداً، وكذلك لو كان قد غلط، وتوهم لضرب عن كلامه، وحاشا لله أن يشوب كلامه الغلط، أو النسيان، فرد قول الفراء[٩٤٦].

٩٤٣- ينظر: الخليل، **الجمل في النحو**، ص: ٣١٠.

٩٤٤- ينظر: سيبويه، **الكتاب لسيبويه**، ٣/ ١٨٨.

٩٤٥- الأخفش، **معاني القرآن للأخفش**، ١/ ٣٤.

وأرى ضعف ما احتج به المبرد؛ إذ ليس من الواجب أن يطرد مجيؤها بمعنى الاضراب إذ النيابة تأتي لحاجة كما أنَّ الاضراب لا يأتي فقط عند الغلط أو النسيان فلو قلت: إنَّ البدر بل الشمس، فهذا لا يدل على غلط أو نسيان إنما زيادة في المدح وإظهار الممدوح في أبهى صورة، والله أعلم.

وذهب الزجاج إلى إنكار من قال بأنَّ (أو) بمعنى الواو فقال: " و (أو) لا تكون بمعنى الواو؛ لأن الواو معناها الاجتماع، وليس فيها دليل أنَّ أحد الشيئين قبل الآخر، و (أو) معناها إفراد أحد شيئين أو أشياء"[٩٤٧].

وتبع ابن الأنباري مذهب الفراء في جواز وقوع (أو) موضع (بل) أي: للإضراب مستدلا بقول الشاعر[٩٤٨]:

بَدَتْ مثل قَرْنِ الشمس في رَوْنَقِ الضُّحَى وصُورَتِهَا أو أَنْتِ في العَيْنِ أَمْلَحُ

الشاهد في هذا البيت أنَّ (أو) بمعنى (بل) والتقدير: بل أنت في العين أملح[٩٤٩].

٩٤٦- ينظر: المبرد، **المقتضب**، ٣/ ٣٠٤ – ٣٠٥.

٩٤٧- الزجاج، **معاني القرآن وإعرابه للزجاج**، ٤/ ٣١٤.

٩٤٨- البيت: من الطويل، لذي الرمة الباهلي، ينظر: أبو نصر أحمد بن حاتم الباهلي (المتوفى: ٢٣١ هـ)، **ديوان ذي الرمة شرح أبي نصر الباهلي رواية ثعلب**، تحقيق: عبد القدوس أبي صالح، (جدة: مؤسسة الإيمان، ط١، ١٩٨٢ م – ١٤٠٢ هـ)، ٣/ ١٨٥٧، وابن جني، **الخصائص**، ٢/ ٤٥٩.

وبلا نسبة عند: الفراء، **معاني القرآن للفراء**، ١/ ٧٢، وابن الأنباري، **شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات**، ص: ٢٠٨، وأبي البركات الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين**، ٢/ ٣٩١، والعكبري، **اللباب في علل البناء والإعراب**، ١/ ٤٢٤، والرضي، **شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب**، ٤/ ٣٩٦، وناظر الجيش، **تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد**، ٧/ ٣٤٦٨، والبغدادي، **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب للبغدادي**، ١١/ ٦٥.

٩٤٩- ينظر: ابن الأنباري، **إيضاح الوقف والابتداء**، ١/ ٤٤٠، وابن الأنباري، **شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات**، ص: ٢٠٨.

وأما أبو اسحاق الزجاجي فتارة يذكر أنَّ (أو) أفادت معنى الإبهام[٩٥٠]، وتارة أخرى يذكر أنها للإضراب بمعنى (بل)، واستدل بما استدل به النحاة قبله، وشتان ما بين الاثنين، ولا أعلم لِمَ هذا التناقض في كلامه، ثم يزعم أنَّ مجيء (أو) بمعنى الواو من شواذ الشعر[٩٥١].

وردَّ النحاس قول الفراء بمثل ما رد به الزجاج، وكذلك ردَّ مشابهتها للواو؛ كون مذهبه لا يجوّز تضمين الحروف بعضها من بعض، وإذا ناب حرف عن غيره فسد استعماله، وذكر أنَّ في الآية قولين:

أحدهما: أنَّ (أو) استخدمت على معناها الأصلي التي أفادت به الإباحة، والتقدير: "وأرسلناه إلى قوم لو رأيتموهم لقلتم هم مئة ألف أو أكثر من ذلك"، وإنما خاطب الله العباد بما يعرفون.

والآخر: كقولك: جالست زيدا أو خالدا، وأنك على يقين تعرف من الذي جالست لكنك أبهمت، وأوهمت على المتلقي، أو المخاطب أمامك، وكذلك استخدمت (أو) في قوله جل في علاه لأمر من الشيئين، وأبهم الله الأمر على المخاطب المقصود؛ لأن الغاية من ذلك أنَّ الله تعالى أراد تعريفهم عددهم وكثرته، ولو بان حقيقة العدد لم تكن في النص فائدة[٩٥٢]. وكذلك السيرافي أنَّه يرى في (أو) وجهين الإبهام، والإباحة[٩٥٣].

وأما ابن جني فقد ذكر أنَّ (أو) أفادت معنى (بل) في الآية السابقة، وهو ليس مذهبه كما حكى عنه بعض النحاة بل قال: " معناه بل يزيدون، وإن كان مذهبنا نحن في هذا غير هذا؛ فإن هذا طريق مذهوب فيه

٩٥٠- ينظر: عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي، أبو القاسم (المتوفى: ٣٣٧هـ)، **حروف المعاني والصفات**، تحقيق: علي توفيق الحمد، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ط١، ١٩٨٤م)، ص: ١٣.

٩٥١- ينظر: المصدر نفسه، ص: ٥٢.

٩٥٢- ينظر: النحاس، **إعراب القرآن للنحاس**، ٣/ ٢٩٨.

٩٥٣- ينظر: السيرافي، **شرح كتاب سيبويه**، ٣/ ٤٣١ – ٤٣٣.

على هذا الوجه"[٩٥٤]، ومن قال عنه غير الذي ذكره فقد افترى عليه ما لم يقله، وصرح على ذلك في خصائصه إذ قال: " لكنها عندنا على بابها في كونها شكًّا"[٩٥٥].

وفسَّر الزمخشري الآية أنَّ (أو) تفهم حسب مرأى الناظر لتلك الرسل، فمتى ما يراها الرائي يقول هي مائة ألف أو أكثر من ذلك[٩٥٦].

وذكر ابن الشجري في آماله –وهماً– أنَّ سيبويه يخرّج (أو) في الآية لمعنى التخيير، وهو أنّه يخير باختيار أحد الشيئين، ولم أجد ذلك في كتابه البتة[٩٥٧]، وقد نبه بل شكك ابن هشام على ما وهم في نقله ابن الشجري فقال: " نقله ابن الشجري عن سيبويه، وفي ثبوته عنه نظر، ولا يصح التخيير بين شيئين الواقع أحدهما"[٩٥٨].

وأما أبو البركات الأنباري فردَّ ما ذهب إليه الكوفيون، وأنكر حجتهم؛ كون معنى (أو) مخالف لمعنى (الواو)، ومعنى (بل)، وأن من الأصول أن يستعمل كل حرف لما وضع له، ولا يستعمل بالدلالة على غيره، ومن ذهب إلى الأصول لا يلتزم بإقامة الدليل، ومن يعدل عن الأصول يبقى مقيداً بإقامة الدليل، ولا دليل للكوفيين على ما زعموا به، وأنه لا يرى في (أو) الواردة في قول الله تعالى أكثر من كونها تفيد التخيير، أو الشك الذي ذهب إليه ابن جني، وذكر أيضاً أنَّ استدلالهم بقول ذي الرمة لا حجة فيه لما زعموا؛ كون (أو) أفادت معنى الشك لا الإضراب كـ (بل)، فمن ديدن الشعراء أنهم يخرجون كلامهم مخرج الشك، وإن لم يوجد شك، أو يباح

---

[٩٥٤]- ابن جني، **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها**، ١/ ١٠٠.

[٩٥٥]- ابن جني، **الخصائص**، ٢/ ٤٦٣.

[٩٥٦]- ينظر: الزمخشري، **تفسير الزمخشري = الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل**، ٤/ ٦٢.

[٩٥٧]- ينظر: ابن الشجري، **أمالي ابن الشجري**، ٣/ ٧٧.

[٩٥٨]- ابن هشام، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، ص: ٩١.

به، والغرض منه ليثبتوا به على صرامة الشبه وقوتها، وهو أحد الأغراض البلاغية التي يقصدها الشاعر في شعره[٩٥٩].

وذهب السهيلي[٩٦٠]، والعكبري[٩٦١] إلى أنَّها تفيد الشك. وأما الرضي فتبع مذهب الفراء في أنَّ (أو) بمعنى (بل)[٩٦٢]. وأنكر المرادي قول الفراء، ومن تبعه، ونعته بالفساد[٩٦٣]، وهذا من العجب أيضاً.

وأما ابن عاشور فقال: "ويرجحه أن المعطوف بـ (أو) غير مفرد بل هو كلام مبين ناسب أن يكون الحرف للإضراب"[٩٦٤].

وذكر الأنطاكي أنَّ ابن الشجري نقل عن بعض الكوفيين أنَّ (أو) تفيد معنى التبعيض كما في قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى تَهْتَدُوا﴾ [البقرة: ١٣٥]، ويذكر أنَّ ابن هشام ردَّ هذه الرواية ونعت ناقلها بالتعسف، كما وهم، والمراد التفصيل المستلزم معنى التبعيض[٩٦٥]، ولم يقع نصب عينيَّ أحد من الكوفيين تكلم بهذا؛ بالرغم من تناقل النحاة له ونسبته إليهم، وردُّ ابن هشام في هذه المسألة على الناقل وهماً دليل على أنَّ هناك من الكلام، والقواعد ما هو منسوب للكوفيين، وليست من أصولهم، وتلبسوا بثوب ليس ثوبهم، ثم أخذ العلماء بالنقل المتواتر عنهم في ذلك الخطأ.

٩٥٩- ينظر: أبو البركات الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين**، ٢/ ٣٩٣.

٩٦٠- ينظر: السهيلي، **نتائج الفكر في النحو**، ص: ١٩٨.

٩٦١- ينظر: العكبري، **التبيان في إعراب القرآن**، ٢/ ١٠٩٣، والعكبري، **اللباب في علل البناء والإعراب**، ١/ ٤٢٥.

٩٦٢- ينظر: الرضي، **شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب**، ٤/ ٧٤، ٤/ ٣٩٦.

٩٦٣- ينظر: المرادي، **الجنى الداني في حروف المعاني**، ص: ٢٢٩.

٩٦٤- ابن عاشور، **التحرير والتنوير**، ٢٣/ ١٨٠.

٩٦٥- ينظر: الأنطاكي، **غنية الأريب عن شروح مغني اللبيب**، ١/٤٠٨.

وانفرد السيرافي فذهب إلى أنَّ (أو) في الآية الكريمة تفيد معنى التبعيض فقال: " أنَّ (أو) في هذه الآية على التبعيض...، واحتججت بقوله تعالى: ﴿وَقالُوا كُونُوا هُوداً أَوْ نَصارى﴾، على أنَّ بعضا وَهُم اليهود قالوا: (كُونُوا هُوداً)، وبعضا وهم النصارى قالوا: (كونوا نصارى)" [٩٦٦].

وأما أغلب النحاة فذهبوا إلى أنها تفيد معنى التفصيل الذي أجمل ما قبله، لا التبعيض كما قيل، ومنهم: العكبري[٩٦٧]، وابن عصفور[٩٦٨]، وأبو حيان[٩٦٩]، وابن هشام[٩٧٠].

وأرى –والله أعلم– أنَّ (الواو) تخرج إلى ما يقتضيه النص، ويتطلبه السياق دون تقييدها بمعنى خاص فتارة تأتي للجمع، وأخرى للاضراب... الخ، والله أعلم.

ثالثاً: لا

ومما ذكره الأنطاكي عن (لا) ما ذهب إليه الكوفيون أنَّ (لا) في قوله تعالى: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾ [الفاتحة: ٧]، اسم بمعنى (غير) [٩٧١]. فقال الفراء: "وأما قوله تعالى: (ولا الضالين) فإن معنى (غير)

---

[٩٦٦]- السيرافي، **شرح كتاب سيبويه**، ٣/ ٤٢٩.

[٩٦٧]- ينظر: العكبري، **التبيان في إعراب القرآن**، ١/ ١٠٥.

[٩٦٨]- ينظر: ابن عصفور، **شرح جمل الزجاجي لابن عصفور**، ١/ ٢٤٠.

[٩٦٩]- ينظر: أبو حيان، **البحر المحيط في التفسير**، ١/ ٦٤٦.

[٩٧٠]- ينظر: ابن هشام، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، ص: ٩٥.

[٩٧١]- ينظر: الأنطاكي، **غنية الأريب عن شروح مغني اللبيب**، ٢/٩٣.

معنى (لا) فلذلك ردَّت عليها (ولا)"[٩٧٢]. وكذلك صاحب الجمل فقد ذكر أنَّه يجوز أن تجعل (غير) في محل (لا) [٩٧٣].

ولا يختلف الزجاج عن سابقيه، فقد ذهب إلى جواز ذلك؛ كون (غير) فيها معنى النفي، كـ (لا)[٩٧٤]، وكذلك ابن الأنباري[٩٧٥]، والزمخشري[٩٧٦].

وأمَّا ابن السراج فذهب إلى جواز وقوع (غير) محل (لا) في قوله تعالى؛ لما تضمنته (غير) من النفي، ولكن ليس في كل موضع يصح عنده أن تستبدل (لا) بـ (غير)، فمع الاسم العَلَم لا يجوز الاستبدال، فلا يصح أن تقول: أنت غير زيدٍ ولا عمروٍ؛ كون (لا) لم تكن كـ (غير)، فيجب تكرار (غير) مع العلم، ويصح أن تقول: أنت غير القاعد ولا القائم، ويتضح من هذا أنَّ (غير) عنده لا يمكن مجيئها إلا نكرة، وسواه يراها معرفة في حال، ونكرة في آخر[٩٧٧].

وذكر النحاس[٩٧٨]، والعكبري[٩٧٩] أنَّ (لا) في الآية زائدة للتوكيد عند البصريين. والكوفيون يرونها بمعنى (غير)؛ كونهم أجازوا دخول حرف الجر عليها فتقول: دخلت بلا زاد، فيكون حكم (لا) كحكم (غير).

٩٧٢- الفراء، **معاني القرآن للفراء**، ١/ ٨.

٩٧٣- ينظر: الخليل، **الجمل في النحو**، ص: ٣١٨.

٩٧٤- ينظر: الزجاج، **معاني القرآن وإعرابه للزجاج**، ١/ ٥٤.

٩٧٥- ينظر، ابن الأنباري، **إيضاح الوقف والابتداء**، ١/ ٤٧٨.

٩٧٦- ينظر، الزمخشري، **تفسير الزمخشري = الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل**، ١/ ١٧.

٩٧٧- ينظر: ابن السراج، **الأصول في النحو**، ٢/ ٧٧.

٩٧٨- ينظر: النحاس، **إعراب القرآن للنحاس**، ١/ ٢٢.

٩٧٩- ينظر: العكبري، **التبيان في إعراب القرآن**، ١/ ١٠.

وذهب السهلي مع من قال بالجواز في المسألة، ثمَّ ردَّ على السائل أنه لو كانت (لا) بمعنى (غير) ما الحكمة من الله جل في علاه أنه لم يقل: (لا المغضوب عليهم ولا الضالين)، فأجاب أنَّ الله تعالى قال بـ (غير) دون (لا)؛ لأنه بها بيَّن فضله على الذين أنعم عليهم، ونفى صفة الضلال، والغضب عنهم، فجعلهم أنبياء، وهداةً مهتدين دون غيرهم من الخلق، ولو استعمل (لا) فقال: (ولا المغضوب عليهم...)، لم يكن من المراد سوى تأكيداً لنفي إضافة الصراط إلى الذين غضب عليهم، وهذا ليس المراد من قوله تعالى، فعند قولك: هذا غلام الفقيه غير الخبيث، ولا الفاسق، فجُمع بين إضافة المضاف (الغلام) إلى المضاف إليه (الفقيه) دون غيره، وجرَّد الفقيه عن الصفات المذمومة بالنفي، وهذا بخلاف قولك: هذا غلام عمرو لا زيد، فأكدت أنَّ الغلام لعمرو لا لزيد[٩٨٠].

وذهب ابن الأثير إلى أنَّه متى ما كانت (غير) متضمنة لمعنى النفي جاز العطف عليها ب(لا)، وأما إذا كانت للاستثناء فلا يجوز ذلك، فلا يصح أن تقول: قام الطلاب غير زيد ولا عمرو، فـ (غير) أداة استثناء ليست نافية، وأما قوله تعالى: (ولا الضالين) يجوز فيه أن تكون (لا) بمعنى (غير)؛ كونها تضمنت معنى النفي[٩٨١].

وذهب المرادي إلى أنَّ (لا) مزيدة لتأكيد النفي، ودخلت في قوله تعالى حتى لا يفهم من الكلام أنه عطف (الضالين) على (الذين)، وهم الأنبياء، وأهل الهدى[٩٨٢].

وهذا الذي تطمئن له نفسي؛ كون في زيادتها زيادةٌ في المعنى وهو التوكيد، وهو المراد، والله أعلم.

---

[٩٨٠]- ينظر: السهيلي، **نتائج الفكر في النحو**، ص: ٢٠٤.

[٩٨١]- ينظر: ابن الأثير، **البديع في علم العربية**، ١/ ٢٣٦.

[٩٨٢]- ينظر: المرادي، **الجنى الداني في حروف المعاني**، ص: ٣٠١.

المبحث الثالث: ما كان على ثلاثة أحرف فأكثر:

أولاً: إِذَنْ

لا يخفى على أحد أنَّ تركب (إذن) مختلف فيه بين النحاة، وأصل حروفها، وذكر الأنطاكي أنَّ الفراء ذهب إلى أنَّ (إذن) إذا عملت كتبت بالألف، وإذا أهملت كتبت بالنون؛ لضعفها[٩٨٣]، ولم أجد ذلك عند الفراء في معانيه؛ علَّه من المنسوب إليه، وكل منسوب لم يصل إلينا بين طيات الكتب، وإنما وصل إلينا بالنقل.

وذكر ابن عصفور أنَّ المازني يرى كتابتها بالألف؛ كونها ضعيفة في عملها، ومذهب أغلب النحاة كتابتها بالنون وصلاً، ووقفاً، عاملة، أو ملغاة، واختار النون في كتابتها لسببين:

الأول: كتابتها بالنون تفريقا بينها، وبين (إذا) الظرفية.

الآخر: أنَّ نون (إذن) إذا وقف عليها لم تتغير صورتها فتبقى نوناً، وكل نون عند الوقف عليها وتغيرت صورته إلى ألف كتبت ألفاً كما وُقفَ عليها[٩٨٤].

٩٨٣- ينظر: الأنطاكي، **غنية الأريب عن شروح مغني اللبيب**، ١٣٢/١.

٩٨٤- ينظر: ابن عصفور، **شرح جمل الزجاجي لابن عصفور**، ١/ ٣٣٣.

ومما ذكره الأنطاكي أيضاً في هذا الحرف أنَّ الكسائي، وهشاماً أجازا إعمال (إذن)، وإهمالها إذا فصل بين (إذن)، ومدخولها بمعمول الفعل نحو: (إذن قائماً أضربُكَ)، ورجح الكسائي النصب؛ لعدم تقدم المعمول، وأما هشام فيرى الرفع دون غيره؛ لعدم تصدير الفعل الذي هو أحد شروط عملها[٩٨٥]، والعمل أي: أنها تعمل النصب في الفعل المضارع الواقع بعدها، وهذا أيضاً محط خلاف للنحويين، فمنهم من قال أنها ناصبة بنفسها، وهو قول سيبويه، ومن تبعه إذ قال سيبويه: "اعلم أنَّ (إذن) إذا كانت جوابا وكانت مبتدأة عملت في الفعل عمل (رأى) في الاسم إذا كانت مبتدأة "[٩٨٦]، ومذهب الكوفيين أيضاً أنها هي الناصبة، ومنهم من قال بأنَّ الفعل المنصوب بعدها منصوب بـ (أن) مضمرة قبل الفعل، وهو أحد قولي الخليل إذ قال سيبويه: " وقد ذكر لي بعضهم أن الخليل قال: (أنْ) مضمرة بعد (إذن)"[٩٨٧]، ثم نزهه فذكر أنَّ ذلك ما رُوي عنه، وأما ما سمعه عنه فالذي قال به أولاً، وممن قال بأنَّ الفعل بعد (إذن) منصوب بـ(أن) الزجاج، فذكر القولين اللّذَين ذكرتهما آنفاً، وحسنها، ثم أدلى برأيه فقال: " إلا أن العامل – عندي– النصب في سائر الأفعال، (أن)، وذلك أجود، إما أن تقع ظاهرة، أو مضمرة." [٩٨٨].

وأما الفارسي فقد وهم من نقل عنه أنه يتبع ما نسب إلى الخليل، فهو لم يقل بذلك البتة، وإنما تبع مذهب سيبويه فقال: "ومما ينتصب الفعل بعده من الحروف التي لا تضمر (إذن)"[٩٨٩]، وصنف (إذن) من صنف النواصب التي تظهر، ولا يجوز إضمارها، فلا يقول بنصب الفعل الواقع بعد (إذن) بـ (أن) مضمرة.

---

[٩٨٥]- ينظر: الأنطاكي، **غنية الأريب عن شروح مغني اللبيب**، ١/ ١٣٧ – ١٣٨.

[٩٨٦]- سيبويه، **الكتاب لسيبويه**، ٣/ ١٢.

[٩٨٧]- سيبويه، **الكتاب لسيبويه**، ٣/ ١٦.

[٩٨٨]- الزجاج، **معاني القرآن وإعرابه للزجاج**، ٢/ ٦٣.

[٩٨٩]- الفارسي، **الإيضاح العضدي**، ص: ٣١٠.

وانتفض ابن مالك منتصرا للخليل عما نُقل عنه فقال: "وليس في هذا نص على أن انتصاب المضارع بعد (إذن) عند الخليل بـ (أن) مضمرة"[٩٩٠].

أما عملها إذا فصل بينها وبين مدخولها بمعمول الفعل، ذكرنا أن الكسائي، وهشاماً جوزا العمل فيها، ولا مانع من عملها، وأما مذهب الجمهور فإنَّ (إذن) أداة ملغاة غير عاملة عندهم في قولنا: (إذن قائماً أضربك)؛ كونها تعمل عندهم بشروط وهي: أن تكون مصدرة، وما يليها فعل دال على الاستقبال، وأن لا يفصل بينها وبين مدخولها بفاصل سوى القسم، ومتى ما تحققت الشروط، أصبح النصب بها واجباً عند الجمهور، وهنا ألغيت؛ كون فصل بينها وبين مدخولها غير القسم، وأختل أحد الشروط التي قال بها الجمهور، وتلغى؛ لضعفها عن العمل، فقال سيبويه: "واعلم أنَّ (إذن) إذا كانت بين الفعل وبين شئ الفعل معتمد عليه فإنها ملغاة لا تنصب البتة" [٩٩١]. وتبعه المبرد [٩٩٢]، وابن السراج[٩٩٣]، وغيرهما[٩٩٤].

ونقل ابن الناظم عن سيبويه أنه حكى بإلغاء (إذن) مع توافر شروط عملها في الجلمة، وذلك عن بعض العرب إذ يعدونه القياس فيها؛ كونها غير مختصة بالعمل، وذكر ابن الناظم أنَّ من قال بإعمالها حملها على

٩٩٠- ابن مالك، **شرح التسهيل لابن مالك**، ٤/ ٢٠.

٩٩١- سيبويه، **الكتاب لسيبويه**، ٣/ ١٤

٩٩٢- ينظر: المبرد، **المقتضب**، ٢/ ١٠.

٩٩٣- ينظر: ابن السراج، **الأصول في النحو**، ٢/ ١٤٨.

٩٩٤- ينظر: الفارسي، **الإيضاح العضدي**، ص: ٣١١، وابن الوراق، **العلل في النحو**، ص: ٧١، والزمخشري، **المفصل في صنعة الإعراب**، ص: ٤٤٣ – ٤٤٤، وابن يعيش، **شرح المفصل لابن يعيش**، ٤/ ٢٢٨، والسيوطي، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، ٢/ ٣٧٤ – ٣٧٥، واحمد القريشي، **مسائل (إذن)**، ص: ٤٢٨.

(ظنَّ)؛ كونها توافق الشروط، والضوابط التي قُيِّدت بها، فتقديمها وتأخيرها على الجملة وتوسطها بين جزأيها، وحملت (إذن) على (ظنَّ) كما حملت (ما) على (ليس) في النفي[٩٩٥].

وذكر أبو حيان أنَّ الفراء جوَّز الفصل بمعمول الفعل بين (إذن) والفعل المضارع، واختار الرفع في الفعل المضارع الواقع بعد (إذن)[٩٩٦]، ولم أجد ذلك بالنص عند الفراء البتة.

وذكر ابن هشام أنَّ ابن عصفور جوَّز الفصل بين (إذن) ومدخولها بالظرف[٩٩٧]، وذلك لم يعرفه النحويون على لسان أحد من قبل، وهو مردود عندهم؛ لأنَّ الفصل بغير القسم غير مغتفر.

وأرى إعمالها عند توافر شروط العمل هو الصحيح؛ لأنَّ ذلك ثابت عند العرب، والله أعلم.

ثانياً: إلى

ومما مرَّ ذكره على لسان الأنطاكي عن هذا الحرف أنَّ الفراء أثبت التوكيد من معاني (إلى)، وتكون زائدة مستدلاً بقراءة من قرأ قوله تعالى: ﴿فَاجْعَلْ أَفْئِدَةً مِنَ النَّاسِ تَهْوِي إِلَيْهِمْ﴾ [إبراهيم: ٣٧]، بفتح الواو في (تهوي)، وقرأها (تهوى) [٩٩٨]، فقال الفراء: " وقوله (تهوي إليهم) يقول: اجعل أفئدة من الناس تريدهم ... وقرأ بعض القراء (تهوي إليهم) بنصب الواو، بمعنى تهواهم كما قال (ردف لكم) يريد ردفكم"[٩٩٩]. وقيل عنها زائدة؛ لأن الفعل (تهوى) أصبح متعد بنفسه، و(تهوى) بمعنى (تحبَّ)، وتهواهم، أي: تحبهم، أما الفعل على قراءة

٩٩٥- ينظر: ابن الناظم، **شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك**، ص: ٤٧٨.

٩٩٦- ينظر: أبو حيان، **ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي**، ٤/ ١٦٥٤.

٩٩٧- ينظر: ابن هشام، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، ص: ٣٢.

٩٩٨- ينظر: الأنطاكي، **غنية الأريب عن شروح مغني اللبيب**، ٤٤٨/١.

٩٩٩- الفراء، **معاني القرآن للفراء**، ٢/ ٧٨.

الجمهور (تهوي) فمعناه السقوط، ولكن استخدم مجازا؛ لتضمينه معنى السرعة، ودلالتها، وكأنه يريد أن يقول: اجعل أفئدة من الناس تسرع إليهم، وتقصدهم بسرعة الوصل إلى بيت الله الحرام، وهذا الفعل يتعدى بـ (إلى) لا بنفسه كالأول. وردَّ ابن مالك ما ذهب إليه الفراء فقال: " وأولى من الحكم بزيادتها أن يكون الأصل"[١٠٠٠]، أي: أنَّ (تهوَى) أصلها (تهوِي) بالكسر، وقلبت الكسرة فتحة؛ كونها لغة من لغات العرب، وهي لغة طيء. وردَّ ابن هشام ما ذهب إليه ابن مالك فقال: " وفيه نظر لأن شرط هذه اللغة تحرك الياء في الأصل"[١٠٠١]، أي: إنَّ طيء لا تبدل الكسرة فتحة على الإطلاق، وإنما في بعض المواضع المخصوصة. وزيادة (إلى) عند الجمهور من غير الوارد، وغير جائز؛ كونها تخرج عن إفادة انتهاء الغاية فقال أبو حيان: "كل هذه المعاني التي تخالف انتهاء الغاية تأولها المخالف على الغاية"[١٠٠٢].

وذكر المرادي أنَّ أغلب نحاة البصرة لم يجعلوا من معاني (إلى) إلا انتهاء الغاية، وما ورد من شواهد على غير ذلك فهو متأول عندهم، وأنكر معنى الزيادة التي ذهب إليها الفراء؛ كون الجمهور لم يقل بها[١٠٠٣].

وأرى –والله أعلم– أنَّه إن صحت القراءة عن رسول الله (ﷺ) فيجب الأخذ بها إذ تقدير الفراء له من القبول بمستوى إذ فيه صلاح المعنى، فضلاً عن إفادتها المعنى الأصلي وهو انتهاء الغاية.

ثالثاً: بَلْهَ

١٠٠٠- الفراء، **معاني القرآن للفراء**، ٢/ ٧٨.

١٠٠١- ابن هشام، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، ص: ١٠٥.

١٠٠٢- أبو حيان، **ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي**، ٤/ ١٧٣٢.

١٠٠٣- ينظر: المرادي، **الجنى الداني في حروف المعاني**، ص: ٣٨٩ – ٣٩٠.

حكى الأنطاكي عن ابن قاسم المرادي أنَّ الكوفيين عدّوا (بله) من الفاظ الاستثناء بمعنى (إلا)، وأجازوا النصب بعدها على الاستثناء، نحو: (أكرمت العبيد بله الأحرارَ)، فعندهم (الأحرار) مستثنى منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره. بينما ذهب الجمهور إلى أنه لا يجوز الاستثناء بها، ولا يجوز فيما بعدها إلا الخفض، وردَّ الأنطاكي على المرادي أنَّ النصب في الاسم الواقع بعد (بله) قالت به العرب[١٠٠٤]، وكذلك أبو حيان[١٠٠٥].

وذكر الخليل في العين أنَّ (بله) لها معان عدة منها أنها بمعنى (دع)، وهو اسم فعل، وما بعده مفعوله، وبمعنى (كيف)، وهذا يعني أنَّه ما بعدها مرفوع على أنه خبر لـ (بله) التي بمعنى (كيف) [١٠٠٦].

وذهب سيبويه إلى أنها تأتي بمعنى (دع)، وما بعدها منصوب نحو: بله زيداً، أي: دع زيداً، وهو بهذا متابع للخليل، أو تأتي مصدراً مضافاً إذا خفض مدخولها وهو (المفعول به) نحو: بله زيدٍ، أي كما تقول: ضَربَ زيدٍ[١٠٠٧]، وتبعه الزجاجي[١٠٠٨].

وذهب الفارسي إلى أنَّ (بله) اسم ليس حرفاً مستدلاً بقول من قال بأنها مصدر مضاف للمفعول الذي تلاها كقوله تعالى: ﴿فَضَرْبَ الرِّقَابِ﴾ [محمد: ٤]؛ كون الحرف، والاسم لا يدلّا على كلام مستقل، إلا في باب النداء، وشاهدنا ليس بنداء البتة، فيرها مصدرا لم ينطق بكونها فعلا[١٠٠٩].

١٠٠٤- ينظر: الأنطاكي، **غنية الأريب عن شروح مغني اللبيب**، ٢/٧٠.

١٠٠٥- ينظر: أبو حيان، **ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي**، ٣/ ١٥٥٤.

١٠٠٦- ينظر: أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (المتوفى: ١٧٠هـ)، **كتاب العين**، تحقق: مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، (دار ومكتبة الهلال، د.ط، د.ت)، ٤/ ٥٥.

١٠٠٧- ينظر: سيبويه، **الكتاب لسيبويه**، ٤/ ٢٣٢.

١٠٠٨- ينظر: الزجاجي، **حروف المعاني والصفات**، ص: ١٠.

وذهب أغلب النحويين إلى أنَّ (بله) تردُ على ضربين كما ذكرها سيبويه، وهي إما أن تكون اسم فعل تحتمل معنى (دع)، وبُنيت (بله)؛ كونها واقعة موقع (دع) الذي أصله البناء، وإما أن تكون على المصدرية وتضاف إلى المفعول بعدها فالزمخشري[١٠١٠] ذكر أنها بمعنى الترك، فـ (بله زيدٍ) كأنما تقول: ترك زيدٍ، وذكر العكبري[١٠١١] أنها بمعنى (غير)، فيقول: بله زيدٍ أي: غير زيدٍ، وأنكر ابن يعيش أنَّ تضاف (بله) بجعلها مصدراً فالإضافة مع اسم الفعل غير جائز عنده فعلل علة ذلك فقال: " لأن هذه الأسماء التي سمي بها الفعل عندهم لا تضاف كما لا تضاف مسمياتها من الأفعال، فلا تضاف كما لا تضاف الأفعال"[١٠١٢]، وما ذكره ابن يعيش ففيه نظر؛ كون من جعل (بله) مصدراً مضافاً قاسه على (ضرب الرقاب) لا على أسماء الأفعال، ومن ذلك قول الشاعر[١٠١٣]:

تَذَرُ الجماجِمَ ضاحياً هاماتُها بَلْهَ الأُكُفِّ كَأَنَّهَا لم تُخلَقِ

فـ (الأكف) رويت بالجر على أنها مضاف إليه للمصدر (بله)، وبالنصب على أنها مفعول لاسم الفعل (بله) الذي بمعنى (دع)، وذكر ابن يعيش أنَّ الأخفش عدَّ (بله) حرف جر ما بعدها مجرور بها حملا على

١٠٠٩- ينظر: الفارسي، **الإيضاح العضدي**، ص: ١٦٥.

١٠١٠- ينظر: الزمخشري، **المفصل في صنعة الإعراب**، ص: ١٩٦.

١٠١١- ينظر: العكبري، **اللباب في علل البناء والإعراب**، ١/ ٤٥٩.

١٠١٢- ابن يعيش، **شرح المفصل لابن يعيش**، ٣/ ٤٣.

١٠١٣- البيت: من الكامل، ونسب لكعب بن مالك ينظر: أبو منصور الأزهري، **تهذيب اللغة**، ٦/ ١٦٧، وابن المستوفي، **النظام في شرح ديواني المتنبي وأبي تمام**، ص: ١٦٠٤، وابن يعيش، **شرح المفصل لابن يعيش**، ٣/ ٤٣، والبغدادي، **شرح شواهد المغني**، ١/ ٣٥٣، والبغدادي، **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب للبغدادي**، ٦/ ٢١٧.

وبلا نسبة ينظر: السيرافي، **شرح كتاب سيبويه**، ٥/ ١٠٧، وابن مالك، **شرح التسهيل لابن مالك**، ٢/ ١٨٤، وأبو حيان، **التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل**، ٨/ ٣٧٥، والمرادي، **الجنى الداني في حروف المعاني**، ص: ٤٢٥، والأزهري، **شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو**، ٢/ ٢٨٩.

(حاشى، وعدا) [١٠١٤]، ثم عُدْتُ إلى الأخفش في معانيه، ولم أجد ذلك عنده البتة. وتبع ابن مالك مذهب سيبويه[١٠١٥].

وحكى أبو حيان عن طائفة من نحاة الكوفة أنهم يجعلون (بله) بمعنى (غير)، وما بعدها مجرور بالإضافة، وذكر أنَّ الفارسي أنكر ما ذهب إليه الخليل من كونها بمعنى (كيف)، وما بعدها مرفوع بها، من دون أن يذكر علة ذلك[١٠١٦]، وكذلك المرادي[١٠١٧].

وأما ابن هشام فقد ذكر الأوجه الثلاثة في مدخول (بله) أي: النصب على أنه مفعول لاسم الفعل، والجر على أنه مضاف للمصدر، والرفع خبر للمبتدأ، وردّ انكار الفارسي للرفع فقال: " وإنكار أبي علي أن يرتفع ما بعدها مردود بحكاية أبي الحسن وقطرب له"[١٠١٨]، ويذكر أيضاً مستغرباً من البخاري أنه روى حديثا لرسول الله (ﷺ) أثناء تفسير سورة السجدة أنَّ الله جل في علاه في حديثه القدسي مخاطباً النبي (ﷺ) فقال: (قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: أَعْدَدْتُ لِعِبَادِي الصَّالِحِينَ مَا لَا عَيْنٌ رَأَتْ، وَلَا أُذُنٌ سَمِعَتْ، وَلَا خَطَرَ عَلَى قَلْبِ بَشَرٍ، ذُخْرًا مِنْ بَلْهَ مَا أَطْلَعَكُمْ عَلَيْهِ) [١٠١٩]، و(بله) فيه مجرورة معربة، وليست على الأوجه الثلاثة التي ذكرها في بداية كلامه، معللاً أن رواية البخاري تسند بقوة لما ذهب إليه الكوفيون[١٠٢٠]، والغريب في الواقع أن ابن هشام قد جانب الصواب في

[١٠١٤]- ينظر: ابن يعيش، **شرح المفصل لابن يعيش**، ٣/ ٤٤.

[١٠١٥]- ينظر: ابن مالك، **شرح الكافية الشافية**، ١/ ٢١٩.

[١٠١٦]- ينظر: أبو حيان، **ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي**، ٣/ ١٥٥٥، و**التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل**، ٨/ ٣٧٤.

[١٠١٧]- ينظر: المرادي، **الجنى الداني في حروف المعاني**، ص: ٤٢٥ – ٤٢٦.

[١٠١٨]- ابن هشام، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، ص: ١٥٦.

[١٠١٩]- مسند أحمد مخرجا ١٦/ ٧١، رقم الحديث: ١٠٠١٧. و صفة الجنة لأبي نعيم الأصبهاني، ١/ ١٣٧، رقم الحديث: ١١٠، وينظر: ابن هشام، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، ص: ١٥٦.

[١٠٢٠]- ينظر: المصدر نفسه، ص: ١٥٦.

نقله للحديث والله أعلم، فعند التحري من الحديث في الموضع نفسه الذي ذكره لم أجد ذلك البتة، والذي وجدته من غير أن تسبق (بله) بـ (من) كباقي الروايات التي نقلت الحديث نفسه فنص الحديث عند البخاري هو: "... وَلاَ خَطَرَ عَلَى قَلْبِ بَشَرٍ ذُخْرًا بَلْهَ، مَا أُطْلِعْتُمْ عَلَيْهِ"[١٠٢١]، وهذا ما أثبته في مبحث المنصوبات من الأسماء ما نُصب على الاستثناء[١٠٢٢].

وما ذهب إليه سيبويه ومن تبعه هو الأصوب عندي؛ كونه وردَ، وسمع من العرب في شعرها، ونثرها؛ إذ السياق يقتضي ذلك أكثر من كونها حرفاً، أو اسماً.

رابعاً: ليس:

ومما ورد ذكره عند الأنطاكي أثناء حديثه عن (ليس) أنَّ الكوفيين أثبتوا أنَّ (ليس) فرد من أفراد حروف العطف، واستدلوا بقول الشاعر[١٠٢٣]:

أَيْنَ المَفَرُّ وَالإِلَهُ الطَّالِبُ والأَشْرَمُ المغلُوبُ لَيسَ الغالِبُ

فـ (ليس) حرف عطف بمنزلة (لا)، (الغالب) معطوف على (المغلوب)[١٠٢٤].

[١٠٢١]- أخرجه محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي، **الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه = صحيح البخاري**، كتاب تفسير القرآن، باب: قوله تعالى: {فَلاَ تَعْلَمُ نَفْسٌ مَا أُخْفِيَ لَهُمْ مِنْ قُرَّةِ أَعْيُنٍ جَزَاءً بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ}، (بيروت: دار طوق النجاة، ط١، ١٤٢٢هـ)، ٦/ ١١٦، حديث رقم: ٤٧٨٠.

[١٠٢٢]- ينظر: الفصل الثاني، المبحث الثاني، ص: ؟؟؟؟؟

[١٠٢٣]- البيت: من الرجز، ونسب لنفيل بن حبيب، أحد الذين شهدوا عذاب الله وهو ينزل على أبرهة وجنده، وقد جاءوا لهدم الكعبة، ينظر: السيوطي، **شرح شواهد المغني**، ٢/ ٧٠٥، والبغدادي، **شرح أبيات مغني اللبيب**، ٥/ ٢١١، ورد بلا نسبة عند: ابن مالك، **شرح التسهيل لابن مالك**، ٣/ ٣٤٦، والمرادي، **الجنى الداني في حروف المعاني**، ص: ٤٩٨، وابن هشام، **مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب**، ص: ٣٩٠، وناظر الجيش، **تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد**، ٧/ ٣٤٢٦،

[١٠٢٤]- ينظر: الأنطاكي، **غنية الأريب عن شروح مغني اللبيب**، ٣/ ٧٩ – ٨٠.

وبعد ما تباينت أقوال النحاة في كون (ليس) عاطفة، ذهب البصريون إلى إنكار ذلك، إذ أنهم لم يقولوا بكونها عاطفة البتة؛ لأنهم تأولوا ما استدل به الأولون من كونها ثابتة على أصولها، وقالوا بأنها عاملة، والدليل متى ما دخل الاحتمال يسقط به الاستدلال، فالاسم المرفوع بعد (ليس) اسم لها، وهو (الغالب)، وأما خبرها هو الضمير المتصل المحذوف، ودل عليه الكلام قبله (الأشرم)، والتقدير: ليسه الغالب، وظاهر كلام ابن مالك أنه جاز حذفه؛ لكونه قدِّر متصلاً، ودون ذلك لم يجز عنده[١٠٢٥]، وفيه نظر. وأما الفارسي فذهب إلى أنَّ (ليس) ليست حرف عطف وإنما عاملة وما بعدها اسم لها وخبرها محذوف يفسر الكلام، ثم استشف من كلامه في كونها عاطفة، وكأنه يبرئ الكوفيين مما نسب إليهم فينسب قول العطف بـ (ليس) إلى البغداديين فيقول: " والبغداديون، أو طائفة منهم، قد أجازوا هذا... وقالوا: إن شئت صيرت (ليس) نسقاً، فرفعت الاسم بعدها على النسق"[١٠٢٦].

وأما ابن الوردي فقد أنكر مجيء (ليس) حرف عطف، وإنما يخرجها على تخريج العمل كما هو المذهب البصري، وبه يؤيد انتسابه لذلك المذهب[١٠٢٧].

والمرادي يكشف لثام الحقيقة الغراء في المسألة هو أنَّ (ليس) ليست من حروف العطف عند الكوفيين؛ كون الخبر في قولك: (قام محمد ليس زيد) مضمر عندهم، وفي حالتي النصب والجر، أضمروا الفعل بعد (ليس) الذي في موضع نصب خبر لها، ويذكر قائلاً: "هذا تحرير مذهبهم، وهو المفهوم من كلام هشام، وابن كيسان. وهما أعرف بتقرير مذهب الكوفيين"[١٠٢٨]

[١٠٢٥]- ينظر: ابن مالك، **شرح الكافية الشافية**، ٣/ ١٢٣٣.

[١٠٢٦]- الفارسي، **المسائل الحلبيات**، ص: ٢٦٤.

[١٠٢٧]- ينظر: ابن الوردي، **شرح ألفية ابن مالك المسمى تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة**، ١/ ٦٩.

[١٠٢٨]- المرادي، **الجنى الداني في حروف المعاني**، ص: ٤٩٩.

وأما ابن هشام فقد ذكر أنها إحدى حروف العطف، ولكن شك في مذهب مؤصلها فقال: " تكون حرفا عاطفا أثبت ذلك الكوفيون، أو البغداديون على خلاف بين النقلة"[١٠٢٩]، وهذا يدل على أنَّ المسألة في أصلها شك، أمن أصول الكوفيين هي أم من أصول البغداديين؟، وتناقلوا النحاة ذلك عن الكوفيين من غير ذكر، أو تخصيص أحد منهم، ولم أجد ذلك عند أبرز شيوخ المذهب الكوفي، وهم الفراء، والأنباري، وثعلب، وغيرهم.

وأما السيوطي فردَّ مذهب البصريين حين قالوا أنَّ (ليس) عاملة عمل (ما) الحجازية، واسمها (الغالب)، وخبرها مضمر عائد على الكلام الذي قبله؛ كون الخبر لا يحذف إلا للضرورة، فقال: " وفي ذلك نظر على أن حذف خبر (كان) ضرورة"[١٠٣٠]، وظاهر كلام السيوطي أنه يختار العطف بـ (ليس)، مستدلاً بكلام الشافعي إذ قال: " لأن الطهارة على الظاهر ليس على الأجواف"[١٠٣١]، وسبب استدلاله بقول الشافعي؛ لأنَّ كلامه يحتج به في اللغة.

وأقول بأنَّ الذي قيل عن الكوفيين ليس من أصولهم، وهو منسوب لهم، ومن نسب إليهم ذلك مستدلاً بقول الفراء أنه يجوَّز أن تكون (ليس) بدلا من موضع (لا) فقد وهم، وقوله جانب الصواب؛ كون الفراء لم يقل ذلك من باب كونها عاطفة، وإنما قال: " وكل موضع صلحت (ليس) فيه في موضع (لا) فلك أن ترفع الفعل الذي بعد (لا) وتنصبه"[١٠٣٢]، وتحدثت عن المسألة مفصلاً إياها في الفصل الثاني من البحث[١٠٣٣]، ومما يؤيد

[١٠٢٩]- ينظر: ابن هشام، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، ص: ٣٩٠.

[١٠٣٠]- السيوطي، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، ٣/ ٢١٨.

[١٠٣١]- السيوطي، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، ٣/ ٢١٨، وينظر: الشافعي، **الأم للشافعي**، ١/ ٢٥٢.

[١٠٣٢]- الفراء، **معاني القرآن للفراء**، ١/ ٤٤٨.

[١٠٣٣]- ينظر: الفصل الثاني، المبحث الأول من الرسالة، ص: ١٨١ -١٨٢.

أنَّ المسألة منسوبة لهم، وليست من أصولهم ما ذهب إليه الفراء إذ جعل (ليس) فعلاً يشتمل على المضمر من غير تكلف في ذلك[١٠٣٤]، وهذا يدل على أنها ليست عاطفة، والله أعلم بالصواب.

خامساً: إمَّا

ومما جاء في هذا الباب ما ذكره الأنطاكي أنَّ الكوفيين أجازوا أن تكون (إمّا) الثانية في قوله تعالى: ﴿إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا﴾ [الإنسان: ٣]، هي: (إنْ) الشرطية، و(ما) الزائدة، ليست التفصيلية البسيطة[١٠٣٥]. وظاهر هذا أنَّه من كلام الفراء إذ يرى في (إمَّا) الثانية وجهين:

أحدهما: أنها شرطية جازمة فقال: " و(إما) هاهنا تكون جزاء، أي: إن شكر، وإن كفر"[١٠٣٦].

والآخر: أنَّها كـ (أو) التي تفيد معنى التخيير، ومن غير الواجب تكرار (إما) في الكلام، فيجوّز حذف الأولى، متى ما أفادت الثانية معنى (أو) حملاً على قوله تعالى: ﴿إِمَّا يُعَذِّبُهُمْ وَإِمَّا يَتُوبُ عَلَيْهِمْ﴾ [التوبة: ١٠٦]، ونحو قولك: كتبَ الدرسَ وإمَّا القصةَ، أي: كتب الدرس أو القصة، وعلى هذا فيكون (شاكراً) منصوب على الحالية، و(كفورا) معطوف عليه [١٠٣٧]، وذكر الرازي أنَّ الوجه الثاني من قولي الفراء هو الموافق لأهل السنة والجماعة في تفسير الآية، إذ يكون التقدير به: تارة شكوراً، أو تارة كفورا، ردَّ الرازي قول المعتزلة بعدما أبطلوا هذا التأويل، إذ أنهم تأولوا الآية أنَّ الله أنزل هدايته على الكافر، والمؤمن سواء[١٠٣٨].

١٠٣٤- ينظر: الفراء، **معاني القرآن للفراء**، ٢/ ٤٣.

١٠٣٥- ينظر: الأنطاكي، **غنية الأريب عن شروح مغني اللبيب**، ٣٧٩/١.

١٠٣٦- الفراء، **معاني القرآن للفراء**، ٣/ ٢١٤.

١٠٣٧- ينظر: الفراء، **معاني القرآن للفراء**، ٣/ ٢١٤، والأنطاكي، **غنية الأريب عن شروح مغني اللبيب**، ٣٧٩/١.

١٠٣٨- ينظر: الرازي، **تفسير الرازي = مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير**، ٣٠/ ٧٤٢.

وذكر الأخفش في المسألة وجهين الأول: ذهب فيه إلى ما ذهب إليه الفراء في الوجه الثاني من قوليه بأنَّ (إما) بمعنى (أو)، والوجه الآخر: أنَّه جوزَّ أن تكون (إمَّا) ابتدائية، وما بعدها مرفوع على الابتداء، في القرآن، وغيره، بالرغم من أنَّ الآية المذكورة لم يقرأ بها الرفع فقط، وإنَّما النصب فقال: " وهذا الذي في القرآن جائز أيضاً، ويكون رفعاً إلا أنَّه لم يقرأ"[١٠٣٩].

وذهب المبرد إلى مخالفة الفراء في عدم وجوب تكرار (إما)، وذكر أنها تكون للتخيير بمعنى (أو)، لكن تكرارها واجب متى ما ذكرت (إما)؛ كونها إذا لم تكرر لم يثبت عند السامع، وذكر في المقتضب أنَّ مذهب الخليل من قال بأنَّ (إمَّا) مركبة من (إن) الشرطية، و(ما)، ولكن (ما) لا تحذف اطراداً كما ذهب إليها الفراء، وإنما حذفها من ضرائر الشعر، فمتى ما اضطر الشاعر لحذفها جاز له ذلك؛ كون ضرائر الشعر تزجُّ بالأشياء نحو أصولها[١٠٤٠]، وأما في كتابه الكامل فنسب القول لسيبويه وذكر أنَّ (ما) التي دخلت على أداة الشرط (إن) تكون زائدة، وحذفها جائز وهي غير لازمة مع (إن) [١٠٤١]، ولا أعلم ما الذي دفع بالمبرد ليتفاوت كلامه ما بين أجل كتابين له. والحقيقة أنَّ سيبويه استفهم من الخليل عن (إما)، وما شابهها، فالخليل عدها حكاية ك (حضرموت) ليس (موت) داخلة على (حضر)، ويكون إعرابها حرف حكاية، أما سيبويه عدها بمعنى (أو) وهي مركبة من (إن) و(ما)، ودخلت (ما) على (إن) لتكفها عن العمل فيما بعدها وهو: (النصب)، ومتى ما أفادت (إما) الجزاء فتكون حكاية على مذهب الخليل[١٠٤٢]. وقد وهم المبرد في مقتضبه في نقله عن الخليل، والله أعلم.

[١٠٣٩]- الأخفش، **معاني القرآن للأخفش**، ١/ ٧٥.

[١٠٤٠]- ينظر: المبرد، **المقتضب**، ١/ ١١ – ١٢.

[١٠٤١]- ينظر: المبرد، **الكامل في اللغة والأدب**، ١/ ٢٣٠.

[١٠٤٢]- ينظر: سيبويه، **الكتاب لسيبويه**، ٣/ ٣٣١ – ٣٣٢، والسيرافي، **شرح كتاب سيبويه**، ٤/ ٨٨.

وأما النحاس فقد أنكر ما ذهب إليه الفراء في أول قوليه، ونعت ظاهر كلامه بالخطأ؛ كون لا يوجد فعل في الآية، وأداة الشرط (إن) لا تدخل إلا على الأفعال فتجزمها، والآية الكريمة ضمت (شاكراً، وكفوراً)، وهما اسمان، ولا يمكن تأولهما على أنهما فعلان، والشرط لا يدخل على الأسماء البتة عند كل ذي لبٍ، والنحاس لا يراها أكثر مما تكون للتخيير بمعنى (أو)[١٠٤٣]، وكذلك مكي[١٠٤٤].

وما ذهب إليه النحاس، ومكي من أنَّ الشرط لا يجوز دخوله على الأسماء عند النحاة جميعاً، فمردود ذلك عليهما، وفيه نظر؛ كون بعض النحاة أجازوا أن يقع الاسم بعد الشرط على اضمار فعل بينه وبين الشرط، فيرتفع الاسم على أنه فاعل للفعل المضمر نحو: إن محمدٌ أتاني فأكرمه، والتقدير: إن أتاني محمدٌ أتاني فأكرمه، وهذا مذهب بصري، وكذلك كوفي[١٠٤٥]، وقد وهم النحاة، إذ نقلوا عن الكوفيين أنهم أجازوا ذلك من غير إضمار للفعل وحكم الاسم الواقع بعد الشرط مرفوع بالفعل المجزوم الواقع بعده؛ كونهم لا يجوزن تقدم الفاعل على فعله وتكلمت عن ذلك في باب الفاعل من الفصل الأول[١٠٤٦].

وذهب الزمخشري إلى أنَّ (إما) تفصيل محتمل للشرط، وذكر أنَّ الفارسي لا يعدّ (إما) من أحرف العطف؛ كون دخل أحد أحرف العطف عليها وهو (الواو)، ولكونها مكررة فإن كانت عاطفة هل هي الأولى أم هل في الثانية؟ وإن كانت الأولى فغير جائز؛ كون لا شيء قبلها لتعطف ما بعدها عليه، وإن كانت الثانية فهي تدور في

١٠٤٣- ينظر: النحاس، **إعراب القرآن للنحاس**، ٥/ ٦٣.

١٠٤٤- ينظر: أبو محمد مكي بن أبي طالب حَمّوش بن محمد بن مختار القيسي القيرواني ثم الأندلسي القرطبي المالكي (المتوفى: ٤٣٧هـ)، **مشكل إعراب القرآن**، تحقيق: حاتم صالح الضامن، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٤٠٥هـ)، ٢/ ٧٨٢.

١٠٤٥- ينظر: الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين**، ٢/ ٥٠٤، وابن يعيش، **شرح المفصل لابن يعيش**، ١/ ٢١٨، وغيرهم.

١٠٤٦- ينظر: الفصل الأول، المبحث الأول من هذه الرسالة، ص: ٨٩ – ٩٥.

مضمون العلة الأولى[١٠٤٧]، وهذا الذي ذهب إليه ابن عصفور إذ أنه ذكر أنَّ النحاة أجمعوا في كون (إما) ليست عاطفة[١٠٤٨]، وفيه نظر؛ كون الفراء والأخفش جوَّزا أن تكون عاطفة، وذكرت ذلك في أعلى المسألة، وكان من الصواب أن لا يجمع في قوله، ويتحرى من ذلك. فيما ذهب العكبري إلى أنَّ (إما) تفصيلية للأحوال التي بعدها (شاكراً، وكفوراً) [١٠٤٩].

واختار أبو حيان أن تكون (إما) غير مركبة، خلافا لما قال به سيبويه، والفراء ومن تبعهما؛ كون التركيب ليس الأصل وإنما في البساطة [١٠٥٠].

وذهب ابن هشام[١٠٥١]، وناظر الجيش[١٠٥٢]، والسيوطي[١٠٥٣] إلى أنَّ (إما) حرف عطف يفيد التفصيل، ولعلَّ هذا يمكن أن يقبل مع (إمَّا) الأولى، أمَّا الثانية فلا يقبل البتة؛ لتوارد عاملين على معمول واحد، وذلك ممتنع بالإجماع.

سادساً: لكنْ

وما ذكره الأنطاكي في (لكن) أنَّ الكوفيين جوّزوا العطف بـ (لكن) من غير أن تسبق بنفي، أو شبهه نحو: (قام زيد لكن عمرو) فـ (عمرو) معطوف على (زيد) [١٠٥٤].

١٠٤٧- ينظر: الزمخشري، **المفصل في صنعة الإعراب**، ص: ٤٠٥، وابن يعيش، **شرح المفصل لابن يعيش**، ٥/ ٢٤.

١٠٤٨- ينظر: ابن عصفور، **شرح جمل الزجاجي لابن عصفور**، ١/ ٢١٨.

١٠٤٩- ينظر: العكبري، **التبيان في إعراب القرآن**، ٢/ ١٢٥٧.

١٠٥٠- ينظر: أبو حيان، **ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي**، ٤/ ١٩٩٣.

١٠٥١- ينظر: ابن هشام، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، ص: ٨٦.

١٠٥٢- ينظر: ناظر الجيش، **تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد**، ٧/ ٣٤٨٠.

١٠٥٣- ينظر: السيوطي، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، ٣/ ٢٠٨.

وأما ظاهر مذهب سيبويه أنه يجوّز العطف بها متى ما سبقت بنفي، أو نهي فما بعدها عطف على ما قبلها كقولك: ما قام محمد لكن خالد، ولا تخرج عن غير هذا في كونها عاطفة[١٠٥٥].

وذهب المبرد إلى أنَّ (لكن) الخفيفة لا تكون عاطفة البتة، وإنما مستدركة في معناها، متى ما سبقها نفي، أو نهي خلافاً لبعض البصريين الذين قالوا أنها عاطفة متى ما سبقت بنفي، أو نهي، وأما دخولها في الإيجاب فيراها من غير الجائز أن تدخل إلا إذا تركت قصة إلى مثلها تامة[١٠٥٦]. وأما ابن السراج فيراها للاستدراك مع المثبت، والمنفي[١٠٥٧].

وذهب الفارسي أنَّ (لكن) تكون عاطفة بعد النفي –وهذا مذهب سيبويه–، من غير أن تباشرها الواو، وإن دخلت عليها أصبح العطف بالواو لا بـ (لكن)، وخالف الكوفيين في دخولها مع المثبت أنها لا تكون أكثر من تترك قصة لما قبلها فإن قلت: قام محمد لكن زيد لم يقم، فوضحت قصة المتكلم[١٠٥٨]. وذكر أنَّ يونس شيخ سيبويه لم يعدّ (لكن) من حروف العطف، فلا يعطف بها، سواء أتت مع المثبت أم مع النفي، وهي ك (إنَّ، وأنَّ) فإذا خففتا لم تخرجا عن عملهما قبل التخفيف فإذا وقع الاسم بعدها مرفوعاً نحو: ما أتى زيد لكن عمرو، ف (عمرو) مبتدأ خبره مضمر، و(لكن) ابتدائية، وإذا أتى الاسم منصوباً نحو: ما زرتُ محمداً لكنْ زيداً، ف (زيدا)

١٠٥٤- ينظر: الأنطاكي، **غنية الأريب عن شروح مغني اللبيب**، ٣/٧٠- ٧١.

١٠٥٥- ينظر: سيبويه، **الكتاب لسيبويه**، ١/ ٤٤٠.

١٠٥٦- ينظر: المبرد، **المقتضب**، ١/ ١٢.

١٠٥٧- ينظر: ابن السراج، **الأصول في النحو**، ١/ ٢٤٤.

١٠٥٨- ينظر: أبو علي الفارسي، **الإيضاح العضدي**، ص: ٢٩٠.

خبر (لكن)، واسمها ضمير القصة مضمرا[١٠٥٩]. وتبع ابن جني مذهب سيبويه في كونها عاطفة، وأما إذا أتت مع الكلام المثبت لم يجوز أن تعطف مفرد على مفرد، ولكن تعطف جملة على جملة فجائز[١٠٦٠].

وأما أبو البركات الأنباري بعد أن أثبت حجج المذهبين في المسألة، وذكر أنه لا خلاف في كون (لكن) عاطفة مع المنفي حملا على (بل)؛ لتوهم الغلط والنسيان، فورود ذلك مستعملاً، وأما ورودها مع المثبت فقد ردَّ ما ذهب إليه الكوفيون من كونها عاطفة مع ذلك؛ لأنَّ في الإيجاب قلما يقع الغلط والنسيان، وحتى وإن وقع فهناك أداة خصصت له وهي (بل)، ولا حاجة من أداة أخرى لذلك[١٠٦١]، وردُّه على الكوفيين لا يشفي الغليل؛ لضعف الحجة على ذلك. وجزم العكبري أنه لا يعطف بـ (لكن) إلا إذا سبقت بنفي، ثم ردَّ على الكوفيين حينما حملوها على (بل) بكونها عاطفة مع الإيجاب فقال: " وهذا باطل لوجهين: أحدهما ما ذكرنا من اختلافهما في المعنى، والثاني أنهما لو استويا في العطف لأدى إلى الاشتراك، والأصل أن ينفرد كل حرف بحكم"[١٠٦٢]، وقال باختلاف المعنى؛ كونه يقدر جملة على جملة فقال: " ولا يصح ذلك بعد الإثبات كقولك: قام زيد لكن عمرو؛ لأنك إن قدرت (لكن قام عمرو)، لم يكن الثاني مخالفا للأول"[١٠٦٣]، وهذا ليس مراد من قال بكون (لكن) عاطفة في نحو: قام محمد لكن عمرو، فمراده عطف (عمرو) على (محمد) لا جملة على جملة، وجانب العكبري صواب مرادهم في ذلك.

[١٠٥٩]- ينظر: الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ الأصل، أبو علي (المتوفى: ٣٧٧هـ)، **كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب**، تحقيق: محمود محمد الطناحي، (مصر: القاهرة، مكتبة الخانجي، ط١، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م)، ص: ٧٣.

[١٠٦٠]- ينظر: ابن جني، **اللمع في العربية لابن جني**، ص: ٩٣.

[١٠٦١]- ينظر: الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين**، ٢/ ٣٩٨.

[١٠٦٢]- العكبري، **اللباب في علل البناء والإعراب**، ١/ ٤٢٨.

[١٠٦٣]- العكبري، **اللباب في علل البناء والإعراب**، ١/ ٤٢٨.

ومن قال بأن ابن عصفور جوَّز العطف بـ (لكن) مع الإيجاب واستدل بقوله: " فتبيّن إذن أنّ الصحيح في (لكن) أنّها من حروف العطف"[١٠٦٤]، فقد توهم فهو لا يقصد العطف في نحو: (قام محمد لكن زيد)، وإما يقصد العطف إذا دخلت الواو على (لكن) نحو: (ما قام محمد ولكن زيد)، فيعد (لكن) هي العاطفة، و(الواو) زائدة، ومما يؤكد ما قلت به قوله إذ قال: " ولا يعطف بها إلّا بعد نفي، نحو قولك: (ما قام زيد لكن عمرو)... ولو قلت: (قام زيد لكن عمرو)، لم يجز"[١٠٦٥].

وذهب ابن مالك[١٠٦٦]، والرضي[١٠٦٧]، والمرادي[١٠٦٨]، وغيرهم[١٠٦٩]، إلى أنّ (لكن) تكون عاطفة مفرد على مفرد إذا سبقت بنفي، أو نهي، ودون ذلك لم تكن عاطفة، وهو رأي وجيه حسن أختاره من بين الأقوال؛ لصحته، ووجاهته، وبه تمام المعنى في النص، والله أعلم.

[١٠٦٤]- ابن عصفور، **شرح جمل الزجاجي لابن عصفور**، ١/ ٢٢٠.

[١٠٦٥]- ابن عصفور، **شرح جمل الزجاجي لابن عصفور**، ١/ ٢٥٣.

[١٠٦٦]- ينظر: ابن مالك، **شرح التسهيل لابن مالك**، ٣/ ٣٧٠.

[١٠٦٧]- ينظر: الرضي، **شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب**، ٤/ ٤٢٠.

[١٠٦٨]- ينظر: المرادي، **الجنى الداني في حروف المعاني**، ص: ٥٩٠.

[١٠٦٩]- ينظر: ابن هشام، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، ٣/ ٣٤٧.

الخاتمة والنتائج

وتضمنت أبرز النتائج، وأهم التوصيات:

الحمد لله على كرمه، وعطائه، فبحمده تتمّ الصالحات، والصلاة والسلام على حبيبنا رافع لواء المجد، وأفضل الرايات، وعلى آله وصحبه أجمعين:

فبعد أن أبحرتُ برحلة شاقة، وشائقة مع الأنطاكي، وشرحه للمغني الزاخر، والزاهر بالعلم، والمعرفة توصلت إلى نتائج أختتم بها رسالتي، وأوجز بها ما تقدَّم:

١. توصلت إلى بعض المسائل المنسوبة للكوفيين، وفي الحقيقة نُسبت لهم، وهُم برآء منها.
٢. جوز الكوفيون الابتداء بالنكرة من غير أن يسبق بنفي، أو استفهام؛ لأنَّ اسم الفاعل عندهم يعمل عمل فعله خلافاً للبصرين.
٣. أنَّ النقد المثار والموجه إلى المذهب الكوفي مبالغ، ومغالى فيه؛ كون أغلب آرائهم، وقواعدهم النحوية لها القبول، والاستحسان في سياق الكلام، والمعاني.
٤. إنَّ أغلب القراءات التي قاس عليها الكوفيون، ووقفوا عليها امتازت بصحة النظر فيها ، والقبول، والاستحسان؛ كونها حفظت ما أهمل من اللهجات العربية، واللغات الأصلية عن العرب، وإنَّ أغلب القرّاء شُهد لهم بالحرص، والدقة في التلقين والتلقي، والإتقان في الروايات وضبطها، وردوا بعض القراءات متى ما أخلَّت بالمعنى، فذهب الفراء إلى تخطئة قراءة ابن عامر لقوله تعالى: (زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم)، ولا سيما أنَّ الكوفة كانت محط رحال الصحابة (رضي الله عنهم)، واستقرارهم فيها، فحوت الكثير من العرب بمختلف فصاحتهم، ولغاتهم، ولهجاتهم.
٥. أنَّ هناك من الكلام المنسوب للفراء، وهي أقوال ليست له، ولا توجد في أحدى كتبه، ومن ذلك مسألة: (فشربوا منه إلَّا قليلاً منهم).
٦. ساد على مذهبهم الطابع الديني، إذ أنهم اهتموا بالقران الكريم أيما اهتمام، حتى أنهم ربطوا صلة مؤلفاتهم به فهذا الفراء قد ألف كتابا جلياً أسماه (معاني القرآن)، والكسائي كذلك، وكان القرآن الكريم له الصدارة من مصادر اللغة العربية عندهم.

٧. أثبت أنَّ بعض القواعد العربية التي أهملها المذهب البصري وأطلقوا على ورودها بالشاذ، وابتعد عنها طلاب العربية من استخدامها؛ لنعتها بالفاسد، كونها صالحة صحيحة، ويعتد بها في اللغة العربية الأصيلة، والكوفيون خرجوا لكل ما قالوا واستشهدوا له، وما دون ذلك نبه عليه وردَّوه.

٨. وعلى صعيد الاختلاف فاختلف المذهب الكوفي مع المذهب المؤسس الأول، وليس في كل المواضع والمفاصل، حيث هناك اتفاق بينها في بعض المسائل، أما الاختلاف في داخل المذهب الواحد فقد ثبت ذلك كخلاف الكسائي والفراء في بعض المسائل، وهما أعلم المدرسة الكوفية.

٩. مسألة الترتيب بالواو في قوله تعالى: (واركعوا واسجدوا) منسوبة للكوفيين وليست من أصولهم، ويبرئهم تفاوت كلام النحاة، ومناقضته بأنفسهم.

١٠. سعى الأنطاكي جاهداً في تفسير ما أشكل من كلام ابن هشام واختلط مع أقوال الكوفيين؛ لأن ابن هشام استخدم –أحياناً– مصطلحات كوفية في كلامه.

١١. كثرة المسائل، والقواعد النحوية التي تخص الأسماء، على نظيرَيْها من الأفعال، والحروف؛ وذلك دليل على رفعة الأسماء، وعلو شأنها عن غيرها.

١٢. جانب الكوفيون –في بعض آرائهم– الصواب، وأبعدوا المرمى، فمن ذلك: رأي الفراء في نحو: أرأيتك زيداً.

١٣. إنكار المبرد لبعض المسائل، وآرائها تعسفاً؛ كونها لم يأت في القرآن الكريم لمثلها، وبما أنه لم يورد في كلام الله لا يجوز ذكره، ومن هذه المسائل إتصال الضمير بـ (لولا).

١٤. ذهب الكوفيون بجعل الصدق والكذب شريطة في خبر المبتدأ، ودون ذلك لا يسمى خبراً، وعلى هذا نعتهم البصريون بالاضطراب بجعلهم الظرف (عندك) خبراً للمبتدأ، وقالوا أنَّ هذا لا يحتمل صدقا ولا كذباً، والصواب أنَّه محتمل، فمن المحتمل أن يكون وجود زيد عندك، أو عند غيرك، وبهذا يكون قد احتمل.

١٥. أنَّ (لو) مختصة بالدخول على الفعل، ولا يمكن أن تباشر اسماً، وإن باشرته، فيقدر الفعل بعدها، وما ذهب إليه سيبويه من أنَّ (لو) دخلت شذوذاً على (أنَّ) ومعموليها في قوله تعالى: {وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا}

[الحجرات: ٥]؛ كونها باشرت غي الفعل، وفي ذلك تعسفاً منه؛ لأن لا يمكن أن ننعت ما ورد في القران الكريم بالشاذ.

١٦. تكلف الكسائي بجعل الضمير المنفصل (هن) توكيدا للضمير المستتر في قوله تعالى: {هَؤُلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُم} [هود: ٧٨]، وذلك مستبعد؛ لأنه لا يدل على الغرض المقصود من الآية.

١٧. لا يمكن عدّ (ثَمَّ) مفعولا به في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ رَأَيْتَ نَعِيمًا وَمُلْكًا كَبِيرًا﴾ [الإنسان: ٢٠]، كونها ظرف غير متصرف فلا يصح جعله مفعولا به.

١٨. لقد تعسف الكسائي في رأيه حين عدَّ (من) زائدة في قوله (ﷺ): "إن من أشد الناس عذابا يوم القيامة المصورون"؛ كونه أنزل بالمصورين أشد العذاب دون غيرهم من ارتكب أعظم جرما من التصوير.

١٩. ضمير العماد –عند الكوفيين–، أو الفصل –عند البصريين– ليس من المنطق أن يكون له محل إعراب في الجملة، وما ذهب إليه الكسائي من جعله توكيدا لما قبله تعسفاً.

٢٠. من قال بأنَّ الإبدال من الضمير الغائب مجمع عليه فقد وهم، وتكلف في نقل الحقيقة، بيد أني وجدت في صلب المسألة ثلاثة آراء مختلفة عن بعضها، وفصلت فيها.

٢١. وعلى صعيد الاختلاف بين الآراء فلن يقتصر ذلك على أساس المذهبين: البصرة، والكوفة، وإنما هناك اختلاف بين علماء المذهب الواحد، والطبقة البقة الواحد، وعلى مستوى المذهبين.

٢٢. أنَّ (ليس) ليست حرف عطف عند الفراء كما نقل عنه بعض النحاة توهماً، وتعسفاً.

أمَّا أهم التوصيات:

١. إعادة دراسة النحو الكوفي في كتب النحاة، سواء عند القدامى، وعند المحدثين، كي تنقح، وتصحح الأصول، والقواعد، ما هو ثابت، وما هو منسوب في أغلب الكتب.

٢. أن تكون الإعادة لدراسة النحو الكوفي، مجزأة لا مجموعة أي: تؤخذ الأسماء في دراسة، والأفعال في دراسة، والحروف في دراسة؛ كي يحيط الباحث بأكثر عدد من المسائل، وكون النحو الكوفي في أغلب الدراسات أُخِذَ مجموعاً، وأغلب الدراسات انتقائية.

٣. اهتم الكوفيون بالنحو الشكلي أكثر من نحو المعنى، أي اهتموا بمظهر الكلمة وعلامات إعرابها، أكثر من دلالتها في الجملة، فعلى الباحثين أن يصبوا اهتمامهم في ذلك.

٤. دراسة النحو الكوفي في باقي شروحات المغني؛ لنرى من أيَّدَ آراء ابن هشام، ومن خالفه، ومن نقل عنه حرفياً، ومن صحح ما أشكل من صيغة نقل.

٥. على الباحثين أن يعطوا للصرف الكوفي اهتماما، ويجمعوا شتاته، وتبين الحقيقة لذلك المذهب من الصرف، ولا يجب أن تقتصر الدراسات على النحو فقط.

المصادر والمراجع

١- ابن آجُرُّوم، محمد بن محمد بن داود الصنهاجي، أبو عبد الله (المتوفى: ٧٢٣هـ)، **متن الآجرومية**، دار الصميعي، د.ط، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.

٢- ابن الأثير، ضياء الدين نصر الله بن محمد (المتوفى: ٦٣٧هـ)، **المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر**، تحقيق: أحمد الحوفي، بدوي طبانة، القاهرة: الفجالة، دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، د.ط، د.ت.

٣- ابن الأثير، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري (المتوفى: ٦٠٦ هـ)، **البديع في علم العربية**، تحقيق ودراسة: فتحي أحمد علي الدين، المملكة العربية السعودية: مكة المكرمة، جامعة أم القرى، ط١، ١٤٢٠ هـ.

٤- ابن الأنباري، أبو بكر محمد بن القاسم بن بشار (ت ٣٢٨هـ)، **شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات**، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار المعارف: سلسلة ذخائر العرب، ط٥، د.ت.

٥- ابن الأنباري: محمد بن القاسم بن محمد بن بشار، (المتوفى: ٣٢٨هـ)، **إيضاح الوقف والابتداء**، تحقيق: محيي الدين عبد الرحمن رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، د.ط، ١٣٩٠هـ - ١٩٧١م.

٦- ابن الأنباري، محمد بن القاسم بن محمد بن بشار بن الحسن بن بيان بن سماعة بن فَروة بن قَطَن بن دعامة (المتوفى: ٣٢٨هـ)، **الأضداد**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، لبنان: بيروت، المكتبة العصرية، د.ط، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.

٧- ابن البيع النيسابوري، أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نُعيم بن الحكم الضبي الطهماني، (المتوفى: ٤٠٥هـ)، **المستدرك على الصحيحين**، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١١ - ١٩٩٠.

٨- ابن الجزري، شمس الدين أبو الخير محمد بن محمد بن يوسف (المتوفى : ٨٣٣ هـ)، **النشر في القراءات العشر**، تحقيق : علي محمد الضباع، المطبعة التجارية الكبرى، د،ط، د.ت.

٩- ابن الجوزية، برهان الدين إبراهيم بن محمد بن أبي بكر بن أيوب بن قيم (المتوفى ٧٦٧ هـ)، **إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك**، تحقيق: محمد بن عوض بن محمد السهلي، الرياض: أضواء السلف، ط١، ١٣٧٣ هـ - ١٩٥٤ م.

١٠- ابن الحاجب، جمال الدين بن عثمان بن عمر بن أبي بكر المصري الإسنوي المالكي (توفي: ٦٤٦ هـ)، **الكافية في علم النحو**، تحقيق: الدكتور صالح عبد العظيم الشاعر، القاهرة: مكتبة الآداب، ط١، ٢٠١٠ م.

١١- ابن الحاجب، عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمرو جمال الدين الكردي المالكي (المتوفى: ٦٤٦هـ)، **أمالي ابن الحاجب**، تحقيق: فخر صالح سليمان قدارة، الأردن: دار عمار، بيروت: دار الجيل، د.ط، ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م.

١٢- ابن الحاجب، عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمرو جمال الدين الكردي المالكي (المتوفى: ٦٤٦ هـ)، **الإيضاح في شرح المفصل**، تحقيق: الدكتور إبراهيم محمّد عبد الله، دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع، ط١، ١٤٢٥ هـ.

١٣- ابن الخشاب، أبو محمد عبد الله بن أحمد بن أحمد بن أحمد، (المتوفى: ٥٦٧ هـ)، **المرتجل (في شرح الجمل)**، تحقيق ودراسة: علي حيدر، دمشق، د.ط، ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م.

١٤- ابن الرومي، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي (المتوفى: ٦٢٦هـ)، **معجم الأدباء = إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب**، تحقيق: إحسان عباس، بيروت: دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م.

١٥- ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي (المتوفى: ٣١٦هـ)، **الأصول في النحو**، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، لبنان: بيروت، مؤسسة الرسالة، د.ط، د.ت.

١٦- ابن الشجري، ضياء الدين أبو السعادات هبة الله بن علي بن حمزة (المتوفى: ٥٤٢هـ)، **أمالي ابن الشجري**، تحقيق: الدكتور محمود محمد الطناحي، القاهرة: مكتبة الخانجي، ط١، ١٤١٣ هـ - ١٩٩١ م.

١٧- ابن الصائغ، محمد بن حسن بن سِباع بن أبي بكر الجذامي، أبو عبد الله، شمس الدين، (المتوفى: ٧٢٠هـ)، **اللمحة في شرح الملحة**، تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، المملكة العربية السعودية: المدينة المنورة، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، ط١، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م.

١٨- ابن القصار، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد البغدادي المالكي، (المتوفى: ٣٩٧هـ)، **عيون الأدلة في مسائل الخلاف بين فقهاء الأمصار**، تحقيق: عبد الحميد بن سعد بن ناصر السعودي، المملكة العربية السعودية: الرياض، مكتبة الملك فهد الوطنية، د.ط، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٦ م.

١٩- ابن النديم، أبو الفرج محمد بن إسحاق بن محمد الوراق البغدادي المعتزلي الشيعي (المتوفى: ٤٣٨هـ)، **الفهرست**، تحقيق: إبراهيم رمضان، لبنان: بيروت، دار المعرفة، ط٢، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧م.

٢٠- ابن الوراق، محمد بن عبد الله بن العباس، أبو الحسن، (المتوفى: ٣٨١ هـ)، **العلل في النحو**. تحقيق: مها مازن المبارك، دمشق: دار الفكر، ط٢، ١٤٢٦ هـ.

٢١- ابن الوراق، محمد بن عبد الله بن العباس، أبو الحسن، (المتوفى: ٣٨١هـ)، **علل النحو**، تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش، السعودية: الرياض، مكتبة الرشد، ط١، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩م.

٢٢- ابن الوردي، زين الدين أبو حفص عمر بن مظفر (المتوفى: ٧٤٩ هـ)، **شرح ألفية ابن مالك المسمى «تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة»**، تحقيق ودراسة: الدكتور عبد الله بن علي الشلال، المملكة العربية السعودية: الرياض ، مكتبة الرشد، ط١، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م.

٢٣- ابن باشاذ، طاهر بن أحمد، (المتوفى: ٤٦٩ هـ)، **شرح المقدمة المحسبة**، تحقيق: خالد عبد الكريم، الكويت: المطبعة العصرية، ط١، ١٩٧٧ م.

٢٤- ابن جني، أبو الفتح عثمان الموصلي (المتوفى: ٣٩٢ هـ)، **شرح اللّمع في النحو**. تحقيق: الدكتور محمّد خليل مراد الحربي، دار الكتب العلميّة، ط١، ١٤٢٨ هـ.

٢٥- ابن جني، أبو الفتح عثمان الموصلي (المتوفى: ٣٩٢هـ) **اللمع في العربية لابن جني**، تحقيق: فائز فارس، الكويت: دار الكتب الثقافية، د.ط، د.ت.

٢٦- ابن جني، أبو الفتح عثمان الموصلي (المتوفى: ٣٩٢هـ)، **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها**، وزارة الأوقاف: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، د.ط، ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.

٢٧- ابن جني، أبو الفتح عثمان الموصلي (المتوفى: ٣٩٢هـ)، **المنصف لابن جني، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني**، دار إحياء التراث القديم، ط١، ١٣٧٣هـ - ١٩٥٤م.

٢٨- ابن جني، أبو الفتح عثمان الموصلي (المتوفى: ٣٩٢هـ)، **سر صناعة الإعراب**، لبنان: بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.

٢٩- ابن حَبَنَّكَة، عبد الرحمن بن حسن الميداني الدمشقي، (المتوفى: ١٤٢٥هـ)، **البلاغة العربية**، دمشق: دار القلم، بيروت: الدار الشامية، ط١، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م.

٣٠- ابن خالويه، الحسين بن أحمد، (المتوفى: ٣٧٠هـ)، **الحجة في القراءات السبع**، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، بيروت: دار الشروق، ط٤، ١٤٠١ هـ.

٣١- ابن زنجلة، عبد الرحمن بن محمد، (المتوفى: حوالي ٤٠٣هـ)، **حجة القراءات**، تحقيق الكتاب ومعلق حواشيه: سعيد الأفغاني، دار الرسالة، د.ط، د.ت.

٣٢- ابن سعدان، أبو جعفر محمد الكوفي (ت: ٢٣١هـ)، **مختصر النحو**، دراسة وتحقيق: حسين أحمد بو عباس، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، الحولية ٢٦، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.

٣٣- ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل، (المتوفى: ٤٥٨ هـ)، **اعراب القران**، د.ن، د.ط، د.ت.

٣٤- ابن عاشور، محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر التونسي (المتوفى : ١٣٩٣هـ)، **التحرير والتنوير «تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد»**، تونس: الدار التونسية للنشر، د.ط، ١٩٨٤ هـ.

٣٥- ابن عبد ربه الأندلسي، أبو عمر، شهاب الدين أحمد بن محمد بن عبد ربه ابن حبيب ابن حدير بن سالم (المتوفى: ٣٢٨هـ)، **العقد الفريد**، بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٠٤ هـ.

٣٦- ابن عصفور، علي بن مؤمن بن محمد، الحَضْرَمي الإشبيلي، (المتوفى: ٦٦٩هـ)، **ضرائر الشِّعْر**، تحقيق: السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع، ط١، ١٩٨٠ م.

٣٧- ابن عصفور، علي بن مؤمن بن محمد، الحَضْرَمي الإشبيلي، أبو الحسن (المتوفى: ٦٦٩ هـ)، **شرح جمل الزجاجى لابن عصفور الأشبيلي**، د.ن، د.ط، د.ت.

٣٨- ابن عطية، أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام المحاربي، (المتوفى: ٥٤٢هـ)، **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٢٢ هـ.

٣٩- ابن عقيل ، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (المتوفى : ٧٦٩هـ)، **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة: دار التراث، دار مصر للطباعة ، سعيد جودة السحار وشركاه، ط٢٠، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م.

٤٠- ابن عقيل، بهاء الدين بن عقيل(المتوفى ٧٦٩هـ)، **المساعد على تسهيل الفوائد**، تحقيق: محمد كامل بركات، دمشق: دار المدني، جدة: جامعة أم القرى، دار الفكر، ط١، ١٤٠٠ - ١٤٠٥ هـ.

٤١- ابن فرحون المدني، بدر الدين أبو محمد عبد الله ابن الإمام العلامة أبي عبد الله محمد، **العُدّة في إعراب العُمدَة**، تحقيق: أبو عبد الرحمن عادل بن سعد، الدوحة: دار الإمام البخاري، ط١، د.ت.

٤٢- ابن قايماز الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان (المتوفى: ٧٤٨هـ)، **تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام**، تحقيق: بشار عوّاد معروف، دار الغرب الإسلامي، ط١، ٢٠٠٣ م.

٤٣- ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم الدينوري (المتوفى: ٢٧٦هـ)، **تأويل مشكل القرآن**، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، لبنان: بيروت، دار الكتب العلمية، د.ط، د.ت.

٤٤- ابن مالك، جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني (المتوفى: ٦٧٢هـ)، **شرح الكافية الشافية**، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، مكة المكرمة: جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، ط١، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م.

٤٥- ابن مالك، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني (المتوفى: ٦٧٢هـ)، **شرح تسهيل الفوائد**، تحقيق: عبد الرحمن السيد، محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط١، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

٤٦- ابن مالك، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، **شرح تسهيل الفوائد**، تحقيق: عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط١، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

٤٧- ابن مضاء القرطبي، أحمد بن عبد الرحمن بن محمد، ابن مَضَاء، ابن عمير اللخمي، أبو العباس (المتوفى: ٥٩٢هـ)، **الرّد عَلى النّحاة**، تحقيق: محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، ط١، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م.

٤٨- ابن منظور، محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين الأنصاري الرويفعى الإفريقى (المتوفى: ٧١١هـ)، **لسان العرب**، بيروت: دار صادر، ط٣، ١٤١٤ هـ.

٤٩- ابن هشام الأنصاري، جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف (المتوفى: ٧٦١ هـ)، **تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد**، تحقيق: عباس مصطفى الصالحي، دار الكتاب العربي، ط١، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.

٥٠- ابن هشام، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، (المتوفى: ٧٦١هـ)، **شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب**، تحقيق: عبد الغني الدقر، سوريا: الشركة المتحدة للتوزيع، د.ط، د.ت.

٥١- ابن هشام، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، (المتوفى: ٧٦١هـ)، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، د.ط، د.ت.

٥٢- ابن هشام، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين (المتوفى: ٧٦١هـ)، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، تحقيق: مازن المبارك ، محمد علي حمد الله، دمشق: دار الفكر، ط٦، ١٩٨٥م.

٥٣- ابن هشام، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين (المتوفى: ٧٦١ هـ)، **مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب**، تحقيق: محمّد محيي الدين عبد الحميد، منشورات مكتبة الصادق للمطبوعات، د.ط، د.ت.

٥٤- ابن يعيش، يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي، (المتوفى: ٦٤٣هـ)، **شرح المفصل للزمخشري**، قدم له: إميل بديع يعقوب، لبنان: بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.

٥٥- أبو البقاء الحنفي، أيوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي، (المتوفى: ١٠٩٤هـ)، **الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية**، تحقيق: عدنان درويش، محمد المصري، بيروت: مؤسسة الرسالة، د.ط، د.ت.

٥٦- أبو الحسن البصري، علي بن أبي الفرج بن الحسن، صدر الدين، (المتوفى: ٦٥٩هـ)، **الحماسة البصرية**، تحقيق: مختار الدين أحمد، بيروت: عالم الكتب، د.ط، د.ت.

٥٧- أبو الطيب اللغوي، عبد الواحد بن علي الحلبي (المتوفى: ٣٥١ هـ)، **مراتب النحويين**، تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصريّة، د.ط، ١٤٣٠ هـ.

٥٨- أبو الطيب اللغوي، عبد الواحد بن علي الحلبي، (المتوفى: ٣٥١ هـ)، **مراتب النحويين**، تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصريّة، د.ط، ١٤٣٠ هـ.

٥٩- أبو العلاء المعري، أحمد بن عبد الله بن سليمان التنوخي، (المتوفى ٤٤٩ هـ)، **رسالة الملائكة**، تحقيق: محمد سليم الجندي، بيروت: دار صادر، د.ط، ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م.

٦٠- أبو الفداء البصري، إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي ثم الدمشقي (المتوفى: ٧٧٤هـ)، **البداية والنهاية**، دار الفكر، د.ط، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٦ م.

٦١- ابو القاسم الزجاجي، عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي (المتوفى: ٣٣٧هـ)، **اللامات**، تحقيق: مازن المبارك، دمشق: دار الفكر، ط٢، ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م.

٦٢- ابو القاسم الزجاجي، عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي، (المتوفى: ٣٣٧ هـ)، **أخبار أبي القاسم الزجاجي**، تحقيق: عبد الحسين المبارك، بغداد: دار الرشيد، د.ط، ١٩٨٠م.

٦٣- أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (المتوفى: ٧٤٥هـ)، **البحر المحيط في التفسير**، تحقيق: صدقي محمد جميل، بيروت: دار الفكر، د.ط، ١٤٢٠ هـ.

٦٤- أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (المتوفى: ٧٤٥هـ)، **التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل**، تحقيق: حسن هنداوي، دمشق: دار القلم (من ١ إلى ٥)، وباقي الأجزاء: دار كنوز إشبيليا، ط١، د.ت.

٦٥- أبو حيان التوحيدي، علي بن محمد بن العباس (المتوفى: نحو ٤٠٠هـ)، **البصائر والذخائر**، تحقيق: وداد القاضي، بيروت: دار صادر، ط١، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.

٦٦- أبو حيان، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (المتوفى: ٧٤٥ هـ)، **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط١، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م.

٦٧- أبو داود، سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني (المتوفى: ٢٧٥هـ)، **سنن أبي داود**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت: صيدا، المكتبة العصرية، د.ط، د.ت.

٦٨- أبو سعد السمعاني، عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي المروزي، (المتوفى: ٥٦٢هـ)، **الأنساب**، تحقيق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني وغيره، حيدر آباد: مجلس دائرة المعارف العثمانية، ط١، ١٣٨٢ هـ - ١٩٦٢م.

٦٩- أبو سعيد السيرافي، الحسن بن عبد الله بن المرزبان (المتوفى: ٣٦٨ هـ)، **شرح كتاب سيبويه**، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، لبنان: بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ٢٠٠٨ م.

٧٠- أبو علي القالي، إسماعيل بن القاسم بن عيذون بن هارون بن عيسى بن محمد بن سلمان (المتوفى: ٣٥٦هـ)، **الأمالي = شذور الأمالي = النوادر**، ترتيب: محمد عبد الجواد الأصمعي، دار الكتب المصرية، ط٢، ١٣٤٤ هـ - ١٩٢٦م.

٧١- أبو عمرو الشيباني، (ت ٢٠٦ هـ)، **شرح المعلقات التسع**، تحقيق وشرح: عبد المجيد همو، لبنان: بيروت، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، ط١، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.

٧٢- أبو منصور الهروي، محمد بن أحمد بن الأزهري، (المتوفى: ٣٧٠هـ)، **تهذيب اللغة**، تحقيق: محمد عوض مرعب، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ط١، ٢٠٠١م.

٧٣- أبو موسى الجزولي، عيسى بن عبد العزيز بن يَلَلْبَخْت البربري المراكشي، (المتوفى: ٦٠٧هـ)، **المقدمة الجزولية في النحو**، تحقيق: شعبان عبد الوهاب محمد، مطبعة أم القرى، د.ط، د.ت.

٧٤- الأزدي، أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد (المتوفى: ٣٢١هـ)، **جمهرة اللغة**، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، بيروت: دار العلم للملايين، ط١، ١٩٨٧م.

٧٥- الأُشْمُوني، علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الشافعي (المتوفى: ٩٠٠هـ)، **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، لبنان: بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.

٧٦- الأصبهاني، إسماعيل بن محمد بن الفضل بن علي القرشي الطليحي التيمي (المتوفى: ٥٣٥هـ)، **إعراب القرآن للأصبهاني**، قدمت له ووثقت نصوصه: الدكتورة فائزة بنت عمر المؤيد، د.ن، فهرسة، الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية، ط١، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م.

٧٧- الأصفهاني، علي بن الحسين بن محمد بن أحمد بن الهيثم المرواني الأموي القرشي (المتوفى: ٣٥٦ هـ)، **الأغاني**، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ط١، ١٤١٥ هـ.

٧٨- الآمدي، أبو القاسم الحسن بن بشر، (المتوفى: ٣٧٠هـ)، **المؤتلف والمختلف في أسماء الشعراء وكناهم وألقابهم وأنسابهم وبعض شعرهم**، تحقيق: كرنكو، بيروت: دار الجيل، ط١، ١٤١١ هـ - ١٩٩١ م.

٧٩- الأنباري، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين (المتوفى: ٥٧٧هـ)، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين**، دمشق: دار الفكر، د.ط، د.ت.

٨٠- الأنباري، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين (المتوفى: ٥٧٧هـ)، **أسرار العربية**، دار الأرقم بن أبي الأرقم، ط١، ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.

٨١- الأنباري، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين (المتوفى: ٥٧٧هـ)، **نزهة الألباء في طبقات الأدباء**، تحقيق: إبراهيم السامرائي، الأردن: الزرقاء، مكتبة المنار، ط٣، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.

٨٢- الأنطاكي، مصطفى رمزي بن الحاج حسن (المتوفى: ١١٠٠هـ)، **غنية الأريب عن شروح مغني اللبيب**، تحقيق: حسين صالح الدبوس وآخرون، الأردن: إربد، عالم الكتب الحديث، ط١، ٢٠١١م.

٨٣- الباباني البغدادي، إسماعيل بن محمد أمين بن مير سليم، (المتوفى: ١٣٩٩هـ)، **هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين**، طبع بعناية وكالة المعارف الجليلة في مطبعتها البهية استانبول، د.ط، ١٩٥١م.

٨٤- الباهلي، أبو نصر أحمد بن حاتم، (المتوفى: ٢٣١ هـ)، **ديوان ذي الرمة شرح أبي نصر الباهلي رواية ثعلب**، تحقيق: عبد القدوس أبو صالح، جدة: مؤسسة الإيمان، ط١، ١٩٨٢ م - ١٤٠٢ هـ.

٨٥- البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبدالله الجعفي، **الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه = صحيح البخاري**، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، ط١، ١٤٢٢هـ.

٨٦- بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك (ت ٦٨٦ هـ)، **شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك**، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م.

٨٧- البرمكي، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر ابن خلكان الإربلي (المتوفى: ٦٨١هـ)، **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان**، تحقيق: إحسان عباس، بيروت: دار صادر، ط١، ١٩٠٠.

٨٨- البغدادي، عبد القادر بن عمر (المتوفى: ١٠٩٣ هـ)، **شرح أبيات مغني اللبيب**، تحقيق: عبد العزيز رباح - أحمد يوسف دقاق، بيروت: دار المأمون للتراث، ط٢(جـ١ - ٤)، ط١ (جـ ٥ - ٨)، ١٣٩٣ - ١٤١٤ هـ.

٨٩- البغدادي، عبد القادر بن عمر (المتوفى: ١٠٩٣هـ)، **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، القاهرة: مكتبة الخانجي، ط٤، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م.

٩٠- البيهقي، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، (المتوفى: ٤٥٨هـ)، **السنن الكبرى**، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، لبنان: بيروت، دار الكتب العلمية، ط٣، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م.

٩١- ثعلب، أحمد بن يحيى بن زيد بن سيار الشيباني بالولاء، أبو العباس، (المتوفى: ٢٩١ هـ)، **مجالس ثعلب**، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مصر: دار المعارف، ط٢، د.ت.

٩٢- الجاحظ، عمرو بن بحر بن محبوب الكناني بالولاء، الليثي، أبو عثمان (المتوفى: ٢٥٥هـ)، **البيان والتبيين**، بيروت: دار ومكتبة الهلال، د.ط، ١٤٢٣ هـ.

٩٣- الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الفارسي الأصل، (المتوفى: ٤٧١هـ)، **دلائل الإعجاز في علم المعاني**، تحقيق: محمود محمد شاكر أبو فهر، القاهرة: مطبعة المدني، دار المدني بجدة، ط٣، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.

٩٤- الجرجاني، علي بن محمد بن علي الزين الشريف، (المتوفى: ٨١٦هـ)، **كتاب التعريفات**، تحقيق: جماعة من العلماء، لبنان: بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٠٣هـ -١٩٨٣م.

٩٥- الجناجيُ، حسن بن إسماعيل بن حسن بن عبد الرازق، (المتوفى: ١٤٢٩ هـ)، **النظم البلاغي بين النظرية والتطبيق**، مصر: القاهرة، دار الطباعة المحمدية، ط١، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.

٩٦- حاجي خليفة، مصطفى بن عبد الله كاتب جلبي القسطنطيني، (المتوفى: ١٠٦٧هـ)، **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون**، بغداد: مكتبة المثنى، د.ط، ١٩٤١م.

٩٧- الحموي، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي (المتوفى: ٦٢٦هـ)، **معجم البلدان**، بيروت: دار صادر، ط٢، ١٩٩٥ م.

٩٨- الحموي، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي، (المتوفى: ٦٢٦هـ)، **معجم الأدباء = إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب**، تحقيق: إحسان عباس، بيروت: دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م.

٩٩- الخازن، علاء الدين علي بن محمد بن إبراهيم بن عمر الشيحي أبو الحسن، (المتوفى: ٧٤١هـ)، **لباب التأويل في معاني التنزيل**، تصحيح: محمد علي شاهين، بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٥ هـ.

١٠٠- خديجة الحديثي، **المدارس النحوية**، الأردن: أربد، دار الأمل، ط٣، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

١٠١- الدسوقي، محمد بن عرفة، **حاشية الدسوقي على مختصر المعاني لسعد الدين التفتازاني (المتوفى: ٧٩٢ هـ) [ومختصر السعد هو شرح تلخيص مفتاح العلوم لجلال الدين القزويني]**، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، بيروت: المكتبة العصرية، د.ط، د.ت.

١٠٢- الدماميني، محمد بدر الدين بن أبي بكر بن عمر (المتوفى: ٨٢٧ هـ)، **تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد**، تحقيق: الدكتور محمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدى، أصل هذا الكتاب: رسالة دكتوراه، د.ن، ط١، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.

١٠٣- الدينوري، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة، (المتوفى: ٢٧٦هـ)، **الشعر والشعراء**، القاهرة: دار الحديث، د.ط، ١٤٢٣ هـ.

١٠٤- الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز (المتوفى: ٧٤٨هـ)، **معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار**، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٧ هـ- ١٩٩٧م.

١٠٥- الرازي، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي (المتوفى: ٦٠٦هـ)، **مفاتيح الغيب = التفسير الكبير**، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ط٣، ١٤٢٠ هـ.

١٠٦- الرضي الإستراباذي، محمد بن الحسن نجم الدين (المتوفى: ٦٨٦هـ)، **شرح شافية ابن الحاجب**، تحقيق: محمد نور الحسن، محمد الزفزاف، محمد محيي الدين عبد الحميد، لبنان: بيروت، دار الكتب العلمية، د.ط، ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م.

١٠٧- الرضي، رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي (المتوفى: ٦٨٦ هـ)، **شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب**، تحقيق: يوسف حسن عمر، ليبيا: جامعة قار يونس، د.ط، ١٣٩٥ - ١٩٧٥ م.

١٠٨- الرماني، علي بن عيسى بن علي بن عبد الله المعتزلي، (المتوفى: ٣٨٤هـ)، **رسالة منازل الحروف**، تحقيق: إبراهيم السامرائي، عمان: دار الفكر، د.ط، د.ت.

١٠٩- الزبيدي، محمد بن الحسن بن عبيد الله بن مذحج الزبيدي الأندلسي الإشبيلي، (المتوفى: ٣٧٩هـ)، **طبقات النحويين واللغويين**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، ط٢، د.ت.

١١٠- الزَّبيدي، محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، أبو الفيض، (المتوفى: ١٢٠٥هـ)، **تاج العروس من جواهر القاموس**، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية، د.ط، د.ت.

١١١- الزجاج، إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق (المتوفى: ٣١١هـ)، **معاني القرآن وإعرابه** ، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، بيروت: عالم الكتب، ط١، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.

١١٢- الزجاجي، عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي، (المتوفى: ٣٣٧هـ)، **حروف المعاني والصفات**، تحقيق: علي توفيق الحمد، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط١، ١٩٨٤م.

١١٣- الزركلي، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس الدمشقي، (المتوفى: ١٣٩٦هـ)، **الأعلام**، دار العلم للملايين، ط١٥، ٢٠٠٢ م.

١١٤- الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد جار الله (المتوفى: ٥٣٨هـ)، **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل**، بيروت: دار الكتاب العربي، ط٣، ١٤٠٧ هـ.

١١٥- الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، جار الله (المتوفى: ٥٣٨هـ)، **المفصل في صنعة الإعراب**، تحقيق: د. علي بو ملحم، بيروت: مكتبة الهلال،ط١، ١٩٩٣م.

١١٦- السامرائي، فاضل صالح، **تحقيقات نحوية**، عمان: الأردن، دار الفكر، ط١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.

١١٧- السامرائي، فاضل صالح، **تحقيقات نحوية**، عمان: دار الفكر، ط١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.

١١٨- السامرائي، فاضل صالح، **معاني النحو**، القاهرة: شركة العاتك للطباعة والنشر، ط٢، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م.

١١٩- السمين الحلبي، أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم (المتوفى: ٧٥٦هـ)، **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**، تحقيق: أحمد محمد الخراط، دمشق: دار القلم، د.ط، د.ت.

١٢٠- السهيلي، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد، (المتوفى: ٥٨١هـ)، **نتائج الفكر في النَّحو للسُّهَيلي**، بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٢ - ١٩٩٢ م.

١٢١- سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، (المتوفى: ١٨٠هـ)، **الكتاب**، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، القاهرة: مكتبة الخانجي، ط٣، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.

١٢٢- سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، (المتوفى: ١٨٠ هـ)، **كتاب سيبويه**، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، ط٣، ١٤١٠ هـ.

١٢٣- سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، (المتوفى: ١٨٠هـ)، **الكتاب**، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، القاهرة: مكتبة الخانجي، ط٣، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.

١٢٤- السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين (المتوفى: ٩١١هـ)، **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، لبنان: صيدا، المكتبة العصرية، د.ط، د.ت.

١٢٥- السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين (المتوفى: ٩١١هـ)، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، مصر: المكتبة التوفيقية، د.ط، د.ت.

١٢٦- السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١ هـ)، **الأشباه والنظائر في النحو**، تحقيق: عبد الإله نبهان، وآخرون، مجمع اللغة العربية بدمشق، د.ط، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.

١٢٧- الشاطبي، أبو إسحق إبراهيم بن موسى (المتوفى ٧٩٠ هـ)، **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك)**، تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين وآخرون، مكة المكرمة: معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، ط١، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م.

١٢٨- الشافعي، أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن عبد المطلب بن عبد مناف المطلبي القرشي المكي (المتوفى: ٢٠٤هـ)، **الأم**، بيروت: دار المعرفة، د.ط، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

١٢٩- شوقي ضيف، أحمد شوقي عبد السلام ضيف (المتوفى: ١٤٢٦هـ)، **المدارس النحوية**، دار المعارف، د.ط، د.ت.

١٣٠- شوقي ضيف، أحمد شوقي عبد السلام ضيف (المتوفى: ١٤٢٦هـ)، **المدارس النحوية**، دار المعارف، د.ط، د.ت.

١٣١- شيخ زاده، محمد بن مصطفى القُوجَوي، (المتوفى: ٩٥٠ هـ)، **شرح (قواعد الإعراب لابن هشام)**، تحقيق: إسماعيل إسماعيل مروة، لبنان: بيروت، دار الفكر المعاصر، سورية: دمشق، دار الفكر، ط١، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م.

١٣٢- الشيرزي، أبو المظفر مؤيد الدولة مجد الدين أسامة بن مرشد بن علي بن مقلد بن نصر بن منقذ الكناني الكلبي (المتوفى: ٥٨٤هـ)، **لباب الآداب**، تحقيق: أحمد محمد شاكر، القاهرة: مكتبة السنة، ط٢، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.

١٣٣- صاحب حماة، أبو الفداء عماد الدين إسماعيل بن علي بن محمود بن محمد ابن عمر بن شاهنشاه بن أيوب، الملك المؤيد، (المتوفى: ٧٣٢ هـ)، **الكناش في فني النحو والصرف**، تحقيق: الدكتور رياض بن حسن الخوام، لبنان: بيروت، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، ٢٠٠٠ م.

١٣٤- صافي، محمود بن عبد الرحيم (المتوفى: ١٣٧٦هـ)، **الجدول في إعراب القرآن الكريم**، بيروت: مؤسسة الإيمان، دمشق: دار الرشيد، ط٤، ١٤١٨ هـ.

١٣٥- الصبان، أبو العرفان محمد بن علي الشافعي (المتوفى: ١٢٠٦هـ)، **حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك**، لبنان: بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧م.

١٣٦- عبد الغني بن علي الدقر (المتوفى: ١٤٢٣ هـ)، **معجم النحو**، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، ط٣، ١٤٠٧ هـ.

١٣٧- عبداللطيف الخطيب، **معجم القراءات**، دار سعد الدين، ط١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.

١٣٨- عزيزة فوّال بابستي، **المعجم المفصل في النحو العربي**، دار الكتب العلميّة، ط١، ١٤١٣ هـ.

١٣٩- عفيف دمشقيّة، **خطى متعثّرة على طريق تجديد النحو العربي**، دار العلم للملايين، ط٢، ١٩٨٢ م.

١٤٠- العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله (المتوفى : ٦١٦هـ)، **التبيان في إعراب القرآن**، تحقيق: علي محمد البجاوي، عيسى البابي الحلبي وشركاه، د.ط، د.ت.

١٤١- العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله البغدادي محب الدين (المتوفى: ٦١٦هـ)، **التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين**، تحقيق: د. عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

١٤٢- العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله البغدادي محب الدين (المتوفى: ٦١٦هـ)، **اللباب في علل البناء والإعراب**، تحقيق: عبد الإله النبهان، دمشق: دار الفكر، ط١، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.

١٤٣- عمر رضا كحالة، **معجم المؤلفين**، بيروت: مكتبة المثنى، دار إحياء التراث العربي، د.ط، د.ت.

١٤٤- العيني، بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى (المتوفى ٨٥٥ هـ)، **المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بـ «شرح الشواهد الكبرى»**، تحقيق: علي محمد فاخر وآخرون، جمهورية مصر العربية: القاهرة، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، ط١، ١٤٣١ هـ - ٢٠١٠ م.

١٤٥- الغلاييني: مصطفى بن محمد سليم، (المتوفى: ١٣٦٤هـ)، **جامع الدروس العربية**، بيروت: صيدا، المكتبة العصرية، ط٢٨، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م.

١٤٦- الفارسي، أبو علي (المتوفى: ٣٧٧ هـ)، **الإيضاح العضدي**، تحقيق: د. حسن شاذلي فرهود، جامعة الرياض: كلية الآداب، ط١، ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م.

١٤٧- الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار، (المتوفى: ٣٧٧هـ)، **كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب**، تحقيق: محمود محمد الطناحي، مصر: القاهرة، مكتبة الخانجي، ط١، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.

١٤٨- الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار، (ت ٣٧٧ هـ)، **المسائل البصريات**، تحقيق: محمد الشاطر أحمد محمد أحمد، مطبعة المدني، ط١، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ هـ.

١٤٩- الفارسي، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار، أبو علي (المتوفى: ٣٧٧هـ)، **التعليقة على كتاب سيبويه**، تحقيق: عوض بن حمد القوزي، د.ن، ط١، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

١٥٠- الفارسي، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار، أبو علي، (المتوفى ٣٧٧ هـ)، **المسائل الحلبيات**، تحقيق: د. حسن هنداوي، الأستاذ المشارك في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية فرع القصيم، دمشق: دار القلم، ط١، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.

١٥١- الفارسي، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار، أبو علي (المتوفى: ٣٧٧هـ)، **كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب**، تحقيق: محمود محمد الطناحي، مصر: القاهرة، مكتبة الخانجي، ط١، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.

١٥٢- الفاكهي، عبد الله بن أحمد النحوي المكي (٨٩٩ - ٩٧٢ هـ)، **شرح كتاب الحدود في النحو**، تحقيق: المتولي رمضان أحمد الدميري، المدرس في كلية اللغة العربية بالمنصورة - جامعة الأزهر، والأستاذ المساعد في كلية التربية بالمدينة المنورة جامعة الملك عبد العزيز، القاهرة: مكتبة وهبة، ط٢، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م.

١٥٣- الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي (المتوفى: ٢٠٧هـ)، **معاني القرآن**، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي / محمد علي النجار / عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، مصر: دار المصرية للتأليف والترجمة، ط١، د.ت.

١٥٤- الفراهيدي، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم البصري (المتوفى: ١٧٠هـ)، **الجمل في النحو**، تحقيق: فخر الدين قباوة، د.ن، ط٥، ١٤١٦هـ ١٩٩٥م.

١٥٥- الفراهيدي، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم البصري (المتوفى: ١٧٠هـ)، **كتاب العين**، تحقق: مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، د.ط، د.ت.

١٥٦- القدوري، أحمد بن محمد بن أحمد بن جعفر بن حمدان، (المتوفى: ٤٢٨ هـ)، **التجريد للقدوري**، تحقيق: مركز الدراسات الفقهية والاقتصادية: محمد أحمد سراج، علي جمعة محمد، القاهرة: دار السلام، ط٢، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م.

١٥٧- القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين (المتوفى: ٦٧١هـ)، **الجامع لأحكام القرآن = تفسير القرطبي**، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، القاهرة: دار الكتب المصرية، ط٢، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤ م.

١٥٨- القزويني، أحمد بن فارس بن زكرياء الرازي، (المتوفى: ٣٩٥هـ)، **معجم مقاييس اللغة**، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، د.ط، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

١٥٩- القزويني، محمد بن عبد الرحمن بن عمر جلال الدين الشافعي، (المتوفى: ٧٣٩هـ)، **الإيضاح في علوم البلاغة**، تحقيق: محمد عبد المنعم خفاجي، بيروت: دار الجيل، ط٣، د.ت.

١٦٠- القفطي، جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف (المتوفى: ٦٤٦هـ)، **إنباه الرواة على أنباه النحاة**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة: دار الفكر العربي، ط١، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٢م.

١٦١- الكافِيَجي، محمد بن سليمان بن سعد بن مسعود الرومي الحنفي محيي الدين، أبو عبد الله (المتوفى: ٨٧٩ هـ)، **شرح قواعد الإعراب للكافيجي**، الكتاب مقابل على نسخة مخطوطة لعدم توافر نسخة مطبوعة للكتاب لدينا، (د.ن، د.ط، د.ت).

١٦٢- المبرد، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي، أبو العباس (المتوفى: ٢٨٥هـ)، **المقتضب**، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، بيروت: عالم الكتب، د.ط، د.ت.

١٦٣- المبرد، محمد بن يزيد المبرد، (المتوفى: ٢٨٥هـ)، **الكامل في اللغة والأدب**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة: دار الفكر العربي، ط٣، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧م.

١٦٤- محمّد الأنطاكي، **المنهاج في القواعد والإعراب**، مكتبة البشرى، د.ط، ١٤٣٢ هـ.

١٦٥- محمد الطنطاوي، **نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة**، تحقيق: أبي محمد عبد الرحمن بن محمد بن إسماعيل، مكتبة إحياء التراث الإسلامي، ط١، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.

١٦٦- المخزومي، مهدي المخزومي، **في النحو العربي نقد وتوجيه**، لبنان: بيروت، دار الرائد العربي، ط٢، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

١٦٧- المرادي، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المصري المالكي (المتوفى : ٧٤٩هـ)، **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك**، تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط١، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م.

١٦٨- المرادي، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المصري المالكي (المتوفى: ٧٤٩هـ)، **الجنى الداني في حروف المعاني**، تحقيق: فخر الدين قباوة، محمد نديم فاضل، لبنان: بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م.

١٦٩- المكودي، أبو زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح (المتوفى: ٨٠٧ هـ)، **شرح المكودي على الألفية في علمي النحو والصرف**، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، لبنان: بيروت، المكتبة العصرية، د.ط، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٥.

١٧٠- مكي القرطبي، أبو محمد مكي بن أبي طالب حَمّوش بن محمد بن مختار القيسي القيرواني ثم الأندلسي القرطبي المالكي (المتوفى: ٤٣٧هـ)، **مشكل إعراب القرآن**، تحقيق: حاتم صالح الضامن، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٤٠٥هـ.

١٧١- مهدي المخزومي، **مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو**، مصر: مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، ط٢، ١٣٧٧هـ - ١٩٥٨م.

١٧٢- ناظر الجيش، محمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي ثم المصري (المتوفى: ٧٧٨ هـ)، **شرح التسهيل المسمى «تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد»**، تحقيق: علي محمد فاخر وآخرون، جمهورية مصر العربية: القاهرة، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، ط١، ١٤٢٨ هـ.

١٧٣- النجار، محمد عبد العزيز، **ضياء السالك إلى أوضح المسالك**، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

١٧٤- النَّحَّاس، أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس أبو جعفر المرادي النحوي (المتوفى: ٣٣٨هـ)، **إعراب القرآن**، بيروت: دار الكتب العلمية، منشورات محمد علي بيضون، ط١، ١٤٢١ هـ.

١٧٥- النَّحَّاس، أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي (المتوفى: ٣٣٨هـ)، **عمدة الكتاب**، تحقيق: بسام عبد الوهاب الجابي، دار ابن حزم - الجفان والجابي للطباعة والنشر، ط١، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م.

١٧٦- النَّحَّاس، أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي، (المتوفى: ٣٣٨هـ)، **معاني القرآن**، تحقيق: محمد علي الصابوني، مكة المكرمة: جامعة أم القرى، ط١، ١٤٠٩.

١٧٧- النَّحَّاس، أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي، أبو جعفر (المتوفى: ٣٣٨هـ)، **إعراب القرآن**، بيروت: دار الكتب العلمية، منشورات محمد علي بيضون، ط١، ١٤٢١ هـ.

١٧٨- النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، (المتوفى: ٣٠٣هـ)، **المجتبى من السنن = السنن الصغرى للنسائي**، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، حلب: مكتب المطبوعات الإسلامية، ط٢، ١٤٠٦ - ١٩٨٦.

١٧٩- النسفي، أبو البركات عبد الله بن أحمد بن محمود حافظ الدين (المتوفى: ٧١٠هـ)، **تفسير النسفي (مدارك التنزيل وحقائق التأويل)**، تحقيق: يوسف علي بديوي، بيروت: دار الكلم الطيب، ط١، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م.

١٨٠- النووي، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف، (المتوفى: ٦٧٦هـ)، **المجموع شرح المهذب ((مع تكملة السبكي والمطيعي))**، دار الفكر، د.ط، د.ت.

١٨١- النويري، أحمد بن عبد الوهاب بن محمد بن عبد الدائم القرشي التيمي البكري (المتوفى: ٧٣٣هـ)، **نهاية الأرب في فنون الأدب**، القاهرة: دار الكتب والوثائق القومية، ط١، ١٤٢٣ هـ.

١٨٢- النيسابوري، أحمد بن الحسين بن مِهْران، أبو بكر (المتوفى: ٣٨١هـ)، **المبسوط في القراءات العشر**، تحقيق: سبيع حمزة حاكيمي، دمشق: مجمع اللغة العربية، د.ط، ١٩٨١ م.

١٨٣- الهرري، الشيخ العلامة محمد الأمين بن عبد الله الأرمي العلوي الشافعي، **تفسير حدائق الروح والريحان في روابي علوم القرآن**، لبنان: بيروت، دار طوق النجاة، ط١، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م.

١٨٤- الوقاد، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، زين الدين المصري (المتوفى: ٩٠٥هـ)، **شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو**، لبنان: بيروت، دار الكتب العلمية،ط١، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.

❖ **الدوريات:**

١- ابن الخباز، أحمد بن الحسين، **توجيه اللمع**. دراسة وتحقيق: فايز زكي محمد دياب، أستاذ اللغويات بكلية اللغة العربية جامعة الأزهر، أصل الكتاب: رسالة دكتوراة – كلية اللغة العربية جامعة الأزهر، (جمهورية مصر العربية: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، ط٢، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م).

٢- أبو الحسن الحوفي، علي بن إبراهيم بن سعيد، (المتوفى: ٤٣٠ هـ)، **البرهان في علوم القرآن للإمام الحَوفِيّ – سورة يوسف دارسة وتحقيقا**، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في التفسير وعلوم القرآن، اسم الباحث: إبراهيم عناني عطية عناني، (ماليزيا: الجامعة: جامعة المدينة العالمية، كلية العلوم الإسلامية قسم القرآن الكريم وعلومه، د.ط، ١٤٣٦ هـ - ٢٠١٥ م).

٣- أحمد بن محمد بن أحمد القرشي، **مسائل (إذن)**، مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ط: العدد ١١٩ – السنة ٣٥ – ١٤٢٣هـ.

٤- الجَوجَري، شمس الدين محمد بن عبد المنعم بن محمد القاهري الشافعي، (المتوفى: ٨٨٩هـ)، **شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب**، تحقيق: نواف بن جزاء الحارثي، المملكة العربية السعودية: المدينة المنورة، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، (أصل الكتاب: رسالة ماجستير للمحقق)، ط١، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٤م.

٥- الحربيّ، عبد الهادي كاظم كريم، **الشاهد الشعري النحوي عند الفرّاء (ت:٢٠٧ هـ) في كتابه (معاني القرآن) دراسة نحوية**، اشراف: صباح عطيوي عبود، (وهي رسالة قدّمها المؤلف الى مجلس كليّة التربية/ جامعة بابل، وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في اللّغة العربيّة وآدابها)، د،ن، د.ط، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م.

٦- خطاب، خطاب أحمد خطاب، **جهود حسام الدين السغناقي المتوفى سنة ٧١٤ النحوية والصرفية من خلال كتابيه الموصل والنجاح**، جامعة الأزهر الشريف، رسالة دكتوراه، د.ط، ٢٠١٦.

٧- الرماني، أبو الحسن علي بن عيسى (المتوفى: ٣٨٤ هـ)، **شرح كتاب سيبويه**، [جزء من الكتاب (من باب الندبة إلى نهاية باب الأفعال) حُقِّق كرسالة دكتوراه]، (المملكة العربية السعودية: الرياض، جامعة:

الإمام محمد بن سعود الإسلامية، أطروحة دكتوراة لـ: سيف بن عبد الرحمن بن ناصر العريفي، إشراف: د تركي بن سهو العتيبي، د.ط، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م).

٨- صلاح ساير فرحان العبيدي، **شرح منظومة الآجرومية للشيخ داود بن سلمان التكريتي (١٣٦٠ هـ. ١٩٤١ م) دراسة وتحقيق**، (رسالة تقدم بها المؤلف إلى مجلس كلية التربية بجامعة تكريت، وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في اللغة العربية وآدابها)، إشراف: جاد زيدان مخلف، د.ن، د.ط، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م.

٩- العيشي، ناصر سعيد ناصر، **الخلاف النحوي في القراءات القرآنية**، إشراف: عبد الله أحمد الجبوري، أطروحة تقدم بها المؤلف إلى مجلس كلية الآداب في الجامعة المستنصرية وهي جزء من متطلبات نيل درجة دكتوراه فلسفة في اللغة العربية وآدابها، د.ن، د.ط، جمادى الأولى ١٤٢٣ هـ ... آب ٢٠٠٢ م.

السيرة الذاتية

أكمل الباحث دراسته الجامعية في جامعة الانبار- كلية التربية – قسم اللغة العربية، يدرس الماجستير في جامعة كـــــارابوك، قســـــم العلـــــوم الإســـــلامية الأساســـــية، يعمـــــل في الاعمـــــال الحـــــرة.

AL-NAHV AL-KÛFİ Fİ GİNNİYYET AL-ARİB ÂN ŞURUH MUĞANNİ AL-LABİB AL-MUSTAFA RAMZİ SUNUM VE ÇALIŞMA ‹AL-ANTAKİ"

Mustafa Adeeb AHMED

2022
YÜKSEK LİSANS TEZİ
TEMEL İSLAMI BILIMIER

Tez Danışmanı
Dr. Öğr. Üyesi Mohammad Nader ALİ